جـامـعـة أمـحـمـد بـــوقـرة بـومـرداس
كـــلـيـة الحـقـــوق بـــودواو
قســـم العـــلـــوم السيـــاسـية

الظاهرة العسكرية في الوطن العربي
في سياق التحول الديمقراطي
دراسة مقارنة لتجارب الجزائر 1992 – مصر 2012

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

من إعداد الطالب:

❖ بوديسة أحمد

تحت إشراف:

أ/ د: بن الصغير عبد العظيم

لجنة المناقشة	
أ.د درويش جمال	رئيسا
أ.د بن صغير عبد العظيم	مشرفا ومقررا
د.حمايدية أسماء	عضوا مناقشا
د. دهينة لطفي	عضوا مناقشا
د.حمدان محمد الطيب	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2025/2024

قائمة المحتويات

شكر و عرفان	
إهداء	
مقدمة	أ
المشكلة البحثية	**01**
الإشكالية	**02**
الإشكالية الفرعية	**02**
الفرضية المركزية	**02**
مبررات اختيار الموضوع	**03**
الأسباب الموضوعية	**03**
الأسباب الذاتية	**03**
أهداف الدراسة	**04-03**
تقسيم الدراسة	**07-04**
نماذج التحليل	**11**
الأهمية العلمية و العملية للدراسة	**11**
الإطار المفاهيمي	**17-12**
الدراسات السابقة	**21-18**
الإطار المنهجي و الإقترابات	**24-21**
1- **الفصل الأول** : الإطار الأنطولوجي والابسمولوجي للظاهرة العسكرية	**66-25**
المبحث الأول : ماهية الظاهرة العسكرية.	**27**

المطلب الأول : تعريف الظاهرة العسكرية.	**28**
المطلب الثاني : الخلفية التاريخية للظاهرة العسكرية.	**34**
المبحث الثاني : خصائص وأسباب تدخل المؤسسة المؤسسة العسكرية في العمل السياسي.	**41**
المطلب الأول : خصائص المؤسسة العسكرية في الوطن العربي.	**42**
المطلب الثاني : أسباب تدخل المؤسسة العسكرية في العمل السياسي في الوطن العربي.	**46**
المبحث الثالث : أشكال وعوامل تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية.	**53**
المطلب الأول : أشكال تدخل المؤسسة العسكرية	**53**
المطلب الثاني : العوامل المؤثرة لعمل المؤسسة العسكرية	**59**
2- **الفصل الثاني** : الصراع بين السياسي والعسكري في الوطن العربي	**115-67**
المبحث الأول : طبيعة العلاقات المدنية العسكرية في الوطن العربي	**67**
المطلب الأول : واقع ومنطق العلاقات المدنية العسكرية	**69**
المطلب الثاني : أسباب الصراع بين النخب المدنية والعسكرية في الوطن العربي	**77**
المبحث الثاني: مراحل الصراع بين السياسي والعسكري في الوطن العربي.	**88**
المطلب الأول:الصراع بين السياسي والعسكري خلال المرحلة الاستعمارية في الوطن العربي.	**89**
المطلب الثاني : الصراع بين النخب العسكرية والسياسية بعد الاستقلال في الوطن العربي.	**93**
المبحث الثالث : مخرجات الصراع بين السياسي والعسكري في الوطن العربي بعد الاستقلال.	**100**
المطلب الأول : تبني الخيار الديمقراطي.	**101**
المطلب الثاني : أشكال ومعوقات التحول الديمقراطي في الوطن العربي.	**109**
3- **الفصل الثالث** : تأثير النخب العسكرية في عملية التحول الديمقراطي للوطن العربي.	**163-116**

المبحث الأول : نشأة وتطور صلاحيات المؤسسة العسكرية العربية.	**118**
المطلب الأول : نشأة النخب العسكرية العربية.	**119**
المطلب الثاني : تطور صلاحيات المؤسسة العسكرية العربية.	**125**
المبحث الثاني : الجيوش والتحول الديمقراطي.	**134**
المطلب الأول : أثر التحولات الدولية في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في العالم العربي.	**135**
المطلب الثاني : الجيوش والثورات العربية.	**141**
المبحث الثالث : مستقبل دور المؤسسة العسكرية للأنظمة السياسية العربية.	**150**
المطلب الأول : ازدياد فاعلية المؤسسات العسكرية.	**151**
المطلب الثاني : انحسار دور الجيوش العربية .	**157**
استنتاجات الفصل الثالث	**163**
4- **الفصل الرابع** : إجراءات المقارنة بين الجزائر ومصر .	**250-164**
المبحث الأول : معيار بناء الدولة (نظام الحكم، النخب الحاكمة، مكانة الجيش).	**165**
المطلب الأول : طبيعة الحكم في الجزائر.	**166**
المطلب الثاني : طبيعة الحكم في مصر.	**174**
المطلب الثالث : الجزائر ومصر من منظور مقارن.	**189**
المبحث الثاني : البناء الدستوري في الجزائر ومصر (العلاقة بين الدستور والجيش، الانتخابات، الحريات الفردية والجماعية).	**213**
المطلب الأول : الإطار الدستوري لدور المؤسسة العسكرية في الجزائر.	**214**
المطلب الثاني : البناء الدستوري في مصر(الجيش، الانتخابات) .	**222**
المبحث الثالث : التحول الديمقراطي في الوطن العربي بين الواقع والمأمول (مستقبل وآفاق التحول).	**237**

المطلب الأول : واقع التحول الديمقراطي.	**238**
المطلب الثاني : مستقبل التحول الديمقراطي في الوطن العربي.	**245**
خلاصة الفصل	**259**
استنتاجات الدراسة	**260**
خاتمة.	**263**
مراجع	
ملاحق	

قائـــمة الجـــداول

و الأشكال

عنوان الشكل	رقم الشكل
تصنيف نظم العالم الثالث	01
مصادر الشرعية في الأنظمة العربية	02
الانقلابات العسكرية الناجحة في الدول العربية 1949-1985	03
نموذج صامويل منتجتون للسيطرة المدنية الموضوعية	04
أشكال لاقتراب العسكريين من السلطة	05
الانقلابات العسكرية والمحاولات الانقلابية في العالم الثالث من 1940-1973	06
الفئات والمتغيرات المتحكمة في التفاعلات الديمقراطية	07
الظروف المؤثرة في الانتقال من الحكم العسكري إلى الديمقراطية	08
أسس الشرعية في الأنظمة السياسية	09
مسار الانتقال إلى الديمقراطية	10
حالات الخلافة في الجزائر	11
قدرة الأنظمة العربية على الاستمرار في الحكم	12
خريطة سياسية للعالم العربي	13
خريطة طبيعية للعالم العربي	14

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل، فبنعمته تتم الصالحات

ليس من عادتي الشكر، إلا أنني أدركت أن هذا العمل سوف يكون ناقصا دون إعطاء كل ذي حق حقه.

أتوجه بالشكر الجزيل إلى أختي وأستاذي البروفيسور عبد العظيم بن صغير على رحابه صدره وصبره ونصحه وتفانيه وإرشاده لي طيلة فترة الدراسة.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل عائلة كلية الحقوق والعلوم السياسية التي احتضنتنا، فكانت دعما لنا بالجامعة

كما أشكر لجنة المناقشة على قبولها مناقشة هذا العمل

فدمتم في خدمة العلم وخدمة الجامعة الجزائرية

إهـــــــداء

إن هذا العمل ثمرة توافق جهود الجميع من دعمهم وسند وجدته من الأهل والأحباب والأصدقاء.

أهدي هذا العمل إلى الذي تمنيته بجانبي أبي رحمه الله على روحه الطاهرة.

إلى من تعبت لأجلي، أغلى ما أملك في الوجود حبيبة قلبي "أمي" عسى أن أعوضها بعض آلامها وصبرها.

إلى إخوتي فارس، إيمان، شمس الدين، آسيا، أسيل، أسيد.

إلى كل عائلة بوديسة، طير، زياني، ساري.

إلى زوجتي سندي ومن رافقتني طيلة فترة الدراسة "نميش رشيدة".

إلى من سهر لإخراج هذا العمل " بوشطال سيدعلي، بوشيبان عبد الفتاح ".

إلى كل من يجتهد في سبيل طلب العلم.

إلى كل من كان سببا لما وصلت إليه.

إلى كل من يكن لي المودة والمحبة.

مقدمة

مقدمة :

تعد دراسة الظاهرة العسكرية في الوطن العربي من الموضوعات ذات الأهمية البالغة نظرا لإستراتيجية المنطقة ومكانتها في النظام العالمي، ولكن مع ضعف النخب السياسية وهشاشة الأنظمة وشخصنة العملية السياسية والحزبية، شهدت عدة دول عربية في مرحلة ما بعد الاستعمار أي غداة الاستقلال عمليات تسييس المؤسسات العسكرية، انتهت إلى تحكم هذه المؤسسة في مقاليد الأمور بشكل مباشر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، مع المفارقة الموجودة أين أصبح الفرد العربي يتطلع إلى نظم ديمقراطية تقوم على أساس القانون والمؤسسات والمواطنة خاصة في ظل التحديات السياسية والاجتماعية التي حدثت في الساحة العربية والوضع السياسي الذي بات يشكل تهديدا يؤثر على المنطقة ككل، مما يدفع السياسيون وصناع القرار إلى التكيف مع المتغيرات ومواجهتها ومحاولة إيجاد حلولا لها نظرا لغياب العمل الديمقراطي والتداول السلمي على السلطة إذ تحتكر النخب العسكرية السلطة، وهو ما نجم عنه صراع دائم بين السياسي والعسكري في البلدان العربية خاصة مع فترات التحولات الديمقراطية التي تتطلب ضرورة نمو القاعدة المجتمعية العامة للدخول في الانفتاح السياسي، اقتناعا بأن الديمقراطية تتطلب امتدادا تاريخيا للفكرة في حد ذاتها، ودرجة معقولة من النمو والتطور المجتمعي ومناخ يدعم التعددية كشروط أدنى للديمقراطية العربية وأن تكون سلمية وملتزمة بمبادئ القانون والنظام والدستور.

فبعد أن ظل العالم خارج موجات الإصلاحات السياسية ما دفع العديد من الباحثين بتصنيف المنطقة تحت عنوان الاستعصاء العربي، أو الاستثناء الديمقراطي في ظل ما تحمله النظم السياسية العربية من قيم وتعارضها مع مبادئ الممارسة الديمقراطية وظهور أو بروز دور المؤسسات الأمنية في كل مرة وعلى رأسها المؤسسة العسكرية التي تلازم كل عملية انتقال ديمقراطي كونها مهيأة للعب دور رئيسي في كل التطورات التي تخص مستقبل المنطقة العربية كأهم فاعل في النظام السياسي وأثقل مؤسسة في المكونات الرئيسية لأي دولة.

والجديد بالذكر أن المكانة التي اكتسبتها المؤسسة العسكرية في النظام الرسمي العربي راجع بالأساس إلى نضال هذه الجيوش من أجل التحرر والاستقلال، فهي التي أسست الدولة بعد الاستقلال.

إن العديد من الأنظمة السياسية تكون انطلاقتها أو نشأتها عسكرية لكن مع مرور الوقت يتم التحول إلى دولة مدنية (أمريكا اللاتينية)، غير أن طبيعة الأنظمة العربية وتكوين الفرد العربي ساهم في الحفاظ على وضعها القائم، ومن الطبيعي أن تخضع المؤسسات غير السياسية في أداء وظائفها لسيطرة المؤسسة المدنية وذلك يرجع لسببين، ما تميز به المؤسسة السياسية كصفة عمومية وضمان تحقيق التعاون والانسجام والتكامل بين هذه المؤسسات على اختلافها في خدمة استقرار المجتمع واستمراره وتحقيق مصالحه العليا، وبهذا يأتي موقع المؤسسة العسكرية ضمن التنظيم غير السياسي لدورها المتمثل في الدفاع عن أرض الوطن ضد التهديدات الخارجية.

وبالرغم من الاختلافات المهمة بين النظم العربية خاصة النظم الملكية والنظم الجمهورية، وبين الدول المنتجة للنفط والدول المصدرة للعمالة، فإن هذه النظم تتفق في الكثير من السياسات والخصائص والمسائل المتعلقة بالجيوش والمكانة التي تمتاز بها، حيث نجد هناك نظما قطعت أشواطا في التعددية السياسية بإجرائها إصلاحات دستورية وقانونية وتنظيمها لانتخابات تعددية مثل الجزائر ومصر محل الدراسة، أين تسارعت الأحداث وأجهضت العملية الديمقراطية وبقيت أسيرة الرؤى الضيقة لصناع القرار السياسي ولدى أهل الحل والعقد، ونتيجة لذلك صدرت الكثير من الدراسات لهذه الظاهرة وتحليل أبعادها مع التركيز على أسبابها وخلفياتها، إلا أنها دخلت في حالة من التحول المأزوم في بداية التسعينات بعد توقيف المسار الانتخابي ودخول الجيش في الحياة السياسية، مما خلق العنف وعدم الاستقرار السياسي بالجزائر كنتيجة لتغلغل وتعاظم دور الجيش نظرا للواقع الميداني من خلال وجود مؤسسات عسكرية تسيطر على مفاصل الدولة، وتأكدت من خلال مختلف التجارب العربية التي تلت الجزائر بعد 1991 وأبرزها سنتناوله في دراستنا لهذه النماذج "النموذج" المصري بعد 2012، خاصة مع إجراء أول انتخابات مدنية بعد سقوط

حسني مبارك وصفت بالشفافية، واتسمت بالنزاهة كمرحلة أولى لإحداث القطيعة مع الممارسات الاستبدادية والتحول نحو مسار ديمقراطي.

ضمن هذا الإطار سنتناول في دراستنا الظاهرة العسكرية والتحول الديمقراطي في إطارها الزمني الممتد من "1989 إلى غاية 2016 " متطرقا للتجربتين الجزائرية والحالة المصرية، ومحاولا الإجابة على الأسئلة المطروحة حول آليات التحول الديمقراطي في النظم والقوى الفاعلة فيه، ومستقبل الظاهرة العسكرية والممارسة الديمقراطية وهي إشكاليات مطروحة بقوة في المنطقة العربية بخصوص ملازمة الجيش للتحول الديمقراطي".

المشكلة البحثية :

تعد تجارب التحول الديمقراطي في الوطن العربي ملازمة للظاهرة العسكرية، حيث أن الأنظمة العربية أصبحت حقلا لدراسة مختلف الظواهر السياسية محاولة الخروج من عباءة الأنظمة التسلطية إلى نظام يتيح مجال أكبر من الحرية والديمقراطية، وتمتاز بوجود جيوش متحكمة في مختلف مراكز صنع القرار وتملك قدرة السيطرة على الحياة السياسية، لذا نجد أنه هناك بعض الدول العربية تحاول مواكبة مسار التحول الديمقراطي مقابل تعثر دول أخرى في هذا الشأن نتيجة عدة عوامل من بينها الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية أمام عملية الانفتاح السياسي، لذلك تتمثل الإشكالية البحثية في هذه الدراسة حول تدخل الجيوش في الدول العربية التي عرفت تحولا ديمقراطيا عبر التطرق إلى أهم العوامل الداعمة لتعاظم دورها في الأنظمة العربية.

الإشكالية :

إلى أي مدى يمكن اعتبار الظاهرة العسكرية فاعلا رئيسيا ومحددا لمختلف توجهات الدول التي عرفت تحولا ديمقراطيا خلال الفترة الممتدة من 1991 إلى غاية 2016، من خلال إجراء المقارنة بين حالتي الجزائر ومصر ؟

الإشكالية الفرعية:

1- ما طبيعة العلاقات المدنية، العسكرية في الوطن العربي؟

2- ما هي الأسباب التي تدفع المؤسسة العسكرية للتدخل في الحياة السياسية في الوطن العربي؟

3- ما موقع المؤسسة العسكرية في الوطن العربي في سياق التحول الديمقراطي من خلال المقارنة بين حالتي الجزائر 1991 ومصر 2012 ؟

الفرضية المركزية :

يرتبط تدخل المؤسسة العسكرية في العمل السياسي في الوطن العربي كلما شكل التحول الديمقراطي تهديدا لمكانتها و مصالحها

الإطار المكاني و الزماني للدراسة :

تنطلق الدراسة في مجالها الزمني المحصور بين 1991 إلى غاية 2016 من خلال التطرق إلى التجربة الجزائرية ودور المؤسسة العسكرية إبان تلك الفترة وما رافقه من توقيف المسار الانتخابي وسنة

2016 هي مجال المقارنة خاصة ما عرفه العالم العربي وفق ما يسمى بالانتفاضات الشعبية وانعكاساتها على مصر آنذاك.

مبررات اختيار الموضوع :

ترجع أسباب اختيار الموضوع إلى عاملين :

1- الأسباب الموضوعية :

تعد النقاشات الأكاديمية والنظرية والحوارات التي تدور حول موضوع الدراسة (الظاهرة العسكرية والتحول الديمقراطي) دافعا رئيسيا استدعت المزيد من التعمق في البحث بغرض إزالة الغموض عن الموضوع وتقديم رؤية بحثية علمية تزيد الإثراء في هذا الجانب.

2- الأسباب الذاتية :

1- الارتباطات الشخصية للباحث بموضوع الظاهرة العسكرية والتحول الديمقراطي.

2- الرغبة الملحة في تناول الموضوع والبحث فيه كونه يدخل ضمن مجال التخصص.

- أهداف الدراسة :

إن اختيار موضوع الظاهرة العسكرية في الوطن العربي في سياق التحول الديمقراطي يتطلب منا فهم ما يلي :

* رفع اللبس وإزالة الغموض حول الأسباب والخلفيات المتحكمة في تدخل المؤسسة العسكرية في الوطن العربي من خلال المقارنة بين ما يجب أن يكون وما هو كائن من حيث الممارسة العملية الميدانية.

* الوصول إلى معرفة حقيقة تكوين العقل العربي أو الشخصية العربية الخاصة ذو النزعة التسلطية.

* الوصول إلى الإجابة حول حقيقة استعصاء المنطقة العربية لكل صور الديمقراطية (فكرة تعارض الديمقراطية والإسلام)

* الوصول إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى تعاظم دور المؤسسة العسكرية في الأنظمة السياسية العربية.

* تقديم تفسير حول موقع وأداء المؤسسة العسكرية في الأنظمة العربية.

* محاولة استكشاف مستقبل العلاقات المدنية العسكرية في المنطقة العربية ودورها في عملية التحول الديمقراطي.

تقسيم الدراسة :

اعتمد الباحث على تقسيم تناول من خلاله الإطار المفاهيمي للدراسة وفكرة الصراع بين السياسي والعسكري ودور النخب العسكرية في التحول الديمقراطي وصولا إلى إجراءات المقارنة في حالة الجزائر ومصر وسنتناول ذلك بالتفصيل.

مقدمة

1- **الفصل الأول** : الإطار الأنطولوجي والابسمولوجي للظاهرة العسكرية.

المبحث الأول : ماهية الظاهرة العسكرية.

المطلب الأول : تعريف الظاهرة العسكرية.

المطلب الثاني : الخلفية التاريخية للظاهرة العسكرية.

المبحث الثاني : خصائص وأسباب تدخل المؤسسة المؤسسة العسكرية في العمل السياسي.

المطلب الأول : خصائص المؤسسة العسكرية في الوطن العربي.

المطلب الثاني : أسباب تدخل المؤسسة العسكرية في العمل السياسي في الوطن العربي.

المبحث الثالث : أشكال وعوامل تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية.

المطلب الأول : أشكال تدخل المؤسسة العسكرية

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة لعمل المؤسسة العسكرية

2- **الفصل الثاني** : الصراع بين السياسي والعسكري في الوطن العربي

المبحث الأول : طبيعة العلاقات المدنية العسكرية في الوطن العربي

المطلب الأول : واقع ومنطق العلاقات المدنية العسكرية

المطلب الثاني : أسباب الصراع بين النخب المدنية والعسكرية في الوطن العربي

المبحث الثاني: مراحل الصراع بين السياسي والعسكري في الوطن العربي.

المطلب الأول:الصراع بين السياسي والعسكري خلال المرحلة الاستعمارية في الوطن العربي.

المطلب الثاني : الصراع بين النخب العسكرية والسياسية بعد الاستقلال في الوطن العربي.

المبحث الثالث : مخرجات الصراع بين السياسي والعسكري في الوطن العربي بعد الاستقلال.

المطلب الأول : تبني الخيار الديمقراطي.

المطلب الثاني : أشكال ومعوقات التحول الديمقراطي في الوطن العربي.

3- **الفصل الثالث** : تأثير النخب العسكرية في عملية التحول الديمقراطي للوطن العربي.

المبحث الأول : نشأة وتطور صلاحيات المؤسسة العسكرية العربية.

المطلب الأول : نشأة النخب العسكرية العربية.

المطلب الثاني : تطور صلاحيات المؤسسة العسكرية العربية.

المبحث الثاني : الجيوش والتحول الديمقراطي.

المطلب الأول : أثر التحولات الدولية في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في العالم العربي.

المطلب الثاني : الجيوش والثورات العربية.

المبحث الثالث : مستقبل دور المؤسسة العسكرية للأنظمة السياسية العربية.

المطلب الأول : ازدياد فاعلية المؤسسات العسكرية.

المطلب الثاني : انحسار دور الجيوش العربية .

4- **الفصل الرابع** : إجراءات المقارنة بين الجزائر ومصر 1991-2012

المبحث الأول : معيار بناء الدولة (نظام الحكم، النخب الحاكمة، مكانة الجيش).

المطلب الأول : طبيعة الحكم في الجزائر.

المطلب الثاني : طبيعة الحكم في مصر.

المطلب الثالث : الجزائر ومصر من منظور مقارن.

المبحث الثاني : البناء الدستوري في الجزائر ومصر (العلاقة بين الدستور والجيش، الانتخابات، الحريات الفردية والجماعية).

المطلب الأول : الإطار الدستوري لدور المؤسسة العسكرية في الجزائر.

المطلب الثاني : البناء الدستوري في مصر(الجيش، الانتخابات) .

المبحث الثالث : التحول الديمقراطي في الوطن العربي بين الواقع والمأمول (مستقبل وآفاق التحول).

المطلب الأول : واقع التحول الديمقراطي.

المطلب الثاني : مستقبل التحول الديمقراطي في الوطن العربي.

خاتمة.

نماذج التحليل :

نظرا لما تتميز به مواضيع الظاهرة العسكرية من تعقيدات وتشابك عدة متغيرات تؤثر بشكل أو بآخر في وضع القرارات المتعلقة بها، ولما تتميز به البيئة العربية من ديناميكية وتغير مستمرين، لذا اعتمد الباحث على مجموعة من الأطر النظرية لتفسير ودراسة الظاهرة العسكرية في الوطن العربي في سياق التحول الديمقراطي.

1- النموذج النظري لصامويل هنتجتون (samuel hitigton) :

تطرق صامويل هنتجتون إلى طبيعة العلاقات المدنية العسكرية من خلال عامل المؤسسية وارتبطت صراحة بكتابه "الجندي والدولة"، حيث ركز على فكرة رئيسية تتعلق بمبدأ ضمان الحياد السياسي للعسكريين والفصل بين المؤسسات السياسية و الاحترافية العسكرية والسيطرة المدنية الموضوعية، بمعنى مدى اهتمام العسكريين بالقضايا العسكرية في حين تبعيتهم لسيطرة السياسيين المدنيين الذين يتولون المناصب العليا في السلطة بصورة شرعية ودون تدخلهم في الصراع السياسي[1].

فحسب صامويل هنتجتون توجد ثلاث عوامل محورية تتشكل منها العلاقات المدنية العسكرية :

1- الثوابت الوظيفية (التهديدات التي تخص أرض المجتمع)

2- الثوابت المجتمعية (الأطر المجتمعية والمؤسسية والإطار الدستوري)

3- البنية الإيديولوجية للمجتمع (القيم التي تحكم العلاقات والتفاعلات المؤسسية في النظام السياسي)

وعليه يعتبر نموذج صامويل هنتجتون من أهم النماذج لدراسة وفهم العلاقة التي تحكم العسكريين بالسياسيين حيث يقترح مجموعة من المبادئ لإحداث التقارب بينهم: الاحترافية، السيطرة المدنية، الحياد السياسي للعسكريين. [2]

2- النموذج التحليلي لموريس جانووتيز « MORIS JANOWITZ »

انطلق موريس جانوويتز Moris janowitz من حيث انتهى صامويل هنتجتون وإسهاماته أخذها بعين الاعتبار، حيث ركز على أن دور العسكريين في الأنظمة الديمقراطية يكون محدودا ويقتصر تأثيرهم في

[1] Samuel huntigton, the solider and the state (cambridge : the belknap of haverd university press 1975), p p 1-3.

[2] شادي فتحي، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي: دراسة تحليلية لإتجاهات النظرية، **مجلة النهضة** (القاهرة، طلية الاقتصاد والعلوم السياسية)، ع04، أكتوبر 2006، ص09.

مجال السياسيات الخارجية ومسائل الدفاع بحيث أن النخبة السياسية المدنية تمارس السيطرة على العسكريين من خلال القواعد الرسمية التي تحدد مهام العسكري.

وطرح نموذجه الذي يحدد طبيعة العلاقات المدنية، العسكرية في النظم غير الغربية الديمقراطية وميز بين خمس (05) أنماط :

1- نظم تنافسية ديمقراطية تقوم على وجود سيطرة مدنية.

2- نظام تحالف عسكري مدني أين يتولى المدنيون الحكم بناءا على دعم الجيش باعتباره فاعل رئيسي.

3- نظم أوليغارشية أين يعود الحكم للنخب العسكرية.

4- شخصنة السلطة في يد الحاكم أو الزعيم الذي بدوره يفرض سيطرته على الجيش بفضل قوته والكاريزما.

5- نظام الحزب الواحد (جماهيري- سلطوي) أين يكون حجم الجيش صغير ويقع تحت السيطرة المدنية.

3- النموذج التحليلي لبيتر فيفر (Peter Fifer) :

قدم بيتر فيفر « PITER FIFER » نموذج جديد لتفسير خضوع العسكريين لسيطرة المؤسسات السياسية المدنية، حيث يرى أن العلاقات المدنية العسكرية هي جملة التفاعلات ذات الطابع التعاقدي بين القيادات السياسية والعسكرية بموجب تفويض النخب المدنية سلطاتها الدستورية في مجال الدفاع للمؤسسة العسكرية مع الاحتفاظ بميزة السيطرة، وعليه تتسم هذه العلاقات بما يلي :

1- الهيراكية، أي الطابع الهرمي للنظام السياسي بأولوية النخب السياسية المنتخبة.

2- التعاقدية: أي تعاقد بين المؤسسات السياسية والمؤسسة العسكرية للتصدي للتهديدات الخارجية.

3- المرونة: تتسم العلاقات المدنية العسكرية بالمرونة التي تترجم ردة فعل العسكريين اتجاه المدنيين بالسلب أو الإيجاب.

تعد نظرية (فيفر) إعادة نتاج آليات السيطرة المدنية على العسكريين في إطار مجتمع ديمقراطي خلال مراحل زمنية قصيرة تمثل عملية بداية التحول الديمقراطي.

4- نظرية التوافق والتشارك :

طرحت هذه النظرية من قبل "ريبيكاشيف " بهدف تحليل العلاقات المدنية العسكرية وسميت بهذا الاسم كرد فعل للنظريات السائدة في التحليل المعاصر والتي تؤكد ضرورة الفصل بين العسكريين والمدنيين.

وتقوم هذه النظرية على :

- الحوار وإقتسام التصورات والأهداف بين العسكريين والسياسيين ضرورة ملحة.

- كلما زاد التوافق بين العسكريين والنخب السياسية تراجع احتمال مشاركة الجيش في العملية السياسية وهنا يطرح صاحب النظرية فكرة التعاون بين القطبين والمجتمع ككل، ما يبرز لنا وحدات التحليل لهذه النظرية والتي تمس ثلاث مستويات وهم : العسكريون، القيادة، المواطنون.

تعتبر نظرية التوافق حديثة في دراسة العلاقات المدنية، العسكرية بحيث تأخذ الظروف والمتغيرات الثقافية في الدراسة وتملك قدرة استشرافية تنبؤية حول احتمالات تدخل الجيش في العمل السياسي.

5- نظرية اقتسام السلطة :

ظهرت هذه النظرية في إطار البحث عن أسلوب نظري جديد يساعد على فهم ودراسة العلاقات المدنية، العسكرية وجاءت على يد الباحث "دوجلاس بلاند" « D.Bland » [1] حيث تقوم على أساس أن العسكريين دورهم في مجالات الدفاع وحفظ الأمن الداخلي لا يمكن الاستغناء عنه، فكل من المؤسسات السياسية والمدنية مسؤوليات لا تتداخل بينهما، بل لكل منهما جوانب معينة من حيث اقتسام السلطة، كما يرجع وجوب التنسيق بينهما في صنع القرارات في عديد من القضايا الإستراتيجية والتنظيمية والعملية[2].

الأهمية العلمية والعملية للدراسة :

حظي موضوع العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي باهتمام شديد من قبل الباحثين في ميدان العلوم السياسية، فالأهمية الأولى تتجلى في ثقل الموضوع أي (المؤسسة) وطبيعة مهامها في الوطن العربي، وثانيا ترجع أهميتها العلمية المشاركة في الإحاطة بأبعاد الموضوع يعد من القضايا المطروحة بقوة على الساحة السياسية نظرا لوزنه في تحديد مستقبل التغيرات السياسية في المنطقة، وكذلك اختبار الفروض وإثراء الجانب الأكاديمي بدراسة جديدة فيما يخص المؤسسة العسكرية وعملية التحول الديمقراطي، أما أهميتها العملية فتكمن في استعراض نتائج البحث والاستفادة منها مستقبلا فيما يخص تجاوز عراقيل العملية الديمقراطية والتكيف معها وفق نمط سياسي معين يقود إلى إيجاد بيئة محل اتفاق بين الحاكم والمحكوم.

[1] Douglas Bland, a umi fred theory of civil military relation armed forces and society, vol 26 N°1 1999, pp 07,09.

[2] شادية فتحي، مرجع سابق، ص19.

الإطار المفاهيمي :

لقد ركز الباحث على تقديم مجموعة من التعريفات لأهم متغيرات الدراسة التي تساعد على الفهم، فتحديد المفاهيم المستخدمة مهمة أساسية وضرورية، فالمفهوم قد يكون واحدا، لكن المقاصد متنوعة وعليه اعتمد الباحث على :

1- المؤسسة العسكرية :

تعد أهم مؤسسة من مؤسسات الدولة، ما جعلها تثير اهتمام الباحثين بغرض توصيفها وتبيان دورها وأهم الخصائص التي تمتاز بها.

بحيث قدمت عدة تعاريف للمؤسسة العسكرية، فهي واحدة من ضمن مؤسسات الدولة غير السياسية نظرا لوظيفتها المتمثلة أساسا في الدفاع عن إقليم الدولة ضد أي أخطار تمس الأمن و الاستقرار بحيث يعرفها "**هاني سليمان**" بأنها مؤسسة تملك قوة الإكراه المتمثلة في قواتها المسلحة بأجهزتها المختلفة التابعة لوزارة الدفاع[1].

أما "**عزمي بشارة**" فيرى ويصفها بأنها تلك القوات المسلحة عالية التنظيم مهمتها الدفاع عن البلاد وحماية أراضيها ذات نفوذ كبير تؤثر في استقرار الدولة الداخلي[2].

فالمؤسسة العسكرية بمدلولها الواسع تشمل القوات المسلحة بفروعها الرئيسية الثلاث: البرية، البحرية، الجوية[3]، حيث تعد مؤسسة إدارية بحتة، ينصرف دورها في إدارة الحرب دون اتخاذ القرار ذاته[4].

---

[1] سليمان هاني، العلاقات المدنية- **العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر**، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، الدوحة، قطر 2015)، ص31.

[2] عزمي سبارة، الجيش والحكم عربيا إشكالية نظرية، **مجلة سياسيات** عربية ع 22 (سبتمبر 2016) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة، ص15.

[3] محمد طه بدوي، **النظرية السياسية، النظرية العامة للمعرفة السياسية**، (المكتب المصري الحديث، الإسكندرية 1991)، ص2018.

[4] حمدي عبد الرحمان، العسكريون والحكم في إفريقيا مع التطبيق على نيجيريا (رسالة ماجيستر، كلية العلوم والاقتصاد، جامعة القاهرة 1985)، ص 12.

إن الملاحظ لجل التعريفات التي قدمها باحثي العلوم السياسية حول المؤسسة العسكرية تشترك في العديد من النقاط والخصائص وهذا ما دفع بالباحث إلى تقديم تعريف جامع مستخلص من كل اجتهادات مهتمي موضوع الدراسة.

تعد المؤسسة العسكرية مؤسسة رئيسية وركيزة لا يمكن الاستغناء عنها في رسم السياسة الدفاعية للدولة، بل تعدى إلى القضايا ذات السياسات العليا، فمهمتها الدفاع عن حدود الدولة من أي اعتداء أجنبي وحماية أراضيها وتساهم في تماسك الدولة داخليا، فهي جزء لا يتجزأ من جهاز الدولة وتعتبر بمثابة التنظيم المتميز عن كل الأحزاب والتشكيلات السياسية.

2- التحول الديمقراطي:

يعد من المفاهيم الرئيسية في مجال العلوم السياسية بحيث لقي رواجا واسعا لدى الباحثين والأكاديميين خاصة الدول العربية نظرا للقيمة والأهمية السياسية للديمقراطية التي أصبح المواطن العربي يطالب بها.

فقبل التطرق إلى تعريف التحول الديمقراطي يتطلب منا معرفة الأصل اللغوي للمصطلح، فكلمة التحول لغة هو التغير من حالة وانتقاله إلى أخرى[1]، فالتحول لفظ يشير إلى التغير أو النقل فيقال غير الشيء أي غيره أو نقله من حال إلى حال.

فالتحول الديمقراطي هو عملية يتم من خلالها الالتزام بالقواعد الديمقراطية في مختلف مؤسسات الدولة والمجتمع بكل حرية واستقلالية.

كما يعرفه "**عبد الإله بلقزيز**"بأنه ليس مجرد، إصلاح سياسي حسب الكثير بل هو وجود إرادة التغيير وأفضل تغيير من الديمقراطية التي قد تحيل إلى الغرض الخارجي أو البيئة الداخلية، بل هو عملية انفتاح

[1] محمد السويدي، **مفاهيم علم الاجتماع الثقافي** (المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1991)، ص 109.

سياسي ينعكس على المجتمع بكل أبعاده (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) يعتمد أساسا على حسن تسيير المرحلة والتنافس والتفاوض والإتفاق أو التعاقد وتقديم التنازلات[1].

فالتحول الديمقراطي يمس النظام في جميع الجوانب انطلاقا من إرادة النخب السياسية والهياكل ومؤسسات الدولة واعتبار المجتمع شريك فعال في العملية تتم فيها حل مختلف أزمات النظام السياسي تدريجيا على اعتبارها عملية تمتاز بالتعقيد والاستمرارية للانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي.[2]

يعرف المفكر "**محمد عابد الجابري**" التحول الديمقراطي بأنه الانتقال إلى الديمقراطية من دولة لا تحترم فيها حقوق الإنسان بالمعنى الواسع، ولا على سمو وسيادة مؤسساتها على الأفراد والجماعات وغياب التداول على السلطة على أساس الأغلبية السياسية إلى دولة يقوم كيانها على ثلاث أركان :

1- حقوق الإنسان في الحرية والمساواة ومبدأ تكافؤ الفرص.

2- مأسسة النظام السياسي (دولة المؤسسات).

3- التداول السلمي على السلطة واحترام حقوق الأقليات.[3]

3- العلاقات المدنية العسكرية :

تعتبر المؤسسة العسكرية أحد المكونات الأساسية لأي نظام سياسي وقد أثارت العلاقة بينها وبين السلطات الأخرى اهتمام الباحثين والمختصين، بحيث زاد الاهتمام بتلك العلاقة بعد زيادة تدخلاتها في

[1] عبد الإله بلقزيز، **الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات، مجلة المستقبل العربي**، (مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص18.

[2] إسراء أحمد إسماعيل، تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، القاهرة، مصر 2007)، ص22.

[3] محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، ط1 (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994)، ص 86.

الحياة السياسية ودورها في صناعة القرار السياسي[1].

تعرف العلاقات المدنية– العسكرية بأنها الرابط الذي يجمع بين المجتمع أو الدولة بطبيعتها المدنية وبين مؤسساتها العسكرية، ففهم أي نظام سياسي حسب الكاتب " **وليام زارتمان** " **WILLIAM** » « **ZARTMAN** يستلزم فهم نخبته من هم ؟ وماذا يفعلون؟[2]

يشير **جانويتز** 1977 **janowitz** إلى ثلاثة نماذج للعلاقات المدنية –العسكرية أو العلاقات السياسية، العسكرية هي: الأرستقراطية الديمقراطية و الشمولية فضلا عن نموذج الدولة العسكرية.[3]

حيث تعتبر ظاهرة العلاقات المدنية العسكرية ظاهرة قديمة متجددة في العصر الحديث، ومشكلة أساسية من مشكلات الدراسة في العلوم الاجتماعية حاولت عديد النظريات في علم السياسة دراستها باعتماد مناهج متعددة كالمنهج المقارن و التاريخي[4].

كما اتجه بعض الباحثين إلى القول بأن العلاقات المدنية العسكرية هي إطار أوسع يمكن من خلاله فهم الظاهرة العسكرية بصورة أكثر موضوعية، ذلك أن طبيعة تلك العلاقات لابد وأن تفصح عن ظروف التي يتحدد في ضوئها حجم ونوع وأسباب التدخل العسكري في الشؤون السياسية فهي شبكة العلاقات بين المؤسسة العسكرية والمجتمع التي تعمل خلاله وتعتبر بالضرورة جزء منه وتشمل كل الجوانب الخاصة بها (مؤسسة محترفة، سياسية،اجتماعية، اقتصادية) في الحياة العامة بمختلف صورها.

لا يوجد تعريف متفق عليه لمصطلح العلاقات المدنية العسكرية حيث ما تم تقديمه بهذا الخصوص يتم تفسيره من خلال العديد من النظريات والمقاربات التي تناولت تلك العلاقة وأبرز مثال على ذلك: كتاب الجندي والدولة 1957 **لصامويل هنتجتون.**

---

[1] محمد سمير الجبور، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية، (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، مارس 2014)، ص01.

[2] WILLIAM ZARTMAN, Political elite in arab north africa, new york : longman, 1982, p03.

3 نبيل محمد دقيل فريد وعصام عبد الوهاب محمد، المؤسسة العسكرية والعمل السياسي، **مجلة دراسات إفريقية**، ع 15، يونيو 2002 جامعة افريقيا العالمية، ص 32.

4 سيد احمد كبير التحولات السياسية في البلدان العربية بين متطلبات ترسيخ الديمقراطي واستراتيجيات البقاء 1989 2013 (أطروحة مقدمه ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتورة في العلوم السياسية كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 2014)، ص 196.

الانقلاب العسكري :

إن الانقلاب العسكري هو: ذلك العمل المفاجئ الذي تقوم به فئة معينة من داخل الدولة تنتهي في معظم الحالات إلى انقلاب الجيش ضد النظام القائم (السلطة)، مع الاستيلاء على الحكم وفق ترتيب مسبق كأداة لتحقيق تغيير سياسي أساسه القوة وليس العمل الديمقراطي، حيث يستلزم القدر العالي من السرية والتنظيم والتكتم حول الأهداف المنشودة.[1]

من أهم التعريفات الواردة بشأن الانقلاب العسكري تعريف "**رابابورت**" الذي يرى: أنه حركة مفاجئة تحمل في طياتها صفات الخداع والعنف وفاقدة للشرعية هدفها تغيير النظام الحاكم.[2]

فهو عملية عسكرية سريعة ودقيقة لإزاحة قائد الدولة أو نظام من منصبه واستبداله بغيره سواء كان مهندس الانقلاب نفسه أو من يختاره ويعينه لقياده الدولة، أو أنه مسار مدروس وخطير يتم من خلاله تجنيد قوى الجيش ووسائل الإكراه السياسي الأخرى، كما يتم فرض حالة من السلبية على القوى السياسية وفي تعريف آخر هو: الاستيلاء على السلطة في مركزها الرئيسي بما يمكن من بسط النفوذ على كافة أرجاء الدولة، يبدأ الانقلاب باختراق قسم ضئيل، لكن حساس من جهاز الدولة، ثم استخدامه لفك قبضة الحكومة عن بقية الجهاز، فهو استخدام وسائل الحكومة ضدها وحرمانها من مظلة قوة الجيش والأمن التي تحتمي بها.[3]

قد يكون الانقلاب داخليا فتدبره القوى التي يفترض فيها الوقاية منه كحرس الرئيس أو الملك مثلا وهو ما يعرف بانقلاب القصر، وقد يكون خارجي من قبل قوى أجنبية غير أولئك المقربين من رأس الدولة

---

[1]- عبد الوهاب الليالي، **موسوعة السياسة**(المؤسسة العربية لدراسات والنشر ب س ن)، ص ص 371 .372

2- العلي غاوي، **ظاهره العنف السياسي** (مذكرة ماجستير كلية الحقوق باتنة، 2003)، ص 20

3- زين الدين حماد، كيف تضع انقلاب عسكري ناجحا (المعهد المصري للدراسة السياسية والإستراتيجية 20مايو 2013)، ص3

فالانقلاب الداخلي صعبا أمنيا لقرب مدبريه من عين القائد المستهدف مقابل سهولته عسكريا أما الخارجية فهو سهل من الناحية الأمنية وصعب من الناحية العسكرية.

لا يحتاج تنفيذ الانقلاب عادة إلى عدد كبير من المتآمرين بل يكفي عدد صغير نسبيا بشرط يكون متحكما في المفاصل الحساسة من التسلسل القيادي.[1]

1- نفس المرجع السابق،ص 4.

الدراسات السابقة :

هناك العديد من الدراسات المتنوعة من كتب ومقالات ومجلات تناولت موضوع الظاهرة العسكرية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي عامة و الدور السياسي للجيوش بصفة خاصة وكيف تؤثر على عملية الانفتاح السياسي، فكل دراسة أثرت زاوية معينة ومنظور خاص بها في معالجة الموضوع وسنقتصر على ذكر بعضها على سبيل الذكر :

1- **دراسة"صامويل هنتجتون"** الموجة الثالثة والتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين الذي صدر سنة 1991 أين ركز على الديناميكية السياسية أي الانفتاح السياسي الذي مس العالم منذ القرنين الماضيين إلى التحول الذي عرفته أوروبا الشرقية و إسبانيا والبرتغال تحت مسمى الموجة الثالثة لتحول الديمقراطي غير أن ما يعاب عليه اهتمامه الشديد والمفرط بالدول الأوروبية ودول قارة أمريكا دون القارة الإفريقية والمنطقة العربية، حيث تحيز للنمط الغربي باعتباره النمط النموذجي ويجب على الدول الأخرى إتباعه دون الأخذ بخصوصيات المجتمعات الأخرى والتاريخ، وركزت على الجانب النظري بامتياز.

2- دراسة هاني سليمان العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد 25 جانفي المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الذي صدر في أوت 2015، حيث ركزت على أن طبيعة العلاقات المدنية العسكرية دور رئيسي في تحديد مسار التحول الديمقراطي في مصر منذ 2015 محاولة الإجابة عن التساؤل الرئيسي حول النموذج الملائم لحسم رابط العلاقات المدنية العسكرية على النحو الذي يجعلها مشجع ومحفزه لعملية التحول الديمقراطي في مصر، وتطرق إلى أهم الأسباب التي تجعل الجيش معادلة رئيسية في العملية السياسية ونظام الحكم في مصر، أما ما يعاب على دراسة هاني سليمان إهمال الجوانب الأخرى في تحديد مسار التحويل الديمقراطي كالعوامل الإقليمية و الدولية أي العامل الخارجي ومعروف

لدى العام و الخاص كيف أثرت في مصر على اعتبرها منطقة إستراتيجية وذات دور ريادي في المنطقة العربية.

3- دراسة لأحمد عدنان كاظم تحت عنوان: أثر التحولات العالمية في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في العالم الثالث حيث انطلقت من فكرة مفادها الدور الكبير للمؤسسة العسكرية خلال فترة الحرب الباردة وما بعدها من أجل التنظيم إلى بناء متكامل دون إهمال العوامل الداخلية و الدولية التي ساهمت في تغلغل الجيش في الحياة السياسية دون جزم أو تأكيد أحكام مطلقة متعلقة بمهام الجيوش السياسية كونها قابلة للتكيف مع كل الأوضاع والأزمنة المختلفة والأمثلة عديدة على ذلك أحداث 11 سبتمبر 2001 الانتفاضات العربية أواخر 2010، وكذلك مرافقتها مختلف التجارب التحولات الديمقراطية في الوطن العربي كالجزائر 1991 ومصر 2012، غير ما نستنتجه في هذه الدراسة هو تركيزه المفرط على العالم الثالث دون العالم الغربي تلميحا من الكاتب عن درجة المأسسة تكون عالية في الأنظمة الديمقراطية أين يلتزم الجيش بمهامه الدستورية المتمثلة أساسا في حماية الوطن والبلاد من أي اعتداء أجنبي مقارنة بالدول التسلطية ذات الأنظمة المغلقة أين تقل درجة المؤسسة ويسيطر الفكر الاستبدادي دون هياكل المؤسسات النظام السياسي وهو ما يجعل الأنظمة عرضة لمختلف التدخلات للمؤسسات العسكرية.

4- دراسة احمد ولد داداه وآخرون تحت عنوان: الجيش والسياسة و السلطة في الوطن العربي لمركز دراسات الوحدة العربية الذي صدر في ديسمبر 2002 الطبعة الأولى حيث ركز كل المشاركين خلال هذا الإصدار على الدور الريادي والميداني للجيوش العربية وأبرز مثال مقال **عبد الحميد مهري** تحت عنوان الجيش و السياسة و السلطة في الوطن العربي مع الإشارة للتجربة الجزائرية وهو ما يهمنا في دراستنا هذه من خلال التطرق إلى التحول الديمقراطي في الجزائر أواخر الثمانينات والدور المؤسسة العسكرية بداية التسعينات.

فرغم اقتراب الدراسة من الواقع الميداني إلا أن التركيز انصب على الجانب النظري لتوضيح العلاقة بين الجيوش والسياسة ومراحل تطوره ويرجع ذلك إلى قلة و محدودية المعلومة حول المؤسسات العسكرية في الوطن العربي.

5- دراسة ثناء فؤاد عبد الله تحت عنوان: آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، لمركز دراسة الوحدة العربية ببيروت صدر سنة 2004، اهتمت هذه الدراسة بمختلف الجوانب أو الزوايا ذات الارتباط بالعمل الديمقراطي، فالانفتاح السياسي يتبع نظام اقتصادي حر وفكر اجتماعي مستنير، فمن خلال تطلعنا لأهم الأفكار يستنتج الباحث أن عملية التحول الديمقراطي وكأنها عملية آلية لا يمكن أن تكون ديمقراطيا في مجال دون مجال أخر غير أن أهم قصور الدراسة اهتمامها المفرط بالوضع في المشرق العربي مقارنة ببلدان شمال إفريقيا وبلدان المغرب العربي.

6. دراسة ريبكاشيف. تحت عنوان: المؤسسة العسكرية و السياسية الداخلية: نظرية التوافق في العلاقات المدنية–العسكرية (The military and Politics)الصادرة سنة 2009، حيث ركزت على الظروف التي تدفع المؤسسة العسكرية إلى التدخل في السياسة الداخلية للدولة، مع ضرورة الفصل بين الجيوش والمؤسسات المدنية، حيث أخذت الخصوصية التاريخية لكل دولة وأكدت أنه ليس من الضروري على الدول إتباع النموذج الغربي في عملية التحول الديمقراطي بل ركزت على فكرة أو مفهوم التوافق بين النخب.

ومن هنا تأتي ضرورة الإشارة إلى الجانب الذي سيتناوله الباحث أو يسلط الضوء عليها في الدراسة من أجل إبراز الاختلاف من حيث المنظور في معالجة الموضوع خاصة فيما يتعلق بدور المؤسسة العسكرية.

7- أطروحة دكتوراه لمصطفى بلعور تحت عنوان: التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988– 2008، أين حاولت هذه الدراسة مواكبة عملية التحول الديمقراطي

مع التركيز على دور البيئة الداخلية والتحولات التي فرضتها البيئة الخارجية أو الساحة الدولية حيث أكد الباحث أن تفاعل تلك الأحداث تساهم لدى صناع القرار بتغيير النمط الفكري السائد وركوب موجه التحديث و الإصلاح السياسي مع سياق التطورات الدولية وفق النمط الغربي القائم على الديمقراطية.

الباحث لم يتطرق إلى دور الفواعل غير الرسمية في صناعة القرار السياسي الغربي و أكد تحيز للنمط الغربي كنموذج مثالي للديمقراطية في البيئة العربية غير المناخ السياسي الغربي في عملية الانتقال الديمقراطي استنادا للمكانة التاريخية التي تحتلها في النظام السياسي كأسبقية الوجود مع الترسانة القانونية الدستورية التي تؤكد صراحة أن المؤسسة العسكرية في الوطن العربي هي العمود الفقري لقيام كيان الدولة دون إخفاء المنظور الذي حاولنا التعمق فيه حول مدى تأثير الجيش في عملية التحول الديمقراطي وملازمته كدور إيجابي محفز للعمل الديمقراطي أم دور سلبيا معيقا مساهمًا في تجسيد عجز ديمقراطيا، وهذا لن يكون إلا من خلال تبني رؤية شاملة تأخذ بعين الاعتبار كل الزوايا التاريخية والاجتماعية والسياسية وحتى الأبعاد الإقليمية والدولية في تحليل موضوع الدراسة.

الإطار المنهجي و الإقترابات :

لا يخلو أي بحث علمي من استخدام مناهج علمية و لدراسة موضوع الظاهرة العسكرية في الوطن العربي في سياق التحول الديمقراطي تطلب من الباحث استخدام أو الاعتماد على المنهج المقارن بكيفية تخدم سياق التحليل.

المنهج المقارن :

يعد أكثر المناهج استخداما وذلك من خلال دراسته مختلف القضايا من عدة زوايا: التشابه، التكرار، الاختلاف، وهذا عبر أزمنة واحدة أو مختلفة فهو يقوم بدراسة وتحليل الدوافع الداخلية والخارجية للتحول الديمقراطي ومقارنتها بالأوضاع السائدة في الوطن العربي.

فالمقارنة لغويا تعني المقايسة بين ظاهرتين بغرض تحديد أوجه تشابه ودرجة الاختلاف بينهما، أما من الجانب الاصطلاحي فهي أحد أهم الأساليب الرئيسية للتقرب من الواقع للموضوع، فهو أسلوب نظري يعتمد عليه الباحثين في مجال الدراسات القانونية والاجتماعية بغرض التعمق والدقة في الموضوع المعالج، وعليه سوف يتم الاعتماد على المنهج المقارن في:

– تفسير وإعطاء رؤية للظاهرة العسكرية في الوطن العربي من خلال المقارنة بين مختلف التجارب الدول محل الدراسة (الجزائر ومصر) مع التركيز على دور المؤسسة العسكرية في عملية التحول الديمقراطي.

– المقارنة بين المكانة الدستورية والواقع السياسي للمؤسسة العسكرية في كل من النظام السياسي الجزائري والنظام المصري.

– مقارنة دور الجيش قبل وبعد إجراء الانتخابات كمرحلة جديدة عرفتها التجربة الجزائرية سنة 1991 ومصر 2012، هل لعبت دور المرافق للانفتاح السياسي أم دور المعيق والمساهم للعجز الديمقراطي.

اقتراب صنع القرار:

تم الاستعانة باقتراب صناعة القرار بهدف التقرب أكثر من الظاهرة محل البحث، فهو مجموعة من الخطوات يجب إتباعها من أجل الوصول إلى العقلانية والقرار السياسي الرشيد الذي تكون له جوانب إيجابيه تطبيقية أكثر من احتمالات الفشل خاصة في ظل معالجة موضوع حساس وفي غاية التعقيد المتعلق بالظاهرة العسكرية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي ومختلف القرارات السياسية وأدوار النخب العسكرية في صنع التوجه العام في كل من الجزائر ومصر ومدى نفوذهما في السياسات العليا للدولة المتعلقة بالبيئتين الداخلية والدولية.

اقتراب النخبة:

تعد النخبة أحد المتغيرات الرئيسية للعملية السياسية كونها ذات تأثير مباشر في تركيبة الأنظمة السياسية فهي التي ترسم صفاته وخصائصه عبر مجموعة الأفكار والتوجهات الإيديولوجية التي تحملها،

وتعاظم دورها ونفوذها الذي يمس مختلف المجالات (السياسية والاقتصادية، الاجتماعية والثقافية وحتى العسكرية) حيث تبادر باتخاذ قرار التحول في العديد من الحالات عندما تتعرض لضغوطات داخلية أو خارجية حيث تحدد شخصية القيادة السياسية طبيعة النظام السياسي ونمط الحياة السياسية.

الاقتراب الاتصالي النسقي :

تم استخدام الاقتراب الاتصالي النسقي خلال الدراسة كونها تعد نسق من التفاعلات (التحول الديمقراطي) يحمل في طياته مضامين تمتد انعكاساتها على البيئة الداخلية والخارجية للدولة، فهو تلك العلاقات المتداخلة التي تعتمد على وحدة التحليل أساسها النظام السياسي والبيئة الخارجية التي تمد النظام السياسي بمجموعة من المداخلات تكون على شكل مطالب أو دعم وتمر بحلقة أو دورة النموذج النسقي "**لدافيد استون**" تنتهي بمخرجات على شكل قرارات مع وجود تغذية رجعية تربط بين حراس البوابة وصناع القرار.

اقتراب الدولة الكوربوراتية :

تعد الكوربوراتية من الناحية المؤسسية ظاهرة ونسقا من التنظيم عرفتها النظم السياسية الأوروبية ابتداء من الثلاثينيات فهي تعتبر إطار تحليلي لتفسير علاقة الدولة بالمجتمع التي تتسم بالتسلط ومحاولة السيطرة على المجتمع المدني وتشويه نموه وإضعاف استقلاليته عن طريق خلق نسق من التنظيم الخاص بتمثيل المصالح الممتد لأذرعها السلطوية، حيث يراها منظرها الأول **مانويلسكو** نوعا من التضامن الاقتصادي وبحسب **شميترو فياردا** أنها تحولا في وظائف الدولة الحديثة نحو وظائف تنظيمية واجتماعية متوسعة بحيث يتم تمثيل المصالح ضمن عدد محدود من الفئات ذات امتياز عمل و حصرية الاحتكار مقابل إلزامها بضوابط أو قواعد معينة في عملية انتقاء قيادتها والطريقة التي تعبر عن مصالحها وفي تأييدها وبهذا المعنى يمكن النظر إلى المجتمع على أساس أنه مجموعة من تنظيمات التعاضدية

أنواع الكوروبوراتية: تنقسم إلى نوعين :

1- **الإدماجية الاجتماعية: Social Corporation:** و هي دليل على قوه مؤسسات المجتمع في مواجهة مؤسسات الدولة حيث تتمتع جماعات المصالح بالحرية والاستقلالية في ظل علاقة التوازن مع النظام السياسي.

2- **إدماجية الدولة : Corporation State :** بحيث يقع تنظيم المجتمع المدني على عاتق الدولة على نحو رسمي إلزامي غير تنافسي أي أن الدولة هي الداعمة لها من الناحية المعنوية والمادية (غياب الحرية والاستقلالية) كونها مخترقة داخليا، فالدولة ترسم لها توجيهات مطالبها مايسهل التعامل معها وإعطاء شرعيه للنظام السياسي في حل انشغالاتها

أما عن أنماط علاقة الدولة، بجماعات المصالح فقد تحددت في أربع نقاط :

1- **العلاقة الأبوية:** دلالة على حاجة النظام السياسي للعمل البيروقراطي من أجل خدمة مصالح معينة ذات ارتباط له ويعتمد عليها النظام كحال النقابات العالمية مثلا.

2- **علاقات العمالة:** تظهر في تعامل النظام مع جماعة مصلحية واحدة كنطاق أو ممثل رسمي لقطاع معين في مجتمع مع إقصاء باقي الأطراف.

3- **جماعه المبادئ:** وهي المنفصلة تماما عن نظام السياسي (لا تمويل ولا دعم من قبل الدولة)

4- **جماعة غير شرعية** يتم تهميشها وإقصاءها ويستخدم العنف ضدها.

الفصل الأول:

الإطار الانطولوجي والابستمولوجي

للظاهرة العسكرية

مقدمة:

مما لا شك فيه أن موضوع الظاهرة العسكرية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي حساس وفي غاية الأهمية و التعقيد ويشوبه بعض الغموض لما ينطوي عليه من معطيات تعكسها ظروف وأوضاع الوطن العربي في كل مرحلة.

فموضوع الظاهرة العسكرية والتحول الديمقراطي لم ينل نصيبه من الاهتمام العلمي والأكاديمي حيث أن معظم الباحثين والمفكرين والأكاديميين أغفلوا دراسة مثل هذه المواضيع أو حتى التعرض لها في كل جهودهم العلمية فحساسية الموضوع تعد في مقدمة الأسباب المسؤولة عن الانصراف عنه وتجاهله أو الصمت لدى سائر المنشغلين في حقل الدراسات السياسية على الرغم من الدور الأساسي الذي تلعبه الجيوش في دول العالم الثالث بصفة عامة و العالم العربي بصفة خاصة ما أثر سلبا و إيجابا على العملية السياسية (تأكيد أو نفي الفرضية الرئيسية للدراسة) .

عرفت دول العالم الثالث الظاهرة العسكرية منذ الاستقلال نتيجة عوامل عدة تتمثل أساسا في الصراعات السياسية و الانقلابات العسكرية (**the militray coups**) إلى أن سادت هذه الأوضاع و أصبحت الميزة الأساسية لأنظمة دول العالم الثالث في إطار ما يسمى بمفهوم الظاهرة العسكرية للأنظمة السياسية (**military phenomen**) و غلبت على مجتمعات هذه الدول النزعة العسكرية المتحكمة و المسيطرة في مختلف مناحي العمليات السياسية إضافة إلى معاناة هذه الدول من مشاكل التخلف (السياسي الاقتصادي ، الاجتماعي ، الثقافي) و التي ورثتها من مرحلة السيطرة الاستعمارية[1].

سنتناول في دراستنا لموضوع الظاهرة العسكرية و التحول الديمقراطي إبراز دور المؤسسة العسكرية التي تعد واحدة من بين أهم العوامل أو المؤسسات التي تسهم في تحريك بنية المجتمع بتأثيرها في توجيه السياسة العامة داخليا و خارجيا من خلال مختلف الأشكال و الأساليب المختلفة لتدخلاتها العسكرية التي تبدأ كمحاولة ضغط من أجل توجيه القرار السياسي و تنتهي بالاستيلاء المباشر على السلطة السياسية غير أن ما يجب أن نقر به هو أن الجيش و السياسة لا يجتمعان إذ يعتبر تدخل العسكريين في الحياة السياسية بوجه عام منافيا للتقاليد و القيم الديمقراطية . وذلك راجع لجملة من العوامل أبرزها أن بنية و طبيعة عمل

[1]- أحمد عدنان كاظم، **أثر التحولات العالمية في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في دول العالم الثالث**، ط1 (دار الكتب المصرية، القاهرة 2006) ص21.

المؤسسة العسكرية لا يتفقان مع روح النظام الديمقراطي ومن جهة أخرى حسب " **ماكس فيبر** " **max viber**" فإن الطبيعة الأبوية للنظم العسكرية تحول دون استقرار و تعزيز ثقافة الديمقراطية في المجتمع .

تعد الظاهرة العسكرية ملازمة لطبيعة النظم السياسية الإفريقية منذ مرحلة ما بعد الاستقلال، أوائل الستينات (القرن الماضي) حيث أصبحت الجيوش من بين مكونات النخب الحاكمة في البلدان الإفريقية بصفة عامة و النظم العربية بصورة خاصة (الجزائر مصر على سبيل المثال) و هذا إن دلّ على شيء يدل على ضعف النخبة المدنية في إضفاء مفهوم الشرعية على نظم حكمها إضافة إلى هشاشة و شخصنة العملية السياسية، و تجددت طرح قضية تعثر التجارب الديمقراطية على الصعيد العربي منذ ستينات القرن الماضي في سياق سعي أدبيات التحول الديمقراطي في البحث عن أسباب عدم مواكبة المنطقة العربية لموجة التحول الديمقراطي التي عرفتها مناطق مختلفة من العالم منذ أواسط السبعينات حتى منتصف التسعينات حيث استعصت المنطقة العربية على موجات التحول الديمقراطي التي ضربت الأنظمة السلطوية في العالم (**1991صامويل هنتجتون)** فموجة التحول الديمقراطي التي عصفت بنظم سياسية في أمريكا اللاتينية و شرق أوروبا تحطمت على صخرة النظام السياسي العربي و خرجت معظم الدراسات إلى نتيجة مفادها طبيعة النظم السياسية العربية و المؤسسات العسكرية من بين أهم العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي .

فموضوع الجيش و السلطة السياسية في العالم الثالث عامة و في إفريقيا و العالم العربي خاصة من المواضيع التي تطرح نقاشات نظرية كبيرة[1].

وإذا أردنا أن نتحدث عن شيء ينبغي أولا أن نحدد المعنى الدقيق له أو المفهوم قيد الدراسة (المفاهيم و المصطلحات المفتاحية للبحث) حيث لا بد من تحديد الإطار الأنطولوجي و الإبستمولوجي للظاهرة العسكرية و المفاهيم ذات الصلة بها كانطلاقة أو نافذة على البحث التي تسمح لنا ببناء عمل أكاديمي سليم سلس و يكون ذالك بتحديد الحدود اللازمة لمفهوم الظاهرة محل الدراسة ، وهذا ما سنتطرق له في الفصل الأول للبحث من خلال التركيز على مختلف الاجتهادات التي قدمها المفكرون لمعالجة الظاهرة العسكرية.

[1]- فوزية قاسي وعربي بومدين، **"العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر: بين حكم الواقع وتحديات نزع الطابع العسكري"**، سياسات **عربية**، العدد 19، مارس 2016، ص2.

ونحاول صياغة تعريف إجرائي كاستنتاج ، أو دمج كل ما قيل حول المفهوم، و عليه سنركز في المبحث الأول على ماهية الظاهرة العسكرية و ذلك من خلال تقديم:

1- تعريف الظاهرة العسكرية كمطلب أول للدراسة

2- الخلفية التاريخية للظاهرة العسكرية كمطلب ثاني و قبل التطرق إلى تقديم تعريف للظاهرة العسكرية لابد من التأكيد على الصعوبات التي تواجه الباحثين في مجال دراسة الظواهر العسكرية و التي وقفت عائقا في معظم الأبحاث من خلال صعوبة التوصل إلى تعريف إجرائي و موضوعي لها ، كون أن المفهوم يتداخل مع مفاهيم أخرى (كالحكومة العسكرية ، العسكر ، الانقلابات العسكرية الأنظمة العسكرية ...إلخ.

المطلب الأول: تعريف الظاهرة العسكرية:

يعد الحكم العسكري في اغلب دول العالم الثالث هو الشكل العام لأكثرية نظم الحكم السائدة في هذه الدول، إذ واجهت معوقات هيكلية و تنظيمية و انهارت المؤسسة السياسية التي أوجدها المستعمر لضعفها و تحطمت الواحدة تلو الأخرى إزاء المشاكل التي تعاني منها[1].

إن تدخل الجيش في الحياة السياسية مسألة لصيقة بمختلف الأنظمة الإفريقية و العربية و دول العالم الثالث عامة حيث تتورط المؤسسة العسكرية بصورة أو بأخرى لتشغل حيزا معتبرا في الحياة السياسية و هو ما أطلق عليه بعض الباحثين " زرع المؤسسة العسكرية في الحياة المدنية[2].

إن الوضع العام في الوطن العربي اليوم يتطلب منا النفاذ إلى معرفة الدوافع و الآليات المشتركة التي تنتج الظاهرة السلطوية، سواء كان ظاهرها عسكريا أو مدنيا و يكشف زيف المظاهر الديمقراطية التي تزين كثيرا من أنظمة الحكم في الوطن العربي [3]، حيث تطرق العديد من الباحثين لدراسة موضوع الظاهرة العسكرية أمثال **صامويل هنتجتون *S.Hinghinton** ، **غاموس بيترلموتر، جانوفيتش janouvitz**، و **جون جونسون J.Jonhson** ، و **غايتانو موسكا G.Moska**، و **جاك فان، J Fan** و **أندرتسكي Andreski** حيث تناول الحالة العسكرية للمجتمع في معجم العلوم الاجتماعية الذي صدر في عام 1964 **و كتب كوانسي رايت K.Right** عن ظاهرة الحرب في نفس المعجم أيضا[4]، أما الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية التي صدرت في عام 1928 فقد خصص جزءا كاملا للحديث عن القوات المسلحة كتبه **كيرت لانج K.Lang** و تعرض فيه للهيمنة العسكرية و تجنيد الضباط و القيادة و المعركة بالإضافة إلى بعض الموضوعات الأخرى مثل القوانين العسكرية و القوة العسكرية و توسع **كوتسي رايت K. Right** في تحليل ظاهرة الحرب و ضبطها و أبعادها و أهميتها و أنواعها كما نجد من يفرق بين كل من الطريقة العسكرية **Military way** و الحالة العسكرية **(Militarisme)** أمثال **الفريد فاجتر Alfred Vagter** حيث يرى أن الأولى هي ذلك التركيز المتزايد على الرجال و القيادة و استخدام الحد الأقصى من الكفاءة

---

[1]- أحمد عدنان كاظم، مرجع سابق، ص 43.

[2]- فوزية ساسي و عربي بومدين، مرجع سابق، ص1.

[3]- أحمد ولد داداه و (آخرون) ، **الجيش و السياسة و السلطة في الوطن العربي**، ط1، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2002)، ص 57.

[4]- أحمد إبراهيم خضر ، **علم الاجتماع العسكري، التحليل السوسيولوجي لنسق النظم العسكرية**، ط1، (دار المعارف للكتاب، مصر 1991، ص33.

*- صامويل هنتجتون: عالم سياسي أمريكي، من أهم مؤلفاته: "كتاب الجندي والدولة" الصادر في عام 1957، حيث قدم نظريته حول احترافية المؤسسة العسكرية.

بغرض تحقيق أهداف معنية بأقل خسارة ممكنة، أما الثانية فهي ذلك التنظيم الشامل من التقاليد و النصائح و الأفعال و الفكر المرتبط بالجيوش و الحرب الذي قد يصل إلى درجة يتخطى فيها الأهداف العسكرية الحقيقية و يعرقل الطريقة العسكرية ذاتها.[1]

على الرغم من تعدد ووفرة النظريات والبحوث في المجالات السوسيولوجية المختلفة فإن ذلك لم يكن متوافرًا بالنسبة للتنظيمات العسكرية، و قد بدا واضحا إهمال الباحثين دراسة الظواهر العسكرية في كل جهودهم العلمية بما في ذلك كتب المقدمات إلا أننا نستثني من تلك الكتابات الرائدة في علم الاجتماع أمثال **هارولد لازويل** ***H. Laswel** **و هانز سبير H.Spir** الذين ركزوا على دراسة الموضوعات العسكرية كأحد عوامل المتغير الاجتماعي ، كذلك يعبر كتاب الصحفي و المؤرخ العسكري **مارشال Marshall** قدم تحليلات معمقة تتميز ببعد النظر في دراسة السلوك العسكري، كذلك لابد من الأخذ بوجهة نظر **سبيندلر Spindller** من أن النسق أو الفكر العسكري هو أحد و حدات المجتمع وهو انعكاس للقيم والأنماط الثقافية.[2]

من خلال التحليل نجد أن معظم التحليلات النظرية لعلماء الاجتماع اتخذوا موقفا سلبيا من العامل العسكري، **فسان سيمون Saint Simoun** يرى أن التنظيم العسكري هو العائق الأساسي للتقدم[3]، وفي هذا السياق أو المجال يقف العالم الأمريكي **صامويل هنتجتون** موقفا على احترافية المؤسسة العسكرية **Military Professionnalisme** التي تفيد أن المؤسسة العسكرية يجب أن تكون خاضعة للسيطرة المدنية **Civilism Control** وهذا ما أكده في كتابه سنة 1957 (الجندي والدولة).[4]

كذلك لابد من التأكيد على الدور الذي لعبه الباحثين في منتصف الثلاثينات، واهتمامهم بالحالة العسكرية وظاهرة الحرب والسياسة القائمة على ممارسة القوة قد حجبهم عن الاهتمام بدراسة التنظيم العسكري، وبهذا ظلت أغلب الكتابات في هذه الموضوعات خلال هذه السنوات في أيدي العسكريين الذين لم يستطيعوا مقاومة تحيدهم المهني والطبقي وقاموا بتحليل العلاقة بين العوامل المادية والمعنوية للحرب

---

[1]- أحمد إبراهيم خضر، مرجع سابق، ص33.

[2]- نفس المرجع، ص 34.

[3]- أحمد ولد داداه و أخرون، مرجع سابق، ص 34.

[4]- هاني سليمان، **العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة يناير**، ط1 (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر 2012) ص20.

***- هارولد لاسويل**: عالم سياسي ومنظر إعلامي أمريكي. درس تأثير أجهزة الإعلام على تكوين الرأي العام، وهو صاحب "صيغة لاسويل" (بالألمانية) الشهيرة في تصميم الرسائل الاعلامية المستنبطة من طرح الأسئلة التالية، (من يقول، ماذا يقول، بأية وسيلة، لمن، وبأي قصد؟). وكان عضواً في مدرسة شيكاغو لعلم الاجتماع وكان أستاذ قانون في جامعة يل. كما تولى منصب رئيس جمعية العلوم السياسية الأمريكية (APSA) و الأكاديمية العالمية للفنون والعلوم (WAAS).

وعرجوا على دراسة طبيعة القيادة العسكرية والكفاءة القتالية وهي موضوعات من صميم اهتمامات السوسيولوجيين[1]، أي أن الظاهرة العسكرية أو حالة العسكرة (سيطرة الطبقة العسكرية) تعد الحالة التي تهيمن فيها القيم العسكرية في المجتمع وتستأثر فيها المؤسسة العسكرية بحصة غير متناسبة من موارد المجتمع وهي تمثل أقصى حالات تأثير الجيش على المجتمع[2].

فمرحلة ما بعد الاستعمار نجدها تميزت بكثرة الدول حديثة الاستقلال نسبياً التي كانت مؤسساتها العسكرية أكثر توجها للحفاظ على الأمن والاستقرار الداخلي دون التركيز على الدفاع الخارجي، ونتيجة ذلك اهتمام تلك الجيوش بالشؤون الداخلية وكثرة التدخلات العسكرية في كل من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية خلال خمسينات وستينات القرن الماضي، وهذا ما صوب نظر المجتمع الغربي لتلك التدخلات على أنها رفض للقيم الديمقراطية، فأهتم الباحثون بدراسة أسباب وكيفية بروز الظواهر العسكرية في تلك الحقبة، وكانت معظم الإجابات تركز على أن مردها في الدول الإفريقية والآسيوية إلى ضعف وتخلف المؤسسات المدنية السياسية مما يفسح المجال أمام المؤسسات العسكرية للتدخل، بينما يؤكد فريق آخر أسباب بروز الظاهرة العسكرية باعتبارها امتدادا طبيعياً للمجتمع المدني الأوسع وأنها تخضع مثله تماماً للتقسيمات الطبقية والإقليمية والعرقية[3]، حيث لا تناظِر العلاقة بين الجيش والسلطة في البلاد العربية كما هو موجود لنموذج الدولة في الغرب[4]، رغم أن الظاهرة العسكرية قد تبرز حتى في المجتمعات الحديثة من خلال المؤسسة العسكرية والدور الذي تلعبه كعامل أساسي في التنافس السياسي، فمثلاً حتى في الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن تصنف رغم المظاهر الديمقراطية كجهة محايدة، والجيش الفرنسي كذلك برز في ستينيَات القرن الماضي على رأس الصراعات والتغييرات الداخلية التي أفرزتها حركة التحرير الوطني في مختلف المستعمرات (خاصة الجزائر)، ومن البديهي أن الإشارة إلى بعض الأوضاع خارج الوطن العربي لا ينبغي أن يكون بأي حال من الأحوال سبباً لتهوينها في بلادنا من باب "المصيبة إذ عمت هانت أو خفت" أو التسليم أن الظاهرة العسكرية والأنظمة السلطوية بصفة عامة قدر محتوم لا يمكن رده، فالجيش هو المحرك الرئيسي للساحة السياسية، حيث يتحرك بدوافعه وأهدافه الخاصة مستغلاً الظروف الموضوعية القائمة لتحقيق مبتغاه، وقد يكون الجيش أداة سهلة لأطراف خارجية تدفع به لتحقيق أغراضها، إلا أن هذه

---

[1]- عبد الرحمان حمدي، **الجيوش والتحول الديمقراطي في إفرقيا: معوقات بناء الدولة الوطنية**، ط1 (منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر 2010) ص23.

[2]- فؤاد الأغا، **علم الإجتماع العسكري**، ط1 (دار أسامة للنشر والتوزيع. عمان الأردن، 2008) ص11.

[3]- نفس المرجع، ص- ص 26-27.

[4]- أحمد ولد داداه، مرجع سابق، ص30.

الحالة لا يمكن الاعتماد عليها كمبررًا سهلاً من نظرية المؤامرة لتفسير الظاهرة العسكرية، قد يحجب العوامل الموضوعية التي تجعل المؤسسة العسكرية مهيأة للمخاطرة بتحمل مسؤولية الإدارة السياسية[1].

إن الجيش كمؤسسة لا يتولى إلا نادراً ولمدة قصيرة الإدارة المباشرة بعد الاستيلاء على الحكم فهياكله وتنظيمه الخاص لا يوفر له الأدوات التي تمكنه من القيام بهذه المهمة التي تحول تدريجياً إلى المصالح الأمنية التابعة مباشرة له أو الخاضعة لنفوذه، وهناك تلتقي الديكتاتوريات والأنظمة المدنية غير الديمقراطية في الوطن العربي وخارجه في كثير من ممارستها وإفرازاتها ونتائجها بالأنظمة العسكرية لأنها هي الأخرى تعتمد أساساً على المصالح الأمنية في إدارة شؤون البلاد.

فالأنظمة المنبثقة عن حركة الجيوش يسيطر عليها الفكر الأمني والذهنية الأمنية وتسود لدى الأنظمة غير الديمقراطية بصفة عامة.

إن ما يسمى بالظاهرة العسكرية يغطي في الواقع حالات عديدة تختلف من حيث الطبيعة والعمق، وهي نتيجة التناقضات والصراعات التي تنشأ من الجيش ومكوناته، والسلطة والساحة السياسية بصفة عامة، حيث يتحرك الجيش في الغالب لتولي الحكم أو تصحيحه بسبب عجز السلطة السياسية عن حل مشاكل المجتمع في كل المجالات (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية).

ويعتقد من يدفعون الجيش لمثل هذا الحال (الداخل أو الخارج) أن نمط السلطة العسكرية هو الفيصل كونه أكثر فعالية في إيجاد الحلول للمشاكل العالقة، فعجز السلطة السياسية في الغالب هو السبب لاستيلاء الجيش عليها أو تصحيحهاً، وهو تمهيد لبداية الحكم العسكري[2]، على الرغم من أن قوة الدولة من قوة جيشها، إلا أن الغرب بدأ يتخلى عن هذه المعادلة التاريخية شيئاً فشيئاً، لتحل محلها المظاهر الحضارية الأخرى كالعلوم والثقافة، عكس الشغف العربي بالعسكريتارية المغروس في التكوين النفسي والثقافي للفرد في مجتمعاتنا العربية الريفية زراعية الطابع أساسًا[3]، إضافة إلى قابلية البيئة العربية في جلب الأفكار المعلبة وإفراغها في واقع آخر وإن كان هذا الواقع مختلفاً[4].

[1] نفس المرجع السابق، ص 58.
[2] أحمد ولد داه، مرجع سابق، ص- ص 59-71.
[3]- نفس المرجع، ص 89.
[4]- محمد أحمد علي مفتي، **مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية**، مجلة البيان، مركز البحوث والدراسات، الرياض، 1435هـ، ص 7.

وفي الحقيقة من الناحية السوسيولوجية، إن الظاهرة العسكرية غير منفصلة عن التاريخ القومي العربي وعن مواريث الحضارة الإسلامية فالظاهرة تدور بين قطبين من العلاقات بين رجال الدولة ورجال الجيش. وإذا عدنا إلى تقاليد الإسلام العسكرية نجد أن ذلك انطوى منذ ظهوره على مجموعة متغيرات تتصل بالدور السياسي للعسكريين، إذ عادة ما يتم التدخل العسكري في الشؤون السياسية كما أن التاريخ العسكري يتأثر أحيانا بالمسائل المادية والمعنوية[1]، ولذلك موضوع الجيش والسلطة والسياسة موضوع واسع وقائم في الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية، ولكن حالة محددة تعنينا هنا تطلع الجيش إلى السياسية بمعناها الضيق، أي ممارسة الحكم والاستيلاء عليه أو المشاركة فيه واتخاذ القرار بشأنه، ومن المعلوم أن قيادة الجيوش في الدول الديمقراطية غالباً ما تكون مهتمة بقضايا السياسة الخارجية والداخلية، وهي قادرة على إجراء تقييمات وتوقعات وقد يطلب رأيها المتخصص في هذه القضايا ولكن الجيش يأتمر بأوامر ومؤسسات منتخبة، تمثل سيادة الدولة بغض النظر عمن انتخب للحكم.[2]

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا المطلب (حول مفهوم الظاهرة العسكرية)، وما تم تقديمه من مختلف المفكرين والباحثين الذين اهتموا بدراسة الظاهرة العسكرية في دول العالم الثالث على الوجه العام ودول العالم العربي بصفة خاصة، نجد أن حصر هذا المفهوم يتطلب منا استنتاج بعض سماته ومكوناته:

- الظاهرة العسكرية ذات حيز جغرافي تنتشر في الدول غير الديمقراطية (أمريكا اللاتينية، آسيا، إفريقيا).
- أن مجتمعات دول العالم الثالث يتميز ببعض الصفات الاجتماعية وتعد هذه المميزات جزءاً هاماً للتدخل العسكري في الشؤون السياسية.
- تعد قوة المؤسسات العسكرية بامتلاكها مختلف الأدوات، فهم معادلة أساسية في توجيه السياسة العامة على المستويين الداخلي والخارجي (التأثير في السياسة العامة).
- إن دراسة موضوع الظاهرة العسكرية لا يكفي دراسة من خلال عامل واحد فقط وإنما يتطلب مجموعة من الأدوات والعوامل نظراً لتعقيدها وتداخلها مع متطلبات أخرى.

[1]- إسماعيل عميرة: **دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2009) ص-ص 73-74 للمزيد أنظر فؤاد إسحاق خوري، العسكر والحكم في البلدان العربية.

[2]- بشارة عزمي، **الجيش والحكم عربياً، إشكاليات نظرية**، سياسات عربية ع 22، ستمبتر 2016، ص 10.

وعليه لم يخطئ **الكواكبي** في قراءته لدور الجيوش في العالم العربي بعد أكثر من نصف قرن على صدور كتابه "طبائع الاستبداد" حيث قال: "وأما الجندية فتفسد أخلاق الأمة حيث تعلمها الشراسة والطاعة العمياء والاتكال، وتُميت النشاط وفكرة الاستقلال، وتكلف الأمة الإنفاق الذي لا يطاق، وكل ذلك منصرف لتأييد الاستبداد المشؤوم، استبداد الحكومات القائدة لتلك القوة حتى جهة استبداد الأمة بعضها على بعض من جهة أخرى"[1].

هذا يعني أن تدخل الجيش في السياسة وسيطرته على الحكم لا يتوقف على الخلفية الحضارية للشعوب بقدر ما يعتمد على طبيعة تكوين مراكز القوة والنفوذ في البلاد وموقع الجيش في هذه المراكز[2]، فمنذ منتصف القرن الماضي تكرس مبدأ العسكرتارية كمسار طبيعي في التطور السياسي للدول العربية في العصر الحديث وكنتيجة طبيعية لمبدأ "الشرعية الثورية العسكرية" نشهد غياب كل صور الديمقراطية (الحريات، الصحافة، التنظيم والتعبير)، واضمحلت الحياة الحزبية والبرلمانية، وتهيأ المسرح لأبوية الزعماء على شعوبهم، فالأنظمة العربية من سماتها المزج بين القمع والتخويف والتهميش (الترهيب والترغيب) تحت لواء مقتضيات الأمن القومي وأمن الدولة والوحدة الوطنية[3].

[1] مصطفى مهند، **دراسات ومقالات، مقاربات نظرية للثورات العربية: الحالة المصرية والتونسية**، الكرمل الجديد، 2011، ص 107.
[2] فؤاد اسحق الخوري، **العسكر والحكم في البلدان العربية**، (لندن، دار الساقي 1990) ص 80.
[3] فؤاد ثناء عبد الله، **الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة**، ط1 (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يوليو 2005) ص 21.

المطلب الثاني: الخلفية التاريخية للظاهرة العسكرية

ترجع الظاهرة العسكريتارية الحديثة في أصلها التاريخي إلى ميلاد الدولة القومية في فرنسا وإنجلترا وألمانيا، فهذه الظاهرة مرتبطة أساساً بظهور الجيش المحترف (**Professional Army**) خلافا لكل الأشكال التاريخية للجيوش من متطوعة ومرتزقة وميلشيا وغيرها، حسب نظام التجنيد العام (**Universel conscription**)[1].

يرجع أول استخدام لمفهوم القوة العسكرية كأحد آليات وأساليب الوصول إلى السلطة في القرن التاسع عشر "19" أواخر العام 1851 بقيادة **نابليون بونابرت N. Bonapart*** ضابط الجيش الفرنسي ضد ملك فرنسا لويس السادس عشر.

والجدير بالذكر أن الرأسمالية قدمت مفهوم العسكري المحترف، لذلك لم يظهر مصطلح العسكريتارية (**Militarism**) إلى الوجود أساساً، وفي مذكرات **دوشاشي** (**MM, Douchachi**) كان ظهور الجيوش المحترفة محكوما في الغرب بنوع من التوازن المؤسسي في إطار ما يعرف بالعلاقات المدنية، العسكرية (**Civils, Military relation**) بموجب هذا التوازن يكون هناك توصيف مؤسسي للجيوش بحيث تختص بوظيفتها، وهي الدفاع عن الوطن ضد أي عدوان خارجي وتكون بعيدة عن شؤون المجتمع على المستوى الداخلي، لكن حركات الوحدة القومية (النزعة القومية) خاصة تلك المتعصبة (**Chauvunism**) التي صاحبت التفكير الإمبريالي الأوروبي نهاية القرن الماضي وما خلفته من حروب أدى إلى اختلال بهذا التوازن، فظهرت الروح العسكريتارية (النازية والفاشية)، و بعض الحركات الأخرى، ومن هنا كان التزاوج بين العسكريتاريا و الروح القومية[2].

لقد اجتاحت الانقلابات العسكرية الحديثة العالم بعد الحرب العالمية الأولى (1914-1918) ، حيث كانت تعبر بشكل خاص عن أزمة الرأسمالية البنائية (الاقتصادية والحضارية)، وإن من الأهمية بمكان تحديد الإطار التاريخي للظاهرة العسكريتارية وبخاصة في الفترات الثلاث :

1- التفجر الامبريالي حتى نهاية القرن التاسع عشر إلى الحرب العالمية الأولى .

---

[1]- حسن خلدون النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر**، ط1 (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1996) ص113.

*- نابليون بونابرت: قائد عسكري وحاكم فرنسي وإمبراطورها، عاش أواخر القرن الثامن عشر وأوائل عقد العشرينيات من القرن التاسع عشر.

[2]- نفس المرجع السابق، ص114.

2- فترة ما بين الحربين العالميتين.

3- فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في ظل الأمن والقيادة الأمريكية.

فظاهرة الانقلابات العسكرية في العالم وضمنه المشرق العربي تعاظمت في وقت كان فيه العالم يمر بمرحلة انحسار الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك كعملية انتقال لدخول البلاد العربية في مرحلة الأمن الأمريكي بعد مرورها بمرحلة الأمن البريطاني و قبله بمرحلة الأمن العثماني.

فمرحلة الأمن الأمريكي لم يعد خيارا تختاره البلاد العربية (أو شعوب العالم الثالث) بل يعد قدرا مفروضا عليها لا تستطيع الفكاك منه أو الوصول إلى أهدافها من دونه[1].

إن الحديث عن المجتمع ما قبل التطرق إلى ما يعرف اليوم بالوطن العربي الذي كان قائما على سلطة سياسية تستمد شرعيتها بين مزيج من الغلبة والقوة العسكرية والمصادر الدينية[2]، حيث أن نمو الدولة في الوطن العربي خلال الفترة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية نموا مشوها أو بطيئا كونها ولدت على يد القوى الاستعمارية الغربية وكانت تحمل في ثناياها العديد من التشوهات، بدءا من المشكلات المفتعلة خارجيا وداخليا(نقصد ضعف المؤسسات الداخلية وعدم فعاليتها)، وشهدت عدة دول عربية موجة من السياسات الراديكالية من خلال انقلابات عسكرية شعبية (سوريا، مصر، العراق، السودان ، اليمن الجزائر، ليبيا، موريتانيا والصومال) وقامت هذه الأنظمة الراديكالية بإنهاء التجارب الليبرالية الوجيزة التي مرت ببعض مجتمعاتهم قبل الاستقلال وبعده مباشرة[3]، حيث كان طبيعيا أن ينظر العسكريين إلى هذه الأوضاع باعتبارهم حماة الأمة من هذه الممارسات الفاسدة، وعادة ما يطلق قادة الانقلابات العسكرية وعودا بتنظيف الأوضاع من الداخل (إشارة إلى فساد النظام السابق)، ويبرز النظام النمطي لبداية نظم الحكم العسكرية في تشكيل مجالس ثورية تسمى بـ: (الخلاص الوطني، الإنقاذ الوطني، المجلس الثوري الوطني ...) ويرافق بروز العامل العسكري في العملية السياسية العديد من التساؤلات حول طبيعة العوامل المفسرة لها وتزايد الدور السياسي والتنموي للعسكريين ومدى اختلاف أداء النخب العسكرية في الحكم عن الحكومات المدنية .

[1]- حسن خلدون النقيب، مرجع سابق، ص119.
[2]- صامويل هنتجتون، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي أواخر القرن العشرين**، تر: عبد الوهاب علوب، ط1(دار سعادة الصباح الكويت 1991)، ص13.
[3]- نفس المرجع، ص-ص 17-33.

فموقف الجيش في إفريقيا مختلفا في بعض الأحيان من عملية التحول الديمقراطي، فكثير من الدراسات الحديثة عن التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية تميل بوضوح إلى التقليل من أهمية إسهام الجيوش في مسار التحول الديمقراطي[1]، و اتجهت العديد من الدراسات لقياس الأداء السياسي للأنظمة العسكرية وانتهت معظمها إلى أن أداء هذه الحكومات أضعف وأفقر بشكل كبير مقارنة بالحكومات المدنية وفقا لأربعة مؤشرات : مستوى شرعية النظام، غياب الحكم العسكري والحد من العنف والاستجابة للرغبات الشعبية ، وكذلك حاول البعض من خلال دراسات تطبيقية لمعرفة درجة الارتباط بين الحكم العسكري والاستبداد (مثل دراسة **فاينر VAINER** سنة 1991)، التي استخلصت أن 34 من أصل 36 حكومة عسكرية وبنسبة 94% تصنف على أنها مستبدة و فاقدة للحريات المدنية الأساسية.[2]

تؤكد خبرة التطور السياسي والاجتماعي في إفريقيا خلال مرحلة ما بعد الاستقلال على سيادة نمط غير متوازن في طبيعة العلاقات بين النخب (المدنية، العسكرية) القائمة على مبدأ الشك و غياب الثقة ، فالخبرة الإفريقية تقدم ولا تزال مجالا خصبا لدراسة خلفيات بروز الظاهرة العسكرية المرتبطة بالميراث الاستعماري[3]، حيث أن التطور التاريخي للجيوش الإفريقية مر بتطورات فارقة منذ الاستقلال، حيث في مراحلها الأولى من بناء الدولة الحديثة كانت أشبه بقوات شرطية صغيرة العدد معنية أساسا بحفظ الأمن الداخلي ، و مع مرور الوقت أصبحت في مواجهة التحديات الخارجية المتزايدة ، ولفهم طبيعة الجيوش في إفريقيا ما بعد الاستقلال لا بد من الانطلاق بدراسة وتحليل نشأتها الأولى خلال مرحلة ما قبل التكالب الأوروبي على القارة الإفريقية، حيث أن القوة العسكرية استخدمت قبل الوجود الاستعماري في إطار تأسيس إمبراطوريات كبرى للدفاع عنها وللحفاظ على بقاء الوحدات الصغيرة والملاحظ أن تدخل الجيش في العمل السياسي كان نادرا كونه غير مسيس وخاضع للسلطة المدنية، غير أن الانحراف أو التحول في أداء المهام كان نهاية القرن السادس عشر مع توسع الإمبراطورية العثمانية وضمها للشمال الإفريقي، وفي هذا الصدد يقول "**ريتشارد هول**" "**Richard Hool**" "لقد احتفظ القادة العسكريون الأقوياء الذين حملوا لقب "بيك" مكانة تفوق تلك التي يتمتع بها القادة المدنيون، ومن خلال هذه المقولة نجد أن الواقع الميداني يؤكد ذلك من خلال أمثلة متعددة حيث نجد أن مصر ، طرابلس ، تونس طغت عليهم سيطرة النخب العسكرية"[4]، مع

---

[1]- حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق ص10.
[2]- نفس المرجع، ص 28.
[3]- نفس المرجع، ص58.
[4]- نفس المرجع السابق، ص60.
*- منظمة الوحدة الإفريقية OAU تأسست في 25 ماي 1963 في أديس أبابا بأثيوبيا، بتوقيع 32 حكومة، حلت في 09 مايو 2002، وكان آخر رؤساها رئيس جنوب إفريقيا "تابو مبيكي" وحل محلها الاتحاد الإفريقي.

العلم أن تكوين هذه النخب العسكرية (الجيوش) خلال العهد الاستعماري بدافع الدفاع عن مصالح الشعب وإنما تقع تحت السيطرة وتبعية الاستعمار، أسستها مختلف القوى الاستعمارية وتبين ذلك من مؤتمر برلين 1884 (تقسيم إفريقيا) مما زاد من هيمنة التقاليد العسكرية في المستعمرات (دول العالم الثالث) والتطور الكرونولوجي للظاهرة العسكرية (عسكرة الأنظمة) تزامن خلال فترة من 1966 إلى 1976(أكثر من مئة انقلاب عسكري ومحاولة انقلابية) ونهاية السبعينات كان ما يزيد عن نصف دول القارة يحكم بواسطة العسكريين (خضوع الدول للحكم العسكري أكثر مقارنة بالحكم المدني)، مفهوم العسكرة المبكرة للسياسة الإفريقية، دليل على شيء أو حقيقة تاريخية تكمن في ضعف الحكم المدني وغياب الفعالية في الأداء شجع أو يعد مقدمة ظهور (النمط الانقلابي في العلاقات المدنية – العسكرية) على الرغم من اعتبار الجيش في إفريقيا المؤسسة الوطنية الأكثر تنظيما وتماسكا على مواجهة العدوان الخارجي المهدد لسيادة الدولية ويعتبر أهم العوائق التي تواجه عملية التحول الديمقراطي في الكثير من البلدان الإفريقية، ونظرا لأن دور العسكر في التغيير يعد حاسما فقد اتخذت **منظمة الوحدة الإفريقية*** قرارا رادعا عام 1999 (معاقبة أي تغيير خارج الشرعية القانونية) وهو إجراء ساري في الإتحاد الإفريقي، على الرغم من بقائه شعارا فقط حيث لم يمنع من حدوث انقلابات عسكرية في مختلف الدول الإفريقية[1] وهذا إن دل على شيء يدل على غياب الفعالية في أداء المنظمات الإفريقية في ردع هذه الظاهرة إضافة إلى النزعة التسلطية لمختلف النخب الحاكمة في إفريقيا فالظاهرة العسكرية لم تكن ظاهرة زائلة (عابرة) مؤقتة، حيث وضع العسكريون أسس التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسة، فهم خططوا للبقاء أمدا طويلا، ولذلك فهم بحاجة إلى مصدر أو مصادر للشرعية غير القوة والعنف المسلح تصلح لتبرير استمرار بقاءهم في الحكم. إذ أن الظاهرة العسكرية في أصلها أن النخب العسكرية جاءوا إلى الحكم لكي يبقوا كذلك ووطدوا العزم على ذلك منذ البداية وكانوا يبررون عدم إعادة السلطة إلى المدنيين إما بسبب حرصهم الاستثنائي على المصالح العليا للبلاد أو عدم ثقتهم بالسياسيين التقليديين والقوميين القدامى ورثة الحزبية وحلفاء الاستعمار وإما بسبب المرحلة الاستثنائية التي تمر بها الأمة العربية وبسبب التآمر الداخلي والخطر الخارجي الذي تتعرض له البلاد وهو ما دفع العسكر إلى البحث عن مخرج لإضفاء الشرعية والقبول من أجل إقرار بقائهم في الحكم[2].

[1]- نفس المرجع السابق، ص ص 61، 65.
[2]- حسين النقيب خلدون، مرجع سابق ، ص 139.

يتساءل الكثير من المفكرين العرب لماذا لم يبني المجتمع العربي النظام الديمقراطي الذي يعد من أفضل الأنظمة التي توصل إليها الإنسان سواء على الصعيد السياسي والاقتصادي وكذلك حقوق الإنسان، هل مفهوم الديمقراطية بحد ذاته غريب عن الثقافة العربية أي لا مكان له ولا يوجد تصور مسبق له في التراث العربي إلا أن الأجوبة عن مختلف التساؤلات ذهبت في اتجاه الحكام لكي تحملهم المسؤولية هم وأتباعهم (أي طبيعة النخب الحاكمة في الوطن العربي) تعد نخب ذو نزعة تسلطية، والواقع يؤكد ذلك من خلال سيطرة النخب العسكرية على مقاليد الأنظمة في الوطن العربي مع غياب كل تصور للحكم الديمقراطي، وغياب المرجعية التاريخية التي يمكن أن تؤسس نظام سياسي جديد، وهذا ليس بوليد الساعة وإنما منذ عهد معاوية لم يذكر التراث العربي أي تجربة ديمقراطية ولم يعرف الفرد حقوقه وواجباته ففكرة الديمقراطية في الغرب إذا قارناها نجد أنها كانت ذاتية في نفوس الغرب منذ التجربة الإغريقية على أيام **بيريكليس,Biriklis** ، وساهم في نموها أكبر الفلاسفة والأدباء عبر الأجيال، فالفرد العربي انتقل من العبودية المختارة سابقا إلى عبودية مرغمة فرضتها عليه مختلف الأنظمة التسلطية (العسكرية) في الوطن العربي[1].

فالدولة في الوطن العربي من خلال تتابع الأحداث نجد أنه هناك خلل فادحا في بنائها الحالي لا يعزز إلا مظاهر الاستبداد والفساد وبكل أنواعه انطلاقا من التعصب إلى التعريف الحدودي الضيق **(السايكسبيكي الريموني اللوزاني** أصلا) للدولة الوطنية العربية، فالخلل الواسع متمثل أساسا بمختلف مستويات وأنواع السياسات في الاستبداد العسكري والأجنبي بالقرار السياسي[2]، حيث أن السمة الغالبة في النظم السياسية العربية هي الضعف الشديد الناتج عن افتقارها إلى الشرعية التاريخية حينا، فهي دول انقلاب قادت ضباط الجيش إلى الحكم ومكنتهم من الاستيلاء على السلطة وعجزها الشديد عن الوفاء بالتزاماتها، فهذه النظم لا حققت التنمية الاقتصادية، ولا هي ضمنت الحريات السياسية ولا هي صانت الاستقلال الوطني، ولا هي احترمت واستطاعت التعامل مع التعددية الاجتماعية والثقافية[3] ، لكن ظاهرة عسكرة الأنظمة لازمت مختلف مقاليد الحكم إن لم نقل هي صانع القرار السياسي، ارتكازا على مفهوم الشرعية الثورية، حيث أدت الجيوش الإفريقية أدوارا حاسمة في معظم التغيرات السياسية لعدد كبير من

---

[1]- مصطفى صفوان وعدنان جاب الله، **إشكاليات المجتمع العربي: قراءة من منظور التحليل النفسي** ، ط1 (المركز الثقافي العربي : الدار البيضاء، المغرب 2008) ص-ص 180، 195.

2- جاسر عودة، **الدولة المدنية نحو تجاوز الاستبداد وتحقيق مقاصد الشريعة**، ط1 (الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت 2010) ص-ص 9-10.

3- مصطفى بلعور، **التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري**، 1988-2008 (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية كلية العلوم السياسية والإعلام ، الجزائر 2010)، ص68.

دول القارة، فقد حصلت على استقلالها من خلال الكفاح المسلح والمسار النضالي الطويل إضافة إلى أن الجيش لعب أدوارا ووظائف مؤسساتية مختلفة عن وظيفة الدفاع الوطني المقبولة أكثر لدى المجتمع مما أدى إلى تجذر ذهنية العسكريتاريا لدى النخب الحاكمة في القارة الإفريقية وأدى إلى فرض ما يسمى بالوصاية العسكرية أي أن القرار الأول والأخير تختص فيه المؤسسة العسكرية خاصة فيما يخص المجال السياسي وعليه يمكننا أن نلخص أهم المراحل التاريخية التي أدت إلى بروز الظاهرة العسكرية في الوطن العربي وهي كالآتي:

المرحلة الأول: كانت مع مصطلح الفتوحات الإسلامية إلى انهيار الحكم الأموي.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة الرقي والازدهار، واستمرت هذه المرحلة من ظهور دولة المماليك إلى غاية الحكم العثماني .

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة السلطانية أو المرحلة السلوكية استمرت إلى غاية القرن التاسع عشر وعرفت تحول من النظام العسكري إلى النظام البيروقراطي.

المرحلة الرابعة: وتعرف هذه المرحلة بمرحلة الإصلاح بدأت في عصر التنظيمات الجديدة التي جاء بها سلاطين بني عثمان وأدت إلى سقوط الإمبراطورية العثمانية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى.

المرحلة الخامسة: وهي مرحلة بداية التكوين في ظل الوجود الأوربي واستمرت إلى غاية الاستقلال وبعده ، وبقي تأثيرها إلى غاية اليوم في العديد من البلدان العربية.

المرحلة السادسة: وهي مرحلة التنمية وهنا يبرز الدور الكبير الذي لعبته المؤسسة العسكرية في مسيرة الإنماء القومي وكذلك برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن خلال استخلاص المراحل السابقة نجد أن في مرحلة الاستعمار لم يكن الجيش مشكلا من مختلف الفئات الاجتماعية، باعتبار أن الانتماء إليه كان محصورا للأقليات والعائلات البارزة وبعد مرحلة الاستقلال، نجد أن الجيش اتسم بثلاث صفات وهي: الهيمنة العسكرية و صاحب الدور التنموي و الصورة الموازية للدولة.

- الهيمنة العسكرية

- صاحب الدور التنموي
- الصورة الموازية للدولة[1].

[1]- فؤاد إسحاق الخوري، مرجع سابق، ص27

المبحث الثاني: خصائص وأسباب تدخل المؤسسة العسكرية في العمل السياسي

تمهيد :

تعرف دول العالم بمجموعة من الخصائص التي تميز مؤسساتها العسكرية التي تعد مؤسسة من مؤسسات الدولة، لها أدوار تقوم بها وفق ما يحدده الدستور تكون بعيدة عن مختلف الصراعات السياسية هذا ما يميز بلدان الدول المحترمة لمختلف دساتيرها أما في البلدان العربية نجد أن موقع الجيش يختلف من دولة لأخرى ويكون هو الأساس أو الموجه للقرار السياسي والعنصر المتحكم في مختلف مقاليد السلطة نظرا لمجموعة من الخصائص التي تميزه عن باقي المؤسسات السياسية الأخرى، فدور الجيوش في العالم العربي له دور مركزي إذ من غير المعقول تصور المشهد السياسي بغياب النخب العسكرية عكس الدول الديمقراطية أين نجد أن القرار السياسي هو مجال ولعبة مدنية بحتة لا دخل للجيش فيها كونه ملتزم بأدواره الدستورية المنوط بها، ويبقى بعيدا عن العمل السياسي لا يهدف إلى السيطرة أو الاستحواذ على السلطة سواء من الناحية الظاهرة (أي الواجهة) أو العمل السري (خلف الستار) وذلك راجع لقوة أو درجة المأسسة في البلدان الغربية مقارنة بالوطن العربي أين تغيب هذه العوامل التي تؤدي إلى تعاظم دور النخب العسكرية و ذلك مرده إلى مجموعة من الخصائص التي تميز الجيوش، إضافة إلى وجود أسباب وعوامل تدخل المؤسسة العسكرية في المجال السياسي وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث من خلال :

المطلب الأول 1 خصائص المؤسسة العسكرية في الوطن العربي

المطلب الثاني 2 أسباب تدخل المؤسسة العسكرية في العمل السياسي في الوطن العربي

المطلب الأول : خصائص المؤسسة العسكرية في الوطن العربي

إن ما يتعلق بالمؤسسة العسكرية و دورها العسكري أو النزعة العسكرية على وجه الخصوص فرغم كثرة البحوث و الدراسات لم يتم التوصل إلى اتفاق حول خصائص الظاهرة أو العوامل الدافعة إلى حدوثها مما أرجعها البعض إلى خصائص تخص العسكريين أنفسهم ونذكر منها : تشبعهم بالروح العسكرية وحسهم الكبير لروح الخدمة وكفاءتهم التي تجمع بين القوى القتالية والمهارة الإدارية إضافة إلى مواقفهم البطولية ووحدتهم الداخلية والتنظيم الرأسي والأفقي وكذلك تمسكهم بالأوامر العسكرية التي تتميز بها المؤسسة العسكرية إضافة إلى الربط بين التطلع إلى السلطة السياسية والأصول الاجتماعية التي ترجع وفق هذا الاتجاه إلى الطبقة المتوسطة وطبقاتها الدنيا إضافة إلى شكهم الدائم في المدنيين وكذلك درجة التعليم وموقفهم من مختلف الدساتير ومختلف العلاقات التي تربط القوات المسلحة بمؤسسة الحكم، كما يذهب بعض المفكرين إلى أن الرغبة الجامحة لدى العسكريين للوصول إلى الحكم مرده إلى المشكلات التي تخص العسكريين مثل انخفاض مستوى المعيشة والرعاية الاجتماعية وانخفاض المرتبات وتفشي المحاباة في نظام الترقيات التي تتم وفقا لدرجة القرابة ومختلف الو لاءات السياسية[1] كذالك الشعور بالنقص والإهانة كنتيجة سياسية ما من قبل الحكومة تمس القوات المسلحة أو نتيجة هزيمة عسكرية

يرى العسكريون أن الحكومة المدنية هي السبب والمسؤولة عن ذلك فالجيش ليس كيانا منعزلا عن المجتمع بل هو جزء منه يعيش فيه ويعمل في إطاره ويكون هناك تأثيرا متبادلا (ضعفا وقوة) وهذه العلاقة تعكس نتاجات المجتمع الفكرية والسياسية التي تعد في الحقيقة صورة عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبيئة الاجتماعية بكل ما تحمله من تناقضات و مشكلات التي تعد المصدر الوحيد لمدخلات الجيش تكون من القوة البشرية وهو أمر يؤثر بصفة كبيرة على اتجاهات العسكريين إزاء المجتمع وقضاياه رغم كل الجهود التي تبذلها القيادات السياسية والعسكرية العليا في سبيل خلق الروح العسكرية الصرفة داخل القوات بعيدا عن هموم المجتمع وقد يكون العامل المؤسسي سببا لحدوث تدخل عسكري ما في مجتمع معين إلا أنه لا يمكن أن يكون كافيا لتفسير الظاهرة العسكرية بصورة عامة، خاصة في مجتمعات العالم الثالث التي تعاني من مشكلات أساسية على مختلف المستويات (الاقتصادية و الاجتماعية) التي تحمل في طياتها قضايا تخص الجانب السياسي والثقافي والقضايا الطائفية ومختلف ذلك في ما يخص المجتمع أين تجد

[1]- هيفاء رشيد حسن، **الدور السياسي للمؤسسة العسكرية**، مجلة كلية العلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، كلية القانون والعلوم السياسية، العراق، ص43.

النخب العسكرية أنفسهم مضطرين للتعامل معها، نتيجة أن المؤسسات العسكرية في دول العالم الثالث مثقلة بواقعها البيئي المتنوع شأنها في ذلك شأن مختلف القوى الاجتماعية[1] فالمؤسسة العسكرية عامل أساسي في عملية بناء الأمة من خلال امتلاكها للتنظيم والقوة المادية ومن خلال تمتعها بحصة كبيرة من الميزانية القومية للدولة وتلعب أيضا دورا كبيرا بتميزها على بقية المؤسسات الأخرى في الدولة فهي تغطي باختصاصها وبحكم عملها جميع أراضي الدولة وهذا الوجود كافي لاختلافها عن باقي المؤسسات الرسمية وغير الرسمية بمكانة تسمح لها القيام بالعمل وبمقتضى الرؤية المحافظة وبموقع الرمز للوطن لأن الجيش له الاستقلالية الذاتية بحكم حصته من الميزانية التي توفر الاختصاصات الكُفؤة لديه، فهو يستطيع التحرك بجدية ليستثمر قدراته في مجالات عديدة في المجتمع ويفرض دوره السياسي على بقية المؤسسات الإدارية[2] وهي من أكثر المؤسسات عصرنة وحداثة بحكم ثقافتها من خلال امتلاكها الأساليب العصرية في التدريب على السلاح واحتكاكها بالمجتمعات الأخرى المتطورة حيث أصبحت المؤسسة العسكرية من بين أهم خصائصها أنها تترك أثرا كبيرا من أجل تحقيق الأهداف وتتبناها أو ترسمها بحكم ما تملكه من قوة ودقة التنظيم والدرجة العالية من الانضباط وكذلك تماسك عناصرها فهي الأداة القادرة في المحافظة على تماسك الحكومة واستقرارها لامتلاكها أسس إدارية عالية التنظيم ولقدرتها على تحقيق نوع من التلاؤم بين مختلف أفراد المجتمع، فهذه الخاصية امتلكتها المؤسسة العسكرية نتيجة لدورها التاريخي في ظل الظروف التي مرت بها[3].

فالمؤسسة العسكرية عموما نجدها تتمتع بعدة مزايا مقارنة بالمؤسسات الحكومية الأخرى كالتنظيم العالي وميزة القوة (المتمثلة في الأسلحة ومختلف المعدات العسكرية) التي نجدها موضع تصرفه.

لا ريب في أن النخبة العسكرية لا تتشكل من فراغ وإنما تتشكل من معتقداتها وقيمها من خصائص المؤسسة العسكرية التي ولد منها ومن الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تعمل فيه والذي يؤثر في اتجاهاتها زيادة عما يفرضه المحيط الإقليمي والدولي من مختلف القيود و التأشيرات . توظف النخب العسكرية العربية خصائص الجيوش العربية لمصلحة خططها وبرامجها وأهدافها وتتفاوت مظاهر تلك الخصائص ومقوماتها تفاوتا نسبيا بين جيش وآخر وتتمثل في أربع خصائص :

[1]- نفس المرجع السابق، ص44.
[2]- أحمد عدنان كاظم، مرجع سابق، ص24.
[3]- نفس المرجع، ص-ص 25-33.

1- الخاصية الأولى : تتمثل في احتكار المؤسسة العسكرية العربية مثلها مثل مختلف الجيوش في الدول الأخرى لعنصر القوة.

2 الخاصية الثانية: تعد المؤسسة العسكرية أكثر المؤسسات الوطنية تطورا من ناحية التكامل القومي.[1]

3 الخاصية الثالثة: التقدم التقني والعنصر التنظيمي حيث يعد الجيش أكثر مؤسسات الدولة عصرية وتزيد هذه الخصوصية في قدرة النخبة العسكرية على الاستخدام المرن والمجدي للآلة العسكرية في حالة الضرورة.

4 الخاصية الرابعة : لا تضم الجيوش العربية طبقة اجتماعية واحدة فالجيش من قمة رتبه العليا إلى قاعدة جنوده ومجنديه يمثل انعكاسا صادقا لواقع المجتمع بكل ما فيه من فئات وطبقات وطوائف وشرائح ومختلف التناقضات فهي تشكل نسقا متكاملا وظيفيا مع المجتمع الأكبر[2].

هناك مصدرين أساسيين تستند النخب العسكرية العربية في تكوين خصائصها هما: المصدر العثماني والمصدر الأوربي فالتقاليد العثمانية كانت تتميز بفتح الباب أمام النخبة العسكرية للتدخل في العمل السياسي وممارسة السلطة وحينما بدأت حقبة الاستعمار البريطاني والفرنسي على أعتاب الوطن العربي تشكلت جيوش بقيادات أجنبية أخذ نموذج الضابط الأوربي (البريطاني و الفرنسي) يبرز أمام الضابط العربي على إثر انهيار الخلافة العثمانية ووراثة الاستعماريين البريطاني والفرنسي تركة الرجل المريض على أساس **معاهدة سايكس بيكو Sais Biko** غير أن بعض الدراسات وبخاصة الأجنبية منها ترد ظاهرة النخب العسكرية إلى الميراث التاريخي وتفسير ذلك أن التاريخ العربي الإسلامي مبني على مبدأ الدمج بين الوظيفة المدنية والوظيفة العسكرية والوظيفة الدينية للحاكم (خصائص موجودة في الأنظمة العربية)[3]، وعليه ففي هذا الإطار يمكن حصر في صورة ملخصة و وجيزة أهم الخصائص التي تميز المؤسسة العسكرية لدى كل دول العالم بما فيها ما هو موجود وتتسم بها الجيوش العربية ومنها نذكر عنصر أو عامل الخبرة نظرا للتاريخ النضالي للجيوش العربية وكذلك خبرتها في التعامل مع مختلف الحقبات، نجد أنها اكتسبت هذا العنصر وأصبحت مختصة في عدة مجالات محددة (كالأزمات، و التهديدات) إضافة إلى مختلف الجوانب الثقافية والمعرفية التي يكتسبونها في إطار المنظومة العسكرية، إضافة إلى خاصية أخرى تتمثل

[1]- أحمد ولد داده وآخرون، مرجع سابق، ص74.
[2]- فؤاد آغا، **علم الاجتماع العسكري**، (دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن 2008) ص17.
[3]- أحمد ولد داده وآخرون، مرجع سابق، ص75.

في مسؤوليتهم الاجتماعية في تحملهم مسؤولية الدفاع عن الدولة أي حماية إقليمها من أي عدوان خارجي أو أي تهديد يطيل استقرارها إضافة إلى خاصية أخرى تتمثل في تضامنهم الداخلي، فهم يتمتعون (أفراد المؤسسة العسكرية) بدرجة عالية من التماسك والتعاون الداخلي نتيجة المهام الموكلة لهم[1].

ومن خلال ما تم طرحه من خصائص للمؤسسة أو الظاهرة العسكرية على أنها هي مجموع المؤسسات التي تضم أفراد تلقوا تكوينا عسكريا وتغلب عليهم صفة الهرمية والترتيب من حيث الرتب والمناصب والمهام متمثل في الحفاظ على سيادة الدولة وحماية إقليمها وترابها من أي تدخل أو عدوان أجنبي وكذلك الحفاظ على كيان الدولة في شقها الداخلي أي حفظ النظام العام، فهو مؤسسة للدولة وليس تابع لنخبة أو لجماعة ما، كما أن مهامها لا يمكن حصرها فقط في مجال الدفاع عن حدود الدولة وإنما تتعداها لتشمل مجالات أخرى كالمجالات الاجتماعية والاقتصادية (مجال التنمية مثلا) وذلك بالاعتماد على مقدراتها المادية والبشرية خدمة للصالح العام.

والأكيد أن ما تم طرحه من مختلف الخصائص التي تميز الجيوش في الوطن العربي، تعد معطى محفز وسبب مقنع يدفع مختلف المؤسسات العسكرية للتدخل في مجال العملية السياسية في الوطن العربي (علامة مسجلة باسم الجيوش العربية) من ناحية التأثير المباشر وغير المباشر في وضع مختلف الخطط والأسس الإستراتيجية التي تتبعها الدولة في إطار برنامجها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

[1]- شادية فتحي إبراهيم، **العلاقات المدنية والعسكرية والتحول الديمقراطي: دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية**، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة ، العدد 4، أكتوبر 2006، ص109.

المطلب الثاني: أسباب تدخل المؤسسة العسكرية في الوطن العربي

تعد المؤسسة العسكرية في الأنظمة الديمقراطية مؤسسة دستورية مثلها مثل باقي المؤسسات التي تزخر بها الدولة، حيث نجد أن الجيش لا يتدخل في العملية السياسية تاركا المجال للنخب المدنية في مقدمتها الأحزاب وهيئات المجتمع المدني في الحياة السياسية غير أن الوضع يختلف في النظم الإفريقية بصفة عامة والنظم العربية بصفة خاصة.

فالمتتبع لتعاظم دور الجيوش العربية زيادة إلى القدرة التي تتميز بها التنظيم والانضباط وكذلك تمتعها بمختلف وسائل القوة كالمجال الاجتماعي والمجال الاقتصادي التنموي، كما أن المسار التاريخي ساعد أو شجع المؤسسات العسكرية على اقتحام مختلف المجالات إضافة إلى ضعف النخب السياسية ومطالب الشعوب العربية بالتنمية والعدالة والحقوق أعطت دفعا تصاعديا[1]، من أجل التواجد والمشاركة في مختلف القطاعات مع الاحتفاظ بالدور الأساسي للمؤسسة العسكرية المتمثل في الدفاع عن حدود الدولة والحفاظ على إقليمها، ومع بروز التحولات العالمية (حيث لا يمكن فصل دور العامل الدولي)، كان من الضروري البحث عن الدور السياسي للمؤسسة العسكرية بمختلف أبعاده و أشكاله مقارنة بما، كان عليه في مرحلة الحرب الباردة، حيث نجد أن العوامل الداخلية والخارجية لعبت دورا مركزيا في تحديد طبيعة الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في المنطقة العربية خاصة أن هذه الدول تحاول تطبيق النهج الديمقراطي التعددي، لذلك نجد أن للجيوش دورا أساسيا مؤثرا بشكل أو بآخر (مباشر أو غير مباشر)، فضلا عن أن هذا الدور الذي تلعبه المؤسسات العسكرية هو خاضع لمصالح الدول الكبرى والتي تعمل على إيصال النخب التي تحمي وتحافظ على ديمومة هذه المنافع من دون أي تهديد لها، ومن هنا بدا عقد التسعينيات وصاحبه أسئلة واحتمالات عدة حول الدور السياسي الذي تضطلع به المؤسسة العسكرية في العالم الثالث[2] ومن هنا يبرز التساؤل التالي: ما هي الأسباب الكامنة من وراء تدخل المؤسسة العسكرية في العمل السياسي في دول العالم الثالث بصفة عامة ودول الوطن العربي بصفة خاصة؟

[1]- عمر فرحاتي، **أزمة القيادة في الوطن العربي، وإشكالية الصراع بين السياسي والعسكري: دراسة حالة الجزائر** (أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة 2014) ص14.

[2]- أحمد عدنان كاظم، مرجع سابق، ص-ص 11-12.

أولا: تحقق التنمية:

لا يختلف اثنان في المشاكل التي تعاني منها دول العالم الثالث من مشاكل (التخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي ...)، هي أوضاع موروثة عن الحقبة الاستعمارية التي عملت على نهب ثروات هذه المستعمرات لذا تعد أول تحدي لأسباب تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية هو تحقيق التنمية التي تعد من المفاهيم الحديثة التي استنبطها العالم السياسي بعد الحرب العالمية الثانية ودخل في دائرة الاستعمال الأكاديمي وخاصة مراكز الأبحاث والدراسات السياسية التطبيقية[1]، فمفهوم التنمية هو عملية مجتمعية واعية و ذات تحولات كمية ونوعية في إطار الهيكل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ومن متطلبات تحقيق التنمية وجود مؤسسة قوية لديها القدرة على الإشراف على هذه العملية وهي المؤهلة للقيام بهذا الدور نتيجة للخاصية التحديثية التي تمتاز بها وكذلك طبيعة علاقاتها وتأثيرها على المجتمع، أما التنمية السياسية فهي تتمثل في قدرة النظام السياسي على تحقيق البقاء وكذلك التكيف مع مختلف المتغيرات التي تخص التحولات الاجتماعية وذلك يمر عبر تجديد قدرات النظام السياسي لمواجهة مختلف الظروف المتغيرة باستمرار وتحقيق التنمية يبقى هدفا مركزيا لكل حكومة (قد تكون مدنية أو عسكرية)[2]، ففي الدول العربية نجد أن المؤسسات العسكرية نهضت بعملية بناء الدولة والتنمية الاقتصادية والتحديث المادي..إلخ ومع ذلك لا يختلف اثنان في أهمية ذلك الدور الذي تلعبه في مجتمعات مستقلة حديثا كالمجتمعات العربية ولا في الإنجازات والمكاسب المحققة في ظل حكم بعض النخب العسكرية، خاصة من ناحية البناء الاقتصادي، إلا أن الآثار الجانبية لذلك الدور كانت أضخم من أن تشفع لها تلك المكاسب أو تخفي عيوبها على الرغم من أن وظيفة المؤسسة العسكرية ليست إنمائية بالدرجة الأولى[3]، غير أنه هناك أسباب دافعة عن انصراف الجيوش عن وظيفتهم الأصلية والتدخل في وظائف أخرى كالتنمية ويرجع ذلك بحكم اطلاعهم على التقدم التقني في بلدان غير بلدانهم يدفعهم إلى محاولة إضفاء الصبغة العصرية على دولهم، وكذلك عامل الافتقار للكفاءات وعدم إزالة ملامح الاستعمار (الأوضاع الموروثة عن الاستعمار) يؤدي إلى التوترات الاجتماعية وهذا ما يخلق جو مساعد مواتي لتدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، بحيث تضمن تنمية واستمرار الممارسات التي تحتجز الأساليب العلمية والإدارية من أجل تشجيع مهنوية أفضل، بحيث أصبحت المؤسسة العسكرية هي المؤسسة الوصية القادرة على القيام بدور تنموي من

[1]- فارس رشيد تلبياتي، **التنمية الاقتصادية والسياسية في الوطن العربي**، (أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه، عمان 2008) ص44.

[2]- أحمد عدنان كاظم، مرجع سابق ص-ص 21-22.

[3]- أحمد ولد داده وآخرون، مرجع سابق، ص33.

أجل التخلص من تبعية النظام الرأسمالي، والتي تعمل في ظل التطور التكنولوجي الرهيب على إحداث تغييرات في واقع المجتمع، وهذا التغيير هو مسار لبروز قوى اجتماعية جديدة تدخل في عملية الحراك الاجتماعي، ومع انقضاء عقود مضت في مسار التنمية إلا أن دول العالم الثالث أو الدول النامية بقيت حبيسة مختلف الأزمات السياسية للمجتمع ولم تسجل أي تقدم في معظم المجالات (السياسية، الاقتصادية) بل عرفت موجات عكسية في كثير من الأحيان إلى مستويات أدنى مما كانت عليه فيما يخص الممارسة والأداء والفعالية.

فلا تزال نظمها السياسية تسلطية أو عسكرية أو وراثية تغيب فيها كل صور الديمقراطية أو المشاركة السياسية ولا تحفظ ولا تراعي حقوق المواطنين وحرياتهم وتعاني التبعية في الجانب الاقتصادي لمختلف الدول الغربية، تقوم على الاستيراد والاقتراض مما يرهن سيادتها ويفتح باب التدخل في شؤونها الداخلية وهذا ما يخلق أزمات اقتصادية متفاوتة (انتشار المجاعات ، انخفاض مستوى المعيشة ، انخفاض مستوى دخل الفرد ، البطالة...) وهنا تثار عدة تساؤلات أهمها: لماذا فشلت أو تعرقلت محاولات خلق التنمية رغم بداياتها الجدية؟ ولماذا لم تخرج مجتمعات دول العالم الثالث من ركودها؟ وما هي سبل تحقيق قدر من الفعالية في هذه الدول؟ وهل يعود الإخفاق إلى عدم الفهم الجيد لمفهوم التنمية السياسية على الرغم من نجاحه في بيئات غربية؟ وما هي أهم الأسباب والمعوقات التي حالت دون الخروج من عباءة التنمية التبعية[1]؟.

- **معوقات التنمية السياسية**

هناك العديد من الخصوصيات التي تميز القارة الإفريقية بصفة عامة والوطن العربي بصفة خاصة بحكم موروثها الحضاري والثقافي مما يحمل الكثير من الاختلاف، عما حققته العديد من الدول الغربية الأكثر تطورا أو تقدما، وهذا ما يقودنا إلى التأكيد أن معوقات التنمية السياسية تبرز أكثر في البلدان الفقيرة المتخلفة عكس الدول الغربية، وعليه فإن تجاوز هذه المرحلة لتحقيق التنمية في الوطن العربي يستلزم عامل إدراك ووعي ووجود إرادة حقيقية نحو تحقيق حالة أفضل، وعليه يمكن تلخيص هذه العقبات والعوائق:

[1]- محمد نصر عارف، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة**، (دار القارئ العربي، القاهرة، مصر)، ص-ص 47-48.

1- عدم الاستقرار السياسي:

تعد هذه الخاصية ميزة أساسية لدول العالم الثالث أي تعني غياب البنى المؤسساتية القادرة على إدارة قيادة الدولة، (الإدارة هنا نقصد بها غياب الفعالية في الأداء الميداني)، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة الفجوة (الهوة) بين السلطة والأفراد المحكومين مما يجعلها عرضة لانقسامات تهدد وجودها (قد تكون ذات طابع اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي وقد يمتد لبعد ديني أو قومي)، وهذا ما يشكل أكبر عقبة للدول العربية لتحقيق التنمية كون أن الدولة تصبح لا تقوم بأدوارها الأساسية وتنصرف إلى محاولة حلحلة هذه الاضطرابات التي تعد تربة خصبة للنزيف الدائم للموارد الوطنية، عكس أن وجود التطور الاقتصادي يعني بالضرورة يتبعه عامل الاستقرار السياسي، كونه يزيد من قدرة المجتمع من الطموحات ويحد من الإحباط الاجتماعي وعدم الاستقرار الناتج عنه من خلال خلق جو مناسب للاستثمار والتوظيف وفتح المجال للإبداع[1].

2- الانقلابات العسكرية :

يعد موضوع الانقلابات العسكرية من المشاهد المتكررة في بلدان العالم الثالث مصحوبة بكل صور العنف الدموي، في غالب الأحيان فبروز هذه الظاهرة بدأت تتمايز بعد حصول هذه الدول على الاستقلال فالانقلابات العسكرية ليست بالضرورة عاملا معيقا لعملية التنمية السياسية فهناك نماذج تلخص لنا أن بعض العسكريين الذين توجهوا إلى العمل السياسي من خلال الانقلاب العسكري، كانوا مندفعين بمثل عليا بشأن الخدمة العامة، و قد حققوا في هذا الجانب الشيء الكثير أمثال **بيرون وعبد الناصر* وسوكارنو***، وعبد الكريم قاسم، في حين نجد أغلبهم غارقا في كيفية تحقيق مصالحة الشخصية.

فالتدخلات العسكرية من خلال الانقلابات يوضح مدى تطور المجتمع وفق معادلة كلما كان المجتمع متخلفا كان دور القوات المسلحة أكثر تقدمية واتساعا[2]، ليس صحيحا أن وظيفة المؤسسة العسكرية إنمائية أو إنقاذية والتجربة أثبتت أن انصرافها عن دورها الطبيعي يعود عليها بنتائج عكسية حيث يقوم العسكر بأدوار لا تنسجم مع الوظيفة التي تعد من اختصاصها وهي الدفاع عن حدود الدولة وحمايتها، أي يقوم

[1]- نفس المرجع السابق، ص-ص 68-70.

*- جمال عبد الناصر حسين (15 يناير 1918 – 28 سبتمبر 1970). هو ثاني رؤساء مصر. تولى السلطة من سنة 1956 إلى وفاته. وهو أحد قادة ثورة 23 يوليو 1952.

*- أحمد سوكارنو (6 يونيو 1901 - 21 يونيو 1970)، أول رؤساء اندونيسيا. يعد إلى جانب هواري بومدين, جمال عبد الناصر وجوزيف بروز تيتو وجواهر لال نهرو القادة الرئيسيين لحركة عدم الانحياز.

[2]- نفس المرجع، ص-ص 73-74.

بدور النموذج الإنمائي يؤدي ذلك إلى ضعف الروح العسكرية للمؤسسة وأفرادها، ويكون ذلك له انعكاس في الحياة السياسية[1].

3- **العدوان الخارجي:**

يعد هذا العامل من بين أهم الأسباب التي تعيق عملية التنمية في الوطن العربي بفعل الآثار الناجمة عن شن عدوان ما على أي بلد، فالاعتداءات الخارجية تخلف الدمار والخراب ويعمل الطرف الخارجي على خدمة مصالحه على حساب البنى التحتية للدولة المحتلة، فالعدوان بمختلف أشكاله يؤثر بشكل مباشر على الاستقرار السياسي للدول، فلا يمكن ضمان ديمومة الاستقرار في ظل وجود عدوان مسلط على رقاب بلد معين، الشيء الذي يدفع الجميع بما فيها المؤسسة السياسة إلى التذرع باستمرار حالات الطوارئ والأحكام العرفية لاستمرار حالة العدوان، وهذا ما يضعف دور البناء المؤسساتي السياسي في معالجة عدة أمور كهذه، و رغم أحقية دور هذا العامل في إعاقة عملية التنمية في العالم العربي إلا أن دول العالم الثالث أصبحت تتخذه ذريعة ومتكئا للنهب والسرقة والفساد خاصة إذا رافق استمرار حالة الطوارئ بسبب العدوان الخارجي، فمنذ حصول هذه الدول على استقلالها من المستعمر حاولت جاهدة، أن تلج التحديث في حياتها، (التحديث المقتصر على الناحية الاقتصادية) ما رافقها من نهب واستلاب وتخريب لكل أشكال الحياة، فهذا الجهد كان الهدف منه هو اللحاق بركب التقدم الحاصل في العالم، لذا شهدنا العديد من الخطط والبرامج الخماسية والعشرية (الجزائر مثلا) كان بعضها ناجحا والآخر متعثرا وفاشلا مثلث انتقالية نوعية استوجبتها ضرورات العصر[2].

ثانيا: مشكلة الوحدة الوطنية:

تعد مشكلة الوحدة الوطنية من بين أهم المشاكل التي تعاني منها الكثير من دول العالم الثالث بشكل عام والمنطقة العربية بصفة خاصة فالتكوين الاجتماعي لهذه الدول تفتقد للتجانس الاجتماعي وهذا نتيجة الولاءات الضيقة الموجودة في المجتمع الواحد والتي تفتقد لدرجة الولاء السياسي القومي للدولة، لذلك يتطلب وجود مؤسسة قوية تكون قادرة على تحقيق الوحدة الوطنية، و المؤسسة المؤهلة لذلك هي المؤسسة العسكرية نظرا لتكوينها الاجتماعي الذي يضم كافة قوى المجتمع ومختلف عناصره، فهي تمثل شريحة

[1]- أحمد ولد داده وآخرون، مرجع سابق، ص-ص 33-34.
[2]- محمد نصر عارف، مرجع سابق، ص-ص 81-84.

اجتماعية متميزة إلى حد ما بحكم موقعها وتركيبها، فالمؤسسة العسكرية مؤهلة لذلك لامتلاكها القوة والتنظيم القادر على المشاركة في العمل السياسي في ظل شغور وجود الدولة القومية الموحدة، زيادة عن امتلاكها أسس إدارية عالية التنظيم، لذلك فهي قادرة على تحقيق نوع من التلازم والتعاون بين مختلف أطياف المجتمع ومن ذلك قيام دولة عصرية تكون قوامها الاستقرار والولاء للوطن[1].

ثالثا: ضعف الأحزاب و القوى السياسية:

لم تشهد دول العالم الثالث بعد استقلالها أي استقرار سياسي نتيجة الانقلابات العسكرية وكذلك تغول المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية بجميع أشكالها إحدى الصور التي طبعت الواقع السياسي لدول هذا العالم، فإذا بالأحزاب والقوى السياسية لم تستطع أن تفعل شيئا أمام مختلف التدخلات، نتيجة الضعف والوهن ما يجعلها غير مؤهلة لمجابهة هذه التدخلات والمؤسسة العسكرية لم تتحكم بزمام السلطة بدافع الرغبة الذاتية فقط، وإنما للفراغ وفشل الأحزاب التقليدية والقوى السياسية خلال فترة الأربعينيات والخمسينيات والستينيات في معظم دول العالم الثالث إضافة إلى غياب عنصر التنظيم لدى هذه الأحزاب مقارنة بما توجد عليه المؤسسة العسكرية، مما أهلها لتقمص دورا سياسيا كبيرا[2]، كما أن هذه الأحزاب السياسية وإدارتها في البحث عن الفعالية أو التعويض عن العجز والفشل في الأداء السياسي هو ما يدفع هذه الأخيرة للاختباء وراء الجيوش في ممارستها السياسية[3].

وتكمن الأهمية السياسية للأحزاب كونها تعبر عن مؤسسات حيوية وميزة ضرورية للعملية الديمقراطية يجب مراعاتها لفهم طبيعة أي نظام سياسي، فهذا الأخير يعد انعكاس أو صورة النظام الحزبي السائد فيه، فوجود الأحزاب السياسية يمثل معادلة أساسية لمفهوم الديمقراطية (مرتبط بالدور الذي تلعبه) كالتنشئة السياسية وتجميع المصالح والتعبير عن مختلف الآراء والربط أو الوساطة بين الحاكم والمحكومين[4] كما ركز **صامويل هنتجتون S. Huntington** على طبيعة الدور الذي تلعبه هذه الأحزاب السياسية في تحسين صورة النظام السياسي ليكون نظاما ديمقراطيا دون أن نغفل باقي تنظيمات المجتمع المدني مع توفر مجموعة من الشروط لقيام نظام ديمقراطي مستقر[5]، إن طبيعة هذا التوظيف لمفهوم

[1]- أحمد عدنان كاظم، مرجع سابق، ص-ص 31-34.
[2]- نفس المرجع، ص-ص 46-47.
[3]- أحمد ولد داده وآخرون، مرجع سابق، ص60.
[4]- أحمد شكري الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، ط1 (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000) ص99.
[5]- حسنين توفيق إبراهيم، دراسة الأحزاب السياسية في العالم الثالث: اتجاهات حديثة في دراسة علم السياسة (اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، 1999) ص177.

الأحزاب ودورها الفعلي هو ما يجب أن تكون عليه في الواقع، لكن ما هو كائن في النظم الأفريقية، بصفة عامة والوطن العربي على وجه الخصوص، نجدها أنها درست مفهوم الإنشعابية الرهيبة للقوى الاجتماعية والتي يقصد بها تمزق القوى الاجتماعية وتشتتها حسب مصالح خاصة وقتية على حساب المصالح القومية العليا، حيث تم التضحية بهذه المصالح العليا من أجل منصب أو مكسب مادي أو معنوي آلي[1]، فهذه الأحزاب ما هي إلا أدوات بين نخب الدولة أكثر مما هي وسائل تمكن القوى الاجتماعية من التواجد على الساحة العربية إضافة إلى افتقادها إلى القوى العقائدية والتنظيمية والقاعدة الاجتماعية، فتوجيه هذه الأحزاب يكون من الأعلى وليس بصفتها أحزابا جماهيرية، عبئت من الأسفل وهذا ما يجعلها عرضة لتكون قابلة لمختلف تدخلات وقرارات المؤسسة العسكرية فضلا عن عدم امتلاكها لآليات عمل تستطيع أن تقف في وجه هذه المؤسسة التي تعد صاحبة الدور الأساسي في تقرير شؤون الدولة، كما أن الأنظمة السياسية في العالم الثالث عجزت عن إيجاد أحزاب سياسية تعمل وفق القواعد الأساسية للديمقراطية والتي ترتكز على مبدأ التعددية والتداول السلمي على السلطة، فكان البديل هو إما تدخل المؤسسة العسكرية أو ظهور دكتاتورية شخصية[2]، إضافة إلى ما تم ذكره سابقا، تعتبر الخصوصية التاريخية لنشأة المؤسسة العسكرية وتطورها في الوطن العربي يعود إلى ما تنطوي عليه من طاقات بشرية وإمكانيات مادية من درجة عالية من التقدم العلمي والتقني وانتشار الاعتقاد السائد بأن المؤسسة العسكرية هي القادرة على إيجاد حلول أسرع للصراعات والمشاكل البيروقراطية الحزبية التي منعت الشباب الطموح من بلوغ المراكز الحكومية مما جعل الجيش أحد أهم البدائل للوصول إلى السلطة وتحقيق المكاسب الاقتصادية والاجتماعية.

كل هذه العوامل ساهمت بشكل كبير في زيادة تدخل المؤسسة العسكرية واضطلاعها بدور سياسي تنموي اجتماعي في دول العالم الثالث التي تعاني مختلف صور التخلف التي ورثتها عن الوجود الاستعماري وكذا ضعف وهشاشة مؤسساتها السياسة والقانونية وشكل الوحدة الوطنية، مما استدعى وجوب تدخل المؤسسة العسكرية باعتبارها القادرة على مجابهة تلك المشاكل، و نجدها تلعب دورها بطرق وأنماط عديدة إما بالتدخل عن طريق الانقلابات العسكرية أو التدخل غير المباشر عن طريق جماعات ضغط مختلفة.

[1]- حسن النقيب خلدون، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر**، ط1 (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ب س ن) ص84.
[2]- أحمد عدنان كاظم، مرجع سابق، ص 49.

المبحث الثالث: عوامل وأشكال تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية:

المطلب الأول: أشكال تدخل المؤسسة العسكرية

من الواضح أن الجيش والسياسة لا يجتمعان كون تدخل العسكرية في الحياة السياسية عملا منافيا للتقاليد والقيم الديمقراطية نتيجة مجموعة من الأسباب أبرزها بنية وعمل المؤسسة العسكرية القائم على مبدأ التدرج القيادي وإضافة إلى مبدأ تنفيذ الأوامر دون نقاش، وهذا لا يتفق مع روح النظام الديمقراطي. كذلك الطبيعة الأبوية* بالمعنى الفيبري **(ماكس فيبر)** للنظم العسكرية تحول دون استقرار وتعزيز الثقافة الديمقراطية في المجتمع[1]، ومن حيث تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في الدول الإفريقية مثلا هناك اتجاه يرى أن ذلك أمر ضروري كونها القوة الوحيدة القادرة على التغيير بسبب ضعف هياكل الدولة ومؤسساتها السياسية إضافة إلى درجة الانضباط والتنظيم العالي الذي تتميز به مختلف المؤسسات العسكرية في إفريقيا عموما وفي الدول العربية خصوصا، عكس هذا الاتجاه يرى فريق آخر أن تدخل الجيوش في العمل السياسي يؤدي إلى بروز دكتاتوريات عسكرية تتحكم وتسيطر على الحكم ولا تقبل بالتنازل عليه لصالح المدنيين لذلك نشهد حالة من تركيز السلطة بيد النخب العسكرية[2] وأمام هذا الإشكال نجد أن هناك عدة أشكال لتدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية ما بين التدخل العسكري المباشر وبين الحكم العسكري غير المباشر كون أن تأثيرها في المجتمعات النامية راجع لعدة أسباب نذكر منها أن النظم السياسية حديثة الاستقلال ولا تزال في طور التشكيل والسلطة السياسية غير مستقرة، يكون لأولئك الذين يسيطرون على قوة القهر العليا فرصة القيام بأدوار مهمة في تحديد مستقبل الأمة، أما تدخلهم الفعلي في الشؤون السياسية يعود بالأساس إلى مجموعة من المعطيات كتقاليد التي تسيطر على ضباط الجيش وأصولهم الاجتماعية ونطاق تأثيرهم في الفرق العسكرية الخاضعة لسلطاتهم وكذلك عمق القادة السياسي وما يجمعهم من روابط مع القادة العسكريين، ولقد ظهرت في الماضي بعض صور التدخل العسكري في المجال السياسي في بلاد أمريكا اللاتينية من خلال الفترة التي سبقت بداية النمو الاقتصادي حينما كان الزعماء وقواتهم المسلحة يمثلون نبلاء الإقطاع الذين يركزون جهودهم في تفويض السلطة السياسية القائمة،

---

[1]- حمدي عبد الرحمان، **الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا: معوقات بناء الدولة الوطنية**، ط1 (منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر، الدوحة 2010) ص07.

[2]- أحمد عدنان كاظم، مرجع سابق، ص83.

*- الدولة الأبوية في شكلها المثالي كما حددها ماكس فيبر تعبر عن خمس خصائص هي: الحكم الشخصي للأنظمة، عدم الفصل بين الحياة العامة والحياة الخاصة لإطارات الدولة، الوظيفة هي مصدر الثراء المادي، النظام يعمل وفق شبكات القائد وأتباعه، واستغلال السلطة لخدمة المصالح الضيقة للمسؤولين.

وركز معظم الباحثين في وقتنا الحاضر على الدور السياسي للجيش في المجتمعات النامية[1]، غير أن تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية لا يقوم إذا طبقنا فرضيتين تتمثل الأولى في وجوب تقليص النفوذ السياسي للجيوش وذلك مرهون بشكل رئيسي بتعزيز المؤسسات السياسية في الدولة وتقوية الأحزاب والقوى السياسية، الأمر الذي يمنع حدوث فراغ سياسي يغوي الجيش للتقدم لملء الفراغ وبناء عليه كلما ترسخت المؤسسات والقوى السياسية تراجع نطاق تدخل الجيش في المجال السياسي المدني والثانية انه كلما حصل توافق وطني بين مختلف النخب والقوى السياسية تزداد إمكانية إعادة التوازن للنظام السياسي من خلال ضبط طبيعة العلاقات المدنية العسكرية[2]، كما أن العسكريون لا يتدخلون في السياسة إذا كان القادة السياسيون يتصرفون بحكمة ولما يخدم مصلحة البلاد لكن في حقيقة الأمر حسب **لينين Lenin** يشير بان القوات المسلحة لا يمكن أن تكون ولم تكن يوما ولن تكون أبدا محايدة، لأن حسب التجارب التاريخية في إفريقيا وآسيا تبين ذلك أنه متحمس إلى الاشتراك بنشاط في حياة البلد السياسية وله دور مؤثر في تطور الأحداث[3]، أو بمعنى آخر القوات المسلحة هي عامل أكثر حسما حتى مما هي عليه في البلدان الرأسمالية المتقدمة وهي دوما مجهزة ومدربة ومعبأة للتدخل في الحياة السياسية[4]، خاصة في ظل عدم الاستقرار السياسي للدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة حيث اضطلعت المؤسسة العسكرية بدور كبير في إدارة شؤون الدولة وقيامها بالتدخل المباشر في الحياة السياسية إذ وقعت خلال المدة (1920–1970) ما لا يقل عن (30) انقلابا عسكريا في الشرق الأوسط فضلا عن الدول الإفريقية الأخرى والتي لا تخلو من تدخلات الجيش مباشرة ، وهناك أمثلة كثيرة كسوريا من خلال انقلاب **حسني الزعيم** ضد الرئيس **شكري القويلي** 1949، وانقلاب **سامي الحناوي** 1949 ضد **حسني الزعيم** وتم تسليم السلطة إلى الرئيس **هاشم الأتاسي** وانقلاب **أديب الشيشكلي** على حكومة **معروف الدوالي** عام 1901 بعد محاولة الأخير إبعاد المؤسسة العسكرية عن التدخل في الشؤون السياسية[5]، وكذلك **انقلاب إبراهيم عبود** في السودان 1901 وانقلاب 14 يوليو في العراق وانقلاب سبتمبر في اليمن وانقلاب **النحلاوي** الثاني 1923 وانقلاب **بومدين** في الجزائر 1965[6]، وعلى العموم نجد أن أشكال التدخل المباشر والغير مباشر للنخب العسكرية اتخذ نموذجين رئيسيين في فرض توجهاتها، النموذج الأول هو الانقلاب على الحكم

[1]- توم بوتومور، **الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي**، تر وتقديم محمد الجوهري وآخرون، سلسلة علم الاجتماع المعاصر " الكتاب السادس" (دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية 1988) ص-ص 117-118.

[2]- هاني سليمان، مرجع سابق، ص10.

[3]- أحمد عدنان كاظم، مرجع سابق، ص85.

[4]- جاك وويدز، **الجيوش والسياسة**، تر: عبد الحميد عبد الله، ط1 (مؤسسة الأبحاث العربية للتأليف والنشر، بيروت، 1983) ص133.

[5]- أحمد عدنان كاظم، مرجع سابق، ص89.

[6]- أحمد ولد داده وآخرون، مرجع سابق، ص78.

المدني سواء كان ذلك الحكم منتخبا ديمقراطيا أو غير ذلك، و النموذج الثاني هو العمل من وراء حجاب ولا تظهر النخبة العسكرية في واجهة الحكم ، ولكنها تحقق أهدافها من دون أن يبلغ دورها حد الظهور الواضح، وربما شهد القطر الواحد عدة انقلابات كما ذكرنا سابقا وأخذت بعض الانقلابات شكل الثورات في أهدافها وسياستها وممارستها، حيث راوحت أدوار الجيوش العربية وتدخلها المباشر بين حدين الحد الأدنى هو حماية الوطن، أي الدولة القطرية وسلامة أراضية والولاء للدولة وتنفيذ أوامرها، والحد الأعلى يتمثل في ممارسة السلطة بحكم الدولة في مختلف المجالات وبخاصة السلطة التنفيذية على امتداد مساحة القطر حيث تحول دور الجيش في معظم الدول العربية إلى العنصر الحاسم في ضمان استمرار الحكم وأضحت المهمة الأساسية أمنية وأهلية كرديف قوي للأجهزة الأمنية الداخلية الأخرى وتزايدت الحالات التي يتم فيها الاعتماد على الجيش في مهمات الأمن الداخلي، لدرجة أن طبيعة تدريبه واختيار ثكناته وتمركز تشكيلاته مرهونة بالهواجس الأمنية الداخلية وليس بهواجس المخاطر الخارجية مع بعض الاستثناءات في الدول التي لا تزال تحسب حساب المواجهة مع المشروع الصهيوني، و تعود أسباب التدخلات المباشرة للنخب العسكرية في العمل السياسي في الدول العربية إلى أنها تتفنن في إتقان فنون التوغل في السلطة وبقائها وكذلك تكوين ميليشياتها* الخاصة تحت مسميات عديدة وخلق شبكة من العلاقات العائلية أو القبلية ومنحها صلاحيات واسعة لحماية النظام، وكذلك غياب الجدية في بناء مؤسسات المجتمع المدني، نجد أن المؤسسة العسكرية تحولت إلى أهم قطاعات الدولة وأوسعها حجما وصاحب أكبر الميزانيات التي تحوز عليها الدولة[1].

وهذا ما يضع القادة العسكريين في هذا الشكل من التدخل أمامهم المسؤولية المباشرة في إدارة شؤون الدولة جراء تدخلهم العسكري الدائم[2]، عكس ما كان عليه بعض الدول العربية تحول الآن الدور من الدور الثانوي إلى الدور الرئيسي والحاسم في صنع مخططات الدول[3] وهذا هو مفهوم التنظيم المحكم للمجتمع من خلال تطوير القوى والمؤسسات الحديثة من إدارة وأمن وجيش واستخبارات وجوهر هذا التنظيم الصلاحيات المباشرة التي منحت للجيوش من خلال السيطرة على العلاقات الاجتماعية[4] وتعود هذه الصلاحية الممنوحة

[1]- أحمد ولد داده وآخرون، مرجع سابق، ص-ص 73-81.

[2]- أحمد عدنان كاظم، مرجع سابق، ص87.

*- الميليشيا: نوع من الجيش الخاص، ويكون وراءه إما حزب سياسي أو إحدى جماعات الضغط ويستخدم بديلا عن المؤسسة العسكرية، أو مكملا لها، وهؤلاء لديهم حالات خاصة للتدخل، أي على أتم الاستعداد ليكونوا تحت خدمة قاداتهم ولهذا يتم تقسيمهم إلى جيش عامل وجيش احتياطي: للمزيد أنظر موريس دوفيرجيه، الأحزاب السياسية ص-ص 55.

[3] - Philippe Droz- Vincent, **le role des militaires dans les transitions arabes, gouvernance et neuvaeux acteurs politiques**, bilan 2012. P150.

[4]- برهان غليون، **المحنة العربية- الدولة ضد الأمة**، ط4 (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993) ص129.

الممنوحة إلى ضعف مختلف الجماعات وعدم تمسكها داخل حدود الدولة والتي تتمثل أساسا في القوى السياسية والقانونية[1] فالجيوش في الدول العربية مثلها مثل كل الدول في الأول يلقون كل اهتمامهم بالسيطرة على السياسية الداخلية[2] ورغم أن الجيش يعد مؤسسة من مؤسسات الدولة وليس جهاز في يد السلطة يعمل لصالح النخب الحاكمة شأنها في ذلك الشأن مؤسسات السيادة الأخرى كالقضاء والرئاسة، أي بمعنى آخر أن المؤسسة العسكرية لها نصاب مستقل من الكيان السياسي ومحايد للعلاقات السياسية فحياد الجيش من حياد الدولة، لذلك من المفترض عدم تدخله في مختلف الصراعات السياسية ولا يتدخل في صنع القرار وإدارة الصراع إلا بما يتعلق بمفهوم الأمن القومي وفق الدستور وهي حفظ أمن الدولة والأمة من الخطر الخارجي[3]، على الرغم من أن بعض الأنظمة العربية مثل النظام التونسي خلال فترة حكم الرئيس الحبيب بورقيبة حاول إبعاد أو عزل المؤسسة العسكرية من العمل السياسي، حيث اعتمد على رجال الشرطة وبعض ميليشيات الأمن الداخلي وهنا تجلت سياسته اتجاه المؤسسة العسكرية محاولا تهميشها وهو ما تحقق في الأخير حيث ظل الجيش التونسي في فترة حكمه بعيدا عن الممارسات السياسية وتمسك بوظيفته الدستورية و القانونية متمثلا في المجال الدفاعي وهذا بشهادة الملحق الدفاعي الأمريكي السابق في تونس **وارن غوندرمان W. Goudermen** الذي يؤكد على الاحتراف الذي وجده بين الجنود التونسيين خلال الفترة 2007 إلى 2010 بقوله: كل ضابط تونسي عرفته كان همه الوحيد هو التدريب وتحقيق المهنية وليس التهديد أو السعي وراء المكاسب أو المصالح الخاصة الضيقة[4] ... غير أن الحالة التونسية لا تعتبر الشجرة التي تغطي الغابة من حيث الطبيعة العسكرية للأنظمة العربية لتدخلها المباشر في صناعة القرار السياسي بل هو الشريك الأساسي للنخب السياسية في مختلف بلدان الوطن العربي حسب **فيتسوا فيسر Vincet Geisser** بل الأكثر من ذلك يصف حال الأنظمة السياسية العربية من خلال التواطؤ بين مختلف النخب الحاكمة والنخب العسكرية[5] وهذا الدور الذي تقوم به المؤسسات العسكرية في الدول العربية ليس بالجديد

---

[1] - Said Haddad**, les armées arabs et le moment révolutionnaires : 'position et role' press universitaires de remes**, 2016. www.pur.edition.fr p11.

[2]- Jean françois Daguzan, **Armées et societé dans le monde arade antre révolte et conservetisme**, la recherche stratégique, févirie, 2013, p7.

[3]- هيفاء أحمد محمد، **موريطانيا بين الانقلاب العسكري والحكم المدني**، مجلة الدراسات الدولية، (بغداد، ع2، ب س ن) ص44.

[4] - MARYBETH Pulrich**, the arabe spring and arabe militairies : the role of the military in the transitioning middie east, paper prepared for the beinnial**, meeting of the international et political science association world congress, spain :2012, pp10,11.

[5] - Vincent qeisser et abir krefa, **l'uniforme ne fait plus le régime des militaires arabes face aux ' révolition arm and colind**, revue internationale et stratigique' 2011/3 N°83, p93.

- عبير كيرفا " abir kerfa" باحث في المعهد الفرنسي الاورومتوسطي، دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة ليون2.

وإنما بدأت جذوره في حقبة قيام الدولة الوطنية والتحرر من الاستعمار نتيجة الانقلابات العسكرية التي شهدتها دول عربية وحكم العسكريون في عدد منها وتجدد طرح هذه القضية مرة أخرى منذ تسعينيات القرن العشرين في سياق سعي أدبيات التحول الديمقراطي التي عرفتها مناطق مختلفة من العالم أواسط السبعينيات حتى منتصف التسعينيات[1]، مما أدى إلى طرح تفسيرات عديدة حول تدخل العسكر في السياسة، بشكل مباشر أو غير مباشر، فنجد من ركز على أسباب وعوامل خارجية مثل أثر تهديدات الخارجية لأمن الدولة في دفع العسكر إلى مثل هذا التدخل، أو الأحلاف العسكرية أو المساعدات العسكرية المقدمة من طرف الدول الكبرى، و اتجه بعضها الأخر إلى الأسباب والعوامل الداخلية مثل ثقافة السياسة المدنية على حيازة السلطة أو خصائص المؤسسة العسكرية نفسها ودرجة احترافيتها وكذلك الصورة التي يحملها العسكر عن دورهم ومكانتهم في المجتمع، و كل هذه العوامل وجدت في معظم أرجاء الوطن العربي وتوصلت مختلف الأدبيات إلى الكيفية التي تسمح لتدخل العسكر في السياسة لدول العالم النامي، فإحدى الدراسات حصرتها في ثلاث نماذج : النموذج الأول يتمثل في ممارسة العسكر مثل أي جماعة ضغط التأثير دستوريا شرعيا في الحكومة المدنية، للوصول إلى أهداف مثل الزيادة في الميزانية العسكرية وفي الأنموذج الثاني يستخدم العسكر التهديد وأسلوب الابتزاز للوصول إلى الأهداف ذاتها، وفي تلبية طلباته وشروطه، أما في الأنموذج الأخير يعمل على الإطاحة بالحكم المدني وتولي الحكم مباشرة[2] ومن هنا نكشف أن السلطة في الواقع العربي هي ظاهرة معقدة وتنطوي على تناقضات يحتاج فهمها تفكيك الترابطات بين الميزان التاريخي والتدخلات المصلحية و النفوذية أو الجوانب النفسية أو المرضية التي أثمرت في مجموعها ظاهرة تنفرد بها عربيا السيطرة العسكرية والولاء لمختلف النخب الحاكمة[3].

على الرغم من أن النظريات الديمقراطية تنص على أنه ينبغي للجيش أو المؤسسة العسكرية الخضوع لرقابة ممثلي الشعب الذين يحملون السلطة العليا بحكم انتخابهم ومع ذلك نجد الدول تمنح الجيش بحكم الأمر الواقع أو بحكم القانون الكثير من الامتيازات مع هامش الاستقلالية ويجوز لها استخدام القوة[4] كونها المؤسسة الشرعية الوحيدة المخولة بذلك، مما يؤدي إلى تورط المؤسسة العسكرية بصورة أو بأخرى لتشغل حيزا معتبرا في الحياة السياسية.

---

[1]- هاني سليمان، مرجع سابق، ص08.

[2] نفس المرجع، ص-ص 21-22.

[3]- اسماعيل نوري الربيعي وآخرون، **الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة**، ط1، (مركز دراسات الوحدة العربيةن بيروت، 2005) ص30.

[4]- فوزي قاسي وعربي بومدين، **العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر: بين حكم الواقع وتحديات نزع الطابع العسكري**، سياسات عربية ع19، مارس 2016، ص01.

وهو ما أطلق عليه بعض الباحثين :"زرع المؤسسة العسكرية في الحياة المدنية"، ليعبر بذلك عن تشابك العلاقات وتعقد مفرداتها لتداخلها مع أبعاد عرقية وقبلية ودينية وطائفية في مختلف البلدان النامية وفي مقدمتها البلدان الإفريقية وعليه لايمكن إغفال الدور السياسي المباشر الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في الوطن العربي وهو الانتقال الذي يعد عائقا أمام موجة الدمقرطة* حسب **صامويل هنتجتون S.Hugtintoun** التي اجتاحت العالم مطلع التسعينات، وهو دليل واضح على عمق التورط العسكري في العملية السياسية بشكل مباشر أو غير مباشر[1].

[1]- علي أبو قرحة، **مستقبل الدولة الإفريقية بين السطوة العسكرية وجدوى الديمقراطية**، قراءات إفريقية، ع32، جويلية 2017، ص-ص 4-5.

*- الدمقرطة: يقصد بها حول صامويل هنتجتون تلك الموجة التي بدأت مع تحول دول إسبانيا والبرتغال واليونان مطلع التسعينيات من القرن السابق وذلك كتمييزا لها عن الموجة الأولى التي بدأت مع نشأت الديمقراطية الأمريكية والبريطانية في القرن التاسع عشر، والموجة الثانية التي بدأت في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة لعمل المؤسسة العسكرية :

يعد موضوع تدخل الجيوش في الشؤون السياسية من بين أبرز الظواهر التي ميزت مراحل بناء الدول النامية وهذا راجع للأدوار الأساسية التي تولاها في مسألة الحكم، ما أهلهم للسيطرة على مقاليد الدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا بهدف الحفاظ على المصالح الضيقة لهم، ويعد نموذج دول الوطن العربي أحسن مثال لفهم طبيعة عمل المؤسسة العسكرية من الناحيتين السياسية والاقتصادية، طبعا وهذا راجع لمراحل نشوئها وبنيتها وأهدافها، فمشكلة المؤسسات العسكرية في مختلف الدول النامية ميولها الدائم إلى الحفاظ على مصالحها وكذلك جعلها مصالح قومية وطنية كذريعة للدفاع عن الاستقرار السياسي وحماية الأمن الوطني.

فمسألة تدخل الجيش في الحياة السياسية لصيقة بمختلف الأنظمة العربية والإفريقية ودول العالم الثالث عامة حيث تسيطر عليها عوامل عدة في ممارسة مهامها أبرزها العامل السياسي والعامل الاقتصادي اللذان يميزان حيز أو مجال نشاط المؤسسة العسكرية، وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب الأخير للفصل الأول من الدراسة .

أولا: العامل السياسي لعمل المؤسسة العسكرية:

إن العلاقة بين الجيش والسياسة ليست وليدة اليوم، بل نتاجا لمراحل تاريخية وكذلك لطبيعة الدولة العربية ومراحل نشأتها وبنيتها وعملية التحديث فيها، وتنطلق الدراسة (دراسة هذا العامل) من فكرة رئيسية مفادها أنه لا يوجد جيش بعيد عن السياسة بحكم تعريفه، وأن دور الجيوش في الدول المستقلة حديثا يتمثل في عملية بناء الدولة وفي عملية تسريع الانتقال من مرحلة إلى أخرى، دون إخفاء طموح المؤسسة العسكرية في ممارسة الحكم والاستيلاء عليه وهذا من خلال الاستشهاد بأدلة واقعية تاريخية مختلفة قام فيها العسكر بدور مهم في عملية التغيير السياسي والاجتماعي[1]، فالواقع يؤكد عدم وجود فاصل بين الجيش والسياسة بحكم تعامله يوميا مع شؤون الحرب والدفاع وقضايا أخرى يطلق عليها تسمية الأمن والأمن القومي وتتراوح بين شؤون عسكرية ومسائل متعلقة بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العالم والإقليم والدولة، لهذا يعد موضوع الجيش والسياسة موضوع واسع قائم في الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية، ولكن ما يهمنا هو المهام أو العامل السياسي الذي يقود الجيش إلى ممارسة الحكم والمشاركة

[1]- عزمي بشارة، **الجيش والحكم عربيا: إشكاليات نظرية**، سياسات عربية، ع22، سبتمبر 2016، ص01.

فيه واتخاذ القرار بشأنه، فالجيوش في الدول الديمقراطية تكون دوما مطلعة على قضايا السياسة الخارجية والداخلية ولديها ما تقدمه لها من تقويم وتصويب من خلال تقديم أراء، لكن ما يجب الإشارة إليه هو أن الجيش خاضع لمؤسسات منتخبة وهذا راجع لدرجة المأسسة في الأنظمة الديمقراطية[1] بحيث أن مؤسسة الجيش (العسكر) في الدول المتقدمة هي مؤسسة كباقي مؤسسات الدولة حيث ينسحب الجيش بصورة تكاد تكون جلية من الحياة السياسية فاسحًا المجال للنخب السياسية التي تقتحمها الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني في الحياة السياسية إلا أن الوضع غير ذلك في البلدان العربية[2] التي تقوم على تسخير القوات المسلحة لصالح الأحزاب أو الأفراد أو جماعات معينة، على الرغم من أنها (القوات المسلحة) ملك للشعب ومهمتها حماية البلاد والحفاظ على أمنها ووحدة وسلامة أراضيها وسيادتها ونظامها الجمهوري[3] غير أن ما يجب الإشارة إليه أنه هناك العديد من المفكرين الذين يميزون بين عدة أنماط لطبيعة العلاقات بين الجيش و السلطة المدنية أمثال الفرنسي "**موريس بيير روي**" **Maourice Pierre Roy** و كذلك **جون ماينو Jea, Maynaud** (صاحب الأنماط الثلاث لعمل الجيش)

1- النمط الذي يكون فيه الجيش أداة السلطة السياسية، و هنا يتجلى تبعاتها للسلطة التشريعية بشكل كلي وينحصر دورها في الحفاظ على الأمن العام والدفاع عن الوطن ضد أي عدوان خارجي.

2- النمط الثاني يكون فيه الجيش عنصرا هاما في اتخاذ القرارات الحكومية، فهو يعمل على بسط هدفه من خلال آرائه خاصة فيما يتعلق بالقضايا التي يكون محورها مما يفرغ السلطة المدنية من محتواها ويزيد من تعاظم الدور العسكري في صناعة القرارات الحكومية.

3- أما النمط الثالث أين يكون الجيش هو المتحكم والمسيطر على العمليات السياسية كلها[4].

فمن خلال تقديمنا لهذه المعلومات نحاول فهم واقع البلدان العربية من خلال تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه النخب العسكرية في الوطن العربي، فإذا كان حياد الجيش في الدولة الديمقراطية الحديثة من حياد الدولة ذاتها (يبقى بعيدا عن الصراعات) ولا ينحاز لفريق ضد آخر، ولا يتدخل في صنع القرار وإدارة السلطة إلا في مجال محصور يتعلق بالأمن القومي، ثم إن المجتمع يحتاج إلى تدخله في الصراع

[1]- نفس المرجع السابق، ص10.
[2]- عمر فرحاتي، **أزمة القيادة في الوطن العربي، وإشكالية الصراع بين السياسي والعسكري**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية (جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013) ص14.
[3]- **أسس بناء الدولة الحديثة**، سلسلة كتاب الحوار الوطني، مؤتمر الحوار الوطني الشامل، ص71.
[4]- عمر فرحاتي، مرجع سابق، ص91.

السياسي لتحقيق الاستقرار لكونه (الاستقرار) محقق بالذات لأسباب منها بقاء المؤسسة العسكرية بعيدا عن مجال الحياة السياسية المدنية[1] غير أن هذه المعطيات غير متوفرة في البلدان النامية بصفة عامة والبلدان العربية بصفة خاصة أين يتحرك العسكر بشكل عام للسيطرة على الحكم عندما يصبح قوة سياسية ضاربة تطغى على المؤسسات السياسية الأخرى، فالعسكر كيفما كانت النتيجة وتنظيمه فهو في الأساس مؤسسة سياسية وهو قوة الأمن الشرعية في البلاد العربية وأداة السلطة في الدولة[2] وهذا راجع لاختلاف طبيعة نموذج الدولة في الوطن العربي عن نموذج الدولة في المجتمعات الغربية، كون أن النمط متغاير للعلاقة بين مجال السيادة و مجال السياسة، حيث تأخذ هذه العلاقة في الحالة العربية، صورا ثلاث هي:

1 – جيش السلطة:

في هذه الحالة يبدو فيها الجيش جيش السلطة لا جيش الدولة، من ناحية الوظيفة هو جيش يستعمل من قبل السلطة (أي يشغل بغرض بقاء النظام القائم) فهو يمثل أداة في يد النظام السياسي أو النخبة الحاكمة بغرض تحقيق هدفين مترابطين: قمع المجتمع وقوى المعارضة عند الضرورة والحفاظ على الوضع القائم، وبصورة أخرى يظهر الجيش مؤسسة من مؤسسات القطاع الخاص يتلقى دعمه (المادي والمعنوي) من قبل النخبة الحاكمة، وفي صورة أخرى يظهر الجيش صورة فريق سياسي في المجتمع يكون في مواجهة فرقاء سياسيين آخرين تتدهور علاقته بالقاعدة (المجتمع) يتحول من جيش للدولة إلى جيش للسلطة، وهنا تنخفض درجة الولاء للوطن أو الدولة إلى الولاء للنخبة الحاكمة وواقع الأنظمة العربية خير دليل على ذلك[3].

2- سلطة الجيش:

في هذه الصورة يصبح الجيش فيها سلطة حيث يبرز دوره ويستولي على سلطة الدولة، ويعلو مراتبها أي أن الجيش يشق عصا الطاعة ويصبح في وضع أعلى منها، ومن خلال هذه الصورة تبرز لنا ثلاث معطيات:

الأولى تحول الجيش إلى نخبة سياسية (نخبة حاكمة) وهو منطلق التحول في أداء المهام حتى صون السيادة وحفظ الدولة إلى العمل السياسي وتولي الحكم، أين يتحول العسكريون إلى سياسيين (مدنيين) وتدير

[1]- عبد الإله بلقزيز: السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة والسياسة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 10.
[2]- فؤاد إسحاق خوري، **العسكر والحكم في البلدان العربية**، (لندن، دار الساقي 1990) ص 63.
[3]- عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص-ص 93-94.

السلطة إما بطريقة مباشرة (حكم عسكري صريح) أو خلف الستار من خلال التستر خلف شخصية سياسية صورية في الواجهة والإمساك بمفاتيح القرار من قبل الجنرالات الكبار (أصحاب الحل والعقد)، وفي الثانية هو تحول السلطة إلى أداة في يد الجيش بعد أن كان في الأصل العكس، والسير وفق منطق ديمقراطية الواجهة كوجود دستور وإجراء انتخابات دورية، ووجود نقاش و آراءات سياسية مختلفة....

والصورة الثالثة من العلاقة بين الجيش والسلطة أفرزت قيام أو وجود سلطة عسكريتارية شديدة الوطأة على الكثير من المجتمعات العربية تكون تهديد مباشر على أوضاع الحريات العامة وحقوق الإنسان، وتعطل العمال بالقانون مع فرض أحكام الطوارئ، وإلغاء المجال السياسي، والنتيجة هي استيلاء الجيش على السلطة، ويبرز التحول الذي طرأ على العلاقة بين الجيش وبين السلطة، من جيش الدولة إلى دولة الجيش وهذا هو الوضع الغالب على المشهد السياسي في البلدان العربية التي قامت فيها نظم عسكرية.

3- الجيش الأهلي: هذه الصورة للعلاقة بين الجيش والسلطة تعد مختلفة عن الصورتين الأولى والثانية من خلال أن طرفي هذه الصورة هما الجيش والمجتمع المنفلتين عن سلطة الدولة، ويكون المجتمع خاضع ومنطوي على سلطة ذاتية خاصة (أي المجتمعات العصبية) وفي هذه الحالة لا تعود الدولة هي من تحتكر العنف المادي بل يتم خوصصته لصالح فئة معينة، وهنا تكون بداية طريق تفكك الدولة وتمزيقها ويتحول الولاء من الوطن إلى الولاء لصالح هذه الشريحة أو الفئة المحتكرة لعنصر العنف[1].

ويترتب على تولي الجيش مسؤولية الإدارة السياسية للمجتمع جملة من الأمور أهمها:

1) التنافس داخل صفوف الجيش من أجل الوصول إلى مراكز صنع القرار السياسي ، وهذا ما يقود أفراده إلى توظيف أساليب عدة من أجل الوصول إلى الهدف المنشود.

2) مركزية إدارة الشؤون السياسية لدى المصالح الأمنية التابعة للجيش، نتيجة زيادة قوتها ونفوذها واتساع صلاحياتها.

3) انفصام هذه الأنظمة عن شعوبها يؤدي بها إلى تبعية متزايدة في علاقاتها الخارجية، مما يؤدي بها إلى عقد تحالفات مع دول أجنبية[2].

[1]- نفس المرجع السابق، ص-ص 94-95.
[2]- نفس المرجع، ص-ص 60-61.

فضلا عن ذلك هناك تفسير آخر لفشل المدنيين في الإدارة والسيطرة وبالتالي تدخل العسكريين بأنه نوع من التفاوت والخلاف بين البيروقراطيين وصناع القرار في الدول النامية مما يؤدي إلى سوء الإدارة وتخلخل جهازها الحكومي، وهذا في حد ذاته حافز للقوات المسلحة من أجل التدخل في سجال العملية السياسية.

فقد أشار **كلاندويلش klandwitch**" إلى أربعة عوامل تدفع بالمؤسسة العسكرية على الانسحاب من الحياة السياسية في الدول الإفريقية وهي :

1- الانسحاب الاختياري: نتيجة وجود انقسامات داخل صفوف المؤسسة العسكرية أو لعدم تحملها على مواجهة المشاكل المتعلقة بالتطور السياسي للمجتمعات الإفريقية .

2- الانسحاب الإكراهي: وهو نتيجة إجبار العسكر على مغادرة الساحة السياسية وابرز دليل على ذلك ما حدث في السودان بعد تخلي الجيش عن السلطة في ظل حكم الجنرال إبراهيم عبود (1901-1934).

3- الانسحاب الظاهري: وهي محاولة من العسكريين بإضفاء نوع من الطابع المدني على حكمهم[1].

وما تجب الإشارة إليه أن الدول العربية بقيت تحت سيطرة الأنظمة العسكرية من خلال تركيز مختلف المناصب العليا والحساسة في يد نخب عسكرية بامتياز ما أهلها لتكون قاطرة هذه الأنظمة السياسية وفق معادلة أو إستراتيجية البقاء في الأنظمة لأمد طويل بل الجيوش هي العمود الفقري لمختلف البنى والمؤسسات السياسية في الوطن العربي[2] ويعد العامل السياسي من أهم المفاتيح الرئيسية التي تستغلها الجيوش من أجل التحكم في مقاليد السلطة وعسكرة العمل السياسي، هذا دون إهمال عوامل أخرى لعمل المؤسسات العسكرية في سجال العملية السياسية كالعامل الاقتصادي .

ثانيا: العامل الاقتصادي لعمل المؤسسة العسكرية:

في هذه الفترة سنحاول التركيز على المؤسسة العسكرية واستغلالها للعامل الاقتصادي من أجل التدخل في سجال العملية السياسية ، حيث أن كل دول الوطن العربي كانت قد وضعت سياسات اقتصادية لعقود من الزمن أو أكثر ، فما الذي يمكن أن تقوله عن أداء سياساتها الاقتصادية، فالحكومات العسكرية في هذه

[1]- أحمد عدنان كاظم، مرجع سابق، ص-ص 92-93.

[2] - Philip Droz-Vincent, OP, Cit, P150.

البلدان تمسكت تمسكا جوهريا بالسياسة الاقتصادية وهذا نظرا لقدرة المؤسسات العسكرية على التنظيم والسيطرة على المقاليد والمزايا الاقتصادية بضرورة وجود نظاما قوي غير منقسم حاد أو غير مستقطب وهذا ما يتوفر في مختلف التنظيمات والمؤسسات العسكرية العربية، الشيء الذي أهلها لاستغلال الورقة الاقتصادية من أجل التمدد والتغلغل في مختلف أروقة الأنظمة العربية التي تتسم بسيطرة الدولة كسلطة مهيمنة ومتجسدة من خلال عسكرة طويلة الأمد للحياة السياسية والاقتصادية حيث أن دور الدولة من خلال مؤسساتها المختلفة وفي مقدمتها المؤسسة العسكرية على صعيد التشريع الاقتصادي وعلى الصعيد الاجتماعي وتأمين الخدمات العامة الأساسية، فإن هذا الدور كان متأثرا بمفهوم الدولة الراعية (**L'état Providence**)[1] والحال أنه لا الاقتصاد ولا الدولة تشكل مجالا يحتوي نفسه بنفسه[2] إلا أن في دول العالم الثالث بصفة عامة والوطن العربي بصفة خاصة نجد أن لا حدود ولا ضوابط تحد من مساهمة الجيوش في الاقتصاد القومي، المعونات الخاصة للعسكرية الاقتصادية، التصنيع العسكري واقتصاديات الدولة هي نماذج لإسهام جيوش الدول العربية اقتصاديا، على الرغم من أن نشاط الجيوش في المجال الاقتصادي ليس حكرا على الدول العربية بل يتعدى إلى الدول العظمى مثلا " الولايات المتحدة الأمريكية يشارك سلاح المهندسين في الأنشطة الاقتصادية سواء داخل حدود الدولة أو خارجها، غير أن في الدول العربية نجد أن الجيوش هي من قامت ببناء اقتصاديات بلدانها جراء المشاركة المباشرة في عملية النهوض الاقتصادي والقضاء على مخلفات الاستعمار الأجنبي وذلك بالاعتماد على مختلف شرائح المجتمع لاستغلالها كأيادي عاملة اقتصاديا مثلما حدث في مصر (عن طريق الراحل **المشير أبو غزالة***) الذي يعود له الفضل في تطوير وتعاظم النشاط الاقتصادي الزراعي والصناعي ليساهم في الاقتصاد المصري[3] هذا دون أن ننسى أيضا الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية في الجزائر بعد الاستقلال من خلال قيادتها لمشاريع اقتصادية تنموية في فترة الراحل هواري بومدين*، كالثورة الصناعية والثورة الزراعية. من جهة أخرى نجد أن الدولة العربية لا ترى نفسها مجرد وكيل معنوي لإدارة الشأن العام بقدر ما ترى نفسها وصية على المجتمع في كل مجالاته ومنها الاقتصادية باعتبارها ترى نفسها مؤسسة صانعة ومجسدة

[1]- ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في العالم العربي**، ط1 (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997) ص-ص 107-109

[2]- تيموني ميتشال: تر بشير السباعي، **الديمقراطية والدولة في العالم العربي**(سلسلة الفكر العربي، مكتبة الأسرة، مصر 2005) ص113.

*- المشير أبو غزالة: من مواليد 15 يناير 1930، توفي 06 سبتمبر 2008، وزير دفاع مصر في أواخر عهد السادات وبداية الرئيس السابق حسني مبارك.

[3]- عبد الخالق قشقوق، **قضايا ديمقراطية**، الدور الاقتصادي للجيوش، مجلة الديمقراطية، ع52، فيفري 2014، ص07.

*- هواري بومدين: الإسم الحقيقي (محمد إبراهيم بوخروبة) من مواليد 23 أوت 1932، توفي في 27 ديسمبر 1978، ثاني رئيس للجزائر المستقلة بعد أحمد بن بلة، أول رئيس عربي تحدث عن نظام دولي جديد.

للإدارة العامة[1] إضافة إلى اعتبار أن المشكلة الاقتصادية وسوء الإدارة يفسح المجال أكثر أمام المؤسسة العسكرية للتطاول على الشرعية المنتخبة بحكم شعورها بامتلاكها القدرة في إدارة شؤون الدولة ثم التغلب على الأزمات التي تعاني منها[2] في ظل غياب الإرادة السياسية الجدية في بناء مؤسسات منتخبة، تحولت المؤسسة العسكرية إلى أهم قطاعات الدولة وأوسعها حجما والمتلقي للقسط الرئيسي من الميزانية السنوية للإنفاق الحكومي بحجة مواجهة عدو خارجي[3] وهذا ما ترسخ في ظل الممارسة السياسية من خلال خلق عدو افتراضي إضافة إلى عامل ما مرت به الدول العربية من أزمات اقتصادية خانقة منذ بداية الثمانينات (الجزائر مثلا) حفز وأهل المؤسسات العسكرية لتكون شريك اقتصادي بامتياز[4].

[1]- رفيق عبد السلام بوشلاكة، **الاستبداد في نظم الحكم العربية: الاستبداد الحداثي العربي**، ط01، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، يوليو 2005) ص100.

[2]- أحمد عدنان كاظم، مرجع سابق، ص117.

[3]- سليمان منذر، الجيش والساسة والسلطة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص84.

[4]- ثناء فؤاد عبد الله، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي**: علاقة التفاعل والصراحة، ط01 (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، يوليو 2001) ص26.

استنتاجات الفصل الأول:

من خلال تقديم الفصل الأول نجد أن الباحث حصره في الإطار الأنطولوجي والإبسيمولوجي للظاهرة العسكرية (موضوع البحث)، حيث تم تقديم تعريفا مفصلا من خلال مختلف آراء المفكرين والباحثين في هذا المجال عبر مجموعة من الدراسات والأبحاث، مع صعوبة التوصل إلى تعريف مانع جامع لهذه الظاهرة (الظاهرة العسكرية) كونها تتميز بالتعقيد والتغير المستمر نتيجة اختلاف الظروف المحيطة بها (اختلاف البيئات والأنظمة السياسية)، إضافة إلى العوامل التاريخية والاجتماعية المحيطة بها، وصولا إلى سرد تاريخية الظاهرة العسكرية في الوطن العربي عبر مختلف مراحل تشكيلها، وأهم الميزات التي تصاحبها، وهي سمات مؤهلة ومحفزة لمختلف التنظيمات العسكرية للتوجه نحو العمل السياسي والجنوح إلى تولي مناصب قيادات على مستوى هرم السلطة في النظام السياسي العربي، في ظل توفر معطيات وعوامل تدفعهم لذلك تحت لواء أو ذريعة تحقيق التنمية وضعف المؤسسات والأحزاب والنخب السياسية لاحتكار صنع القرار الداخلي والخارجي، أو بالأحرى وضع السياسة العامة للدولة ومختلف الخطط الإستراتيجية التي تسير عليها الدولة في الوطن العربي في طبيعة علاقاتها المختلفة (التواصل مع البيئة الداخلية أو خارج حدود الدولة مع محيطها الخارجي).

وعليه تبقى المؤسسة العسكرية عصب الأنظمة السياسية العربية والعنصر الفاصل للأركان والدعائم التي تقوم عليها الدولة في الوطن العربي، وهذا ما فتح باب النقاش حول جدوى وأهمية وجود النخب العسكرية في الحكم مقارنة بالنخب المدنية، ما أدى إلى بروز عامل الاختلافات والصراعات بين العسكريين والسياسيين كميزة تحكم حدود وجغرافية الأنظمة السياسية العربية وهذا ما سنتناوله في الفصل الثاني من الدراسة كأحد أهم المفاتيح والمؤشرات لفهم طبيعة وخصائص الأنظمة العربية وواقع العلاقات المدنية العسكرية في العالم العربي.

الفصل الثاني:

الصراع بين السياسي

والعسكري في الوطن العربي

المبحث الأول: طبيعة العلاقات المدنية – العسكرية في الوطن العربي

إن الحديث عن الصراع كونه ظاهرة طبيعية في حياة البشر والمؤسسات الاجتماعية ككل يحدث نتيجة غياب عنصر الانسجام والتوافق والتوازن وعدم الرضا، وهذا ما أكدته مختلف النظريات الاجتماعية عبر الزمن (ظهرت العديد من النظريات المختلفة) التي تؤكد محتواها وأفكارها المتنوعة حول مفهوم الصراع انطلاقا من النظرية الوظيفية التي سيطرت قبل قيام الثورة الفرنسية والثورة الصناعية في بريطانيا وصولا إلى التوجه الجديد نحو مفهوم الصراع الاجتماعي والطبقي.

فتاريخ الصراع العربي نجده عند المفكر **عبد الرحمان ابن خلدون** عبر أفكاره ونظرته فيما يخص الرؤى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تحكم المجتمع الإنساني وتحليله لموضوع العصبية والسلطة السياسية[1] آخذا ومستمدا أفكاره من الفكر **الهيجلي** المؤكد لوجود صراع الأفكار وصولا إلى كارل ماركس الذي يعود له الفضل في تحويل تلك الصورة العقلية المعرفية إلى صورة مادية تاريخية تركز على صراع الطبقات الاجتماعية بالمفهوم المادي الاقتصادي الاجتماعي وهو تأكيد على جملة التصورات التي مفادها أن الحياة الاجتماعية يسودها الصراع لتداخل المصالح بين الجماعات المختلفة، على اعتبار أن النظم الاجتماعية ليست متحدة ومنسجمة فهي تتضمن أشكالا متباينة من القوة وتميل إلى التغيير سعيا لتأكيد ذاتها وضمان حقوقها والتخلص من الطبقة المسيطرة عليها، وذلك لن يأتي إلا عن طريق الصراع الواقع[2]، وإذا عرجنا على واقع الصراع في الوطن العربي نجده أنه يمتاز بالتعقيد ذو طبعة سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية بأبعاد داخلية وخارجية، ذو امتدادات تاريخية، فأسباب ومحركات الصراعات الداخلية للدول العربية تتداخل مع هذه الطبيعة المركبة بجوانبها وأبعادها المختلفة، وبروز الصراعات بين مختلف النخب ليست ظاهرة عربية السلوك أو مقترنة بالعالم العربي، فهي ظاهرة دولية لازمت الإنسان عبر مختلف بقاع العالم، لكن الحيز الأكبر من هذه الصراعات

[1]- مصطفى بوجلال، **علم الاجتماع المعاصر بين الاتجاهات والنظريات**، (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015)، ص193.
[2]- الأزهر ضيف وجميلة زيدان، **نقد نظرية الصراع وإسقاطها على الواقع العربي** ع 20 مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية (جامعة الوادي، الجزائر 2016)، ص2.

نجدها داخل مختلف التشكيلات السياسية والعسكرية الموجودة في الوطن العربي[1] على الرغم أنه منذ أن تشكلت الدولة العربية بشكلها القديم والحديث تم إحاطة مؤسساتها السياسية والعسكرية بمنظومة قانونية متماسكة وسامية مصدرها الدستور الذي ينظم العلاقة بين مختلف الأجهزة (أجهزة الدولة) ومركزة بوضوح على مهام كل هيئة داخل النظام السياسي مثلها مثل باقي دول العالم، إلا أن السمة البارزة في الوطن العربي هو عامل التشنجات والصراعات بين السياسيين والعسكريين عبر أزمنة مختلفة.

وعليه سنحاول في هذا الفصل تفسير إشكالية الصراع المتجذرة في النخب العربية من خلال القيام بدراسة لأهم مراحل بروزه كوصفة يتصف بها النظام العربي، وصولا إلى مخرجات المواجهة بين النخب المدنية والعسكرية كحل يضمن استقرار الدولة وبقاءها بعيدة عن زيادة الفجوة بيت أطراف السلطة في الوطن العربي (النخب العسكرية والنخب المدنية).

ويمر ذلك عبر المبحث الأول للدراسة كمحاولة لفهم طبيعة العلاقات المدنية العسكرية في الوطن العربي بين ما يجب أن يكون وما هو قائم على اعتبار أن الأنظمة العربية يختلف موقع المؤسسة العسكرية من دولة لأخرى غير أن المفارقة العجيبة أن الجيش يشكل محور العمل السياسي بتحكمه في النشاط السياسي وصنع القرار الرسمي العربي، انطلاقا من رؤية تقوم على أن العلاقات المدنية – العسكرية هي العامل الذي له الوزن الأثقل في فهم طبيعة ومستقبل الأنظمة السياسية، وعليه يسعى الباحث من خلال هذا الفصل تحليل طبيعة المؤسسة العسكرية وسماتها وتحولاتها ودورها مع النخب المدنية في تشكيل الأنظمة السياسية.

[1]- عدنان السيد حسين وآخرون، **النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية** (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1997)، ص193.

المطلب الأول: واقع ومنطق العلاقات المدنية – العسكرية

يعد موضوع العلاقات المدنية – العسكرية أحد الفروع المعرفية ضمن علم السياسة وعلم الاجتماع العسكري، وبدأ يتطور بطريقة منهجية وعلمية واضحة بعد الحرب العالمية الثانية، يهدف إلى إحداث نوع من التوازن في أدوار الجيوش من جانب والنخب المدنية من جانب آخر بغرض توفير الأرضية الملائمة التي تتيح للقوات المسلحة الاضطلاع بالدور الدفاعي المنوط بها، مرفقة بكل سمات الاحترافية والمهنية، مع إخضاعها لرقابة السلطة المنتخبة (المدنية)[1]، فعند تناول موضوع العلاقات المدنية – العسكرية ما بين الجيش كمؤسسة داخل النظام السياسي في علاقاتها مع مختلف المؤسسات المدنية نجدها محصورة بين ثلاث نظريات (تم ذكرها سابقا) حاولت التنظير لهذا العلاقة كنظرية الجندي والدولة التي طرحها صامويل **هنتجتون (S.Higtngthan)**، الذي يركز على مفهوم الجيوش المحترفة[2] وهذا ما تطبقه الولايات المتحدة الأمريكية، كون أن الغرب سمح بوجود أو بروز قوى عسكرية وفق المنظور الليبرالي من خلال إسهامه في التنمية بعيدا عن العمل السياسي[3]، غير أن طبيعة العلاقات المدنية – العسكرية نجد أنه حدث تغيير في المفاهيم التي كانت نتاج خبرة قراءة المجتمع من الناحية السوسيولوجية والنفسية مكنت بعضهم من تفكيك الواقع وإعادة ترتيبه لاستخلاص النخبوية في مجمل الوقائع والإشكالات التي مورست ضمن سلطة الدولة[4]، وبالعودة إلى فكرة التنظير للعلاقات المدنية العسكرية ارتبطت بمشكلة قديمة زادت أهميتها مع ظهور الدولة القومية وتأسيس الجيوش النظامية الحديثة ودورهم السياسي وهو ما ساعد العسكريين في احتكارهم للاستخدام الشرعي للقوة ووظيفة الدفاع عن الدولة، وقد تتجاوزها إلى التدخل في الشؤون السياسية.

[1]- هاني سليمان، العلاقات المدنية والعسكرية والتحول الديمقراطي، مرجع سابق ص19.
[2]- شادية فتحي إبراهيم، **العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي، دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية**، ع 4، **مجلة النهضة** (القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006)، ص10.
[3]- هيثم غالب الناهي، **الدولة وخفايا إخفاق مؤسستها في المنطقة العربية**، ط1 (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت جانفي 2016)، ص20.
[4]- نفس المرجع السابق، ص8.

وتعد مشكلة التدخل السياسي للعسكريين أحد معوقات التحول الديمقراطي في الدول النامية منذ الاستقلال، وذلك لاحتكارها لعامل الدفاع والإكراه المادي المشروع، فالمؤسسة العسكرية تعد أكثر الأجهزة تأثيرا وتنظيما في أي دولة، ودورها السياسي هو أحد ثوابت المعادلة السياسية في دفاعها عن بقاء النظام الحاكم في السلطة ولعب دور الفيصل للقوى السياسية المتعارضة في المصالح حيث لا يمكن وضع العسكريين في جانب وأطياف المجتمع في جانب آخر بعيدا عن الأحزاب السياسية والمجتمع المدني وسلطات الدولة الثلاث، والجيش هو أحد الفاعلين داخل النظام السياسي[1]، إلا أن هذا لا يمنع من كون النخب العسكرية تعمل دوما على إعادة إنتاج الصراع مع المدنيين القائم على أحقية وأولوية الحكم وممارسة السلطة والسيطرة على الآخر في صورة تؤكد ظاهرة العسكرتارية التي توصف بها مختلف الأنظمة العربية، بحيث أصبحت دراسات النخب أهم المداخل التي يعتمد عليها الباحثون في التحليل السياسي والاجتماعي لفهم أسس ومرتكزات مختلف الأنظمة من خلال التركيز على عامل القوة الذي يحكم ويحدد طبيعة العلاقات داخل النظام السياسي، على اعتبار وجود أقلية في كل مجتمع تؤثر في صنع القرار الرئيسي، إضافة إلى غياب التوزيع العادل للقوة في المجتمع، فحسب **ويليام زارتمان (W.Zartman)** لفهم أي نظام سياسي ينبغي فهم من هم الذين يشكلون نخبته وطبيعة أعمالهم ومنهجهم وإيديولوجيتهم الخاصة بهم، كون أن ذلك ينعكس على الآخرين (البيئة)[2] على اعتبار أن هذه النخب إذا كانت مستبدة ستكون طبعا في كل فروعها (بمعنى من أعلى الهرم إلى أسفل القاعدة)[3]، مع العلم أن طبيعة العلاقات المدنية–العسكرية في الوطن العربي تتمحور أساسا حول تنازع الشرعيات، فيتحدث بعضهم عن الشرعية الدستورية، ويتحدث البعض الآخر عن الشرعية القانونية وطرف ثالث عن الشرعية الثورية والبعض الآخر عن الشرعية الشعبية، فتعدد وتنازع الشرعيات أمر ينشأ دوما بين السياسيين والعسكريين في كل أقطار العالم العربي لذا يجب تثبيت نوع من الشرعية يتم الاستناد إليها من

[1]- شادية فتحي إبراهيم، **العلاقات المدنية-العسكرية والتحول الديمقراطي: دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية، مجلة النهضة** ع 4 (القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، أكتوبر 2006)، ص-ص16-20.

[2] - William, Zartman, **Plotical Elite in Arabic North Africa**, Newyork, Longman, 1982, PP 02-03.

[3]- عبد الرحمان الكواكبي، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**، ط3 (دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت 1902)، ص83.

خلال خلق نوع من التراضي بين السياسيين والعسكريين مع ضرورة تحديد مضمون هذه الشرعية ومعايير تطبيقها على الأطراف المختلفة، ومدى تعارضها مع عمليات التطهير والتغيير، ويثور في هذا الصدد دور الجيوش في المنظومة السياسية وحدوده، وحدود النشاط الاقتصادي للدولة، ودور العسكر في الخدمة المدنية، وتعد إشكالية الدستور في هذا الإطار من الإشكاليات الكاشفة لتحدي المرجعية والفارقة في تحدي الشرعية في إطار الحديث عن العلاقة بين السلطات وبين المؤسسات المدنية والعسكرية، فلابد من تحديد العلاقات والحدود بين المؤسسات[1]، وعلى النقيض من ذلك نجد حكم العسكريين أو ما يسمى "دولة الثكن" (**Garrison State**)، وهو الحكم المدني، وفيه يكون الجيش خاضعا للرقابة الديمقراطية (**Democratic Control**) من خلال الأدوات التالية:

1- سيطرة مدنية: حيث يكون للسلطات المدنية السيطرة على مهمات الجيش وتكوينه، والميزانية والمشتريات العسكرية، وأن تكون الموافقة على سياسة الجيش من قبل القيادة المدنية مع تمتع الجيش بالحرية في تحديد العمليات المطلوبة لتحقيق أهداف السياسة العامة التي تحددها السلطة المدنية.

2- حكم ديمقراطي: من خلال توفر مؤشرات الممارسة الديمقراطية (برلمان مشرع، قضاء مستقل، مجتمع مدني مستقل، صحافة مستقلة) تشرف على أداء الجيوش، مع ضمان مبدأ المساءلة أمام المواطنين والحكومة، ويعزز العامل الديمقراطي والشفافية.

3- خبرة مدنية: توافر عنصر الخبرة اللازمة للإدارة والإشراف على المسؤوليات الدفاعية، ويحد ذلك من احترام المدنيين أو التوجه بخلاف الولاء للدولة.

[1]- عبد الفتاح سيف، **المرحلة الانتقالية: قراءة في المشهد المصري**، ط1 (مركز الحضارة للدراسات السياسية، مصر 2014)، ص ص30-31.

4- حد أدنى من الدور الاقتصادي: للجيش دور اقتصادي في القطاعات المرتبطة بالدفاع، لكنها يجب ألا تؤدي إلى تمييع ولاء الجيش للقيادة المدنية[1] وبالعودة دوما إلى محور العلاقات المدنية العسكرية نجدها تمحورت أساسا حول مفهوم الهيمنة (**Hegemony**)، بالمعنى الغرامشي (أي من يسيطر على من) ولمن تكون الغلبة للسيطرة على المؤسسات السياسية وصياغة الدستور والتفرد بصناعة القرار ووضع السياسيات العليا للدولة، وبالتالي سيطرة ثقافة العسكرتارية في المجتمع العربي[2]، فنموذج الدولة الذي تأسس في المنطقة العربية في مرحلة ما بعد الاستعمار لا يعدو كونه إلا تقليدا شكليا للبنية المؤسساتية لنموذج الدولة الوطنية الغربية الحديثة تحديدا من حيث طبيعة العلاقات بين المؤسسات العسكرية والسياسية (احترام مبدأ التخصص بعيدا عن كل صور الصراعات والاختلافات)[3]، على النقيض من ذلك نجد أن الدول العربية والأمثلة عديدة على ذلك (مصر، الجزائر، سوريا، العراق...) تطرح المؤسسة العسكرية نفسها كعامل حاسم للصراع السياسي بين مختلف التيارات السياسية لصالح تيار معين دون غيره، وهذه ميزة دول العالم الثالث، وهنا يتأكد التعريف الذي قدمه العالم الأمريكي **صامويل هينتجتون (S.Huntington)** في مؤلفه **The soldier and state** والصادر عام 1957، ويبقى هذا التعريف هو المرجع الرئيسي للكثير من التحليلات السياسية وذلك من خلال تركيزه على أربع مؤشرات أساسية وهي:

1- لكل من العسكريين والمدنيين جماعته الخاصة به.

2- طبيعة العلاقات المدنية – العسكرية هي صراعية.

3- يمكن إحداث تقارب للعلاقات المدنية العسكرية عن طريق خلق نوع من التوازن بين الدور المدني والعسكري مع إبقاء السيطرة المدنية.

---

[1]- عبد الله فيصل علام، **من الحكم العسكري إلى الديمقراطية: العلاقات المدنية - العسكرية في أمريكا اللاتينية**، (مركز دراسات الوحدة العربية ديسمبر 2010)، ص.ص137-138.

[2]- خير الدين حسيب، **أوضاع الأمة العربية ومستقبلها: مسيرة وطن من خلال مواقف مفكر 2006-2017**، ط1 (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فبراير 2016) ص44.

[3]- سيدي محمد ولد الديب، **الدولة وإشكالية المواطنة: قراءة في مفهوم المواطنة العربية**، ط1 (دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان 2011) ص44.

4- تعد فعالية السيطرة المدنية سبب وجود أو إحداث تحول في العلاقات المدنية العسكرية.[1]

في العديد من دول العالم نجد أن المؤسسات العسكرية لعبت دورا حيويا في تسهيل تشكيل الأنظمة ومكنت المدنيين من الوصول إلى السلطة، ولكن بلدان العالم العربي نجدها تدخل في صراع شديد نتيجة رفضها لإخضاع الجيش للحكم المدني الديمقراطي، فنجدها تلعب أحيانا (المؤسسة العسكرية) دور الرعاة المؤثرين لعملية التحول الديمقراطي، غير أنهم يشقون الصف الديمقراطي بمحاولة الخروج عن الرقابة المدنية، والبعض الآخر يعود إلى الثكنات بمبادرة ذاتية منها عقب المشاركة في تغيير النظام، ولكن هناك حالات يضطر فيها القادة المدنيون الدخول في مفاوضات وتسويات ومنح الجيش امتيازات وضمانات خاصة لكسب ولائهم للنظام الديمقراطي[2].

إن الوضع العربي الراهن يبرز بجلاء استحواذ العسكر على مقاليد الحكم مبعدا في ذلك باقي النخب السياسية أو المثقفة، ففي مصر نلاحظ أن الرئيس عبد الناصر قد استأثر بالحكم عقب الانقلاب على الملكية وبتحالف مع التيارات الدينية واستمر في الحكم لمدة طويلة وهو الذي وصل للحكم مع الضباط الأحرار ليخلفه عسكري آخر "**أنور السادات**" ثم بعده "**حسني مبارك**" وكذلك هو عسكري آخر ليصل "**محمد مرسي**" وهو أول مدني يصل الحكم عن طريق انتخابات ديمقراطية إلا أن تم عزله من طرف العسكر بعد عام من الحكم، في العراق نجد حكم **صدام حسين** لمدة طويلة، وكذلك **حافظ الأسد** قرابة ثلاثة عقود ليخلفه "**بشار الابن**"، وليبيا الحكم العسكري لـ"**معمر القذافي**" لمدة قاربت أربع عقود ولم يخرج إلا بعد اغتياله، أما في الجزائر وإذا استثنينا الثلاث سنوات الأولى بعد الاستقلال **(حكم بن بلة)** فإن كل الفترات الأخرى كانت سيطرة للعسكر انطلاقا من انقلاب **هواري بومدين 19 جوان 1965**، في حين الدول العربية الأخرى نجد الحكم فيها للملوك والأمراء

[1] - Samual Huntigton, **The Soldier and state**, United of America, Belknap press of Harvard University press 1957, p12.

[2]- لوريل إي ميلز وجيفري مارتيني، **التحول الديمقراطي في العالم العربي** (معهد أبحاث الدفاع الوطني RAND، 2013) ص26.

وتقسيم السلطة مع العسكر في إطار تبادل واقتسام الثروات والامتيازات[1]، وهو ما انعكس على تفكك نخب المؤسسة، الرسمية منها وغير الرسمية، وتغيب أسس العمل المؤسسي وضوابطه[2].

يعود منطلق فهم واقع العلاقات المدنية – العسكرية في الوطن العربي حسب دراسة "**ماتيو قيدر** "**Mathieu Guidere**" إلى حصول دول العالم العربي على الاستقلال وهي مرحلة بداية الحرب الباردة للعلاقات بين المدنيين والعسكريين نظير رؤية كل طرف لأحقيته في السلطة على طرف آخر[3]، وأبرز مثال على ذلك الصراع القائم في الجزائر حول فكرة الأولوية (الصراع بين السياسي والعسكري) منذ مؤتمر الصومام **20 أوت 1956**، وبقيت خلفياتها إلى يومنا هذا حول من يصنع القرار السياسي في الجزائر بحيث أن معظم الأدبيات التي ركزت على دراسة السلطة السياسية في الجزائر تجمع على وجود ازدواجية النخب، الأولى تمثلها المؤسسات المدينة والثانية تمثلها المؤسسة العسكرية، وهذه الأخيرة التي شهدت عمليات تسييس انتهت إلى تحكمها في مقاليد الأمور بشكل مباشر أو غير مباشر منذ الاستقلال.

تختلف القضايا ذات الصلة بمواضيع العلاقات المدنية العسكرية باختلاف الأوضاع الخاصة بكل دولة، ومنها من له الكلمة النهائية في تحديد الأولويات والمصلحة القومية وميزانية الجيش وولاية المحاكم العسكرية على العسكريين وشفافية الحصول على المعلومات مع ترتيبات للحفاظ على أسرار الجيش لكن مع سيطرة الحكومة على المدى الزمني للسرية ووضع النشاطات الأخرى للمؤسسة العسكرية تحت سيطرة المدنيين، لكن يجب القول أنه أيضا قد لا تكون الجيوش مسيسة بنسبة 100% بل حتى في الدول الديمقراطية هناك مساحة سياسية للجيوش، وبذلك التحدي المطلوب علاجه هو تحريك الجيش نحو استغلال صلاحياته الشرعية للتأثير

[1]- عمر فرحاتي، **أزمة القيادة في الوطن العربي وإشكالية الصراع بين السياسي والعسكري: دراسة حالة الجزائر** (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، الجزائر 2013) ص..ص.95-96.

[2]- أحمد إبراهيم محمود وآخرون، **حال الأمة العربية**، ط1 (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2010) ص121.

[3] - Mathieu Guidere, **Etat du Monde Arabe**, (Monde Arabe, Monde Musulman) 1ere Edition, Bibiothèque royale de Belgique, Bruxelles, Mars 2015) p21.

على عملية صنع القرار في الشؤون الخاصة به بعيدا عن الانقلابات العسكرية أو التأثير على السلطة المدنية المستقلة[1].

احتلت العلاقات المدنية – العسكرية مكانا بارزا في الحياة السياسية في المنطقة العربية منذ الانقلاب العسكري الذي شهده العراق في عام 1936 بقيادة الجنرال "**بكر الصدقي**"، وقد أثار هذا الحدث العديد من الانقلابات العسكرية الأخرى في العراق وشتى أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سوريا (1949)، مصر (1952)، إيران (1953)، اليمن (1955)، السودان (1958)، العراق (1956، 1958، 1959، 1963)، تركيا (1960)، الجزائر (1961،1965) عمان (1970) والمغرب (1971، 1972)، موريتانيا (1984) وغيرها من الدول، وتتسم هذه الانقلابات في محاولة تفوق السيادة العسكرية على المؤسسات المدنية[2]، ومن الملاحظ أن العلاقات المدنية – العسكرية اتخذت مسارات عدة ومتمايزة على المستويين الإقليمي والوطني في العالم العربي، فبينما كانت الانقلابات العسكرية أقل انتشارا في إفريقيا الجنوبية، نجد أنها كانت حدثا شائعا في غرب ووسط وشرق إفريقيا، ولا شك أن هذه العسكرة المبكرة للسياسة الإفريقية تؤكد على حقيقة تاريخية وسياسية مفادها أنه عندما يكون الحكم المدني تنقصه الفاعلية، ولا يقوم على مؤسسات قوية، فإن جهازه الإداري يصبح غير قادر على السيطرة على المؤسسة العسكرية، يعني ذلك أن ضعف وانهيار السلطة المدنية يعد المحفز الرئيسي للنمط الانقلابي في العلاقات المدنية العسكرية[3]، لذا فإن التحدي الذي يواجه المدنيين والعسكريين هو التسلسل الهرمي لا محالة وتحقيق التوازن الأمثل بين الضرورة الوظيفية للجيش لحماية المجتمع وحتميته المجتمعية لحماية قيمه وإيديولوجياته[4]. وهذا ما توصل إليه **جاك ووديز (Jack Wiidez)**،

---

[1]- عبد الفتاح ماضي، **العلاقات المدنية - العسكرية والجيوش والتحول الديمقراطي**، ورقة قدمت في مؤتمر التحولات الديمقراطية في العالم العربي، (مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، بيروت 28 فبراير 2012) ص.ص.01-03.

[2]- مانس هانس، **العلاقات المدنية العسكرية تحت المجهر: حكم القطاع الأمني في مصر، حركة تطوير القطاع الأمني وسيادة القانون**، (مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة الدولي للخبراء، موترو، سويسرا، أفريل 2014)، ص9.

[3]- عبد الرحمن حمدي، **نحو صياغة منظور جديد للعلاقات العسكرية المدنية: إفريقيا نموذجا، قراءات إفريقية**، 07 ماي 2015، ص.ص.04-05.

[4] - Rashid Wali Janjua, **Civil Military Relations**: The impact of internal and external factors in shaping the balance of civil and military power, ND4 journal 2010, p02.

كون أن الجيش لا يستطيع العمل مستقلا عن الطبقات الأخرى، بل يتحالف مع طبقة مهيمنة، وهو ما حدث في دول المشرق العربي الرئيسية، وربما يكون الدافع في عدم توضيح العسكر لانتماءاتهم الإيديولوجية أو ولاءاتهم الحزبية في البداية، هو رغبتهم في تقديم أنفسهم كممثلين ومنفذين للمطالب الشعبية (منفذين إرادة الشعب)[1]، غير أن الواقع العربي يثبت أن رغم القابلية الموجودة بين أفراد الشعب اتجاه المؤسسات العسكرية إلا أن ذلك لا يخفي طابع الصراع السائد أو الذي يجمع النخب السياسية المدنية والنخب العسكرية نتيجة لمجموعة متشابكة من العوامل أبرزها غياب قواعد العمل المؤسسي وضوابطه، وعامل زعامة النظام السياسي (قيادة النظام وأجهزته)، لذلك صفة الصراع هو المنطق أو الصفة المميزة لواقع العلاقات المدنية – العسكرية في الوطن العربي، ما عمق حجم التناقضات وتفكك النخب المؤسسية الرسمية وغير الرسمية وهيأ المنطقة لطغيان بعد الاستبداد وغياب فعالية النخب، وانهيار القانون، ما ينعكس بشكل مباشر على قواعد الممارسة الديمقراطية والتعددية السياسية، والعنف الداخلي والاستعمال التعسفي للقوة في ظل أي تهديد قد يطال الاتجاهين (النخب المدنية أو النخب العسكرية)[2]، على الرغم من أن أسباب ومحفزات الصراع بين الطرفين قد لا يكفي عامل واحد لتفسيرها وشرحها بل يتعداها إلى مؤشرات عديدة (سياسية. تاريخية. ثقافية، إيديولوجية...) وهذا ما سنتناوله في المطلب الثاني للمبحث الأول الموسوم بـ: أسباب الصراع بين النخب المدنية والعسكرية في الوطن العربي.

[1]- حسن خلدون النقيب، مرجع سابق، ص.120.
[2]- أحمد إبراهيم محمود وآخرون، **حال الأمة العربية 2009، 2010**، ط1 (مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت2010) ص.121.

المطلب الثاني: أسباب الصراع بين النخب المدنية والعسكرية في الوطن العربي

إن الصراعات الداخلية بين النخب العربية في الوطن العربي ذات طبيعة معقدة ومركبة فهي تعد شاملة لكل الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية بأبعاد داخلية وخارجية ونجد جذورها بامتدادات تاريخية، وأسباب ومحركات الصراعات الداخلية العربية تطابق هذه الطبيعة المركبة بمختلف جوانبها وأبعادها المشار إليها[1]، فدراسة البناء الاجتماعي والثقافي للوطن العربي يعتبر عاملا مهما في فهم طبيعة وأسباب الصراع بين النخب المدنية والنخب العسكرية للعالم العربي، كون أن جل الدراسات في علم الاجتماع تشير على أن المنطقة العربية تتميز بجملة من الأبنية الاجتماعية والثقافية التي عززت روح الصراع وأعاقت عملية التطور الديمقراطي وانعكست على الواقع الحالي لتشكيل مختلف الأنظمة السياسية العربية[2]، وبرزت هذه الصراعات (النخب العسكرية والمدنية) منذ أن كان الوطن العربي تحت وطأة التواجد الأجنبي بالمنطقة وتعززت بعد نهاية القرن العشرين ولقيت اهتماما بالغا نظرا للأهمية الإستراتيجية لمنطقة العالم العربي، مما دفع الباحثين في العالمين العربي والغربي للتعرف على أهم العوامل المحركة لهذه الصراعات وطبيعة أسبابها وهذا ما سنحاول التعرف عليه في هذا المطلب من الدراسة.

ولتسهيل عملية البحث يمكن تقسيم أسباب ومحركات الصراع بين السياسي والعسكري في الوطن العربي إلى مستويين: الأول يخص البيئة الداخلية (عوامل داخلية) والثاني يخص (البيئة الخارجية) أي خارج حدود القطر العربي وهي عوامل غير عربية المصدر والفعل.

[1]- عدنان السيد حسين وآخرون، **النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية**، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1997) ص193.

[2]- علي شعيب وآخرون، **المجتمع العربي الحديث والمعاصر** (دار الفارابي، بيروت، 1998) ص159.

فالدولة حسب الفكر الخلدوني نجدها ولدت في المنطقة العربية من خلال توظيف عامل القوة التي أسست لخدمة رسالة أخلاقية قبل أن يختلط المفهوم في عصر الانحطاط لتتحول إلى مسرح صراع بين مختلف النخب (السياسية والعسكرية) من أجل خدمة مصالح ضيقة لطبقة معنية[1].

أولا: العوامل الداخلية:

هناك العديد من الأسباب الداخلية التي أسهمت في وجود الصراع بين النخب السياسية والعسكرية في الوطن العربي والتي تختلف شدتها من حالة إلى أخرى ويمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- العامل التاريخي (الشرعية التاريخية)

ويعني مفهوم الشرعية، شرعية نظام الحكم بشكل بسيط هو مدى قبول البيئة (أو المواطنين به) فشرعية النظام هي التي توفر له القبول لدى المواطنين.

وحسب العديد من المفكرين أمثال "**روبرت ماكيفر**" "**Robert Makiver**" أن الشرعية يمكن أن تتحقق بشرط إدراك النخب لنفسها وفي المقابل إدراك الجماهير لها متطابقة بما يخدم مصالح المجتمع ويعزز تماسكه، وتقوم الشرعية على عاملين:

العامل الأول يتعلق بدستورية السلطة، من حيث تمسكها وعملها وفق قواعد الدستور، والعامل الثاني مرتبط بمدى قناعة وقبول أفراد المجتمع بهذه السلطة (مشروعية نظام الحكم) ويعتبر هذه العاملين شرط وجود الشرعية، فغياب إحداها يفقد النظام الحاكم معنى دستوريته.

غير أن العديد من المفكرين يربطون الشرعية بالأداء والفعالية الذي يعد عنصرا أساسيا يضمن استقرار النظام واستمراره[2]، والذي حسب "**ميقدال**" "**Migdell**" أن شرعية وقوة الدولة تقاس بمدى هيمنتها على نماذج

[1]- برهان غليون، **المحنة العربية الدولة ضد الأمة**، (مركز دراسات الوحدة العربية، 1993) ص93.
[2]- خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع الإشارة لتجربة الجزائر**، ط1 (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003) ص.ص.28-39.

السيطرة الاجتماعية من خلال التحكم في كل الضروريات المعيشية لحياة الناس وقيمهم وتوجيه سلوكهم وترشيده، فمصادر الشرعية حسب "**ماكس فيبر**" "**Maxviber**" تتلخص في ثلاث عوامل: المصدر التقليدي، ومصدر الشخصية الكاريزمية والمصدر العقلاني القانوني، فمن أسباب الصراع بين النخب العسكرية والنخب المدنية هو العامل التقليدي التاريخي حول من لديه الحق في التحكم في السلطة، والحق كما عرفه الفقيه الألماني "**دابان**" "**DABAN**" هو استئثار وتسلط شخصي بشيء أو بقيمة معينة دون غيره من الأفراد بصفته صاحب الشيء أو مالكه[1].

وبالعودة إلى الشرعية التاريخية أو الثورية: يقصد بها كل صور التقاليد الدينية والأعراف التقليدية والعشائرية التي تعتمدها مختلف القيادات السياسية في كسب ود المحكومين من خلال اللعب على وتر العامل التاريخي وعامل الاستقلال وهو مصدر تقليدي تتغنى به النخب العسكرية لتبرير استيلائهم على السلطة كونهم هم الممثل الشرعي للدول العربية إبان الوجود الأوربي، وهو ما طرح مسائل عديدة كفكرة الأولوية بين العسكري والسياسي مثلما حدث في الجزائر، ويعد عامل الشرعية الثورية مبدأ تقبله المحكومين لقرون طويلة، ولكنه غير قابل للصمود أكثر في ظل التآكل والتحولات السياسية في الوطن العربي، ليحل محله مصادر أو عوامل أخرى بديلة للعامل التاريخي[2].

فالنخب العسكرية نجدها حرصت على ربط نفسها بمسألة القضايا الوطنية، مما أدى إلى تمركز كافة القضايا الوطنية حولها إذ أصبحت النخب العسكرية هي صانع القرار ومن يخالفه فهو يقف عائقا أمام مصلحة البلاد، وسعت هذه النخب والقيادات العسكرية إلى تكريس حكمها وتقويته وذلك من خلال الاستيلاء على المناصب السامية في الدولة، حتى أصبحت سياساتها تحمل طابع الإلزامية تخضع للرؤى العسكرية وتعبر عن إيديولوجيتها دون خضوعها للمؤسسات القانونية، مما اضعف النخب المدنية في مواجهة النخب العسكرية

[1]- مريم عروس، **النظام القانوني للحريات العامة في الجزائر**، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية الحقوق 199)، ص21.

[2]- أحمد الأصغر اللحام، **المسألة الديمقراطية في الأنظمة السياسية العربية** (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2006)، ص.ص130-131.

خاصة في ظل تلاحم البيئة (المحكومين مع الحكام العسكريين)[1]، فالسلطة هي محور الصراع بين النخب السياسية والعسكرية عن طريق استغلال عامل الشرعية التاريخية كون أن معظم الجيوش العربية التي ساهمت في إنشاء الدولة الوطنية عقب الاستقلال عن الاستعمار في النصف الأول من القرن العشرين مثل الجزائر ومصر الذي يعود تأسيس جيشها إلى عهد **محمد علي باشا** (1805، 1840) حيث قام الجيش المصري بدور كبير في بناء مصر الحديثة، ومنذ ذلك التاريخ، شهدت مصر حدثين فارقين فيما يخص الدور السياسي للجيش، الأول: ثورة أحمد عرابي في 9 سبتمبر 1881، والثاني ثورة الضباط الأحرار في 23 يوليو1952 [2].

إن العسكريين يلتزمون بمنهج للأعمال يستجيب للظروف السياسية في البلد المعني، وهم لا يعتبروا مسؤولين عن وجود أو انعدام الديمقراطية، كون أن الدور الأساسي للعسكريين ليس مرضيا (التحكم والتشبث بالسلطة)، وإنما من أعراض عدم النضج السياسي، وأيا كان فإننا نرى الجيش في الواقع قوة سياسية حتى عندما لا يدرك العسكريون أنفسهم ذلك، فالجيش يخدم الدولة وهو جزء أصيل ومهم في شق الدول العربية من العراق إلى غاية الجزائر[3].

إن النخب العسكرية في الوطن العربي هم أولئك الذين يحتلون المناصب الرئيسية في المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع، كون أن ميزتهم الأساسية في الحقيقة امتلاكهم القوة، التي استمدت من المسار النضالي والتاريخي للجيوش العربية، لذا تؤكد على أحقيتها في امتلاك السلطة مقارنة بالنخب السياسية[4]، على الرغم من أن فكرة النخبة الحاكمة أو السلطوية هي المحرك الأساسي للمجتمع ككل باعتبارها تتميز عن النخب الأخرى من حيث قوة التأثير والتعدد ودقة التنظيم، إلا أن هناك تعدد للنخب

[1]- سعد الدين إبراهيم، علي هلال وآخرون ، **الأزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، ط2، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1987)، ص406.
[2]- هاني سليمان، مرجع سابق، ص24.
[3]- نبيل محمد وعصام عبد الوهاب محمد، **المؤسسة العسكرية والعمل السياسي**، **دراسات إفريقية**، ع27، يونيو 2002، ص03
[4]- فاروق يوسف، **القوة السياسية: اقتراب واقعي من الظاهرة السياسية** (مكتبة عين شمس، القاهرة، 1985)، ص36.

وأبرزهم "**روبرت دال**" "**R.Dell**" من خلال أن منطق القوة موزع بين جماعات مختلفة لكل نخبة مصدر مستقل لقوته وتأثيره[1].

وعليه من الناحية التاريخية (الشرعية)، نجد أن الوطن العربي هو مجال خصب للحديث عن استئثار النخب العسكرية بالسلطة عن طريق استغلال الشرعية الثورية أو العامل التاريخي في كل أقطار الوطن العربي: كالسودان والعراق وليبيا وموريتانيا ومصر والجزائر... مما أدى تغييب دور المثقفين والنخب المدنية في إطار صناعة القرار السياسي[2].

وعليه من خلال تحليل معظم الأنظمة السياسية العربية نجدها تتمتع بخاصية الاستقلالية، في أداء المهام والدليل على ذلك الجيش المصري، يظهر من خلال توسع نشاطه غير الجانب العسكري كالأنشطة الاقتصادية، وهذا ما انعكس عليها (المؤسسة العسكرية) لتصبح عنصرا فاعلا في الجانب الاقتصادي وهو ما أهلها لتبني مشاريع وامتيازات تفوق السلطات القانونية والمحاسبة، وعدم خضوعها للضريبة الجمركية وهو ما جاء به قانون الإعفاءات الجمركية 1986 [3].

فالشرعية التاريخية أو الثورية ليست حكرا فقط على العالم العربي بل تتعداها إلى أوروبا من خلال شرعية ملوكها الذين رغم التطور الديمقراطي لا يزالون يحتفظون بمكانة سياسية، وشرعيتهم يقابلها عامل التقاليد والأعراف السائدة في المجتمع[4]، إضافة لكونها مشبعة بالأصول الوطنية هدفها الحفاظ على القيم والتقاليد الموروثة التي قامت عليها غير أنه هناك أسباب أخرى تكون من بين محفزات الصراع كالعامل الإيديولوجي المختلف للنخب العسكرية مقارنة بالنخب المدنية.

[1]- أحمد زايد، عروس الزبير، **النخب الاجتماعية: حالة الجزائر ومصر**، ط1 (مكتبة مديولي القاهرة 2005) ص37.
[2]- إبراهيم أبراش، **علم الاجتماع السياسي**، ط1 (دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن 1998) ص-ص.146-147.
[3]- عز الدين عمرو، **سلسلة العلاقات المدنية - العسكرية: دراسة حالة مصر** (قطر منتدى العلاقات العربية - الدولية 2015) ص-ص.11-12.
[4]- خميس حزام والي، مرجع سابق، ص34.

ب- العامل الإيديولوجي للنخب العسكرية:

يأتي العامل الإيديولوجي في طليعة أهم أسباب الصراع بين النخب السياسية والعسكرية، كونه يعتبر شرطا أساسيا لضمان سلامة العلاقة بينهما، فوجود ايديولوجية مشتركة أو متقاربة تسمح ببناء وعي جديد بالمجال السياسي على اعتبار أن العملية السياسية هي عبارة عن منافسة اجتماعية سلمية تقوم على أساس التوافق والتراضي بعيدا عن تهميش وإقصاء توجه أو معتقدات كل طرف[1].

من جهة أخرى وحسب دراسات العديد من علماء السياسة مثل "**ألموند**" و"**فيربا**" **Virba &** « **Almond** »، شددوا على أهمية التوجهات والمعتقدات الثقافية من أجل سلامة العملية السياسية وتحقيق الديمقراطية وصونها، كون أن هذه المعطيات تساعد في التغلب على المعيقات الأساسية للديمقراطية، مثل معضلة إيجاد توازن بين الصراع من جهة والإجماع من جهة أخرى[2].

فالسياق الثقافي والاجتماعي للوطن العربي تعد تركيبة ديمغرافية تتسم بالتعدد الديني والمذهبي والإثني وبالتفاوت أيضا، في عملية نشوء النخب المثقفة أو ما يسمى في الغرب بالأنتيليجنسيا "**Intelligentisia**"، فما دور هذه النخب في إنتاج إيديولوجيا سياسية تعد من بين أسباب الصراع بين الصفوة العسكرية والنخب السياسية[3].

يعد التباعد والتعارض ما بين الانتماء الثقافي والإيديولوجي للنخب السياسية والنخب العسكرية سببا انعكس على السلوك السياسي والممارسة، أفقد الدولة شرعيتها اتجاه الأمة أو الشعب نتيجة وجود صراعات حول السلطة عن طريق استخدام القوة المادية، فالنخب السياسية أو العسكرية نجدها أنها أدت دورا كبيرا داخل

[1]- عبد الله بلقزيز **"مستقبل العمل الوطني في الوطن العربي في ضوء التحولات الدولية الجارية"**، **المستقبل العربي**، ع 145، (مارس 1993)، ص38.

[2]- عمر مرزوقي، **"حرية الرأي والتعبير في الوطن العربي في ظل التحول الديمقراطي: دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر**، (كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، 2012)، ص108.

[3]- وجيه كثراني، **السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية إلى بلاد الشام**، ط1، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1988)، ص12.

الدول العربية من خلال "غربة" الدولة سياسيا وثقافيا عن مجتمعاتها، ما أوجد بيئة تضاد ونفور بينهما نتيجة إيديولوجية قائمة على الفردية وإقصاء الطرف الآخر لتحقيق مطامع سياسية واقتصادية في بنية الدولة والنظام السياسي، مما أنتج الطابع النزاعي وولد منطق الديكتاتورية للسلوك السياسي للدول العربية[1]، ويظهر مبدأ الجدل والصراع على أن مختلف العناصر والتوجهات متضادة (إيديولوجية النخب السياسية ونقيضها إيديولوجية النخب العسكرية)[2]، وبالتأكيد أن هذا الصراع تم تغذيته من قبل الاستعمار الأجنبي في تخطيط سياسته الإيديولوجية، ومن هنا يبتدئ الصراع الإيديولوجي على حقيقة من يحكم الآخر[3]، كون أن المصلحة الخاصة تشكل رقابة فعالة على حرية الفكر[4]، فالصراعات بين النخب المدنية والعسكرية في الوطن العربي قائمة على التعارض والتصادم بين الطرفين نتيجة اختلافات قيمية وإيديولوجية يغلب عليها الطابع المصلحي، وينخرطان في سلسلة من الأفعال وردود الأفعال الإرغامية التي تهدف إلى إلحاق الأذى والضرر بالطرف الآخر، مع سعي كل طرف إلى محاولة فرض ايدولوجيته وتعظيم مكاسبه على حساب الآخرين وتأمين مصادر قوته[5]، وهذا ما تجذر في النظم السياسية العربية (إرث المؤسسات السياسية القديمة وطبيعة النخب في ظل عدم التجانس في البنى الاجتماعية والتصورات السياسية والاقتصادية)[6].

ج- العامل السياسي والاجتماعي:

إن دراسة البناء السياسي والاجتماعي للوطن العربي عبر دراسة طبيعة العلاقة بين النخب السياسية والنخب العسكرية،يعتبر عاملا مهما لفهم طبيعة وحقيقة الصراع بينهما من خلال التطرق لمختلف الأبعاد التي من شأنها أن تساعد في تقارب أو تنافر العلاقات المدنية – العسكرية.

---

[1]- علي الصيداوي، **النخبة السياسية في العالم العربي**، (مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية، جامعة القاهرة، مصر 1996)، ص.ص.07-08.

[2]- الأزهر ضيف وجميلة زيدان، **نقد نظرية الصراع وإسقاطها على الواقع العربي**، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، ع 20، ديسمبر 2016، جامعة الوادي، الجزائر،ص 7.

[3]- مالك بن نبي، **الصراع الفكري في البلاد المستعمرة**، (دار الفكر المعاصر، لبنان 1981)، ص17.

[4]- محمد الأطرش وآخرون، **العرب وتحديات النظام العالمي**، ط1(مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت 1999)، ص31.

[5]- حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص57.

[6]- يحيى بولحية، **أطوار التاريخ الانتقالي : مال الثورات العربية**، ط1 (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت 2015)، ص13.

في الواقع العربي تحديدا، تخلقت أسباب الاستعصاء والممانعة الحقيقية بين النخب العسكرية والنخب السياسية بسبب افتقاد دينامية تطوير الفكر السياسي والمجتمعي، وعدم القدرة على تجاوز مرحلة الشك وتأخر قيمة تسليم الصلاحيات المخولة لكل طرف في سلم الأولويات العربية[1]، ومن هنا فإن ظاهرة الانشقاق في كل دولة عربية هي مشاريع حروب أهلية نتيجة الخلافات السياسية والاجتماعية بين مختلف النخب، فالأفراد والجماعات في كل دولة عربية هي مجرد تجمع بشري لم يبلغ بعد مرتبة المجتمع وليس بينها عقد اجتماعي و غير قادرة على التوافق على ثوابت وطنية وهوية جامعة مشتركة ترفع مستوى تلك التجمعات البشرية إلى مستوى مجتمع بالمعنى العلمي للمجتمع[2]، فالمجتمعات لا تفرز طبقات بقدر ما تفرز نخبا أو جماعات (صفوة) يكون لها السبق في التحكم السياسي والسيطرة على دوائر صناعة القرار[3]، فالطموحات السياسية والاجتماعية من الظواهر التي عرقلت مسيرة النخب السياسية والنخب العسكرية، وعمق الانقسامات وإفراز الانشقاقات في ضوء التجربة على قاعدة الانتفاع من قانون الخطأ والصواب[4]، فالنخب لا تأتي من فراغ، بل لها انتساب إلى طبقة اجتماعية وسياسية معينة و حيز قبلي أو عشائري... ذو خصائص وانتماء ديني وحزبي ومهني له ميزات خاصة، كالمستوى التعليمي وعاملي التجربة والخبرة والمعتقدات التي يؤمن بها، وهي عوامل تشكل وتبلور خلفيته الاجتماعية والسياسية التي تزوده بمعايير للحكم على المسائل السياسية[5]، على اعتبار أن أن أفراد النخب يعتبرون أنفسهم أكبر من المؤسسات التي ينشئونها أو ينضمون إليها، وهذا ما يفقد قواعد العمل المؤسسي وضوابطه[6].

إن التركيبة الاجتماعية والسياسية للنخب نجدها تختلف اختلافا جذريا من حيث الإيديولوجية والتصنيف غير أن ما يجمعها هو الجنوح نحو السلطة، فمثلا بما يتعلق بالنخب العسكرية للنظم العربية يميز البعض

[1]- ثناء فؤاد عبد الله، **الاستبداد في نظام الحكم العربية المعاصرة**، ط1 (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2005)، ص14.
[2]- علي خليفة الكواري، **في الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة**، مرجع سابق، ص39.
[3]- أحمد زايد، **النخب الاجتماعية: حالة الجزائر ومصر**، (مركز البحوث العربية والإفريقية، مصر 2002) ص16.
[4]- ساسين عساف، **عمل الأحزاب والحركات القومية في الوطن العربي**: مراجعة نقدية، ورقة قدمت في حلقة نقاشية في مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يوم الخميس 13 فبراير 2014.
[5]- عبد الغفار رشاد القصبي، **الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات**، (مكتبة الآداب، القاهرة 2004) ص167.
[6]- أحمد إبراهيم محمود وآخرون، **حال الأمة العربية**، ط1 (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2010) ص121.

ظروف نشأتها وتركيبتها الاجتماعية بين أربع نماذج أساسية وهي النموذج القومي والذي من أهدافه تكوين دولة قومية مثل (الجيش المصري 1952)، ونموذج الجيش التحريري (مثل جيش التحرير الجزائري)، والنموذج الفئوي ذو النزعة القبلية والعشائرية[1] فالتنشئة الاجتماعية والسياسية انعكست عليهم من خلال جنوحهم نحو تقلد مناصب وأدوار سياسية حتى في الدول أو النظم العربية الموصوفة بالمدنية، حيث أقامت تنظيمات شبه عسكرية من العناصر الموالية لها وأوكلت لها مهمة سياسية تتمثل في تأمين وجودها واستمرارها[2]، وهذا ما خلق صراع بين مختلف النخب (المدنية والعسكرية) حول من يتزعم السلطة في الوطن العربي نتيجة وجود المشكلة الاتصالية واختلاف الرؤى في الدول العربية انطلاقا من التوجيهات الفكرية والثقافية وبشكل النظم السياسية ومحاولة كل طرف الانفراد بالسلطة مع غياب التوافق بين هذه النخب ما عزز روح الانقطاع بين جناحي النخب في العالم العربي، واحتل مفهوم العصبية **(المفهوم الخلدوني)** بما تعنيه من حافز تلقائي وذاتي إلى تكوين قوة مستقلة وذات شوكة لكل طرف، ويرى **ابن خلدون** لحدوث توافق بين النخب وتشكيل دولة (أي تحقيق نصاب السياسة) عند العرب ضرورة التغلب على كل بؤر الاختلافات التاريخية والسياسية والاجتماعية والإيديولوجية للتغلب على المعارضة الشديدة والتنافس بين العصبيات القوية المتعددة[3].

ثانيا: العوامل الخارجية

إن كل العمليات السياسية ذات صلة مباشرة بما يجري خارج حدود الدولة، حيث يعود ذلك إلى درجة تأثر الدولة بمحيطها الخارجي جراء التطور التكنولوجي والتقارب الجغرافي من البيئة الدولية أو الإقليمية، فدوافع الصراع بين النخب العسكرية والنخب السياسية ليست محصورة فقط في أسباب تتعلق بالبيئة الداخلية، بل يغذى عن طريق أطراف خارجية تفرض نفسها كمعادلة أساسية في التنافر والاختلاف بين مختلف

[1]- فؤاد اسحق الخوري، **العسكر والحكم في البلاد العربية** (دار الساقي بيروت 1990) ص.ص.10-14.
[2]- علي الدين هلال ونيفين مسعد: **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**، مرجع سابق، ص148.
[3]- برهان غليون، مرجع سابق، ص30.

النخب[1]، فالظواهر السياسية لا تأتي من فراغ بل تستمد مقوماتها وجذورها من أطراف وجهات عدة، فلا يمكن فهم طبيعة الصراع وأسبابه بين النخب المدنية والنخب العسكرية في العالم العربي بمعزل عن دراسة دور العوامل الخارجية في طبيعة العلاقة بين الفريقين والوقوف على أهم التأثيرات التي يمارسها على الأوضاع الداخلية للوطن العربي.

وعلى ذكر دور العامل الخارجي في إثارة الصراع بين السياسي والعسكري قد تكون منظمات دولية كالأمم المتحدة والبنك الدولي أو دولا ذات قوة اقتصادية وعسكرية متفوقة كالولايات المتحدة الأمريكية، أو اتحادات دولية كالإتحاد الأوربي وجامعة الدول العربية، ونذكر مثالا على ما حدث في الكثير من الدول العربية (مثال الجزائر) في منتصف التسعينات نتيجة التحولات الديمقراطية التي تبنتها آنذاك (التحول السياسي) في أعقاب نهاية الحرب الباردة وما صاحبها من موجة التحولات الدولية[2]، فبروز النظام الدولي الجديد نهاية الثمانينات أثر على الأنظمة السياسية على مستوى دول العالم بصفة عامة والوطن العربي بصفة خاصة من خلال محاولتها مواكبة التحولات الديمقراطية، وهذا ما خلق مناخا خصبا لبروز عوامل الصراع بين النخب العسكرية والنخب السياسية والأمثلة على ذلك: الصومال عام 1993 والعراق 2003 نتيجة التدخلات الأجنبية (الولايات المتحدة الأمريكية بالخصوص) التي كان لها نفوذا كبيرا وموجها في مسائل تتعلق بالتحول الديمقراطي[3]، وبكلمات أخرى إننا نعيش في زمن تقرر فيه القوى العالمية مصير البلدان ذات النظم التسلطية بصورة متزايدة ولا تقاوم دون توقعات أو تراجعات ضد توجهات الدول الكبرى[4]، كون أن الدول العربية لا تملك الحل الأمثل لهذه المشكلة، حيث أن أغلبها لم تتمكن من دعم وإرساء قواعد مقررة وآليات واضحة وأشكال وقنوات مؤسسية مقبولة تكون رادعة أمام أي تدخل خارجي.

---

[1]- محمد عايد الجابري، **إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص196.

[2]- عامر الكبيسي، **صنع السياسيات العامة** (دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1999)، ص107.

[3]- عبد الإله بلقزيز، **"الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي**: في علي خليفة الكواري وآخرون: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص.ص.137-138.

[4]- جاك وديز، **الجيوش والسياسة**، تر عبد الله عبد الحميد، ط1(مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1983) ص25.

فالعمليات السياسية (طبيعة العلاقة بين النخب بالدرجة الأولى) تتأثر بالعوامل الخارجية من حيث أنها ظاهرة، ولابد أن ترتبط بالظواهر الأخرى كالظروف الدولية التي لها تأثير مباشر أو من حيث التدخل الغير المباشر من جانب بعض الدول[1]، وهذا ما يقودنا إلى تأكيد حقيقة قوة الخارج، دون تناسي ما أضحى عليه الداخل (العالم العربي) من ضعف[2].

وإجمالا يعد العامل الخارجي معادلة أساسية للعمليات السياسية في دول العالم الثالث، ومتغير رئيسي لطبيعة السياسة العامة التي تنتجها الدول العربية من حيث درجة التأثير والتأثر وتغلغل المؤسسات السياسية والاقتصادية الأجنبية، ما جعل الأنظمة العربية أنظمة هشة سهلة الاختراق والتحكم فيها من قبل مختلف العوامل الخارجية (إما دول أو مؤسسات سياسية واجتماعية أو اقتصادية...).

[1] - صلاح سالم زرتوقة، **أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية**، ط1 (مركز البحوث السياسية، جامعة القاهرة، مصر 1992)، ص-ص 44 – 46.

[2] - نادية محمود مصطفى، **الثورات العربية في النظام الدولي**، ط1، (مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2014)، ص 19.

المبحث الثاني: مراحل الصراع بين السياسي والعسكري في الوطن العربي

على الرغم من التباين في طبيعة أنظمة الحكم السياسي في الوطن العربي(جمهوري ملكي) لكن هناك العديد من العوامل المشتركة بين هذه الأنظمة، انطلاقا من مرحلة الوجود الأجنبي (المستعمر) بالمنطقة إلى مرحلة بناء الدولة بعد الاستقلال إلى مراحل الصراع بين النخب السياسية والنخب العسكرية حول من تعود له الأهمية في الوجود على هرم السلطة ومن يقود الدولة بعد الاستقلال.

فالدول العربية لها نفس السمات والتطورات التاريخية، كونها تعرضت للاستعمار وخضعت لكل أشكال وأساليب السيطرة الاستعمارية، وتعد دول مستقلة حديثا، ومازالت آثار الوجود الاستعماري متجذرة تنخر جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للوطن العربي[1] ، فالعامل الأجنبي أثر بشكل مباشر على ثقافة المجتمع العربي وخلق هوة بين مختلف النخب العربية، ما أدى إلى صراعات لا متناهية بين العسكري والسياسي، كون أن كل طرف يرى نفسه أنه هو العصب الرئيسي لنظام الحكم العربي، ما أثر على جهود التعاون والتكامل بين النخب الموجودة في الوطن العربي، ووجدت نوع من التبعية وعدم الاستقرار الداخلي نتيجة غياب التوازنات بين النخب داخل الدول العربية وتبين ذلك من خلال تمزيق البنية الاجتماعية أو النسيج الاجتماعي الذي يؤسس لمفهوم الوحدة القومية التي شكلت مشروعا طموحا مرادا، حيث لا زالت المنطقة العربية أقل مناطق العالم ديمقراطية نتيجة مسلسل الصراع بين السياسي والعسكري انطلاقا من فترة الوجود الاستعماري وبعد حصولهم على الاستقلال.

[1]- علي الدين هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستعمار والتغير**، (مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان 2010) ، ص-ص 15-16 .

المطلب الأول:الصراع بين السياسي والعسكري خلال المرحلة الاستعمارية في الوطن العربي:

تنشأ المعضلة العربية من الميزة التاريخية التي تتمثل في غياب الدولة لهذه المرحلة بسبب الوجود الاستعماري حيث لم تأت الدول العربية في سياق تطور تاريخي للبنى والعلاقات التقليدية والسائدة في المجتمع وبلوغها درجة النضج وإنما جاءت بفعل عملية خلق مصطنعة قامت بها القوى الاستعمارية، الذي كان له دور بارز في خلق عصبيات تقليدية وطائفية وعائلية وعشائرية، كرس التجزئة للمجتمع العربي وتعميق أزمات الهوية والاندماج بين النخب من خلال تأسيس كيانات سياسية متجزئة مستندة غلى ذهنية القبيلة والطائفة بعيدا كل البعد عن المعنى الحقيقي للدولة الوطنية والمجتمع الديمقراطي، فميزة المنطقة العربية من حيث كرونولوجيا تطورها السياسي والمؤسسي تعاني من أزمات ترجع في جذورها لدور الاستعمار في نشأة الدول العربية مطلع القرن الماضي من خلال محاولة نسخ التجربة الغربية والعمل على غرس المؤسسات السياسية والاجتماعية داخل البنى التقليدية للدولة[1]، إضافة إلى أن الهاجس الاستراتيجي للاستعمار هو اختلاف الإنسان في فكره وثقافته ولغته إجمالا كل ما له صلة بكينونة وجوده وشخصيته، تلك الملامح التي جعلت من التواجد الاستعماري ظاهرة تاريخية فريدة من نوعها من حيث سلبية النتائج وعمق التأثير في مستقبل المجتمعات المستعمرة ونمائها وتطورها وخلق ثغرات وانقسامات بين مختلف النخب المكونة للوطن العربي[2] .

فرغم الصدمة الاستعمارية وما صاحبها من ظاهرة الازدواجية والاغتراب عرفت مرحلة الاحتلال بروز العديد من النخب في العالم العربي إضافة إلى النخب التي كانت قائمة قبل مجيئه ، وقد أدت هذه النخب (السياسية والعسكرية والثقافية والاجتماعية) أدوارا عديدة في مقاومة سياسة المستعمر وممارساته والمثال الأبرز هو حالة الجزائر بحيث أن الإدارة الاستعمارية كانت تمثل بالنسبة لفئات واسعة من الشعب الجزائري رمزا للعنف والغطرسة، الأمر الذي دفع بهذه النخب إلى المقاومة بعيدا عن الاختلافات الإيديولوجية والانقسامات

[1] - سفيان فوكة، **أزمات الديمقراطية في العالم العربي، بحث في أسباب الاستدامة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، ع8، جانفي 2016، ص-ص 188-189.

[2] - فاديه عبد العزيزالقطعاني ، **الحركة الوطنية المغربية، 1912.1937**، **المجلة الجامعة**، ع 16 ، المجلد الأول، فبراير 2014، ص 2.

السياسية، والتي من خلالها برزت إحدى كبريات حركات التحرير الوطني في العالم الثالث خلال القرن العشرين[1]، ورغم أن فترة تواجد الاستعمار جعلت النخب العربية متماسكة ضد الوجود الأجنبي بهدف الحصول على الاستقلال غير ان تاريخية الأحداث تؤكد عدم وجود توازن بين النخب العسكرية والنخب السياسية في توزيع النفوذ والتأثير في عملية صنع القرار، وأن هناك مجموعة قليلة من الأفراد (تمثل النخبة السياسية) تمارس دورا رئيسيا في هذا الخصوص،وأن طبيعة العلاقات التي نشأت بين النخب العربية تأخذ أشكالا مختلفة من نظام سياسي لآخر وقدمت ليبيا والجزائر والعراق وسوريا ومصر نماذج لهذه الدول[2].

ومن هنا تبرز السلطة في الواقع العربي أنها ظاهرة معقدة وتنطوي على تناقضات يحتاج فهمها تفكيك الترابطات بين الميراث التاريخي والتداخلات المصلحية و النفوذ ما يبرز الصراعات بين النخب السياسية والنخب العسكرية خلال مرحلة الاستعمار الذي عزز عمق الفجوة واختلت العلاقات بين الجانبين[3] نتيجة تجذر الشقاق الفكري والثقافي وتعذر التسوية التاريخية، رغم أن هدف الأطراف المتصارعة (النخب السياسية والنخب العسكرية)هو القضاء على العامل الخارجي (المستعمر) إلا أن تميز كل جماعة عن الأخرى يدل على غياب مفهوم المواطنة وروح المواطنة الجامعة نتيجة تراجع عملية الاندماج الوطني التي لا تقوم لدولة قائمة ما لم يتم التوافق بين النخب والجماعات على قواسم وطنية مشتركة تؤسس عليها عملية الاندماج الوطني[4] في العالم العربي نجد طرق تكسير عوامل الوحدة الشخصية الجماعية التي نجمت عن انهيار العقائدية التقليدية سهلا ما دام أن تفكك مفهوم الهوية بين النخب في العالم العربي قد واكب الحقبة الاستعمارية[5]، إلا أن هذا الطرح قد يختلف معه الكثير من الباحثين (عامل الاستعمار) على اعتبار أن ذهنية القوة والصراعات والانقلابات متجذرة في الذهنية والسلوك العربيين منذ الوهلة الأولى لنشوء الدولة، ويؤكد جل المفكرين في الشأن العربي أن النخب

[1] - مراد بن سعيد، **النخب والسلطة والايدولوجيا في الجزائر بين بناء الدولة والتغيير السياسي**، حلقة نقاشية عقدت في مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت يوم 19 سبتمبر 2014 .
[2] - علي الدين هلال ونيفين مسعد، مرجع سابق، ص ص 143-140 .
[3] - ثناء فؤاد عبد الله، **الاستبداد في نظم الحكم العربية**، مرجع سابق، ص 23 .
[4] - نفس المرجع، ص 39 .
[5] - برهان غليون، مرجع سابق، ص 70.

السياسية والنخب العسكرية في الوطن العربي خلال مرحلة الاستعمار وما بعد الاستقلال تحكمها علاقات صراعية ببعديه الأفقي والعمودي ويخضع لقانون التنافر وعدم التجانس بين مختلف النخب، إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والذي بدوره يحدث نتيجة التوتر الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع، مع تأكيد كل جهة من النخب على أنها هي المنقذ الوحيد للوطن مع إبداء نوايا في وضع حد للصراع الداخلي واستعادة وحدة الوطن وصيانة كرامته ويبدو للجميع أن صفحة جديدة فتحت في تاريخ البلاد[1] غير أن انعدام آليات التداول الطبيعي للسلطة، واختيار مراكز القيادة من نخب المجتمع يبرز التدهور الواضح في بنية السلطة من جهة، واستنفاذ النقاش حول شأن السلطة والدولة، وفي هذا الإطار عاد الفكر السياسي العربي إلى الإشكالات الأساسية التي كانت قد فرضت نفسها في نهاية القرن التاسع عشر وفي قلب هذا النقاش، وكأحد معالمه الرئيسية فهم الطابع الدكتاتوري للنخب العربية نظرا للرؤى الضيقة لهم (احتكار السلطة) وتضارب مصالح اقتصادية واجتماعية وسياسية متصارعة، حيث تهدف كل نخبة سياسية كانت أم عسكرية إلى إحكام السيطرة على السلطة وعدم السماح باقتسامها[2]، وهذا يدل على غياب الوعي الجماعي وغياب الثقة بين أفراد النخب، ما أدى إلى إضعاف نسب التوافق بين مختلف الجماعات السياسية في الوطن العربي حيث سيطر مبدأ التناقضات و التمزقات و التوترات العنيفة والحساسيات بين النخب العربية التي كانت سبب مباشر في عدم ولادة سلطة تكون قادرة على خلق أسس ديمقراطية سلسة للنظام السياسي العربي، بل هذه الصراعات بين النخب المختلفة خلال التواجد الاستعماري كرست لولادة سلطة عاجزة وهرمة في غياب بنى مؤسساتية واجتماعية وسياسية بإمكانها إيجاد صيغ توافق سلمية للنخب المتصارعة بعيدا عن مختلف التكتلات التي تحكمها، وضرورة التمسك بالمبادئ الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة في الوطن العربي، فالعرب جميعا يدركون حجم الانشقاقات بين النخب إلا أنهم يقفون عاجزين عن مواجهتها بشكل جماعي فعال يضع

[1] - نبيل محمد وعصام عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 40.
[2] - برهان غليون، مرجع سابق، ص-ص 100-101.

حدا لها[1]، والعقبة الأساس في وجه التوافق بين النخب المدنية والنخب العسكرية في المنطقة العربية يتجسد في عدم الشعور بالأمان والثقة بين النخب الحاكمة في الوطن العربي نتيجة عمق الخلافات الثقافية والاجتماعية والسياسية وطغيان الرؤى الضيقة و المصلحية (مصالح سلطوية واقتصادية) بالدرجة الأولى كسبب للصراع[2] .

وفي هذا الإطار يكشف تطور العلاقات المدنية العسكرية في الوطن العربي على أنها لم تمر على خط واحد و إن تجلت بين السياسيين والعسكريين كأبرز سمة لهذه العلاقات وتطور إلى حد حدوث صدامات بين الطرفين وحدوث انقلابات عسكرية نتيجة غياب عالم التوازن في العلاقات المدنية، العسكرية في ظل جو يسوده الشك وعدم الثقة بين القادة الموجودين في الدولة وتعد هذه الظاهرة أحد الملامح البارزة في تاريخ تطور بلدان العالم العربي دون استثناء[3] حيث لا تزال الدول العربية تعاني من أزمة نظام الحكم، هذه الأزمة بين النخب المدنية والعسكرية ليست بجديدة عليها بل تعود لفكرة السيطرة الاستعمارية (تغذية الصراع وتأجيجه)، إضافة إلى هيكل النظام السياسي، على اعتبار أن المؤسسة العسكرية معادلة رئيسية في العملية السياسية[4]، بحيث تبقى هي المؤسسة المنسجمة والهرمية الوحيدة القادرة لا للحفاظ على السلطة فحسب، بل على تغييرها من الداخل أيضا إن توفرت الأرضية لذلك، فالخبرة التاريخية تشير إلى عدم حدوث أي تغيير ثوري بمعنى سياسي أو اجتماعي في العالم العربي دون المرور على المؤسسة العسكرية، بمعنى آخر أن عصب الأنظمة العربية هي المؤسسة العسكرية منذ فترة التواجد الأوروبي بالمنطقة[5]. كما أن عامل الصراع بين النخب السياسية والنخب العسكرية في النظم السياسية العربية يعود إلى أن المنطقة العربية أخفقت منذ البداية في بناء ما يعرف بشرعية الإنجاز وهي نظم محدودة الشرعية، تبرز في كل مرحلة وجود مشكلة شرعية تعاني منها

[1] - إسماعيل نوري الربيعي، **الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة**، مرجع سابق، ص 37.
[2] - إدريس الكويني وآخرون، **أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربية**، ط1 (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت نوفمبر 2015) ص 15.
[3] - عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ب س ن) ص-ص 371-372.
[4] - عزمي بشارة، **الجيش والحكم عربيا**، إشكاليات نظرية، **مجلة سياسات عربية**، ع 22 سبتمبر، 2016، ص 11.
[5] - باكينام الشرقاوي، **المجلس الأعلى للقوات المسلحة، حكما سياسيا في الثورة المصرية**، الدوافع والاتجاهات والتحديات، تقديم محمود عبد الفضيل (المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2012)، ص 502.

أغلب النظم العربية بدرجات متفاوتة وتتمثل أبرز مظاهرها في أعمال العنف الموجهة إلى هذه النظم من قبل بعض القوى والفئات الاجتماعية في الداخل[1].

المطلب الثاني: الصراع بين النخب العسكرية والنخب السياسية بعد الاستقلال في الوطن العربي:

اتسم عصر ما بعد الاستعمار بانتشار دول حديثة الاستقلال نسبيا والتي كانت مؤسساتها العسكرية أكثر توجها للحفاظ على الأمن والاستقرار الداخلي مقارنة بالدفاع الخارجي عن الدولة وبالتالي كانت النتيجة الطبيعية لاهتمام تلك الجيوش بالشأن الداخلي هو موجة الصراعات بين النخب العربية (السياسية والعسكرية) حول السلطة، في ظل غياب القيم والمؤسسات الديمقراطية التي كان من المتوقع أن تتبعها الدولة حديثة الاستقلال في ظل تمسك كل طرف بأحقيته في تزعم هرم السلطة[2]، والمتعارف عليه أن من بين الشروط الضرورية لإقامة دولة مستقرة، هو الاهتمام بصياغة أو عقد علاقة توافقية بين النخب المختلفة، فبقدر ما يحدث تجانس في هذه العلاقة، يساهم ذلك في بناء دولة ميزتها الحفاظ على الهدوء الاجتماعي والتقدم الاقتصادي وتوفير الأمن مع فسح الفرص لكل أفراد المجتمع لتطوير إمكاناتهم البشرية بشكل كامل في ظل وتيرة سلسة من التغيير بمفهومه الشامل[3].

لقد أدى استقلال الدول العربية إلى قيام نظم سياسية تقتفي أثر النماذج المعروفة في المجتمعات الأوروبية، أي استيراد نمط معين للدولة وجدته النخب العربية الحاكمة أمامها غداة التحرر السياسي، فاهتمام النخب التي قادت معركة التحرير لم يكن غالبا يتجاوز الخطوط العريضة للدولة المستقلة، فمحاولة بناء الدولة العربية على شاكلة الدولة الوطنية مع غياب مرجعية فكرية وقاعدة اجتماعية محلية ترتكز أساسا حول الخصوصية الإسلامية أدى إلى وجود رفض أو معارضة لقيادتها بل تعدى ذلك إلى مناهضتها ومحاولة هدمها

[1] - حسنين توفيق إبراهيم، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، ط1 (مراكز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1993)، ص 11.
[2] - حمدي عبد الرحمن، **الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا**، مرجع سابق، ص 26.
[3] - مراد بن سعيد، مرجع سابق، ص 1.

من الداخل، كون المشروع غير واضح المعالم أمام تسلط النخب الحاكمة[1] على الرغم من أن الديمقراطية في الخطاب السياسي والأكاديمي في الغرب تقدم على أنها القيمة المطلقة للحكم على ما هو سياسي، وهي سبيل الوصول إلى تنمية سياسية وحكم رشيد والخلاص من التخلف الاقتصادي وتحقيق الأمن المجتمعي عبر إدارة الصراع بآليات سلمية، مقارنة بالذرائع التي تقدمها الدول النامية لأجل تعطيل الحريات والحقوق السياسية والمدنية بعد الاستقلال كعدم النضج السياسي والمحافظة على الوحدة الوطنية وتركيز الجهود لخلق تنمية اقتصادية واجتماعية كمحاولة للقفز على رواسب الفترة الاستعمارية[2].

فطبيعة الصراع بين النخب العسكرية والنخب السياسية غداة الاستقلال تمركز حول موضوع السلطة حيث نجد القيادات العسكرية في البلدان العربية وإن لم تكن المسيطرة مباشرة على السلطة، فهي ذات نفوذ كبير داخل مختلف الأنظمة السياسية وتحدد مسار وتوجهات الحكومات العربية نظرا لما قدمته من نضال سياسي ثوري في سبيل تحرير البلاد من الوجود الاستعماري، ومن غير المعقول إبعادها عن دوائر صنع القرار دون الاستفادة منها في تعزيز الديمقراطية دون تقويضها[3]، فالمتتبع لتاريخ المجتمعات الإنسانية وتطورها نجد أن هذه المجتمعات في وجودها واستقرارها شهدت عبر العصور فكرة مهمة مفادها أن السلطة لا يمكن لها أن تمارس من طرف الجميع، لكن ضرورة وجود نخب مشتركة تستند إليها مهام قيادة الدولة وتكون لها الدور الأكبر في التأثير في السياسات العليا، وهذا ما يغيب عن الدول العربية أين تحاول كل نخبة الإنفراد بالسلطة السياسية، وهذا لن يتحقق حسب " **لوكهام** " (**luckham**) أن عوامل ضمان استقرار الدولة لن يكون إلا من خلال وجود إجماع بين المدنيين والعسكريين حول خارطة الطريق التي تكرس لمفهوم الدولة المدنية في الوطن العربي في ظل تماسك كل نخبة في أداء مهامها مثلا كاحترام حاجة الجيش أن يظل بعيدا عن العمل السياسي

[1] - سفيان فوكة، مرجع سابق، ص ص 3-4.

[2] - يوروني زكرياء، **النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي، دراسة حالة الجزائر** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة متنوري قسنطينة، الجزائر 2009)، ص ص 50-61.

[3] - PHILIPE C. AKA**, the military and democratization in Africa, jornal of thired words studies**, vol XVI, N° 01, spring 1999, p 73.

(احترافية الجيوش) وينصب اهتمامه في مجال الدفاع الوطني خاصة في ظل فترة ما بعد الاستقلال[1] على الرغم من أن عدد كبير من الباحثين يجمعون على الكيفية التي تم بها إنشاء هذه الجيوش العربية في ظل الاحتلال الاستعماري والأنظمة التي تدور في فلك الاستعمار وإن بدت مستقلة شكلا والتي أمكن من خلال فهمها تحديد أدوات تحليل الصراع الاجتماعي القائم في مجتمعات العالم العربي[2] الذي يرتكز أساسه حول موضوع السلطة وطرق انتقالها بين مختلف النخب، ففي الوطن العربي تم تقسيم هذه الدول إلى ثلاث مجموعات رئيسية: السلطة التي تأخذ عن طريق النمط الوراثي ونذكر منها المملكة العربية السعودية والكويت وقطر وعمان والبحرين والمملكة الأردنية والمملكة المغربية، والسلطة التي تنازع حولها النخب عن طريق النمط الانقلابي وهي سوريا، الجزائر، ليبيا، السودان والعراق واليمن الشمالي حيث يغلب عليها النمط الانقلابي أو سائد خلال مرحلة الاستقلال والمجموعة الثالثة التي تقدم أنماط مختلفة كمصر ولبنان وتونس والإمارات العربية واليمن الجنوبي وهي تقدم نمط مختلف عن المجموعتين السابقتين حيث لا يجمع بينها نمط واحد على غرار التصنيفين المذكورين سابقا[3]، ونظرا للتأثير التاريخي الطويل لفكرة الدولة بوصفها جماعة سياسية موحدة فإن العرب لم يكونوا متعاطفين تقليديا مع أي فكرة لنظام دولة يقيم نفسه على الأرض والإقليم، ولم يكن نظام الحكم متوافقا بين النخب، فكان بالإمكان تعريف الدولة العربية من خلال مؤسسها (أي النخب الحاكمة) وليس من خلال إقليمها أو أرضها [4]، فشبكة النخبة الحاكمة تقوم على تجمع من الحلقات، وتدفق السلطة ذو اتجاه أحادي في ظل وجود حالة من التكتلات المتصارعة في حالة توازن عمودي وأفقي معا[5]، إضافة إلى تفكك النظام التقليدي بعد الاستقلال خلق عددا من الفجوات السياسية نظرا لوجود ضعف خاص في شكل الحكم العربي[6] في ظل طموح كل نخبة عسكرية كانت أم مدنية الانخراط في مغامرات سياسية والميزة الأساسية في

[1]- Philip C . AKA . OP .Cit . p74

[2]- محسن خضروف " الجيش اليمني " النشأة " **تقارير مركز الجزيرة للدراسات** ، جوان 2012 ، ص 02 .

[3]- صالح سالم زرتوفة، مرجع سابق ص-ص 14-15

[4]- نزيه الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية : السياسة و المجتمع في الشرق الأوسط** ، ط 1) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 2010، ص 283

[5]- مرجع سابق ، ص 492.

[6]- نفس المرجع ، ص 512.

الوطن العربي تكمن في وجود العديد من الأنظمة تحكمها قادات من صفوف القوات المسلحة والأمثلة على ذلك كثيرة كمصر والعراق وسوريا والسودان واليمن والجزائر وليبيا، بل حتى في تونس بعد خلع **الحبيب بورقيبة** على يد **زين العابدين بن علي** وهو رئيس سابق للمخابرات العسكرية نوفمبر 1987 وأن مصر والعراق وسوريا بوجه خاص واحدا من أكثر التواريخ العسكرية بروزا في كامل العالم الثالث[1].

إن مرحلة ما بعد الوجود الاستعماري في العالم العربي إلى بداية القرن الحالي شكلت أزمة نخب من حيث مبدأ السلطة السياسية وعدم قبول الآخر المشاركة في صنع القرار والحياة السياسية، وتميزت هذه المرحلة بأنها نسجت علاقات جدلية و صراعية بين النخب العربية على اعتبار التأثير والتأثر المتبادل بينهما كعلاقة متوازية، لا يمكن لأي جهة التنازل عن الآخر (رغم الصراع بين النخب العسكرية والنخب المدنية إلا أنه هناك تأثير وتأثر متبادل)، على الرغم من إنكار بعض النخب لفكرة غياب المساواة والتكافؤ فيما يتصل بتاريخ نشأة الكيان السياسي[2]، ولعل أحد أهم الإشكاليات لطبيعة العلاقات المدنية العسكرية بعد الاستقلال في الوطن العربي تتمثل في حقيقة وجود ضمانات السيطرة المدنية على العسكريين، فالسيطرة المدنية تقوم على مجموعة الأفكار من المؤسسات والممارسات التي تقيد حركة العسكريين اتجاه العملية السياسية مع ضرورة توفير الأدوات اللازمة للنخب المدنية والسياسية من أداء دور الهيمنة والرقابة على الشؤون العسكرية، غير أن المعضلة الكبرى التي تواجه النخب المدنية في الوطن العربي بعد الاستقلال هي حول الطريقة الأنجع لتحقيق المواءمة بين وجود مؤسسة عسكرية قوية بما يكفي لتحقيق مكسب السلطة (السيطرة المدنية) وبين وجود ولاء عسكري يكفي لعدم تجاوز السلطة المخولة للمدنيين بمعنى أن التوازن هنا يكون بين اعتبارات المهنية ودرجة الاحترافية وبين إعلاء قيم الحيادية وعدم الخوض في الشؤون السياسية، وتركز دراسات العلاقات المدنية العسكرية عموما على أهمية كبرى في أمرين أساسين هما درجة استقلال المؤسسة العسكرية عن السلطة المدنية ومدى تأثير ذلك على مبدأ السيطرة المدنية أما الأمر الثاني يتعلق بميل العسكريين وطموحهم في

[1]- نفس المرجع السابق، ص 529.
[2]- غسان سلامة وآخرون، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1988)، ص 339.

الحياة السياسية (النمط الانقلابي) وهي ميزة لصيقة بالجيوش العربية لمرحلة ما بعد الوجود الاستعماري[1]، ما يكشف تطور العلاقات المدنية – العسكرية في العالم العربي على أنها لم تسر على وتيرة واحدة وإن بدت الخلافات بين شاغلي السلطة والعسكريين السمة الغالبة للعلاقات، بل تطورت إلى درجة الصدام بين الطرفين وحدوث انقلابات عسكرية نتيجة لعلاقات التداخل والشراكة المدنية العسكرية وهو ما بدا واضحا في انقلاب الجزائر 19 جوان 1965 وما صاحبه من تزايد الهوة لمرحلة ما بعد الاستقلال بين القيادات السياسية والعسكرية والموائمات السياسية والاعتبارات العسكرية الميدانية، ويثير ذلك إجمالا تساؤلات جدلية حول أبعاد خصوصية النموذج السائد للعلاقات المدنية العسكرية وآليات التفاعل بين مختلف القيادات لفترة ما بعد الاستقلال ومدى تأثيرها (التفاعلات) على تبني أسس العمل الديمقراطي للنظام السياسي واستقراره[2] على اعتبار أن المنطقة الوحيدة في العالم التي تتردد الديمقراطية في ولوجها أو ظلت على أبوابها، بحيث يجب ألا يكون مدعاة إلى اليأس وإنما ضرورة الاجتهاد في البحث عن أسباب تراجع العرب عما بلغته دول أخرى[3]، ورغم وجود هذه الصراعات بين النخب والإرث الثقيل للاستبداد، وحكم الغلبة، فهذا لا يعني بالضرورة إعادة إنتاج الاستبداد، فالديمقراطية أصبحت خيار العالم ككل، والمزيد من الأنظمة الاستبدادية في الشرق والغرب تتهاوى لتحل محلها أنظمة تتفاوت في ديمقراطيتها، وبالنسبة للعالم العربي، تعد موريتانيا حالة مثلت مراحل انتقال الحكم من العسكري الاستبدادي إلى نظام متفتح تعددي بعيدا عن قاعدة الحزب الحاكم، عبر مراحل انتقالية ميزت حكم العسكر على يد "**علي فال**"، **Ali fel** وعليه ضرورة مواصلة النضال العربي بعد الاستقلال وضرورة التوافق بين النخب المدنية والنخب العسكرية من أجل التغير الديمقراطي وتجاوز عقبات الصراع والعمل على تهيئة مناخ ملائم لعملية التحول الديمقراطي الفعلي والوصول إلى قواسم مشتركة حول آليات

[1]- حمدي عبد الرحمن، **نحو صياغة منظور جديد للعلاقات المدنية العسكرية، إفريقيا–نموذجا، قراءات إفريقية** 07 ماي 2015، ص-ص 2 -3.

[2]- محمد عبد الله يونس، اندماج **متصاعد: "إشكاليات العلاقات المدنية العسكرية"**: **السياسة الدولية**، (ع 190 أكتوبر 2013) ص-ص22 – 27

[3]- أحمد مالكي وآخرون، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب: دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى**، ط 1 (مركز دراسات الوحدة بيروت 2009) ص 9.

الانتقال الديمقراطي بعيدا عن الاختلاف الإيديولوجي أو السياسي وخاصة الثوري (الشرعية الثورية متجذرة في الأنظمة العربية)، كأساس للمسار السلس للديمقراطية وإطار سلمي لمختلف الصراعات السياسية[1]، بحيث يعتبر جوهر البناء السياسي هو ذاك العقد الذي يربط النخب السياسية والمواطنين، يجعل من المواطنة بمعناها السياسي والقانوني، محور الرابطة المعنوية بين الحاكم والمحكوم استنادا إلى مبادئ وأسس احترام الآخر، مع إقرار التعددية السياسية والفكرية، وتمكين مختلف شرائح المجتمع من التعبير عن مصالحها وتوصيل مطالبها من خلال قنوات مؤسسة شرعية، مع وجود توازن في التمثيل لهياكل الدولة ومؤسساتها بصورة طبيعية، مع الاحتكام إلى الدستور والقانون كمرجعية لمختلف العمليات السياسية وغير السياسية[2]، حيث لم يعد هناك مجال لأية تحليلات بسيطة، فيما يتعلق بالعلاقات بين النخب السياسية والنخب العسكرية اتجاه بعضها البعض في المنطقة العربية، بحيث بعد الاستقلال مباشرة انفجرت المنطقة من الداخل بصورة أفرزت صورا جديدة ونخبا مغايرة وهو ما كبح عملية البناء الديمقراطي، وأدخل المنطقة في متاهات الصراعات حول محور السلطة، بل أصبح حتمية أمام دول المنطقة العربية الخروج بمؤشرات أولية حول سلمية العلاقات المدنية–العسكرية وترسيخها كشكل جديد لخريطة المنطقة والتي ستبدأ عاجلا أم آجلا في إعادة صياغة هذه العلاقة من التنافر إلى التجاذب والتعاون عبر سياسات عقلانية تكون السبيل الوحيد للخروج من مرحلة الخلافات إلى التحول نحو الديمقراطية، وتكريس مبدأ النظام القانوني الذي يحكم شؤون ونشاط الدولة أي سيادة القانون وخضوع كل النخب له، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تجاوز الخلافات وكل صور الصراعات حول السلطة في الوطن العربي والانطلاق في مرحلة تعد نقطة تحول في التاريخ العربي المعاصر والتوجه تدريجيا نحو فقدان ملامح الصراع التي برزت في الأنظمة العربية بعد الاستقلال، (صراع النخب حول السلطة)[3]، بل أن التطلع إلى الديمقراطية في الإقليم العربي يجب أن تكون من بين القضايا المشتركة بين شعوب وقادة المنطقة، وضرورة

[1]- نفس المرجع السابق، ص 201.

[2]- عبد الإله بلقزيز **"الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، ط 2 (مركز الوحدة العربية للدراسات، لبنان، 2002) ص 137.

[3]- وليد عبد الحي، الوطن العربي 2014: المزيد من التفكك، **تقارير مركز الوحدة للدراسات**، 13 فيفري 2014، ص-ص 2 – 3.

وجود ملامح إحداث إصلاحات سياسية ودستورية واقتصادية والتخلي عن فكرة أن الديمقراطية مشروعا طوباويا وهناك أولويات أخرى كحجة استكمال الاستقلال وتحقيق التنمية، وكذلك الأزمات المفتعلة من قبل الأنظمة العربية كتبرير لإحكام سيطرتها على كل مناحي الحياة السياسية بهدف ضمان عامل الاستقرار، لذلك وجب تجاوز كل مسببات الصراع النخبوي من أجل الدفع بعجلة البناء الديمقراطي كمخرج سلس وسليم يضمن الانتقال من مرحلة الصراع إلى مرحلة البناء الديمقراطي وهذا ما سندرسه في المبحث الثالث للفصل الثاني من خلال التطرق إلى مخرجات الصراع بين السياسي والعسكري حول السلطة في الوطن العربي، وهل هناك أرضية ودوافع لتبني الخيار الديمقراطي، وهل بالإمكان أن تكون المؤسسة العسكرية خالية من الولاءات الحزبية الضيقة على اعتبار هذه الأخيرة تعد واحدة من أهم الأطر أو التنظيمات الاجتماعية التي تسهم في تحريك مختلف البنى في المجتمع وعليه فإن أي عملية سياسية لا يمكن أن تتم بمعزل عن تأثير كل القوى السياسية (تلاقي النخب).

المبحث الثالث: مخرجات الصراع بين السياسي والعسكري في الوطن العربي بعد الاستقلال

تمهيد :

تثير حالات الانتقال الديمقراطي إلى أن المهمة الرئيسية في هذه المرحلة تلك العلاقات التي تخص النخب المدنية–العسكرية وكيف يحصل التوافق بينهما من أجل الخروج بمبادرة الإجماع حول تسليم السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة، حيث حدث ذلك في وتيرة متسارعة في اليونان عام 1974 عكس البرتغال والأرجنتين وغيرها[1] إلا أن طريقة انتقال السلطة تختلف من بلد إلى آخر، ففي الدول الديمقراطية يتم من خلال عملية سياسية عبر المرور بانتخابات دورية تكون السيادة الشعبية هي مصدر الشرعية، أما في الدول النامية تكون الطريقة الوحيدة هي تدخل المؤسسة العسكرية كطرف مهم أو شريك رئيسي في العملية، إضافة إلى مجموعة من الإجراءات التي تتبعها هذه الدول قبل عقد التحول الديمقراطي والتي تنطوي على عدة مكونات جوهرية كطبيعة السلطة ودورها وبنية المؤسسات ومبدأ الشرعية[2] كقاعدة انطلاق أو الإقرار بوجود أزمة تجابه الأنظمة السياسية العربية بعد الاستقلال وكيفية تصورها وضرورة إيجاد الحلول لها كسبيل لتحقيق الاستقرار والرفاهية والتطور لخلق وضع مقبول ومناسب لها ولمجتمعاتها وفق روح العصر وأساليبه[3] والشرعية الأساسية هي الديمقراطية الوحيدة التي لا بديل عنها كونها تفرض نفسها اليوم بوصفها ضرورة حتمية للخروج من مختلف الصراعات بين النخب المكونة للأنظمة العربية.

---

[1]- عبد الفتاح ماضي، **العلاقات المدنية- لعسكرية والجيوش والتحول الديمقراطي**، ورقة قدمت في مؤتمر التحولات الديمقراطية في العالم العربي: مركز عصام فاس للشؤون اللبنانية، بيروت يوم 28 يونيو 2012، ص 4.

[2]- أحمد ناصوري، النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، مجلد 24، ع 2، 2008، ص 345.

[3]- خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع الإشارة إلى تجربة الجزائر**، ط1 (مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 2003) ص 193.

المطلب الأول: تبني الخيار الديمقراطي

منذ قيام السلطات والأنظمة السياسية العربية وهي لصيقة الطابع التعسفي كونها مارست القوة بكل أشكالها ورموزها، حيث واجهت منذ تكوينها مشكلة الشرعية التاريخية المفقودة منذ انهيار الخلافة العثمانية، وهذا ما انعكس على شرعية الإنجاز وما جعلها على قطيعة مع مجتمعاتها على الرغم من سياستها الإصلاحية أحيانا التي تستغلها من أجل تحسين صورتها وخلق مصادر جديدة لشرعيتها وتثبيت كياناتها على حساب أهداف ومصالح المجتمع، فواقع الأنظمة العربية ترتكز على مفهوم القوة المجردة بعيدة عن اعتبارات الإرادة والسيادة الشعبية في ظل غياب أدوات صنع القانون في مجتمعاتنا، ولأنه لا مجال للحديث عن مختلف الأنظمة السياسية العربية عن البناء الديمقراطي إن لم تتوفر على قاعدة القانون والحرية الشعبية الاستناد إلى أسس حقيقية تعبر عن رضا الحكوميين والإقرار بمبدأ التداول السلمي للسلطة السياسية، فالشرعية الديمقراطية هي السبيل الوحيد أمام الأنظمة العربية للخروج من مأزق الصراع بين النخب العسكرية والنخب السياسية، على اعتبار أن العالم العربي أهمل الممارسة الديمقراطية بذريعة إعطاء الأولوية لتحقيق الوحدة الوطنية والقومية، إلا أن النتيجة التي تفرض نفسها اليوم هي الحاجة إلى الديمقراطية كعمل سياسي لا شيء يبرر تعليقه، أو وضعه تحت الرقابة أو الوصاية من أي جهة كانت[1]، حيث مثلت مسألة انتقال السلطة أهمية كبيرة، نظرا للظروف الصعبة التي مر بها العالم العربي، جعلت منها أهم محور تدور حوله مختلف العمليات السياسية.

ترتبط عملية التحول الديمقراطي بزيادة وعي المواطن لممارسة حقوقه السياسية بكل حرية، من شأنه أن يكون جرعة إضافية لتبني الخيار الديمقراطي كحتمية للخروج من الأزمات في حدود العالم العربي الذي ظل يبحث عن أسس تدعم وجوده والتأسيس لعلاقات سياسية واجتماعية شرعية في ظل غلبة صورة الصراع منذ الاستقلال للعمليات السياسية وغياب كل صور التداول السلمي على السلطة الذي يعد مطلب رئيسي في كل مرحلة من مراحل تطور الأنظمة السياسية العربية، فمرحلة تسعينيات القرن الماضي توجها إفريقيا عاما صوب

[1]- نفس المرجع السابق، ص.ص 194 - 195.

الديمقراطية والإصلاح السياسي حتى سمي بعقد ربيع الديمقراطية الإفريقي، وهناك عدة تسميات لهذه المرحلة كمن شبهها بموجة التحرير الثانية بعد الموجة الأولى التي تمثلت في تحقيق الاستقلال والتخلص من الاستعمار خلال عقدي الخمسينيات والستينيات، فمن خلال هذه المرحلة عمدت الأنظمة العربية إلى إحداث تحولات عميقة وجذرية مهدت لتحويل مفاجئ نحو الديمقراطية، تعددت الأسباب (التحويل)، واستجابة لتحديات داخلية وتحديات خارجية يتمثل أساسا في الانهيار المفاجئ للإتحاد السوفيتي، وما أنعكس عنه بصورة عامة على إفريقيا والدول العربية بصفة خاصة أين نجد أن الإصلاح السياسي ظل محصورا بين الطابع الشكلي من خلال سن القوانين دون تجسيدها على أرض الواقع، على الرغم من أن التطلع إلى الديمقراطية أضحى من القضايا المشتركة بين الشعوب وقادة المنطقة، والتعاون الحاصل بين إرادات صناع القرار في الأنظمة العربية، الذين يجب أن يلتزموا بتجنب السعي نحو تحقيق مصالح ضيقة، بل جعل المصلحة العامة كسياسة عليا ولضمان الانتقال نحو العمل الديمقراطي وتحقيق الاستقرار والتأييد والقبول الشعبي[1].

إن تبني الأنظمة العربية للخيار الديمقراطي لم يأت هكذا اعتباطيا، بل هو استجابة لمجموعة من الدوافع إما داخلية أو خارجية نتيجة التغيرات التي عرفها العالم خلال الفترة الممتدة من نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات خصوصا بما يتعلق بمجال الحريات العامة وحقوق الإنسان والأثر الناتج على طبيعة الأنظمة العربية، حديثة الاستقلال، ففكرة الديمقراطية لم تطرح أصلا في تلك الفترة نتيجة ما خلفه الاستعمار أين توجهت الأنظمة العربية لتحقيق الوحدة القومية بعيدا عن دولة القانون والتعددية السياسية، فالاهتمام بالديمقراطية برز مطلع التسعينات كبديل لحركات الكفاح والبعد عن التوجه الأحادي نحو نموذج فكري سمح بالتعددية السياسية ولو بشكل نسبي مقيد وانفتاح سياسي يواكب التطورات الحاصلة على المستوى الدولي[2] وهي مرحلة يتم الانتقال من النظام التسلطي إلى النظام الديمقراطي الذي تتخلله الكثير من الصراعات بين عدة

[1]- عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة** ، ط2 (القاهرة ، د د ن ، 2006) ص 128.

[2]-علي الدين هلال: نيفين مسعد، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار و التغيير** (مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان 2010)، ص-ص15-16

نخب حول من يقود عملية التحول وتحديد قواعد اللعبة السياسية والفاعلين مدبري العملية الانتقالية وتختلف عملية التحول الديمقراطي من مكان لآخر ومن زمان لآخر[1]، كما لابد من احترام مرجعيات كل نخبة أو فئة والتعامل بهدوء في اختيار المسار الديمقراطي بعيدا عن كل مسببات الصراع[2]، واحترام طبيعة العلاقة والرقابة المتبادلة من النخب الموجودة في الحكم كونه من الضروري لأي نظام جعل هذه القاعدة كحجر أساس أو منطلق رئيسي نحو عملية التغيير[3] نحو الديمقراطية التي تعني حسب **شميتر shmiter** بأنها عملية مأسسة النظام السياسي وذلك بخلق مؤسسات سياسية تكون على درجة عالية من التنظيم وتشبع المجتمع والأفراد بالروح الديمقراطية كضرورة لعملية التحول من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي[4].

عرف العالم العربي تطورات إيجابية في عملية التحول الديمقراطي بداية من منتصف الثمانينات نتيجة الاضطرابات الاجتماعية في كل من المغرب 1984 والجزائر في 1988 إلى الانفتاح السياسي والتعددية الحزبية نتيجة التزايد الملحوظ في تنظيمات المجتمع المدني الحقوقية ومجالس الشورى في دول مجلس التعاون الخليجي وظهور الانتخابات والحقوق السياسية للمرأة[5] وتراجع التوجهات التسلطية وتنامي التحولات الديمقراطية، وبصفة عامة تنقسم أسباب التحول الديمقراطي إلى مجموعة من الأسباب متعلقة بالبيئتين الداخلية والخارجية للنظام السياسي تكون الدافعة نحو التبني الخيار الديمقراطي.

---

[1]- أحمد ثابت، **التعددية السياسية في الوطن العربي**: تحول مفيد وآفاق غائمة، **المستقبل العربي**، ع155، جانفي 1992،ص-ص5-6.

[2] heemin kim , korean democracy in transition chapiter : rational choice area expert and democratic transition in developing societies : A theoretical farmwork (University press of kentucky 2011) p.5

[3] Jendyi frazer , conceptualizing Civil Militay relation during democratic transition , africa today , vol 42 .NO .1/2 The military and democratic transitions (1 st Qtr 2nd Qtu India University press 1995) p39

[4] Josef Richard, **democratization in africa after 1989 comparativ and theorical perspectives**, comparative politcs vol 129 apres (1997) p 370

[5] بن حمادي عبد القادر، **التحول الديمقراطي و إشكالية التنمية السياسية** : الجزائر و المغرب دراسة مقارنة (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر 2013)، ص53

1- العوامل الداخلية:

يختلف تأثير العوامل الداخلية من حالة لأخرى في عملية التحول الديمقراطي بحيث تبقى معادلة رئيسية لا يمكن تجاوزها في التطورات السياسية لأي نظام معين، نذكر منها ما يلي:

أ- **دور النخبة:** تركز أدبيات التحول الديمقراطي على الدور البارز الذي تلعبه كل من النخبة الحاكمة والمعارضة في عملية الانتقال، من يملك أسبقية المبادرة التي قد تكون من الأعلى بواسطة النظام أو من الأسفل عن طريق المعارضة وهي تعبر عن حالة قبول التعدد داخل الوحدة والتحلي بالعقلانية بعيدا عن الصراعات العنيفة استنادًا لمجموعة من القوانين والإجراءات الديمقراطية[1]، والانطلاق من مسلمة أن الديمقراطية تجاوزت الحدود الجغرافية الضيقة وبيئة النشأة وانفتحت على الفضاء العالمي الرحب متجاوزة التربة التي أنبتتها لتنساب في أطراف الأرض مشرقاً ومغرباً، وهو ما يتيح لنا إمكانية الاستفادة منها في تنظيم حياتنا السياسية.[2]

عادة ما يكون لدى الأفراد والجماعات التي تعارض الأنظمة الديكتاتورية دور رئيسي في عملية التحول الديمقراطي من خلال تفضيلهم لأسلوب المفاوضات كدوافع جيدة لتحقيق عملية التحول بعيدا عن كل صور العنف والهمجية. وبالتالي فإن كل هذه النخب بغض النظر عن توجهاتهم السياسية سيساهمون في إيجاد مخرج سلمي لعملية التغيير[3] انطلاقا من خطط واضحة للتحول إلى الديمقراطية بحيث تكون هذه الخطط جاهزة للتطبيق عندما تضعف الديكتاتورية أو تنهار[4].

وعموما نجد أن النخبة (القيادة) أو الطليعة لهم كل التأثير على سائر أفراد الأمة وهذا الامتياز يكفله القانون ويجعل المسؤولية لصيقة بهم في تسيير شؤون الدولة، وتكون مدفوعة في حال وجود قاعدة تمتلك وعي

---

[1]- إسماعيل الشطي وآخرون ، **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية** (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 2005) ص 137.

[2]- نور الدين العويديدي، **شروط التحول الديمقراطي و معوقاته في الوضع العربي ، دراسات و قضايا**، ع 2 جوان 1999، ص 9.

[3]- جين شارب، **من الديكتاتورية إلى الديمقراطية**، تر : خالد دار عمر، ط1، (مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت، 2009) ص 27.

[4]- نفس المرجع السابق ص 99.

تجارب وتدرك المسؤولية وتحاول أن تترجم تطلعاتها إلى واقع ملموس في ظل وجود رقابة متبادلة من الطرفين في إطار خدمة المصلحة العامة.[1]

ب- الحالة الاقتصادية للدولة:

هناك علاقة وطيدة بين الحالة أو الوضع الاقتصادي للدولة وعملية التحول الديمقراطي نظراً لما يحمله هذا العامل من مؤشرات إيجابية وسلبية تنعكس على الوضع العام الاجتماعي للدولة من استقرار أو موجات عنف ومعارضة، ويختلف تأثير الأزمة الاقتصادية باختلاف طبيعتها وترابطها مع أزمات أخرى كالأزمة السياسية والأزمة الاجتماعية، على اعتبار أن العامل الاقتصادي له تأثيرات مباشرة على الفئات الاجتماعية في كل المستويات نتيجة ضعف الأداء و المردودية الاقتصادية مما ينعكس على الوضع العام للنظام السياسي، فالعلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية عادة ما ينظر إليها بصورة سلبية، وفي الحقيقة يؤدي التحول نحو الديمقراطية السياسية إلى خلق ضرر على المستوى الاقتصادي في الأمد القصير وخصوصا في دول العالم الثالث وذلك يؤدي إلى خلق عدم الرضى حتى من قبل المحكومين، وهذا ما ينتج أزمة داخلية تكون كفيلة أو الدافع نحو تبني إصلاحات اقتصادية ترتبط أساسا بمفهوم التحول الديمقراطي، وعموما نجد أن العوامل الاقتصادية ذات ارتباط وثيق بتطور الأزمات وتعقيدها[2]، وعلى النقيض من ذلك يظهر أن حرية العلاقات الاقتصادية هي شرط لتحرر الفرد نفسه والحرية السياسية، ومن هذا الربط بين السوق والحرية الشخصية، أين تستمد الديمقراطية قوتها التاريخية[3]، فالحالة الاقتصادية للدول العربية تعد محطة مهمة نحو خلق فرص التنمية المخططة والسريعة للوصول إلى إصلاحات سياسية التي لابد من تحقيقها، أو البدء بها حتى يمكن تمهيد الطريق أمام التحولات السياسية الديمقراطية وجعل الاختيار الديمقراطي هدفا ممكنا ورهانا حقيقيا، أي ينطوي على مصالح ومنافع بالنسبة إلى جميع الطبقات الاجتماعية، ومن هنا فإن الإصلاحات الاجتماعية

[1]- محمد علي الضناوي، **مقدمات في فهم الحضارة الإسلامية**، ط 1، (سلسلة الثمرة (مؤسسة حراء الإعلامية الجزائر 1993) ص31.
[2]- ثناء فؤاد عبد الله، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي، علاقات التفاعل والصراع**، ط1 (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2001)، ص362.
[3]- برهان غليون وآخرون، **حول الخيار الديمقراطي**: دراسة نقدية، ط1 (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1994) ص127.

والاقتصادية، والتخفيف من التفاوت بين الطبقات وعدم إهدار الموارد وإمكانيات الدولة، ودعم عملية التنمية بجميع الوسائل في الدول العربية تشكل لبنة أولى وشرط رئيسي ومؤشر فعلي لتبني أي مقاربة جدية للديمقراطية، بل ربما يعود فشل الدول العربية في فتح آفاق التوسع الديمقراطي هو العقبة الأكبر أمام توسيع دائرة الخيار الديمقراطي والطريق السلس لضمان الحريات الأساسية، وهذا ما يتطلب تغييرات جذرية للسياسات الاجتماعية والاستراتيجيات التقليدية التي اتبعتها معظم الحكومات العربية في العقود الماضية في هذا الميدان[1].

ج- تصاعد قوة ونفوذ المجتمع المدني:

إن نمو وتطور المجتمع المدني قد يؤدي نحو التغيير والتحول وذلك بفعل نشاطها والضغوط التي تمارسها لدفع النظام السياسي نحو إحداث الوثبة لعملية التحول الديمقراطي[2]، وفي هذا الصدد يؤكد محمد عابد الجابري على خاصية المجتمع المدني على تنظيم العلاقات بين الأفراد وفق قاعدة أساسية، وهي الديمقراطية في ظل مأسسة النظام السياسي للدولة[3]، فبحكم الضغوطات الممارسة من قبل هيئات المجتمع المدني في العالم العربي (نقابات، أحزاب، جمعيات، نوادي...إلخ) أدى ذلك بالأنظمة السياسية إلى تبني العديد من الإصلاحات السياسية وإقرار التعددية مطلع التسعينات، (مثل الجزائر)، هذه الأخيرة رفقة المغرب عرفت تطورات ونمو ملحوظ في تنظيمات المجتمع المدني المهتمة بقضايا الحريات العامة وحقوق الإنسان، فالدولة التي لا تتوفر على مجتمع مدني قوي وفاعل غالبا لا تكون مؤهلة للتقيد بالحلول الديمقراطية[4].

[1]- نفس المرجع السابق، ص-ص.140-141.
[2]- عمر فرحاتي، **معوقات التحول الديمقراطي في الدول العربية**، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة بسكرة، الجزائر، ع29، جوان 2008، ص140.
[3]- محمد عابد الجابري، **إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن الدولي**، ط1 (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2000) ص184.
[4]- بن حمادي عبد القادر، مرجع سابق ص46.

- العوامل الخارجية:

تؤكد الحقائق التاريخية على أن المشرق العربي يمثل نظاما سياسيا و حضاريا مخترقا اختراقا من قبل الدول الغربية التي تسيطر و تهيمن على العالم بأسره.

وحسب فكرة التبعية فإن المشرق العربي يعد منطقة هامشية (محيطية) تربطه علاقات غير متكافئة مع دول المركز الإمبريالي ويجعل العالم العربي منطقة رخوة يسهل اختراقها وإملاء شروط يلزم بتجسيدها كموضوع التحول الديمقراطي مع منتصف الثمانينات ومطلع التسعينات[1]، فليس هناك مجال للشك، بأن الأفكار الليبرالية الغربية والنموذج الديمقراطي التعددي قد أفلحا في نهاية المطاف من الصمود في وجه النهج الاشتراكي السوفياتي وهكذا فإن الأنظمة العربية قد تأثرت فعلا بالإيديولوجيا الغربية والدساتير الأوربية لاسيما الفرنسية منها، فمن أهم العوامل الخارجية التي أثرت في التحولات الديمقراطية التي مست الأنظمة العربية تتمثل في إعلانات الحقوق والدساتير الفردية وضغوطات المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي الذي لعب دورا فعالا في توجيه الدول العربية اقتصاديا والتقيد بالسلوك الديمقراطي[2]، وهذه كلها عوامل تسهم في ترويج الديمقراطية.

فالضغوطات الدولية مثل فرض مقاطعة اقتصادية دولية أو فرض حصار اقتصادي أو قطع العلاقات الدبلوماسية أو الطرد من المنظمات الدولية أو الاستنكار من قبل المنظمات التابعة للأمم المتحدة ضد الأوضاع السياسية والاقتصادية للدول العربية، تكون ورقة ضغط خارجية إضافية، نحو السير حول فتح المجال السياسي والاقتصادي وتبني الخيار الديمقراطي[3]، كما يبدو لبعض الباحثين والدارسين أن النظام العالمي الجديد، الذي اتخذ من شعار احترام حقوق الإنسان ودفع المجتمعات المتأخرة في طريق الديمقراطية، هو أن أول العوامل الموضوعية التي تدفع وتشجع اليوم على التحولات الديمقراطية في الوطن العربي، وما

[1]- خلدون حسن النقيب، مرجع سابق، ص45.
[2]- غيورغ سورن سن، **الديمقراطية والتحول الديمقراطي، السيرورات والمأمول في عالم متغير**، تر: عفاف البطانية: ط1 (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، الدوحة، 2015)، ص121.
[3]- جين شارب، مرجع سابق، ص26.

يعزز هذا الطرح هو تجربة بعض بلدان أوروبا الشرقية، على إثر انهيار الإتحاد السوفياتي وانقلاب ميزان القوى الدولي، من تحول سريع نحو النظام الديمقراطي[1]، وبرزت الدول الغربية بزعامة أمريكا كقطب مسيطر على النظام الدولي بما تتميز به من تقدم في مجالات عديدة اقتصادية ومالية وتكنولوجية وفي ذات السياق يرى "غسان سلامة" أن أمريكا اليوم هي أثينا في تفوقها العلمي والسياسي والتنظيمي وهي إسبرطة في تفوقها العسكري الأمر الذي يضعها ليس في وضع التفوق وإنما في وضع الهيمنة الكاملة على المستوى العالمي، لأن من له هذا التفوق العسكري يميل بالطبيعة إلى استعماله مبررا إلى أقصى حد سبل تدخله في العالم[2]، وبعبارة أخرى لابد من الاعتراف من أن العامل الخارجي ليس قدر محتوم على الوطن العربي مقارنة بضعف الأمة العربية بل تؤكد الدراسات على ضوء الخبرة التاريخية لهذه الأمة والمليئة بالتدخلات الخارجية أن الغرب لابد وأن تمارس تأثيرات عليه من ناحية كما لابد وأن تمارس الدول الغربية تأثيراتها على سياسات وتوازنات القوى الإقليمية والعالمية من حولها[3].

وعليه تعد هذه العوامل (الداخلية والخارجية) دافعا رئيسيا نحو التحول الديمقراطي وتبني قيمها إلى أن الواقع المعاش يثبت تباطؤ كبير في التحول الناتج عن وجود مجموعة من المعوقات والمشاكل بقت عثرة دون وصول التحول إلى هدفه، وما هو الشكل الذي يجب أن تتخذه في عملية تبني الخيار الديمقراطي.

[1]- برهان غليون، مرجع سابق، ص.ص114-115.
[2]- باهي سمير، **تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية**، ط1 (مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014)، ص33.
[3]- نادية محمود مصطفى، **الثورات العربية في النظام الدولي**، ط1 (مركز الحضارة للدراسات السياسية، مصر 2014)، ص27.

المطلب الثاني: أشكال ومعوقات التحول الديمقراطي في الوطن العربي

1- أشكال التحول الديمقراطي:

يعتقد **صامويل هنتجتون (S. Higtigton)** أن الموجة الثالثة للديمقراطية الممتدة من 1970 إلى 1990 هي مرحلة تحول أكثر من ثلاثين دولة (30) عن النظم التسلطية نحو الديمقراطية وهي أهم ميزة ميزت أواخر القرن العشرين بفعل تزايد التفاعلات السياسية الداخلية للدول وتوافق النخب سواء الموجودة في الحكم أو خارجه، حيث ميز **صامويل هنتجتون** بين ثلاث أشكال رئيسية لعملية الانتقال الديمقراطي والتي تبرز قيمة ودور كل من قوى السلطة والمعارضة في كل نمط وهي كالآتي:

1) التحول: ميزة هذا النمط أن المبادرة تكون من أعلى السلطة وهم من يمسكون زمام الأمور ويلعبون دورا حاسما في تغيير النظام وتحويله إلى نظام ديمقراطي وهذا ما يتطلب أن تكون الحكومة أقوى من المعارضة من حيث احتكار وسائل الإكراه المادي المشروع والمزايا الاقتصادية ورجال هذه المرحلة يتسمون بروح الديمقراطية في إجراء مفاوضاتهم مع المعارضة[1]

2) التحول الإحلالي: (Transformation remplacement) وميزة هذا النمط أنه يختلف اختلافا جذريا عن سابقه، بحيث يكون الضعف يميز الحكومة مقارنة بقوة المعارضة التي تمكنها من فرض سيطرتها وتفوقها وإنهاك قوى السلطة مع إخلال موازين القوى لصالحها، وهذا قبل سقوط النظام الشمولي أي قبل وصولها للسلطة غير أن وصولها للحكم يغير كل شيء وتبرز صور الصراع حول كيفية اقتسام السلطة ورسم معالم

[1]- صامويل هنتجتون، **الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في القرن العشرين**، تر: عبد الوهاب علوب، (مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار الصباح للنشر، القاهرة، 1993)، ص.ص196-223.

النظام الجديد، وهنا مصير التحول الديمقراطي يبقى رهينة الصراع ويحدد مصيره التفاوض بين الحكومة والمعارضة[1].

3) نمط التدخل الأجنبي: يحدث هذا التحول نتيجة لتدخلات وضغوطات خارجية أجنبية في إحداث التحول الديمقراطي سواء عن طريق القوة العسكرية أو الاحتلال المباشر مما يؤدي إلى تغيير التوازن لصالح العمل الديمقراطي وقد يرافق عملية التحول الديمقراطي عن طريق المشروطية السياسية المملاة من طرف المنظمات الدولية كالمؤسسات المالية والاقتصادية لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي[2] وبالتطبيق على الدول العربية، ما يمكن استنتاجه أن ما شهدته من تجارب حول الممارسة الديمقراطية لم يكتب لها النجاح كون ميزتها الأساسية هي قرارات فوقية لم تحمل طابع الجدية ولم تتولد عن القناعة الفعلية للعمل والممارسة الديمقراطية استجابة لضغوط فرضت انفتاح لمنع حدوث انفجار النظام السياسي والوصول إلى نقطة عدم الاحتمال.

2– معوقات التحول الديمقراطي: إن الحديث عن معوقات التحول الديمقراطي في الوطن العربي نجدها تنقسم إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية حالت أو أعاقت عملية التحول الديمقراطي ويمكن تحددها في مجموعة كبيرة من العناصر أهمها :

أ– عوائق داخلية: يمكن الحديث عن عوائق الانتقال من جانب البيئة الداخلية المتمثلة في البناء الدستوري لدساتير الدول العربية التي ليست ملائمة للقواعد القانونية، فكل دساتير العالم العربي نجدها مثالية من حيث موادها خاصة فيما يتعلق بجانب الحريات الفردية و الجماعية وعلى صعيد آخر تؤكد على عدم الخروج عن القانون الذي يهدد هذه الحقوق ويقيدها ويجعلها شكلا دون مضمون[3] فعلى الرغم من النصوص والمثالية الدستورية إلا أن واقع الممارسة الميدانية تعكس صعوبة واستحالة إحداث التغيير على مستوى نسبة النظام

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص.ص 227-231.

[2]- مبارك مبارك أحمد ، ***القادة الجدد ومستقبل الديمقراطية في الدول العربية*** ، (مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة 2011) ، ص – ص 38- 39 .

[3]- إسماعيل أزاوغ وآخرون، ورقة بعنوان: **نظرية الانتقال الديمقراطي** كلية العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب، 2011)، ص 20.

السياسي العربي[1] على الرغم حتى أن النصوص الدستورية العربية تنص صراحة على الحق في تكوين الإضراب وحرية الرأي والتعبير إلا أن ذلك يقابلها الكثير من العوائق التي تقف سببا في تعطيل وتبطيل مفعول هذه الحقوق في ظل القيود المفروضة عليها خاصة فيما يتعلق بالتغير أو التعددية السياسية أو التداول على السلطة، ما أدى إلى عدم مأسسة النظام ووجود مؤسسات سياسية فعالة [2] كما أن من بين أهم المعوقات الداخلية للانتقال الديمقراطي في الوطن العربي سيادة نمط الحزب الواحد الذي يستمد شرعيته من خلال الحركة التحررية التي قادها ضد الاحتلال الأجنبي، أين تمكن من السيطرة على مقاليد السلطة منذ الاستقلال، وبقي متشبثا بها لفترة زمنية طويلة، حيث يرى **برهان غليون** أن سيطرة الحزب الواحد وغياب التعددية السياسية و مبدأ التداول على السلطة من أهم معوقات الانتقال الديمقراطي للنظم العربية، في ظل طغيان مبدأ الوصاية على المجتمعات العربية كعقيدة رئيسية تحكم سلوكات النخب العربية الحاكمة، في غياب كل صور الشرعية السياسية، حيث أن الكثير من أنظمة دول العالم الثالث تغيب عنها الأساليب الديمقراطية[3]، وهشاشة القوى السياسية تتمثل في غياب التنظيمات الديمقراطية الفعلية والأطر والممارسات التي تكسبها الشرعية والقبول كشرط رئيسي لعملية تحويل النظام السياسي والخروج به من نظام تسلطي إلى نظام يسمح بوجود تعددية سياسية[4]، لكن حتى وإن وجدت تجسدت في شكل ديمقراطية الواجهة أين تغيب المشاركة الفعالة الطامحة للتغيير، في ظل المواقف السلبية للمواطن العربي إزاء العمل السياسي بكل أشكاله[5] وغياب معارضة سياسية قوية تكون رائدة للتغيير من خلال أفكارها و توجهاتها ومواقفها، على غرار ما هو موجود في الدول الغربية لسلطة سياسية تعمل على توجيه ومراقبة النخب الموجودة في الحكم، ما يتيح مجالا أوسع للحزب المهيمن في الوطن العربي (حزب السلطة) من التحكم في زمام السلطة مقابل معارضة سياسية وهمية، تهيأ الوضع

[1] - علي الدين هلال، **المجتمع العربي و التعددية السياسية في الواقع العربي و تحديات قرن جديد** (مؤسسة عبد الحميد تومان، 1999) ص.ص .55 - 56 .

[2] - يحيى الجمال، **أنظمة الحكم في الوطن العربي** ،(مركز دراسات الوحدة الحربية كبر من 1987)، ص-ص.359 – 360.

[3] مخيمر ابو سعدة، **" الديمقراطية و معوقات التحول الديمقراطي في الوطن العربي"**، (مركز شمس لحقوق الانسان و المشاركة السياسية، 2007)، ص-ص-28-29.

[4] برهان غليون، **معوقات الديمقراطية في الوطن العربي**، (مركز الجزيرة للدراسات السياسية، 2015)، ص01.

[5] زين العابدين حمزاوي، الأحزاب السياسية و أزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع 17، بيروت 20017، ص 124.

العربي لوضع دائم ومستمر لا تحول فيه ولا تتغير بل على العكس أصبح وضعا راسخا مستقرا فيه بعض العناصر التي توحي بأنه قيد التحول، ولكن هذه العناصر بالضبط هي ما تمكنه من الاستمرار كما هو، وما هذه العناصر إلا محاولة لتزيين الوضع المستمر الراسخ، وتساهم في ديمومته وطول عمره[1] في ظل غياب الرقابة السياسية ودورية الانتخابات التي تعد الضمانات الأساسية لسيادة سلطة الشعب في عملية صنع القرار.

ب. عوائق خارجية:

تتجسد هذه العوائق في الدور الذي لعبته الأطراف الخارجية المتمثل في عامل الاستعمار والامبريالية المتوحشة للنظام العالمي الجديد والعولمة بكل صورها السلبية، فالدول الغربية لا يهمها إحداث تحول ديمقراطي في العالم العربي، ودائما تجسد فكرة المصلحة الشخصية لها ولو على حساب نظام مستبد أو تسلطي مغلق والدليل على ذلك أن معظم الأحداث التي عرفتها المنطقة العربية أكدت على نوايا الدول الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية التي عملت على إزالة كل الأطراف المهددة لمصالحها (حالة مصر ضد محمد مرسي) من خلال الضغوط الممارسة من قبلها وتدخلها في الشأن الداخلي للنظام المصري وإثارة الخلافات لمنع نجاح و استمرار مسار التحول الديمقراطي، لذلك يبقى شعار الدول الغربية في دعم التحول الديمقراطي في العالم العربي يتماشى و المعادلة الأساسية المتمثلة في ضمان واستمرار وعدم المساس بالمكتسبات و المصالح الأساسية الاقتصادية ومختلف المزايا التي تحمل الطابع الثقافي والاجتماعي والتربوي، عبر التأثير في مختلف المخططات الضامنة لمصالح الدول الاستعمارية وتقسيم الوطن العربي

[1] جورج جتمان، **مخاطر الديمقراطية في بداية التحول السياسي، آفاق برلمانية**، المجلد الخامس، ع04، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، فلسطين، سبتمبر 2015، ص03.

وإضعافه ما يجعله غير متماسك ورخوا في فرض سياسات خارجية ولديه قابلية للاستعمار، ما يجعل التحول الديمقراطي متحكما فيه من قبل القوى الخارجية[1].

ومن خلال هذا المطلب للدراسة تبرز لنا عامل المصلحة الشخصية للقوى الخارجية كمتغير مستقل متحكم في عملية التحول الديمقراطي كدافع أساسي لها أو كعامل معيق لمسار التحول، كون أن هدف الدول الغربية ليس تبني الخيار الديمقراطي للدول العربية بحد ذاته مقارنة بعامل المصالح الموجودة في حدود العالم العربي، فالعامل الخارجي له دور مهم وحاسم في إحداث التغيير لكن وفق أجندته المصلحية، ورغم ذلك تبقى فكرة الديمقراطية في حد ذاتها هي القيمة الأولى في سلم القيم السياسية والمطلب الأول بين المطالب الاجتماعية العربية رغم كل الصعاب، فإن التحول الديمقراطي سوف يبقى لسنوات طويلة قادمة محور النشاط الجماعي والقومي العربي، ومفتاح العمل من أجل تحقيق الأهداف الأخرى التي لا تقل أهمية ووزنا في أنها من المجتمع، أي تحقيق التنمية والوحدة والأمن القومي، ويعد التحول الديمقراطي هو المطلب السياسي التاريخي فهو الهدف الذي يشكل تحقيقه مدخلا وشرطا رئيسا لنجاح الأهداف الأخرى و فشله تحصيل حاصل للغوص في الأزمة والتخبط الشامل في مختلف أشكالها، فلابد من ضرورة التصدي والوقوف أمام مختلف الصعوبات التي تقف حائلا أمام عملية التحول الديمقراطي كون أنه مطلب لابد أن يتحقق عاجلا أم آجلا في ظل الحديث المتجدد عن التحول الديمقراطي في الأقطار العربية و فتح نقاشات في الموضوع دليل على عمق المشاعر الشعبية المراهنة على هذا التحول في اتجاه الديمقراطية والتمتع بالحريات السياسية، مهما كانت طبيعة النوايا خلف هذه التحولات، فقد جاء نداء الديمقراطية في تونس والجزائر ومصر واليمن والمغرب والسودان والخليج العربي تعبيرا عن الأزمة التاريخية التي لازمت أنظمتها السلطوية، وبقدر ما جاء تجسيدا لنوعية الآمال الجديدة التي أصبحت تحرك الشعوب العربية[2]، على الرغم أن المنطقة العربية لم تحقق بعد تقدما في المجال الديمقراطي على مستوى الممارسة العملية، ومازالت كل التجارب تحتاج إلى مزيد من

[1] إسماعيل ازواغ وآخرون، مرجع سابق ، ص-ص، 20-21.
[2] برهان غليون ، **حول الخيار الديمقراطي**، مرجع سابق، ص-ص 108-109.

الوقت حتى تبلور طريقها و تثبت جدارتها و ذلك للأسباب التي تطرقنا إليها في هذا الفصل من الدراسة الذي حاولنا من خلاله الغوص في طبيعة ومنطق العلاقات المدنية، العسكرية في الوطن العربي وصولا إلى دراسة أسباب ومراحل الصراع بين النخب العسكرية والنخب المدنية في العالم العربي انطلاقا من الوجود الأجنبي إلى مرحلة الاستقلال وما بعدها وأهم ما يميز هذه المحطات من علاقات صراعية حول السلطة في الوطن العربي التي تسببت فيها مجموعة من العوامل الداخلية (الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، الثقافية ....) والعوامل الخارجية (المتعلقة بالنظام العالمي ومؤسساته: البنك العالمي وصندوق النقد الدولي و الشركات المتعددة الجنسيات) مع تسليط الضوء على الطريقة التي تكيف معها النظام العربي وأهم القرارات التي اتبعتها الأنظمة العربية كمنهج للخروج من عباءة الأنظمة التسلطية وانعكاس الأوضاع الدولية في إحداث القطيعة مع الأنظمة التقليدية وتبني الخيارات الديمقراطية كبديل لابد منه لإعادة توجيه النظم نحو عملية التحول الديمقراطي على حساب النظرة السياسية في العقود السابقة كليا والتي كان لها التأثير المعنوي والنفسي البالغ في المنطقة العربية من المشرق إلى المغرب، فالحديث عن قدوم عصر الديمقراطية العربية يقابله وجود العديد من المعوقات التي تقف حائلا أمام تحقيقها، ولا يمكن القول أنها قاب قوسين أو أدنى من حيث توفر الشروط اللازمة لتحقيقها، و سقوط الشرعية الديكتاتورية لا تعني بالأساس قيام الشرعية الديمقراطية التلقائي، ولكن بالأحرى انفتاح الآفاق على تغيير النظام وقواعد العمل السياسي في المنطقة العربية، غير أن شكل النظام القادم ودرجة مأسسته واحترامه لحقوق الأفراد ودرجة المشروعية ليست من الأمور المحسومة سلفا، بحيث تبقى موضع اجتهاد وصراع وتنازع كل النخب العربية التي يبقى أمامها الكثير مما ينبغي تحقيقه لترسيخ الممارسة الديمقراطية[1]، دون نسيان أهم عامل وهو دور النخب العربية في عملية التحول الديمقراطي كونها سلاح ذو حدين، حيث تمكن أن تكون جسرا للمسار الديمقراطي كما يمكنها أن تكون عائقا رئيسيا أمام أي محاولة ديمقراطية لاسيما وأن الوضع العربي الراهن أحوج ما يكون إلى قيام تيار ديمقراطي يكون الجامع لكل التيارات

[1] نفس المرجع السابق، ص-ص12-13.

الفكرية والسياسية العربية و تهيئة الوضع العربي والثقافة العربية لتجربة ديمقراطية تبدأ بطريقة متدرجة وتراعي الرفق والمنهج السلمي في تغيير واقع تشبع بالقهر والاستبداد[1].

وعليه سنحاول إبراز دور النخب العسكرية والمدنية في عملية التحول الديمقراطي عبر الفصل القادم من الدراسة لملامسة الدور الحقيقي الذي تلعبه إبان موضوع التحول الديمقراطي، أين يمكن أن ترافق هذه النخب عملية التحول بتفكير سلس سليم يغلب عليها التصور الايجابي لعملية التغيير وعلى النقيض من ذلك بإمكانها أن تكون معيقة لمسار التحول الديمقراطي إذا كانت تحمل معها تصور سلبي ورافضة لكل تغيير يمس المنظومة السياسية.

[1] نور الدين العويديدي ، **شروط التحول الديمقراطي و معوقاته في الوضع العربي، قضايا و دراسات**، ع2 ماي/جوان 1999، ص11.

الفصل الثالث:

تأثير النخب العسكرية في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي

تمهيـــد:

تتمثل إحدى أهم أسباب وجود مجتمع ديمقراطي في توفر مجموعات (نخب) ومؤسسات حكومية تحمل الفكر الديمقراطي تسعى للخروج من عباءة الأنظمة الدكتاتورية أو تحديها نحو نظام يسمح بوجود تعددية سياسية ومؤسسات اجتماعية مستقلة تمارس العمل الديمقراطي، وهذا لن يكون إلا بتوافر جهود كل النخب المشكلة للأنظمة السياسية العربية، وعلى رأسها أقوى المؤسسات الموجودة في العالم العربي المتمثلة في المؤسسة العسكرية التي تشكل سيطرة الفئة القوية التي تتحكم بدواليب السلطة من جميع النواحي، نظرا لقوتها وتنظيمها ودرجة احترافيتها كما ذكرنا سابقا لما تمتاز به من خصوصيات مقارنة بالمؤسسات السياسية الأخرى، بحيث من الصعب خلال مرحلة التحول الديمقراطي فصل النخب العسكرية بشكل كامل نظرا لما تمثله من مصادر قوة للنظام السياسي و الدور الحيوي الذي يلعبونه إبان مرحلة النضال الديمقراطي، فالجيش يعتبر أهم مفاتيح النظام السياسي، الذي من خلاله يمكن الحكم حول طبيعة الأنظمة العربية ومدى توائمها مع الفكر الدكتاتوري أو انصهارها ضمن المسار الديمقراطي والعمل على تعطيل جذور الاستبداد ومصادره وآليات إنتاجه في الحياة السياسية في الدول العربية.

وفي الواقع العربي تخلقت أسباب الاستعصاء والممانعة للنهضة الحقيقية الحاملة للمشروع الديمقراطي بسبب افتقاد دينامكية الفكر الحر الديمقراطي وعدم التعامل بجدية لهذا الموضوع كقيمة أولى في سلم الأولويات العربية مما أدى إلى شيوع الاستبداد في سلوك الأنظمة العربية وهو ما انعكس على أفراد المجتمع، يحمل صور عدة انطلاقا من الفرد وصولا إلى أعلى الهيئات الرسمية كسلوك يومي وكثقافة وقيم وكحالة مرضية تميز الأنظمة العربية، تقف عائقا أمام مسار التحول الديمقراطي، ما يكرس مبدأ الانقلابات العسكرية كسبيل وحيد للتغيير وكآلية لتكريس الدكتاتوريات العسكرية في التطور السياسي للدول العربية في العصر الحديث.

لقد مثلت مسألة التحول الديمقراطي معضلة رئيسية في النظام السياسي العربي منذ الاستقلال كونها معقدة ومتعلقة بتولي السلطة وكيفية انتقالها نظرا لتداخل الأدوار بين مختلف المؤسسات السياسية وفي طليعتها المؤسسة العسكرية لما لها من ثقل سياسي كبير يرافق المسار الديمقراطي إما كحامي للعملية الديمقراطية أو كمثبط ومعيق لها، وبذلك أصبحت الجيوش العربية أهم محور تدور حوله مختلف العمليات السياسية نظرا لتعدد القراءات حول الدور الرئيسي وتأثير النخب العسكرية في عملية التحول الديمقراطي كونها تمثل مفصلا رئيسيا لنجاح أو فشل أي نظام سياسي في تبنيه للمشروع الديمقراطي الذي يعتبر المطلب الرئيسي لكل مرحلة من مراحل تطور الأنظمة العربية.

إن دراسة تأثير النخب العسكرية في عملية التحول الديمقراطي للوطن العربي يكتسي أهمية قصوى يتطلب منا فهم طبيعة الأنظمة العربية و طبيعة العلاقات التي تربط الجيوش بالمجتمع من جهة وبالقوى السياسية من جهة أخرى، أي قياس مدى قبول وشرعية المؤسسات العسكرية في الوطن العربي انطلاقا من ماضيها وحاضرها ومستقبلها، أين ينبغي علينا فهم أصل وجود هذه الجيوش العربية وحاضرها فيما تقدمه من مهام منوط بها للبلاد العربية (كل دولة على حدى) أما مستقبلها فمن خلال ضرورة وجود رغبة جامحة لآليات الانتقال الديمقراطي وضمان مبدأ التداول على السلطة.

تهدف الدراسة في هذا الفصل إلى تبيان دور المؤسسة العسكرية في صناعة القرار السياسي والتأثير عليه، باعتبار أن دورها هو الأبرز في عملية التحول الديمقراطي والحياة السياسية بصفة عامة، إذ يعتبر تنامي ذلك الدور وتقلصه يعتبر الموضوع الأكثر جدلا والسمة الأبرز التي طغت على المشهد السياسي العربي لعدة قرون، وعليه سنحاول إثبات الدور السلبي للمؤسسة العسكرية خلال عملية التحول الديمقراطي أو نفي ذلك بإبراز الدور الإيجابي للجيوش العربية.

المبحث الأول: نشأة وتطور صلاحيات المؤسسة العسكرية العربية

سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة أصل وجود النخب العسكرية في الوطن العربي ومعرفة أهم صلاحياتها وتطورها من خلال التطرق إلى مكانة المؤسسة العسكرية في الأنظمة العربية كمنطق لفهم أهم المراحل التي مرت بها و الأسباب الدافعة لتغلغلها في النظام السياسي العربي ومعرفة الأدوار التي تقوم بها لما هو مشروع يكفله الجانب القانوني ويكرسه الدستور أو وفق ما يضمنه قوة المؤسسة كتنظيم متحكم في مختلف مقاليد السلطة في الوطن العربي، إضافة إلى اعتبار أنه لا يوجد جيش بعيد عن السياسة بحكم تعريفه، فالجيش يتعامل يوميا مع شؤون الدولة التي تخص القضايا الداخلية والخارجية متعلقة بمختلف الجوانب (السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية) وعلى اختلاف مصادر وصف قوة المؤسسة العسكرية وعلاقتها بعملية التحول الديمقراطي، لابد من العودة إلى أصل وجود هذه النخب العسكرية ومعرفة من أين وكيف استمدت صلاحياتها، وهذا ما سنعالجه في مطلبين يتعلقان بنشأة المؤسسات العسكرية العربية وتسليط الضوء على كيفية تطور صلاحياتها.

المطلب الأول: نشأة النخب العسكرية العربية

مرت نشأة النخب العسكرية العربية عبر مراحل تاريخية مثلت صور وجودها وشكلها الحديث من خلال مختلف مميزاتها وأدوارها المتعددة ومقوماتها التفصيلية للأنظمة السياسية العربية والتي تمت وشكلت بحكم تجاربها مع مختلف المحطات التاريخية التي خضعت لها كل مؤسسة عسكرية، نلمس بجلاء الاختلافات الموجودة بينها كمراحل مميزة لظهورها مجسدة دور حامي الدولة وفق مفهوم الوحدة الوطنية على اعتبارها نخب مصدرها السيادة الشعبية (أي من البيئة)، ولكن تختلف طبيعة المؤسسة العسكرية العربية وتكوينها وعلاقتها بالسياسة عن أي مؤسسة سياسية أخرى، حيث سنحاول دراسة نشأة المؤسسة العسكرية العربية وتطورها دراسة هيكلية وتركيبة الجيش واختصاصاته وأدواره المتغيرة في حماية البلاد وأمنها القومي والدفاع عنها، والدور الذي تلعبه في الحياة السياسية وأثرها في صنع القرارات السياسية وموقفها من موضوع الانتقال الديمقراطي.

فالتاريخ ليس أحداثا مر عليها الزمن فصارت من الماضي وانتهت، فهو الانطلاقة لإطلال نظرة حول أهم ما مرت به المؤسسات العسكرية وإعطائها قراءة صحيحة لأبعادها وأحداثها وروابطها وتطورها داخل حدود الوطن العربي، وعليه سوف نقسم أهم المراحل التي مرت بها نشأة الجيوش العربية إلى ثلاث مراحل رئيسية تتمثل في مرحلة الفتوحات الإسلامية ووجود الحكم العثماني ومرحلة وجود الاستعمار الأجنبي في المنطقة (الاحتلال البريطاني والفرنسي بالدرجة الأولى) وصولا إلى مرحلة المقاومة وبناء الدول بعد تحقيق الاستقلال في العالم العربي نهاية الخمسينات وبداية الستينات من القرن الماضي.

1- مرحلة الفتوحات الإسلامية:

لم يعرف العرب قبل الإسلام الحكومة بمعناها المتعارف عليه الآن لتوطيد الأمن والاستقرار، ولم يكن لهم جيشا يدر عنهم الأخطار وإنما كان المعتدي عليه يأخذ ثأره بنفسه وكان على قبيلته أن تشد أزره

سواء كان ظالما أو مظلوما ولا يصبح للمعتدي عليه حق المطالبة بالثأر إذا دفع المعتدي تعويضا (دية المقتول) وقد يأخذ الثأر من أحد أفراد قبيلة المعتدي وإن كان ليس له علاقة بما حدث.

وفيما يتعلق بالإدارة العسكرية نشأتها وتطورها حتى منتصف القرن الثالث هجري كان الموضوع يعتبر هدفا لعدد كبير من الدراسات الجادة في العصر الحديث وقد قام الأستاذ "**كوركيس Korkis**" بجمع عناوين هذه الدراسات في كتابه "**مصادر التراث العسكري عند العرب**"[1]، ولم يكن هناك إطلاقا أي منهج للجيوش وكانت كل قبيلة أو عشيرة تكون جماعة منفصلة ومستقلة تمام الاستقلال، وكان شيخ القبيلة هو الحاكم والقائد والموجه، ويختار لهذا المنصب أكبرهم سنا وأرجحهم عقلا ودهاء، وأكثرهم مالا ونفوذا وأجدرهم بكسب الاحترام الشخصي، وفي أغلب الأحيان يكون هذا المنصب وراثيا في أسرة واحدة من القبيلة، وإذا أرادت القبيلة الحرب جهزت رجالها بما فيهم من الفرسان والمشاة ومعهم الأسلحة التقليدية المعروفة كالقوس والرمح، ولم تكن لهم جند منظم، وعادة ما تكون سبب الحرب الانتقام أو المنافسة أو العدوان من غير سبب[2]، وكانت كل قبيلة تحاول توفير الأمن بهدف حماية عقيدة الإنسان من أي اعتداء وحماية شعائره وتوفير الحماية النفسية له وأمنه العقلي تجنبا للتدمير المادي والمعنوي.

لقد أدت الفتوحات الإسلامية باعتبارها إحدى أدوات نشر الدعوى إلى الإعلاء من شأن المقاتلين العرب والمسلمين وأضفى عليهم نوعا من الهيبة والتقدير وحظي الكثير منهم بمكانات سياسية واجتماعية مرموقة، ففي ظل معارك الفتوحات الإسلامية وما يرافقها من انتصار تحققه تلك الجيوش، انعكست على يقظتها الفكرية التي شكلت معلما ساطعا في تاريخ الإسلام وأفرزت نهضة مهمة في تاريخ تقدم الفكر العالمي[3]، واعتبار الجيوش ظاهرة مجتمعية ملازمة للاجتماع الإنساني عامة، وتمثل في الوقت ذاته

1 سليمان بن صالح بن سليمان آل كمال، **الإدارة العسكرية في الدولة الإسلامية: نشأتها وتطورها حتى منتصف القرن الثالث هجري**، ط1 (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية 1919)، ص10.

2- نفس المرجع، ص19.

3 عبد الوهاب حميد رشيد، **التحول الديمقراطي في العراق: المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية**، ط1 (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2006) ص21.

ضرورة تنظيمية تفرضها الخصوصية الوظيفية والبنائية للمجتمع العربي بوجه خاص، فالبشر بطبيعتهم الإنسانية هم في حاجة لتوفر الحماية والشعور بالطمأنينة كحتمية لبناء المجتمع السياسي الحديث.

2- مرحلة الوجود الأجنبي:

أ* فترة الوجود العثماني: ينطوي تاريخ نشأة الجيوش العربية على مجموعة من الخصائص التكوينية التي تجمع في الوقت نفسه بين عوامل القوة والتماسك وعوامل الضعف والتفكك والتبعية جراء أهم المحطات التاريخية التي زامنت وجود القوات المسلحة العربية، بحيث أن سمات الأنظمة السياسية العربية تشترك في العديد من النقاط وأبرزها عامل الوجود الأجنبي بالمنطقة العربية وخضوعها لمختلف أشكال السيطرة الاستعمارية وأساليبها[1]، في مقدمتها دخول العثمانيين بلاد العرب منذ 500 عام أين خضعت معظم البلدان العربية تحت الحكم العثماني لمدة قاربت الأربع قرون، وينظر إليه من طرف **الدسوقي** أنه لا يختلف عن الغزاة المستعمرين الذين احتلوا البلاد العربية أمثال الاستعمار الفرنسي والبريطاني أين عانت من التبعية في المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، وهذا الأخير ما يهم في دراسة هذا المطلب لإبراز مدى تأثير الجيش الإنكشاري العثماني الذي يعد أول جيش نظامي في التاريخ المشكل من الأسرى والمخطوفين من قراهم وعائلاتهم في الواقع، وأسكنوا في معسكرات خاصة خضعوا فيها للتدريب العسكري أين كان سكان المنطقة العربية طرفا رئيسيا فيهم، ومن خلاله يتضح لنا عمق العلاقة بين المؤسسات العسكرية العربية والجيوش العثمانية نتيجة حكم العثمانيون للمشرق العربي وما رافقها من صدور مجموعة من المراسيم الإصلاحية (خط شريف كلخانة) في عهد **السلطان عبد المجيد الأول** (نوفمبر 1839) تم من خلالها منح لأبناء الولايات العثمانية العرب مجال الالتحاق بالجهاز العسكري للدولة العثمانية، فالتحق العديد من شباب الولايات من الشام والعراق بالكلية الحربية بإسطنبول، بعد خضوعها للتدريب العسكري، وما عرف عن السياسية المنتهجة في إغراء العرب للالتحاق بالكلية الحربية

1 علي الدين هلال و نيفين مسعد، مرجع سابق، ص ص16-17.

هو وجود العديد من المزايا من مجانية التعليم وتأمين السكن والعيش للطلاب وهو ما يعد حافزا لأهاليهم وتشجيعهم للولوج لهذه الكلية وتخرج العديد من الضباط العرب منها كا**لبغدادي** والفريق **محمود شوكت وعبد الحميد الزهراوي**[1] والذي انعكس دورهم في الثورة العربية عام 1916 وساهموا في بناء دولة العراق على الرغم من وقوع البلاد العربية تحت الاحتلال الفرنسي والإنجليزي، بل بسبب هذا الاحتلال تطلع المواطنون إلى دور العسكريين في التحرير وقيادة البلاد، وبرز من بين الضباط الذين تخرجوا في الجيش العثماني، قادة أعطوا أمثلة حية على الزعامة المنتظرة من العسكريين، ومن هؤلاء **عزيز علي المصري ويوسف العظمة وفوزي القاوقجي**، بحيث انخرطوا في الدفاع عن القضايا الوطنية كتمهيد حقيقي للدور المنوط بالعسكريين وترسيخ فكرة دور القائد العسكري المنتظر لإنقاذ الوطن العربي[2].

تأثرت الجيوش العربية في تشكيلها وتنظيمها بتاريخ المجتمع وتركيبته وبطبيعة النظام السياسي للدولة التي تنتمي لها ومن ثم يمكن عد كل جيش حالة خاصة أنتجت ردات فعل خاصة عند قيام الثورات العربية، بحيث تبين لنا المتابعة التاريخية أوضاع الجيوش العربية وتطورها تتحدد بناء على ما عايشته نتيجة الاستعمار الأجنبي والأوضاع الدولية المحيطة بالعالم العربي[3].

ب) فترة الوجود الاستعماري: يصعب فهم تشكيل الجيوش العربية دون فهم طبيعة التأثير الذي مارسه الاستعمار الأجنبي للمنطقة متمثلا بالدرجة الأولى في الفرنسي والبريطاني، كون أن هذه المؤسسات (الجيش) جاءت كنتاج استعماري، حيث أنشأها الأوربيون المستعمرون وانحصرت مهمتها في حفظ الأمن الداخلي، وكون أن غالبية دول العالم الثالث كانت مسرحا لحروب عدوانية خارجية التي خاضتها من أجل الاستقلال نهضت هذه الجيوش بدور رئيسي في معركة الأمن الوطني والقومي، ومن ثم تميزت نشأة

1 عبد الوهاب القصاب، **تأثير النخب العربية العثمانية في نشوء الدولة بالمشرق العربي**: العراق نموذجا (المشرق العربي للأبحاث ودراسة السياسات أكتوبر 2016)، ص7.

2 خالد زيادة، **الأدوار المبكرة للعسكريين في السياسة والزعامة السياسية**، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2016)، ص ص08-09.

3 طيبي غماري، **تجاوز النظريات التصنيفية للعلاقات العسكرية المدنية: من أجل تفسير العلاقة بين العسكر والثورات العربية**، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2016)، ص03.

الجيوش العربية بحافز أو بخاصية تتعلق بدور رئيسي في برامج الدفاع الوطني والقومي، ومن ثم تأسيس الدول القومية الحديثة بعد مرحلة الاستعمار، و هذا ما يبرز الدور الذي لعبته الجيوش العربية من أجل تحقيق الاستقلال و بناء الدولة الوطنية كسد منيع ضد الاستعمار الأوربي و الحفاظ على الوحدة الترابية للوطن و التخلص من التبعية على كل المستويات السياسية و الاقتصادية و الأمنية و الاجتماعية نتيجة أن المنطقة العربية كانت أكثر المناطق خضوعا للغزوات العسكرية طوال التاريخ مقارنة مع أي منطقة أخرى في العالم[1].

إن نشأة الجيوش العربية ارتبطت ارتباطا وثيقا بالوجود الاستعماري كونها كانت القوة الفاعلة الأساسية للثورة إبان مقاومة الاستعمار على الرغم من الاختلاف الحاصل في الطبيعة و نطاق المشاركة من مرحلة لأخرى و تشابه أساليب المقاومة للاحتلال البريطاني و الفرنسي من خلا الفدائيين والمناضلين أين أصبحت هذه الجيوش وكيلا للثورة في جل البلدان العربية كمصر و الجزائر، سوريا و ليبيا نتيجة تصديها للاستعمار الأوربي و هذا ما أكسبها قبول و تأييد شعبي عزز حتى تواجد أولى لبنات نشأة القوات المسلحة العربية.

إن المعطيات التي تكونت في إطارها الجيوش العربية، منذ الحرب العالمية الثانية حتى الآن والقنوات التي جرى في ظلها تكوين نخبها العسكرية و صعودها فضلا عن عامل شرعيتها أو تلاشيه دفع بها لتدعيم وجودها و هيمنتها على المجتمع كمصدر مهم يكون مدخلها عنصر المواطنة و الدفاع عن وحدة التراب الوطني[2]، باعتبارها مؤسسات منظمة حامية للأوطان ومدافعة عن السيادة، مقاتلة ضد المستعمر تحولت مع مرور الوقت إلى جيوش نظامية نتاج فكر مقاوم بشكل متواصل دون انقطاع، يبرز

1- مروى صبحي محمد منتصر، **أثر العلاقات المدنية العشرية على التحول الديمقراطي: دراسة حالة مقارنة تركيا و أندونيسيا**، (رسالة مقدمة ضمن متطلبات الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم الاقتصادية والسياسية، جامعة القاهرة2010)ص.ص09-11 .

2- باقر سلمان النجار:**الدولة العربية بين الإخفاقات السياسية والاندماج في أحد كليات الاندماج الاجتماعي و بناء الدولة و الأمة في الوطن العربي**، ط1(المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، بيروت ماي 2012) ،ص51.

حضورهم في كل الميادين بدرجة عالية من الوطنية و متسمة بالانضباط و الالتزام[1] في سبيل تحقيق طموحات الشعب عبر الحصول على الاستقلال الوطني بدعم و تأييد شعبي مما سمح لهذه المؤسسات العسكرية كسب ثقة و مكانة كبيرة لدى المجتمعات العربية ، و قبول شعبي مكنها من التمتع بأدوار عسكرية و مدنية بارزة في تحقيق الاستقلال و بناء الدولة خلال مرحلة الاستعمار و اقترن مفهوم المؤسسة العسكرية العربية و نشأتها بنشوء الدول الذي رافقه الحزب الواحد أو "الحزب الحاكم"، و لها ميراث تاريخي لأكثر من عقدين من الزمن[2]، حيث قامت بأمور عديدة في المحافظة على البلاد العربية وتحقيق الاستقلال الوطني و الدفاع عن السيادة الوطنية ووحدة البلاد وسلامة ترابها[3]، والتنمية المجتمعية تأكيدا على مكانها و نفوذها، و من ثم برز و تزايد دور المؤسسة العسكرية العربية في كل المجالات والمستويات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ما انعكس عليها بالكثير من المزايا، ووقعت أغلب دول العالم الثالث بما فيها الدول العربية بعد الاستقلال تحت سيطرة الأنظمة العسكرية، ما فسح المجال لتدخل الجيش في السياسة كبنية و مؤسسة من مؤسسات النظام السياسي نظرا للمكانة الدستورية القانونية التي بحوزتها في هيكل الأنظمة العربية و أصبح العسكريين أحد الملامح البارزة في تاريخ تطور الدول العربية دون استثناء إذا أصبحوا الضباط العسكريون أحد مكونات النخب الحاكمة و صاحبة القرار بناءا على مجموعة من الصلاحيات التي أسهمت و سمحت بتضاعف قوة المؤسسات السياسية الأخرى، فهذه الصلاحيات شكلت أهم محاور القوة التي تمثلها الجيوش العربية كمؤسسة محترفة سياسية، اجتماعية واقتصادية في الحياة العامة بصورها المختلفة.

1- محمد ولد الحني، **الجيوش العربية حماية الأوطان و تحقيق الشرعية** (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 2018) ص02.

2- Samuel P.Huntigton, **Political order in changing societies** (usa:new harver and London, yale university press, 1997) p.p 229.230.

3- مولود ديدان، **القانون العسكري الجزائري**، (دار بلقيس للنشر باب الزوار، الجزائر، ديسمبر2012) ص04.

المطلب الثاني: تطور صلاحيات المؤسسات العسكرية العربية:

لا تقاس مكانة المؤسسة العسكرية فقط بالجانب القانوني أو الدستوري، بل تتعداها إلى مجالات أخرى غير المجال المنوط بها و هي الدفاع عن الوطن، كالمجال السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي فضلا عن ذلك فان بروز دور المؤسسة العسكرية وتزايد صلاحياتها ليس وليد الساعة و دائما ما رافق وجود الدولة أو بالأحرى فهي الدولة(حالة الجزائر) أسبقية وجود الجيش العسكري على وجود الدولة المدنية، إضافة إلى تمتعها بنوع من الاستقلال المؤسساتي في الأنظمة العربية، كالجيش المصري الذي مارس أنشطة غير عسكرية و تتضمن نشاطات اقتصادية مربحة[1] واتصافها بميزات خاصة تجعل منها مؤيدة تعمل من أجل تطوير نفسها و زيادة صلاحياتها ستكون قادرة على الوقوف بوجه القوى السياسية والاجتماعية الأخرى لتتحمل عبء مختلف الأزمات و الخصوصية التاريخية و الثقافية و السياسية لمختلف المجتمعات العربية ، و لكن كل هذا تفرضه الصلاحيات التي تتمتع بها المؤسسات العسكرية مقارنة بمؤسسات أخرى داخل النظام السياسي للدولة، و لا شك أن من بين أهم أسباب توغل و قوة القوات المسلحة العربية راجع أساسا إلى صلاحيتها التي ليست وليدة اليوم و التي يمكن أن نحصرها في مجموعة من المجالات والنقاط التي تعتبر بمثابة حجر الزاوية لتطوها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بحيث تولدت البواعث الحقيقية لمكانة و تأثير المؤسسة العسكرية في الدول النامية عن غياب الديمقراطية و توافرت في ظل الأجواء و المناخ السياسي السائد الذي شكل دافعا قويا لتنامي و تعاظم المؤسسة العسكرية، فالدور الذي تمارسه الجيوش منذ العقود الماضية و المتمثلة في الاستيلاء على السلطة و ممارسة الحكم لا يمثل تحديا للمفاهيم الديمقراطية وتهديدا لها فحسب وإنما يمثل تطور صريح لما تمتاز به هذه الجيوش من صلاحيات تعزز من تغلغلها على كل المستويات المجتمعية[2]

1- محمد سمير الجبور، **المؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسة** (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية غزة:جامعة الأزهر كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، 2014)ص48-49.

2- أحمد عدنان كاظم، **أثر التحولات العالمية في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في العالم الثالث**، مرجع سابق ص ص- 216 - 217.

1* صلاحية العامل التاريخي:

تاريخيا تعتبر الجيوش جزءا لا يتجزءا من العملية السياسية بناءا على تقديم توجيهات و اختيارات للسياسات حين يطلب منها ذلك من قبل السلطات المدنية خاصة قيما يتعلق بالجوانب الدفاعية و الأمنية وصناعة القرارات و ذك عبر ما يمتاز به من قوة قهرية اكتسبها عبر مر التاريخ العربي لنشأة الجيوش العربية بحيث يسود الاعتقاد بأنها تأسست ليس فقط من أجل غاية الدفاع، بل من أجل بناء الدولة[1] بحيث تفرض العوامل التاريخية أو كما يطلق عليها "**جورج حداد**"[2] "عبء التاريخ" الذي يعد حسبه بأنه استمرارية لكثير من الدوافع و الاتجاهات و المزاعم و الادعاءات المرتبطة بصعود العسكريين إلى السلطة ويرجع ذلك بحكم الخبرة التاريخية التي تعتبر من أهم عوامل التنشئة المهنية و التنشئة السياسية والاجتماعية للعسكريين، كما أنها تأتي في مقدمة المحددات التي تتحكم في صياغة الإطار المرجعي للفرد و الجماعة و النظام السياسي و مؤسساته المختلفة، بل الأكثر من ذلك غالبية الدول العربية أنشأت من قبل العسكريين وأهم تطوراتها يعود انجازها للعسكريين[3] و هو ما يكرسه السند القانوني عبر التاريخ لإمكانية تبلور و إقدام الجيوش على التدخل في كل مناحي الحياة السياسية للدول العربية، بحيث نصت كل الدساتير عبر مختلف المراحل التاريخية أن الجيش مؤسسة وطنية دائمة مهمتها الرئيسية الحفاظ على وجود الدولة وحفظ النظام العام وضمان أداء دور السلطات الثلاث(التشريعية والتنفيذية والقضائية)[4]، فعلى ضوء الخلفية التاريخية يصبح الأمر واضحا و مألوفا للدور الرئيسي الذي يقوم به العسكريون في الحياة السياسية في الدول العربية الذي لا يمثل تعديا على الأطر القانونية و الدستورية بل يتوافق وتحصيل حاصل لمختلف السوابق التاريخية التي عاشتها التجارب العربية ، ولهذا فان الأثر المنطوي على العوامل

1- Mietzner Marcus, **militaray politics, the islam and the** state :From turbulant transion to democratic consolidation,(signapore,institute of South east asian studies 2009),p8.

2- George Meri Haddad, **revolution and Military rule in The Middle East**, Vol3 (New York :R speller,1965-1973) p11.

3- مروة صبحي محمد محمد منتصر، مرجع سابق ص 09

4- Alfred Stephan, **The Military in politics :changing patterns in Brazil** (princeton,newjersey :Prinaton University press,1974) p.p74-75.

التاريخية هو استمرارية الحكم العسكري الذي يعد تقليدا تاريخيا متواصلا ميزه الجمع بين الوظيفة السياسية والوظيفة العسكرية وفق تأثير عامل القوة في إنشاء الدول وتنصيب الحكام [1]، إضافة إلى عامل دائما يقف إلى جانب المؤسسة العسكرية هو تاريخها النضالي ضد الاستعمار من أجل تحقيق الاستقلال في وجود علاقة ارتباطيه بينهما وهذا من بين أهم الظروف التي ساعدت على تطور صلاحيات المؤسسات العسكرية العربية، لأن منطق تفكير العسكريين ليس فقط عامل القوة بل ماضيه وانجازاته وهذا ما يستنبط من تجارب عدة دول عربية كالجزائر و مصر و موريتانيا و سوريا و العراق وعلاقته (الجيش) بالحكم والحقيقة استنادا للتاريخ أنه هو الحكم و المتمثل في الجيش و هي ظاهرة غير عادية في علاقة مؤسسة الجيش و السلطة، وهذه الحالة ليست لصيقة فقط بالوطن العربي فحسب بل أيضا في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وحتى في آسيا' و الأمثلة هنا ليست من أجل سرد تاريخ المؤسسات العسكرية عبر العالم، بل فهم مسألة استغلال المؤسسات العسكرية العربية لعامل التاريخ كذريعة وميزة التصقت بهم وانعكست على علاقتهم بالسلطة في العالم العربي، وأصبحت علاقة طبيعية لا تحتاج لتفسير و هو منافي للدول الحديثة المعاصرة و العمل الديمقراطي.

إن الجيوش العربية أخذت مشروعيتها في الخمسينيات والستينيات بحجة المواجهة مع العدو الإسرائيلي، وبعدها مواجهة الاستعمار الأجنبي لكل بلد على حدى مما رسخ مفهوم الحكم العسكري في كل الدول العربية تقريبا وأصبح هدفها هو السيطرة و الاستيلاء على الحكم و البقاء في السلطة، فإرث الوجود الأجنبي(بريطانيا و فرنسا) و ما سبقه الوجود العثماني قد ساعد على تبلور المؤسسات العسكرية مكانة خاصة تستوجب الاحترام و المهابة ودليل على القوة والسلطة و الاعتزاز و هو ما تكرس اليوم نظريا و دستوريا و عليه يعتبر الميراث التاريخي عنصرا رئيسا متحكما في زيادة و تطور صلاحيات المؤسسات العسكرية العربية نظرا للاستغلال المتزايد لهذا العامل والاستناد عليه كذريعة لتحقيق الشرعية

1- مروة صبحي محمد منتصر، مرجع سابق ص .ص 09-10.

(الشرعية التاريخية)، لذا امتد و طال حكم الجيوش العربية، وزادت حدة الخطاب السياسي للنخب العسكرية و التذكير دوما بانجازاتهم و بطولاتهم، و في الحقيقة هو أحد أهم المصادر التي توليها المؤسسات العسكرية العربية أهمية قصوى من أجل الوصول إلى الحكم والبقاء فيه لمدة طويلة، إضافة إلى صلاحيات أخرى تمس مختلف مناحي و مجالات قد تكون سياسية اجتماعية، اقتصادية، و هذا ما يدل على تجاوز حدود الدور المنوط بها كمؤسسة عسكرية و تأثيرها داخل مختلف الأنظمة السياسية العربية.

2* صلاحية البعد التنموي (الاقتصادي):

ليس جديدا على المؤسسات العسكرية أن تنسب لها أدوار اقتصادية و تكون مسؤولة عن تنفيذ السياسات التنموية، و تكون طرفا رئيسيا في إيجاد الحلول المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، فالوضع الاقتصادي التي مرت به مختلف شعوب المنطقة العربية شكل بيئة ملائمة لظهور وبروز تدخل القوات المسلحة في المجالات الاقتصادية[1]، كما أن طبيعة النظام و التركيب الطبقي للدولة يمثل صورة تقريبية للدور الذي تؤديه المؤسسة العسكرية داخل المجتمعات العربية كمؤسسة للأمة و ليست للنخب الحاكمة [2].

يمتد دور الجيش في الدول النامية إلى المجالات الاقتصادية و الاجتماعية ذات صلة مباشرة بميادين البنية التحتية الأساسية كبناء المنشئات القاعدية و شق الطرقات و المطارات، و خلق مؤسسات صناعية ذات أبعاد تجارية، و نجدها في ميادين و مجالات الخدمات العامة[3].

وفي هذا السياق يؤكد "**جورج فيليب**" « **G. Philip** » على أن تدخل القوات المسلحة في المجالات الاقتصادية يتم بطريقتين إما بفضل الأنشطة الاقتصادية التي تسعى لزيادة مصادر التمويل من

1- عبد النور ناجي، **الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي**،(ب د ن، ب س ن)ص139.
2- هيفاء أحمد، **موريتانيا بين الانقلاب العسكري و الحكم المدني، مجلة الدراسات الدولية** ع 42،(بغداد ب س ن)ص ص43. 44
3- مروة صبحي محمد، مرجع سابق ص 90 .

أجل تغطية العمل الميداني العملياتي وتحقيق رفاهية الجيوش، أو عن طريق المساهمة مباشرة في المشاريع الوطنية(وهو ما حدث فعلا في الوطن العربي و كمثال على ذلك مصر والجزائر) و التي تستغل مباشرة لأغراض سياسوية لتعزيز الشرعية و خلق القبول الداخلي)، ما يجعل المشاركة في الحياة السياسية بالأمر الهين، و يعزز وجودهم داخل الحكومة[1] و من هنا تأكد طرح "**صامويل هنتجتون**"،" **s.huntigton**" أن الأسباب السياسية هي الدافعة لامتداد دور المؤسسات العسكرية للمجالات الاقتصادية و الاجتماعية في غياب و هشاشة المؤسسات السياسية و المجتمع المدني[2] بحيث تبرر بدور جديد خارج عن المألوف يمكنها من كسب قوة فاعلة و متحكمة داخل النظام السياسي تعمل من أجل التغيير لاسيما تمتعها بإطار عقائدي و تنظيمي خاص بها يمكنها حتى التغلغل في مجالات الحياة العامة لشعوب الوطن العربي كون أن الكثير من دول العالم العربي منذ استقلالها و حتى الآن لم تستطيع إيجاد حل جذري لأزمات التنمية الاقتصادية فضلا عن التخلف الموجود ، مما يمهد لخلق بيئة مهيأة و مشجعة لأن يكون للمؤسسة العسكرية أدوارا أخرى إضافة إلى حماية أمن البلاد[3] بحيث كلما زادت التهديدات العسكرية و الأمنية و الاقتصادية ازدادت الحاجة إلى المؤسسة العسكرية للتعامل معها الأمر الذي سيزيد من نفوذها و أهميتها و تأثيرها في الحياة السياسية، و هذا ما يتأكد على عديد الباحثين أن المؤسسات العسكرية العربية اليوم تحارب على كل الجبهات تأمينا لبقاء الدولة الوطنية موحدة مستقرة، لذلك لم تعد تكتفي بدورها التقليدي، و إنما أصبحت اليوم تنوب على كثير من مؤسسات الدولة في البلاد العربية [4].

1- Philip George **military continuity and change in twentieth century in south america** :in patricion(ed),the soldier and the state in South America :essays in civil military relation,latin amrica stedies series palgrave macmillian,UK ,2001,p75.
2- Samuel huntigton**, the solidier ans the state** :theory and politics in civil mulitary relation opcit,p16.
3- أحمد عدنان كاظم، مرجع سابق ص215-ص218 .
4- خالد عمر بن فقه، **الجيوش العربية و الدولة الوطنية** (مركز الإمارات و البحوث الإستراتيجية، 2018)ص03.

3* صلاحية العمل و استقلالية التنظيم:

تعد هذه الصلاحية في صلب اهتمامات الجيوش العربية أين تسعى إلى التموقع داخل الأنظمة السياسية العربية، بحجم المهام التي تؤديها و درجة التنظيم العالي الذي تمتاز به و مدى استقلالية العمل المهني للمؤسسة العسكرية العربية.

فغالبا زيادة تدخل الجيوش العربية في مختلف المجالات السياسة و الاقتصادية و الاجتماعية هو نتيجة لنفوذهم و توسع دائرة استقلاليتهم التنظيمية و العمل المؤسسي،فالمؤسسات العسكرية تلتزم بإظهار قوتها عن طريق مختلف قضايا الدفاع و التنظيمات الهرمية الداخلية للمؤسسة ووضع الأسس والاستراتيجيات و التخطيط وهو عمل داخلي بحت يدار من قبل القيادات العسكرية فحسب و ليس من قبل السلطات المدنية[1] .

و هذا ما يستلزم نوع من الاستقلالية المهنية من قبل المؤسسة العسكرية في هذه الأمور، و بالتالي فان السيطرة المدنية تتجسد في تحديد نطاق و حدود هذه الاستقلالية المهنية للمؤسسة العسكرية[2] و هذه الاستقلالية لدى القوات المسلحة العربية نتيجة إدراك النخب نفسها و في اتساق عام مع القيم و والمصالح الأساسية للمجتمع بما يحفظ لها تماسكها، على الرغم من أن عاملي التنظيم و الاستقلالية يترجم الجانب الدستوري للصلاحيات الممنوحة للجيوش العربية، إضافة لأسباب مختلفة أهمها أن الجيش على درجة عالية من التنظيم و الانسجام مقارنة بالتنظيمات الأخرى، ما يعكس تبلور الجيوش العربية كقيمة و مكانة مميزة و مساحة سياسية يسهم من خلالها في عملية صنع القرار في الشؤون ذات الصلة المباشرة بالسياسات السيادية أو تلك المتعلقة بالجبهة الداخلية.

1-Feaver,peter (2003),**Armed servants** :agency oversight and civil,military relations,cambridge :harvad university press pp79-80.

2- هبة الحسني محمد عبد المعطى، **العلاقات المدنية-العسكرية و التحول الديمقراطي في باكستان(1999-2012)** رسالة ماجستير كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، قسم الدراسات العليا2010)ص 35.

إن استقلالية العمل و التنظيم الخاص بالجيوش العربية، يعد في الحقيقة منبرا لتبلور مبدأ السيطرة و التموقع داخل الأنظمة العربية و تبني أدوارا مثل المشاركة في السياسية الخارجية و المالية العامة عن طريق تشكيل و تنظيم خلايا و هياكل تتولى هذه الوظائف المدنية، و هي أمر عادي بحيث تستعين جميع الأنظمة الديمقراطية بمؤسسات الجيش نتيجة التنظيم و الاحترافية التي تتحلى بها، بل الأحداث و الوقائع في البلدان العربية أثبتت و أكدت أنها أصبحت مهيأة لتكون الطرف الرئيسي في عملية التحول الديمقراطي و التسريع بعجلة دورانها أو تثبيطها بناءا على حسابات مصلحية ضيقة و رؤى تغيب عنها الترتيبات الإستراتيجية، و عليه فمسألة التنظيم و استقلالية العمل يعد عاملا مهما و جديرا بالاهتمام والمتابعة و المراجعة و التقييم لما يربط المؤسسات العسكرية و تطور الأنظمة السياسية داخل المنطقة العربية أيضا.

4* صلاحية القطاع الاجتماعي و الاقتصادي:

يربط بعض الباحثون بين الدور السياسي و الاجتماعي و تطور صلاحيات الجيوش العربية و الذي يتلاءم مع حجمها و مكانتها الاجتماعية و تأكيد على عقلانية و تنظيم و قوة المؤسسة العسكرية في المجتمع العربي ، ومن ثم وجدت الجيوش العربية نفسها معنية بالتدخل في مجالات غير مهامها الدستورية .

و في السياق العربي ارتبطت المؤسسة العسكرية بمجالات اجتماعية و اقتصادية منذ نشأتها خاصة تلك التي تتعلق بفكرة القومية و الوطنية، أين يفسح المجال للقوات المسلحة العربية لتكون طرفا أو معادلة رئيسية في عمليات البناء و التحديث الاجتماعي و الاقتصادي، و من هنا يبرز سبب التقارب بين الجيش و مختلف الطبقات الاجتماعية، إضافة إلى أصولهم الاجتماعية أين نجدهم ينتمون للطبقة الوسطى ترتبط بدورها السياسي في المجتمع العربي، و بذلك تجد القوات المسلحة واحدة من المؤسسات القليلة التي تمثل

هذه الطبقة ، و من ثم نجده قد حظي بمكانة و قبول شعبي كبير نتيجة مساهمته في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية للدول العربية خاصة بعد مرحلة الاستعمار[1].

ونجد أن النخب السياسية العربية أصبحت لديها قابلية لضرورة وجود المؤسسات العسكرية في مختلف المجالات كضرورة لا بد منها و هذا ما ترجمه العديد من الباحثين في هذا الموضوع أمثال **عبد الإله بلقزيز** الذي وصف لجوء النخب السياسية العربية إلى المؤسسة العسكرية بأنه حالة من "المنزع الاستعجالي" لدقة تنظيمها و قدرة تعبئة الجماهير مقارنة بالتشكيلات السياسية العربية الأخرى[2] فطبيعة الأنظمة العربية رسخت لمفهوم الحكم العسكري كونه الشكل العام لأكثرية نظام الحكم في هذه الدول بحيث جل المؤسسات التنظيمية و الاجتماعية واجهت صعوبات عدة أدت إلى انهيارها و تراجع دورها بشكل رهيب ،مما أدى إلى تعويضها بالمؤسسة العسكرية و تدخلها في الحياة السياسية بفرص أكبر، فقد أصبح العسكريون في الوطن العربي بمثابة مفتاح العلاقة بين النظام السياسي والبيئة نظرا لتغلغله في مختلف القطاعات ، كالمستوى الاجتماعي و الاقتصادي مما مهد تاريخيا لتطور صلاحيات المؤسسات العسكرية العربية .

وبعد طرح هذه الأسباب التي ساهمت في تطور صلاحيات المؤسسات العسكرية العربية ، إذن ليس صدفة، أن الأنظمة العربية هي لصيقة بوجود مؤسسات الجيوش و دورها في عمليات التنمية و التحديث وحماية الأمن القومي و تغلغلها في الوسط الإجتماعي أين نجد وجود قبول لدى مختلف فئات المجتمع ، وهذا ما يبرر تزايد تدخل العسكريين في مختلف المجالات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية وخصوصا بعد استقلال العالم العربي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية .

1- مروة صبحي محمد منتصر، مرجع سابق،ص07

2- عبد الاله بلقزيز، **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص30.

وحسب عالم السياسة الأمريكي "**ألفريد ستيبان Alfred Stephan** " الذي يرى أن الجيوش هي القوة المحفزة و الدافعة للوحدة و السيطرة و التحديث [1]، لذلك من خلال الدراسة لا يمكن تصور وجود نظام سياسي عربي ذو سيطرة مدنية في ظل وجود مؤسسات عسكرية تتمتع بكل تلك الامتيازات و الصلاحيات مقارنة بباقي المؤسسات أو التشكيلات السياسية الأخرى .

وبناء على ما تم تقديمه حول صلاحيات المؤسسات العسكرية العربية نجد أنها اكتسبت أهمية خاصة في الأنظمة السياسية للوطن العربي، إذ اعتمدت على هذه الصلاحيات و المزايا كأحد الأدوات الفاعلة في تحقيق أهدافها و مخططاتها الإستراتيجية خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وتزامن بعدها مرحلة استقلال الدول العربية وأضحت أهم الذرائع و المبررات التي تستند إليهم الجيوش العربية مقابل تمسكها بالدور المركزي في صناعة القرار السياسي ، و نظرا لما للجيوش العربية من وزن سياسي و شعبي في الوطن العربي ، فقد باتت تمثل نقطة محورية في نجاحات الأنظمة السياسية العربية ،خاصة تلك المتعلقة بنجاح عمليات التحول الديمقراطي أو فشلها كون أن أي أزمة تتسبب فيها المؤسسات العسكرية تنعكس على واقع العالم العربي في المنطقة .

1- Alfed stepan , **new professionalism of internal warfare and military role expansion in abraham f**. lowenthal and john samuel fitch , armies and politics in latin amirica (new york holmes meier , 1986) pp. 135.139 .

المبحث الثاني: الجيوش العربية و التحول الديمقراطي

تحتل العلاقة بين الجيوش العربية و التحول الديمقراطي مساحة مهمة في أبحاث المفكرين المختصين و المهتمين بالوطن العربي منذ منتصف القرن الماضي ،بحيث تعددت المداخل و الإقترابات النظرية التي حاولت إعطاء تفسير حول هذه العلاقة و فهم طبيعتها و التي ركزت في مجملها على طبيعة العلاقات المدنية العسكرية و دور المؤسسة العسكرية في عمليات التنمية و التحديث و حماية الأمن القومي و قضايا التحول الديمقراطي لتؤدي أدوارا جديدة في ظل ممارسة التجربة الديمقراطية الناشئة وفي ظل رغبة المجتمع الدولي تطبيق الديمقراطية الليبرالية المؤدلجة و من هنا يأتي دور المؤسسة العسكرية و قادتها الذين اضطلعوا بأدوار سياسية جديدة و بديلة لاسيما التحولات السياسية التي طرأت على الساحة الدولية و الإقليمية ، ومن ثم فإن القرار السياسي هو ثمرة التفاعل بين مختلف القوى السياسية و على رأسها المؤسسة العسكرية العربية ، غير أن بوادر العملية الديمقراطية يتطلب إضعاف الطابع العسكري للنظام السياسي أو التقليل المستمر لحجم و تأثير القطاع العسكري في الدولة و المجتمع ، و هو ما يغيب عن أنظمة العالم العربي بل نجده على العكس كلما برزت بوادر التحولات الديمقراطية إلا ووجدنا المؤسسات العسكرية كمعادلة رئيسية في هذا التحول ، و يمكن القول بوجه عام إن هذا الواقع لم يكن وليد الساعة بل منذ نشأة الدول العربية وفق قاعدة و مفهوم " الغلبة و القوة " التي تمتلكها الجيوش العربية واقتران مرحلة التحول الديمقراطي و المؤسسة العسكرية يعد القضية الأكثر جدلا و السمة الأبرز التي طغت على المشهد السياسي العربي لعدة سنوات حول تمسك الجيوش العربية و العمل وفق القانون و الدستور و عدم تجاوز صلاحياته السياسية أو القفز عليه و تجاوز مهامه الدستورية و تكيفه مع أوضاع وتطورات الدولة في الوطن العربي .

وعليه سنتناول في هذا المبحث من الدراسة موقف الجيوش العربية من التحولات السياسية في الوطن العربي وذلك من خلال التطرق إلى المؤسسات العسكرية العربية و المتغيرات الدولية و موقفها ودورها من الثروات أو الانتفاضات الشعبية العربية التي بدأت شرارتها سنة 2011 وفق ما يعرف بالربيع العربي.

المطلب الأول: أثر التحولات الدولية في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في العالم العربي

تعد عملية التحول الديمقراطي من أهم المراحل التي تمر بها الدول للخروج من نظام تسلطي إلى نظام يتيح مجال أكبر من الحقوق و الحريات و الممارسة الديمقراطية ، بحيث إن لم تدر بصفة عقلانية من قبل الفاعلين السياسيين و مختلف الهيئات و المؤسسات ، يمكن أن تكون النتائج عكسية ، بحيث يجب أن تتكاتف كل الجهود من أجل الخروج بحلول ديمقراطية بعيدا عن كل الاختلافات و الأطماع السياسية.

تعتبر المؤسسة العسكرية أحد المكونات الأساسية لأي نظام سياسي ، بحيث تؤثر و تتأثر بالعملية السياسية و بمختلف المتغيرات الدولية أين تكون قادرة على التكيف مع مختلف التطورات التي تمس الساحة الدولية كموجة التحولات الديمقراطية منذ تسعينيات القرن الماضي و تراجع أنظمة الحزب الواحد في العالم العربي فموضوع التحول السياسي من المفاهيم و القضايا الأكثر شيوعا التي لاقت اهتماما واسعا لدى الباحثين و السياسيين وما تحمله من تأثيرات سياسية و اقتصادية و اجتماعية للدول ومؤسساتها ، بحيث تزايد الاهتمام بها في خضم التحولات المتسارعة التي عرفتها البيئة الدولية في ظل عصر العولمة ، فلم تعد الديمقراطية ظاهرة مرتبطة بالأقاليم و لا تعترف بالحدود لذلك فإن عملية التحول

نحو الديمقراطية لا تخضع فقط للمتغيرات الداخلية بل نتيجة أيضا ضغوط خارجية و متغيرات دولية تسهم بشكل كبير في إحداث تغيرات في طبيعة أنظمة الحكم في دول العالم الثالث [1].

إن التحولات و التغيرات التي عرفها العالم لم تكن صدفة ، و تبرز لنا أزمة مسار التحولات الديمقراطية في دول العالم الثالث ، من خلال صور الصراع و العنف و عدم الاستقرار وصولا إلى الانقلابات العسكرية التي تقوم بها المؤسسات و الجيوش كتعبير عن مشكلة السلطة السياسية[2].

تختلف النظم السياسية العربية في الخطوات التي اتخذتها اتجاه موضوع التحول الديمقراطي وطبيعة العلاقة بين البعد السياسي وواقع الوطن العربي و الشروط الواجب توفرها لتحقيق بيئة ديمقراطية حقيقية تترجم فكرا و ممارسة و من هنا سيبرز لنا دور المؤسسة العسكرية في ظل التحولات الديمقراطية و التي ستأخذ بعدا و شكلا مغايرا لما ألفته في السابق بحيث سيظهر لنا (الجيش) بصفة الحاكم المباشر للنظام السياسي وهو معادلة أساسية في العملية السياسية (مثل حالة مصر و الجزائر) و قد تتخذ المؤسسة العسكرية شكلا مدنيا في ظل التحولات الديمقراطية (حالة تونس 2011) استجابة للظروف الدولية [3] خاصة بعد نهاية الحرب الباردة في التسعينيات من القرن العشرين وما رافقه من تغييرات سياسية واجتماعية متتالية بوتيرة تفاعلات سريعة في كل أجزاء العالم ، من بينها دول العالم العربي التي مستها تحولات عميقة تخص الجوانب السياسية (التحول الديمقراطي) كضرورة تكييف مع مدخلات البيئتين الداخلية و الخارجية بحيث قدر عدد الدول التي تحولت إلى الديمقراطية منذ منتصف السبعينيات بحوالي 30 دولة نتيجة الضغط على هذه النظم التسلطية و تخلي الإتحاد السوفياتي عنها و بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أحادي في العالم و تبني القوى العالمية و المؤسسات الدولية مبدأ و سياسة

1 أحمد عدنان كاظم ، مرجع سابق ، ص 110.
2 جميل مصعب محمود ، **ظاهرة العنف السياسي في إفريقيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة** ، مجلة العلوم السياسية ، ع 20 كلية العوم السياسية الجامعة بغداد ، 2000 ، ص 90 .
3 نفس المرجع ، ص 89 .

المشروطية كضمان لتقديم المساعدات الدولية واقترانها بباقي السياسات الإصلاحية و الممارسات الديمقراطية [1] و هو ما يعطي الإشارة مباشرة إلى مدى تأثر النخب العسكرية العربية بالتحولات السياسية الدولية في أداء مهامها وفق التساؤل التالي : ماهي العوامل الدولية التي تدفع المؤسسة العسكرية إلى دعم أو تقويض عملية التحول الديمقراطي ؟

و لعل تعدد العوامل المؤثرة في عمليات الإنتقال ، و تفاوت آثارها باختلاف المكان و الزمان يفسران إلى حد كبير ظهور أكثر من سيناريو (أو مدخل أو طريق) للتغيير و الإنتقال إلى الديمقراطية ذلك أن جانب العامل الخارجي لعب دورا مؤثرا في دعم الكثير من حالات الإنتقال أو عرقلتها ، فلا مناص بالتالي من تتبع آثاره في الكثير من هذه الحالات [2] وقد جاءت دوافع الإصلاح السياسي و التحول الديمقراطي في الوطن العربي مقرونة لمجموعة من المتغيرات ذات الصلة بالتفاعلات الداخلية ، و أخرى وثيقة الصلة بالتحولات و الضغوط الخارجية [3].

إن المد الديمقراطي هو الوجه الآخر لعملة العولمة ووصف العصر الراهن بعصر الديمقراطية [4] غير أن مشكلة التحول الديمقراطي في العالم العربي و مواقف الجيوش العربية منها نجد أنها من بين أهم معوقات هذا التحول السياسي حيث لدى العسكريون الرغبة في السيطرة المباشرة على مقاليد العملية السياسية ومن ذلك التحكم في توزيع القيم و الموارد داخل المجتمع إضافة لمشاركتهم في عملية صنع القرار إبان التحولات السياسية و إدارة الهيئات و المؤسسات الهامة في الدولة وفق منطق القوة التي تؤهلها

1- صامويل هنتجتون ، تر : طلعت الشايب ، **صدام الحضارات ..... إعادة صنع النظام الدولي** (ب ب ن1998) ص ص 309 . 310

2- أحمد مالكي و آخرون ، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية و تأخر العرب؟** دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى ، ط 1 (مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 2009) ص 26 .

3- عطاء الله فشار آخرون ، **الوطن العربي و التحولات الديمقراطية** ، مجلة دراسات و أبحاث ، ع 1 ، (منشورات مركز الحكمة ، 2012)، ص 45 .

4- حسين إبراهيم توفيق ، **العولمة ، الأبعاد و الانعكاسات السياسية** ، **(عالم الفكر**، مجلد 28، ع 2 الكويت أكتوبر 1999)، ص191 .

لذلك [1] و كلما تضخم الجيش زادت من ضبط أنشطة القوى السياسية و التحكم في حياة المواطنين ، بحيث تقوم ممارسته أساسا على براديم القوة ما يعطي فرصة أكبر للقوة الصلبة الأكثر انضباطا وانتشارا و تنظيما ، و هي المؤسسة العسكرية العربية للتدخل في حياة السياسة و التحكم في عملية الإنتقال الديمقراطي و الاستقرار بها و خاصة أنها تملك شرعية استعمال القوة و خاصية التفوق التكنولوجي ، وهناك تجارب تبين لنا بوضوح مدى تأثير التحولات الدولية في الدور السياسي للمؤسسات العسكرية العربية نذكر منها: تجربة الانقلاب العسكري في مصر وعدم إغفال عامل الوصاية العسكرية للجيش على الدولة و الذي حررتها من ملكية ثورة الضباط الأحرار سنة 1952 و هيمنته على الاقتصاد الوطني وتغلغله في المجتمع و السلطة ، نجد الموقع الجيوإستراتيجي الحساس و الدقيق بالجوار المسموم مع الكيان الصهيوني و التأثير السلبي للمساعدات الأمريكية للجيش بناء على اتفاقية **كامب ديفيد k DIVID** نجد أن عملية التحول الديمقراطي قد تأثرت بالتحولات الدولية و أدوار القوى الدولية فوقع خطأ جسميا في التسليم لمرحلة انتقالية للمجلس العسكري بعد ثورة يناير 2011 ، وقيادته للحوار الذي أريد له أن ينتهي لصالحه أو إجهاضه ، إلى أن تم إلغاء المنجز الدستوري و الديمقراطي بتعطيل العمل بالدستور والانقلاب على مجلس الشعب و الشورى و رئيس الجمهورية المنتخب يوم 03 جويلية2013 [2].

ومن ناحية أخرى نجد أن التحولات الدولية ليست قدر محتوم و إنما تطور العلاقات الدولية حتم ذلك بالتأثير و التأثر مع المؤسسات العسكرية الدولية وخاصة الجيوش العربية ، فالعوامل الخارجية دوما حاضرة متربصة مراقبة متدخلة في مسار التحولات السياسية للعالم العربي علنا و ضمنا للإجهاض أو احتواء أو التقييد ، ولا تكفي الرؤى الجزائية عن مواقف النظام الدولي من التطورات العربية و لكن لابد من تسكين مرحلة هذه التغييرات في إطار ما يشهده النظام الدولي من التحولات كلية نظمية ، ذلك أن

1 عطاء الله قشار و آخرون ، مرجع سابق، ص ص50 ، 51

2- ناصر حمدادوش ، **المؤسسات القشرية و الانتقال الديمقراطي** ، جريدة الشروق ، ع 6189 ، يوم 31 ماي 2019 ، ص 6 .

الأمة العربية في قلبها كانت دائما حاضرة في صميم التحولات العالمية تأثر و تأثيرا [1] انطلاقا من الفكرة المركزية التي تقوم عليها الموضوعات التي تتعلق بالتحولات الديمقراطية العربية و هي أن العلاقة بين الداخل و الخارج ستكون من مفاتيح التفكير الرئيسية في تحليل طبيعة العلاقات الأولية و الإقليمية في المراحل القادمة [2] و استنادا إلى ما تقدم ، تهتم هذه الدراسة بالإجابة عن سؤال محوري بهدف فهم متطلبات التغيير واشتراطاته و الانتقال من حكم العسكريين إلى الحكم الديمقراطي المدني ، استخراج الدروس المستفادة و خلاصات عمليات الانتقال الناجحة ، و يتمثل السؤال في: متى يخرج العسكريون من السلطة ؟ بمعنى متى و تحت أي ظرف يضطر العسكريون إلى الخروج من السلطة و ماهي العوامل المهيأة لقبولهم الحكم المدني الديمقراطي [3] و هنا الأمر يتعلق بضرورة إدراك العسكريين لطبيعة التحولات الدولية و صعوبة استمرارهم في الحكم و من ثم الشروع في الانتقال إلى الديمقراطية و هو محدد رئيسي لنجاح أو فشل هذه العملية إضافة إلى ضرورة خضوع المؤسسات العسكرية و الأمنية للمؤسسات السياسية و البقاء بعيدا عن العملية السياسية و ترك الأمر للشعب صاحب السيادة و مصدر السلطة الذي ينتخب المؤسسات الرسمية التي تقوم بدورها بإنشاء مختلف هيئات الدولة غير السياسية و غير المنتخبة كافة و مراقبتها و محاسبتها بطرق تختلف باختلاف طبيعة النظام السياسي ذاته ، و لهذا كانت المهمة الرئيسية في الحالات السابقة خلال مرحلة الانتقال أين كانت الجيوش العربية في السلطة تمارس نفوذا كبيرا فيها ، هي التركيز على إخراج العسكريين من السلطة و تسليمها إلى حكومة مدنية ديمقراطية منتخبة على اعتبار أن تحقيق هذا الهدف المحوري سيمكن قوى التغيير و مؤسسات النظام الديمقراطي من تحقيق الأهداف الأخرى تباعا و على أساس برنامج سياسي ممتد و معد سلفا [4] أو على العكس يتكرس موقف الجيوش العربية من التحولات السياسية الدولية و تجدد طرح قضية الانتقال الديمقراطي

1- نادية محمود مصطفى ، **الثورات العربية في النظام الدولي** ، ط 1 (مركز الحضارة للدراسات السياسية ، مصر 2014)ص 05
2- محمد عبد السلام ، **كيف تدار العلاقات الإقليمية في المرحلة المقبلة**، مجلة السياسية الدولية ، ع 184 ، أفريل 2011 ، ص 08
3- عبد الفتاح ماضي ، **الجيوش و الانتقال الديمقراطي : كيف تخرج الجيوش من السلطة** ، مجلة سياسيات عربية ع 24 يناير 2017 ، ص 02 .
4- نفس المرجع، ص ص 10 ،13

على أنها علمية مستعصية و لن تلحق المنطقة العربية بمختلف مناطق العالم التي عرفت موجات التحولات السياسية وهذا نتيجة و طبيعة المؤسسات العسكرية العربية كأهم عامل مؤثر في العملية السياسية العربية و تدخلها بشكل مباشر أو غير مباشر في العمل السياسي نتيجة المتغيرات الدولية كأثر التهديدات الخارجية لأمن الدولة أو الأحلاف العسكرية أو المساعدات المقدمة من طرف القوى الكبرى [1] كون أن كلما كان للجيش الدور الأبرز في المرحلة الانتقالية ، كان من الصعب معالجة طبيعة التحولات السياسة ، فأي تنازلات رسمية أو غير رسمية تقدمها القوى السياسية للجيش في مراحل الانتقالية تؤثر بالسلب هذه القوى بقيادة المرحلة الانتقالية ما أدى إلى حدوث شرخ في مسارها ففي تونس لم يرغب الجيش القيام بأي دور في مرحلة ما بعد سقوط النظام و في ليبيا انقسام الجيش وتشكلت ميليشيات و كتائب واجهت رأس النظام و أتباعه انتهت بإسقاطه و فوضى انتشار السلاح بين مختلف الأطراف وفي سوريا قام الجيش بقمع الثورة و حدثت انشقاقات في صفوفه و عليه و في جميع الحالات لا يجب تقديم تنازلات تقنن سيطرة الجيش أثناء التحولات السياسية بل ضرورة تمسكه بأدواره الدستورية عبر مجموعة من القنوات الشرعية و التأثير في عملية صنع القرار في الشؤون العسكرية والأمنية ، بدلا من القنوات الغير شرعية كالانقلابات العسكرية و الإنفراد بالسلطة [2] و لعل التطورات والتفاعلات السياسية الداخلية التي شددتها البلدان العربية كشفت أن هناك تدخل مباشر من قبل المؤسسات العسكرية في مسار التحولات السياسية وفق مجال المباراة الصفرية و ليس على أساس الحوار و قبول بالحلول و تقديم تنازلات وهو ما يؤكد على تضخم دور الجيوش العربية في مصير بلدانهم على مستوى كل المجالات [3] وتبقى أحد المكونات الأساسية لأي نظام سياسي و لا بد من الاعتراف بعظمة تأثيرها وسيطرتها في شؤون المجتمع .

1- هاني سليمان ، مرجع سابق ص ص 06 – 14 .
2- عبد الفتاح ماضي ، مرجع سابق ص 13
3- إبراهيم نصر الدين و آخرون ، **حال الأمة العربية 2010 ، 2014 الإعصار : من تغيير النظم إلى تفكيك الدول** ، ط 1(مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 2010) ص ص 283 ،286 .

المطلب الثاني : الجيوش و الثورات العربية

تقوم القاعدة الفكرية لدى العرب على أن الجيش هو الضامن لأمن الدولة و سلامتها و سلامة العملية السياسة الأمر الذي يدفعها للتدخل السياسي.

مما لا شك فيه أن المؤسسة العسكرية في العالم العربي لعبت دورا مهما في تمهيد الطريق لبناء الدولة الحديثة ما بعد الاستعمار ، ولكنها سرعان ما قدمت نفسها حصريا على أنها الدرع الواقي لبقاء أمنها القومي ، بحيث انخرطت في الحياة السياسية بالرغم من كل الأعباء و الالتزامات الأخلاقية بالدفاع عن وحدة البلاد المكرس دستوريا ، لكن الواقع في المجتمعات العربية جاء مغايرا لذلك تماما .

تعد ثورات الربيع العربي و ما صاحبها من سلبيات و إيجابيات من مواجهات عسكرية و ثورات مضادة و تباين المسارات و الأوضاع في كل دولة بقي السؤال الأهم و الذي يمكن بناء على إجابته تصور مدى نجاح أي ثورة من عدمها هو موقف الجيوش من هذه الانتفاضات العربية من خلال تتبع مسار و سلوكيات الجيوش في هذه الدول لاستخلاص القوانين التي تستند إليها و الميكانيزمات و الأنماط التي تنتهجها حال حدوث ثورات شعبية بحسب حجمها و حضورها في جهاز الدولة و طبيعة المجتمع و استشهادا بعدة دول عربية عايشت هذه الثورات كتونس ومصر و اليمن و ليبيا و البحرين و سوريا وبعض الملكيات العربية ، يمكننا بناء تصور حول كيفية استجابة الجيوش لمثل هذه التحولات السياسية .

الجيش ، المؤسسة بحكم التعريف تلعب دورا حاسما في الثورات ولا تحصل على الاهتمام اللازم من قبل الباحثين ، وفي حالة الثورات العربية ، فإن المجتمع الأكاديمي بدا كما لو أنه قد أفترض بشكل مسبق أن الجنرالات سيقفون في صف الأنظمة السلطوية في حالة حدوث أي اضطرابات نتيجة ولائهم على

مدار العقود السابقة [1] ومصير أي ثورة يتحدد بموقف أجهزة الدولة القمعية ، سواء دافعت تلك الأجهزة عن الدولة أو دعمت الثوار أو ما يرتبط بحالة الحذر في التعامل مع هذا الموضوع [2] و بمعنى آخر لا يمكن لأي انتقاضه أن تنجح من دون دعم الجيش ، لكن هذا لا يعني أن ذلك كاف لإنجاح الثورة بالشكل نفسه الذي أراده الثوار بل نحتاج تظافر القوى السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية ودعم القوات المسلحة، وهذا ما سنفسره فيما شهدته المنطقة العربية بعد أن ظل العالم العربي خارج موجات التغيير والتحول الديمقراطي السابقة مما دفع البعض إلى الحديث عن وجود استثناء عربي في هذا المجال أو عن وجود تناقص يبين الثقافة العربية وقيم الديمقراطية على الرغم من بدايات تفكك بنية النظم السلطوية بفعل إنتقاضات شعبية بداية من تونس ومصر ثم ليبيا و الأردن و البحرين و اليمن و العراق و عمان فمن خلال هذه الدول سنحاول دراسة موقف جيوشها من الثورات العربية [3]

اكتسبت مواقف الجيوش أهمية خاصة من حركات التغيير في الدول العربية بعد ثورات 2011 ، فقد شهدت المنطقة أوضاعا متباينة (اصطفاف الجيش مع التحول في تونس ، و انقلابه على المسار الديمقراطي في مصر، وانقسامه في اليمين وسوريا وتحلله في ليبيا)، وتزامن هذا مع عوامل جيواستراتجية مهمة أهمها العلاقات الخارجية لجيوش المنطقة مع القوى الكبرى، وانخراط المنطقة في ما يعرف بالحرب على الإرهاب ، واستهداف الدول العربية من طرف قوى إقليمية ودولية أخرى، وتبعية المنطقة عسكريا للخارج، وتظل الإشكالية ذات الصلة بالمنطقة العربية، هي موقف الجيوش من الانتقال إلى الديمقراطية وتحقيق مطلبين: الأول بناء دولة القانون والمؤسسات الديمقراطية الحديثة، والثاني سيادة المؤسسات السياسية المدنية على الجيوش مع الحفاظ على وحدتها وتقويتها واختيار الطريق أو الخيار الأمثل إبان الثورات العربية إما الاستمرار في الحكم ومرافقة التحولات السياسية كضامن لوحدة الدولة أو إدراكهم

1- زولتان باراني ، **كيف تستجيب الجيوش للثورات ؟ و لماذا ؟**، تر عبد الرحمان عياش ، ط1 (شبكة العربية للأبحاث و النشر ، بيروت 2016).ص10.
2- نفس المرجع ، ص 26 .
3- دنيا شحاتة و مريم وحيد ، **محركات التغيير في العالم العربي** ، مجلة السياسة الدولية ، ع 184 ، أفريل 2011 ، ص 10 .

(الجيوش) صعوبة البقاء في الحكم و القيام بترتيبات خروجهم منه كما حدث في كثير من دول أمريكا اللاتينية [1] وحدوث التغيير الفعلي في الوطن العربي التي تعد عملية سياسية معقدة تحتاج إلى دراسات مفصلة في ما يخص علاقة الجيوش بالتغيير السياسي، ومنها كيفية معالجة الانتفاضات والثورات، وهذا ما يتم التركيز عليه من خلال التطرق إلى بعض الأمثلة للدول العربية التي عرفت مسألة الربيع العربي.

1- موقف الجيش من الحالة التونسية 2011 :

تزامن بداية التحول في العلاقات المدنية العسكرية مع الثورة السياسة في تونس ما يعطي الانطباع حول طبيعة العلاقة بين البعد السياسي للعملية الديمقراطية وواقع الوطن العربي عامة وتونس خاصة وموقف الجيش التونسي من انتفاضة 2011 وذلك من خلال تقديم قراءة حول أهمية هذه المؤسسة ومكانتها الدستورية في النظام السياسي التونسي، بحيث تم التركيز على المؤسسة العسكرية دون غيرها من المؤسسات السياسية التونسية كمحدد رئيسي لنجاح أو فشل عملية التحويل الديمقراطي، بحيث كتب الكثير عن كيفية تأثير طبيعة الجيش التونسي على الثورة والعملية الانتقالية التي تلتها، بحيث أن النظام السياسي التونسي مثله تماما مثل كل الأنظمة العربية، فمنذ الانعتاق من الاحتلال الأجنبي العسكري، بقي أسيرا للنظام الدولي ومختلف مراكز القوة في شكل هو أقرب للاستعمار بصيغة جديدة في الشقين السياسي والاقتصادي بل حتى الجانب الثقافي من حقبة **الحبيب بورقيبة** وصولا إلى **زين العابدين بن علي** وتعد أهم السمات التي اتسم بها النظام التونسي هو ممارسته لديمقراطية الواجهة المحافظة على الوضع القائم، مما يدل بشكل واضح غياب المشاركة السياسية والتداول السلمي على السلطة كأحد أهم ميزات الديمقراطية الحقيقية، وهي عوامل تجبر الباحث على التعامل مع الحالة التونسية 2010 وموقف

1- عبد الفتاح ماضي: **الجيوش والانتقال الاعتراضي: كيف تخرج الجيوش من السلطة؟** مجلة سياسات عربية ع24، يناير 2017 المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ص ص 01 – 09

الجيش من عملية التحول الديمقراطي بحذر والتعامل بمقدار كبير من التحليل العميق لكافة العوامل والمتغيرات على كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالبيئة الداخلية.[1]

وبعيدا عن موقف الجيش من عملية التحول الديمقراطي، نشير أن تونس كانت دائما الأقرب إلى دولة عصرية على الشاكلة الأوروبية وقادرة على تحقيق الإقلاع في مختلف المجالات وتحقيق تلاءم وتوافق بين المجتمع والدولة نتيجة انفتاح المجتمع التونسي على العلمنة، غير أن عملية التحول الديمقراطي مبادرة بقيت أسيرة النخبة الحاكمة توسعها من أجل التنفيس السياسي أو العكس تضيقها حتى تراقب كل التشكيلات السياسية وهذا دليل على أن السمة السياسية للثورات العربية هي قيامها على أنظمة ديكتاتورية كانت وليدة انقلابات عسكرية أو أنظمة شخصيات وثيقة الارتباط بالمؤسسة العسكرية التي بقيت على حياد في الحالة التونسية مما شكل مفاجأة لدى بعض الباحثين، بحيث سبق وأن قام بأعمال قمعية لانتفاضات 1978 و1984 فيما سمي بثورة الخبز.[2]

فموقف الجيش في تونس يعد السبب الأهم الذي ساعد على إنجاح الثورة، هذه المؤسسة التي رفضت أن تستخدم القوة ضد المتظاهرين وقيل أن الجيش منع أجهزة الشرطة من استخدام القوة وإطلاق النار على المتظاهرين، ولعب دورا مهما في إجبار **بن علي** على التنحي من منصبه.[3] من خلال قيامه بدورا مفصليا في إنجاح الثورة بحيث ألتزم الحياد إبان التطورات السياسية في تونس ولم يتدخل إلا لحفظ الأمن والحيلولة دون انهيار الدولة كونها أدركت (قيادة الجيش) أن بقاءها ليس مهددا حتى ولو زال النظام وبالتالي لم تكن لديهم مشكلة في التخلي عن النظام السياسي والوقوف مع ثورة الشعب.

1- شفيق أحمد عبد الرحمن أبو حشيش، **البعد السياسي لعملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي "تونس نموذجا"** (رسالة قدمت ضمن متطلبات الحصول على الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، 2014)، ص ص 03-04.

2- Said Haddad, **Les armées dans les révolutions arabes**, op.cit. P15.

3- كمال يونس: **عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس**، مجلة السياسة الدولية، ع184، أفريل 2011، ص14.

وهو ما يلخص الدور الإيجابي للمؤسسة العسكرية ووقوفه محايدا في الصراع السياسي الذي صاحب العملية الانتقالية[1]، ولعل أهم ما يلخص موقف الجيش التونسي يتمثل فيما يلي:

1- غياب الطائفية والفئوية وتماسك الجيش التونسي.

2- درجة رقي الانتفاضة بشكل سلمي حتم على المؤسسة العسكرية البقاء محايدا[2].

2- الجيش والتجربة المصرية (2011-2012):

لم يكن موقف القوة العسكرية والأمنية في بلدان الربيع العربي موحدا اتجاه ثورات التغيير وإنما تعددت المواقف حسب البنية للمؤسستين من بلد لأخر وفي الحالة الأولى (تونس) لم يكن نفس السيناريو في مصر[3] كون أن الجيوش العربية في تشكيلها وتنظيمها تأثرت بتاريخ المجتمع وتركيبته وطبيعة النظام السياسي للدولة التي تنتمي إليها، ومن ثم يمكن تصنيف كل جيش حالة خاصة أنتجت ردات فعل متباينة عند قيام الثورات العربية على الرغم من ربط مسار الثورات العربية ومواقف المؤسسات العسكرية في موضوع التحول الديمقراطي إلا أنه لابد من الإقرار أنه لا يوجد متغير واحد يعوق التحول الديمقراطي بل توجد متغيرات عديدة تأثر في مسار الثورات العربية وتبقى المؤسسة العسكرية مهم مقارنة بالمتغيرات الأخرى التي ترتبط به[4].

أما على الصعيد المصري فكانت العلاقات المدنية – العسكرية ودور العسكريين السياسي من القضايا المثارة منذ ثورة الضباط الأحرار 1952 و استمرار الجدال السياسي في مختلف المراحل وصولا

1- محمد سي البشير، **نجاح التجربة الديمقراطية في تونس: أين الفارق ؟** مجلة الديمقراطية، ع56 (مركز الأهرام، القاهرة، مصر أكتوبر 2014)، ص06.

2- أمين محمد حطيط، **المؤسسة العسكرية والثورة في الوطن العربي**، عبد الإله بلعزيز، **الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي**، ط1(مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان 2012) ص225.

3- كمال طرشي، **الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي**، سياسات عربية ع23 (نوفمبر 2016)، ص140.

4- حمزة مصطفى، **الجيوش والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية**، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات أكتوبر 2016) ص27.

إلى الأيام الأولى لتنحي مبارك عن السلطة وتسليمها إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة في فبراير 2011، ولا شك في أن دور المؤسسة العسكرية في العملية الانتقالية و المسار الديمقراطي المنشود كان من الإشكاليات المطروحة بقوة، باعتبار أن المؤسسة العسكرية تمثل الثقل الأكبر في تحديد النتيجة المستقبلية للعملية إما باتجاه الديمقراطية الراسخة وإما بالارتداد إلى النظام السلطوي الهجين[1] وما يهمنا في هذا البحث هو تحليل موقف الجيش من الثورة وتشريح الأسباب ومعطيات مواقفه ورؤيته للمرحلة الانتقالية ودوره فيها.

ومن المهم الإشارة إلى أن موقف الجيش لم يكن هكذا وإنما خاضع لعدة عوامل أثرت فيه، فلم يكن منذ البداية مؤيدا لفكرة ومشروع توريث الحكم من مبارك لنجله وهو ما يعد خروجا عن المبدأ الذي سارت عليه الجمهورية المصرية، إضافة إلى وقوفه ضد بروز جماعة جمال مبارك النيوليبرالية وهو ما يشكل تهديدا واضحا للمؤسسة العسكرية في مصر في شق الامتيازات الاقتصادية، وتأثره بتجربة الجيش التونسي من الثورة في بلاده، فالجيش بقي محايدا هناك وتصرف كجيش وطني غير خاضع لسلطة النظام، ما جعل الجيش المصري في تعامله مقيدا ويعمل على الحفاظ على صورته التاريخية[2].

فنتيجة هذه العوامل إضافة و معطيات أخرى، أتخذ الجيش المصري موقف الحياد ورفض استخدام العنف ضد المتظاهرين قبل وبعد دعوة الرئيس مبارك لإعادة فرض الأمن بعد فشل قوى المنظومة الأمنية في هذه المهمة. بل انحاز لمطالب الحراك الشعبي و تخليه عن الرئيس وإجباره على التنحي، وهو ما طرح العديد من الأسئلة حول أسباب انقلابه على حسني مبارك (وهذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل في الفصل الأخير من الرسالة) وهو الدور الملتبس للمؤسسة العسكرية في الثورة وأثناء مرحلة الانتقال[3].

1- هاني سليمان، **العلاقات المدنية – العسكرية، والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير**، مرجع سابق، ص ص – 07.06

2- زولتان براني، "**مواقف الجيوش من الثورات**، سياسات عربية، ع4 (سبتمبر 2013)، ص ص103،101

3- ريكاردو رينيه لاريمونت، **الربيع العربي: الانتفاضة والإصلاح والثورة** تر: لطفي زكراوي، ط1 (منتدى المعارف، بيروت 2013)، ص90.

فالجيش المصري ضبط سلوكه أثناء الاحتجاجات الشعبية المناوئة للرئيس السابق **حسني مبارك** وأعلن أنه لن يستخدم العنف ضد المتظاهرين وسيقف على الحياد من وقائع ما يجري، بحيث تعامل بكل عقلانية وحسن تدبير وألتزم بموقف متوازن حاول فيه التوفيق بين جميع الأطراف رغم صلاته الوثيقة بنظام مبارك.[1]

3- الجيش والثورة الليبية "2011-2012":

تعد الثورة الليبية مختلفة في تداعياتها عن باقي دول الربيع العربي خاصة دول الجوار (مصر وتونس) وكذلك جانب التأثير المتبادل على الأمن والاستقرار بين هذه الدول، بحيث عمل النظام السابق في ليبيا على بناء جيش يملك القوة الرادعة والتسليح الجيد وكان التركيز منصبا على إنشاء كتائب أمنية متفوقة من كافة الجوانب ويحتكر القرار السياسي بقيادة **القذافي** ما قيد إقامة نظام ديمقراطي شبه مستحيل في ظل التصور الذي بناه النظام السابق حيث لا وجود لمجتمع مدني ولا أحزاب سياسية ولا انتخابات ديمقراطية نزيهة، ولا وجود لإرادة سياسية لدى الأطراف الفاعلة الليبية من أجل إحداث التغيير والتحول الديمقراطي المطلوب.

بدأت الاحتجاجات في ليبيا ضد النظام العقيد القذافي في يوم 17 فيفري في سنة 2011 بعد تشكل مختلف الأطياف واصطفافهم ضد النظام من أحزاب وناشطون سياسيون ومختلف القبائل التي سيكون دورها حاسما في الصراع الداخلي لغياب جيش منظم و قوي نظرا لمعاناته طوال حكم القذافي من إهمالا، إدراكا منه وخوفه من حدوث انقلابات ضده، بحيث لم يزوده إلا بالأسلحة القديمة ولم يكن يملك الذخيرة اللازمة، كونه (القذافي) ركز على الميليشيات والقوات الخاصة التي تعرف بالكتائب التي يقودها الموالون لها، وهي التي استخدمت لمواجهة المحتجين والثوار وهو ما أدى لسقوط آلاف القتلى والجرحى،

1- عايش علي علواش، **المؤسسة العسكرية في المنطقة العربية وأدوارها المتغيرة في ضوء ثورتي مصر وتونس**، مجلة آفاق، ع1510، السبت 05 مارس 2011 ، ص10.

ما حرك المحكمة الجنائية الدولية لإخضاع القذافي للتحقيق بسبب جرائم ارتكبتها قواته لقمع المتظاهرين[1]،ففي غياب منظومة الجيش والشرطة ظهرت مجموعات مسلحة وانتشرت في كل المدن الليبية مما زاد من صعوبة التعامل مع الوضع، ومهد إلى تطورات تدويل القضية وتدعيم مختلف الأطراف الخارجية (الإقليمية والدولية) وحلف الشمال الأطلسي من أجل القضاء على نظام العقيد القذافي، وعليه يبقى أهم تحدي لليبيا بعد القذافي هو إعادة بناء الجيش الوطني على أسس عسكرية سليمة وعقيدة وطنية جديدة عمادها الولاء للوطن والدفاع عنه وليس تدميره دفاعا عن الحاكم كما كان مع النظام السابق، إضافة إلى تجهيزه بالأسلحة والمعدات الحديثة.[2]

وعموما لقد شهدت المنطقة العربية منذ منتصف كانون الأول 2010 ظاهرة فريدة من نوعها تمثلت في انهيار بعض الأنظمة السياسية (تونس، مصر وليبيا) وهو رد فعل طبيعي على الإنفراد بالسلطة السياسية وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول بحيث اتخذت أشكالا متعددة من الحراك لم يكن معروفا من قبل وهي إصرار الشعوب العربية على التغيير وعدم التراجع حتى في حالة استعمال القوة من قبل السلطات، وهذا ما يهمنا في البحث هو موقف الجيوش العربية التي اتخذت طرقا عدة واختلفت رد فعلها من بلد لأخر ما عكس قوتها ومكانتها في الأنظمة العربية كمؤسسة رائدة وحاسمة وصانعة لمختلف القرارات السيادية للدول والفيصل الرئيسي لنجاح أو فشل عملية التحول الديمقراطي والأمثلة عديدة انطلاقا من تونس إلى ليبيا واليمن وسوريا حاليا، غير أن التطورات الدولية وحاجة الوطن العربي إلى ضرورة تبني إصلاحات عميقة وتغييرات سياسية يفتح النقاش أكثر حول مستقبل ومكانة

1- زياد عقل، **الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية**، مجلة السياسة الدولية ع 184، أفريل 2011، ص ص 10،11.

2- تمارا كاظم الأسدي ومحمد غسان الشبوط، **عاصفة التغيير والتحولات السياسية في المنطقة العربية** ، ط1 (المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية. برلين، ألمانيا، 2018) ص ص107.105

الجيوش العربية في الأنظمة السياسية ويرافق ذلك احتمالين إما الخروج من السلطة أو تعزيز مكانتها أكثر والتحكم في مختلف منا في الحياة السياسية في العالم العربي.

المبحث الثالث: مستقبل دور المؤسسة العسكرية للأنظمة السياسية العربية:

تمهيد:

بخلاف ما يشاع عن المؤسسة العسكرية في مختلف دول العالم بخصوص أدوارها ومهامها ومكانتها الدستورية، نجد الجيوش العربية مهيأة للعب أي دور سياسي وفي أي مرحلة باعتبارها عصب أنظمة العالم العربي منذ الوجود الاستعماري إلى غاية اليوم والأمثلة عديدة كتلك المتعلقة بأحداث الربيع العربي أين برز دورها بشكل ريادي في كل من مصر وليبيا وسوريا أثناء الثورات وبعدها وصولا إلى لعب دور الفاعل الرئيسي للتطورات السياسية في الجزائر (2019) والتجربة السودانية وموقف المؤسسة العسكرية اتجاه الانتفاضة الشعبية،خاصة أن مرحلة ما بعد الربيع العربي بدت غير مستقرة على الرغم من التغيير الذي حدث في بعض أنظمة الحكم لاسيما تونس، مصر واليمن، وبقيت بعض الدول الأخرى متأرجحة بين صعوبة التحول الديمقراطي وبين استمرار الشعوب العربية في كفاحها، وهو ما فتح النقاش حول طبيعة الدور المستقبلي للجيوش العربية من التدخل في الحياة السياسية بأدوار جديدة وازدياد فعاليتها كونها من أقوى مؤسسات الدولة وأكثرها تنظيما أو انحصارا و تقلص دورها في حال التمسك بقواعد اللعبة السياسية والجنوح نحو الخيار الديمقراطي السليم السلس. وهذا ما سنتناوله في هذه الدراسة بتقسيمه إلى مطلبين أساسيين يتمثلان في:

المطلب الأول الذي يؤكد حول ازدياد فعالية المؤسسات العسكرية العربية والمطلب الثاني على نقيض سابقه المتمثل في انحصار وتراجع وتقليص دور الجيوش العربية.

المطلب الأول: ازدياد فاعلية المؤسسات العسكرية:

الحقيقة التاريخية الكبرى تؤكد أن المؤسسات العسكرية العربية تمثل نواة العالم العربي سياسيا وأمنيا أين تهيمن على كل مقاليد السلطة والعسكر وصل إلى الحكم لكي يبقوا على ذلك منذ البداية ويبررون ذلك بحرصهم الاستثنائي على المصالح العليا للبلاد وعدم ثقتهم بالسياسيين التقليديين والقوميين القدامى ورثة وحلفاء الاستعمار، وكذلك بسبب المراحل الحرجة التي تمر بها الأمة العربية نتيجة تواطؤ الداخل مع الخارج، وهو ما أضفى صفة الشرعية على بقاءهم في الحكم وزيادة نفوذهم[1].

إن الدور الرئيسي التي التزمت به المؤسسة العسكرية وجعل منها فاعلا رئيسيا ومؤثرا سيكون له وقع كبير على مجتمعات الدول التي تفتقر للوعي السياسي ما ينعكس على عملية التحول الديمقراطي والتداول السلمي على السلطة، بحيث وجود جيوش قوية يعرقل أو يمنع من بروز المؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني من الظهور والنتيجة وجود نظام سياسي يضم هيئات مؤسسية ضعيفة وهزيلة غير قادرة على ممارسة اللعبة السياسية، خاضعة لقوة فاعلة ومتحكمة في مختلف مقاليد الحكم (الجيش)[2] بحيث أن كل الدراسات تظهر أنه لا يمكن تصور سيطرة المدنيين على العسكريين إلا بعد انتقال السلطة من الجيوش إلى حكومة مدنية منتخبة وتوفر قدر كافي من الاستقرار السياسي ووجود رأي عام ومجتمع مدني ضاغط لتحقيق هذا الهدف، وهو ما لا يتوفر ويفقده العالم العربي في الوقت الراهن في ظل مفهوم عسكرية الدولة والمجتمع العربي[3] فالمؤسسات العسكرية العربية هي الوحيدة القادرة على الصمود ومواجهة أي نظام سياسي بل حتى حمايته لما يلجأ إليه لمواجهة أعمال العنف غير الرسمي التي تمس البيئة الداخلية

1- خلدون حسني النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر**، مرجع سابق، ص129.

2- أحمد عدنان كاظم، مرجع سابق، ص213

3- عبد الفتاح ماضي، **الجيوش والتحول الديمقراطي: كيف تخرج الجيوش من السلطة ومن السياسة** ؟ (دراسة مقارنة في الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2016)، ص5.

والأمثلة عديدة نذكر منها السودان، المغرب، سوريا، العراق واليمن أين استخدمت الوحدات العسكرية الثقيلة لمواجهة مختلف التوترات القائمة.[1]

فالنخب العربية الحاكمة في الوطن العربي وحسب ما تطرق إليه العديد من الباحثين أمثال "**بوتومور**" "**Botomor**" و"**هيلز**" "**Hilz**" هي نخب القوة "**The power Elite**" والتي تترجم في المؤسسات العسكرية التي تركز معظم السلطات في يدها وهي غير مستعدة للتنازل عن مكاسبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية[2] فهي الأكثر تنظيما وعقلانية وقوة في المجتمع العربي بل المؤهلة لإدارة شؤون الحكم الذي ميزته الصراعات الحزبية، و تنمو يوما بعد يوم في ظل شغور الساحة السياسية أين ستبقى تؤدي الدور الرئيسي للتطورات التي يعرفها العالم العربي[3] خاصة عدم استقرار الأنظمة السياسية العربية والانقلابات العسكرية المتتالية كونها لم تحقق التغيرات المرجوة، بل ساهمت في تكريس الحكم العسكري من حيث الممارسة والمفاهيم التي قامت عليه، واتسعت دائرة التدخلات العسكرية لتمس كل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية[4] وتختلف الأنماط التي تعتمدها مستقبلا للتدخل في العملية السياسية كنمط جماعة ضغط والانقلابات العسكرية وجماعات المصالح وعلى شكل هيئات المجتمع المدني تماشيا مع الأوضاع السياسية للعالم العربي[5] وستبقى حجر الزاوية الذي يحمي الدولة من الانهيار ويحافظ على وجودها ومكانتها بين الدول، لهذا ما يلاحظ على الدول العربية اهتمامها المبالغ لكل ما يرمز للمؤسسة العسكرية أين حظيت وحافظت على مكانتها الدستورية خاصة لحساسية موضوع الدفاع

1- حسنين توفيق إبراهيم، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه ،ط1 (مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت 1992)، ص63

2- إبراهيم أبراش، **علم الاجتماع السياسي**، ط1 (دار الشروق للنشر والتوزيع 1998)، ص119

3- عبد الإله بلقزيز، **الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات**، مجلة المستقبل العربي، ع219، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ماي 1998)، ص.ص49.48

4- فصل الله محمد إسماعيل، **أزمة القرار السياسي في دول العالم الثالث: دراسة في فلسفة السياسة**، (دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008)، ص44

5- بدر حسن شافعي، **إفريقيا في الكتابات العربية**، قراءات إفريقية، ع10 (أكتوبر- ديسمبر 2001) ص ص،60،65

الوطني، و تبرز كل دساتير الدول العربية ربط المؤسسة العسكرية بالسلطة التنفيذية المتمثلة في رأس الدولة حيث تشرف قيادة الدولة إشرافا مباشرا على السياسة العامة في مجال الدفاع الوطني والأمن القومي وحماية الدولة من المخاطر الخارجية[1] و بطبيعة الحال نتاجا لمراحل تاريخية ونمط الدولة العربية وظروف نشأتها (أسبقية الجيوش عن وجود النظام السياسي) وبنيتها وعملية التحديث فيها، فالجيوش العربية ساهمت في بناء الدولة والتصدي لكل المراحل التي مر بها العالم العربي، حيث يمكن القول أن المؤسسة العسكرية هي الوحيدة التي ستبقى قادرة على إحداث التغيير مستقبلا كونها الطرف الرئيسي لمختلف الحالات والأزمات نتيجة غياب قوى في المجتمع يضاهي قوة المؤسسات العسكرية العربية، و بناءا على ذلك يصبح الجيش أداة إجماع على المستوى القومي، بينما يبقى الصراع السمة البارزة للسياسيين حول مصالحهم، مما يعبد الطريق أمام المؤسسة العسكرية للتدخل في مختلف مناحي الحياة السياسية[2].

و أمام هذا الطرح الذي يؤكد حول ازدياد فاعلية المؤسسات العسكرية في الوطن العربي مستقبلا لم يأت هكذا اعتباطا و إنما لطبيعة السلطات و الأنظمة السياسية العربية التي قامت منذ البداية على فعل تعسفي و ممارسة القوة بكل أشكالها و رموزها العنيفة في السياسة و الاجتماع، بحيث أول مشكلة واجهتها تمثلت في الشرعية، فالشرعية التاريخية مفقودة منذ انهيار الخلافة العثمانية، ما خلق فراغا بقيت آثاره حتى اليوم، و بقي سببا في العديد من الخلافات و التركيز على عامل القوة و القهر على المجتمعات العربية، إضافة إلى ذلك غياب و افتقارها شرعية الإنجاز و هذا ما جعلها دوما على قطيعة مع مجتمعاتها، كمؤشر قوي تستغله المؤسسات العسكرية العربية لملأ الفراغ و توسع من صلاحياتها

1- عبد المالك عزوزي، **مكانة المؤسسة العسكرية في الدساتير العربية**، مجلة دفاتر السياسة و القانون ع13، (جوان 2015) ص267.

2- زيد أسامة أحمد الرحماني: **دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا أثناء فترة حزب العدالة و التنمية 2010.2003**، (رسالة قدمت ضمن متطلبات الحصول على ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية 2013)، ص 18.

الدستورية لتشمل الجوانب الاجتماعية و يقبل أن يكون الجيش المنفذ للمطالب الشعبية مثلما يحدث في الجزائر و السودان(2019) بمقابل تمكينه من مواصلة دوره في الحياة السياسية، فهي مؤسسة مكونة من أبناء الشعب و يجب أن تبقى في خدمة الشعب و هي مرشحة للعب الدور نفسه في العالم العربي مستقبلا بل قد تتحول إلى ضمانة للديمقراطية و تصحيح انحرافات سلطة الرؤساء و الملوك[1]، و إضفائه بعض سمات المدنية على نفسه و يشكل نظاما مختلطا أو مكتسبا للطابع المدني كما أسمته عدة دراسات[2]، فالجيوش العربية وجدت لتحكم بحيث ترى نفسها الأجدر بتولي السلطة و البقاء فيها.

وهو ما يعد عملا منافيا لكل القيم و التقاليد الديمقراطية، بل تشويها للحياة السياسية لذا من الطبيعي القول أن الحيلولة دون ممارسة المؤسسات العسكرية للدور السياسي غير الاعتيادي في الوقت الذي يتوقف فيه استقرار المؤسسة العسكرية على الانسحاب من العمل السياسي يرتبط بمدى تأثير الظروف التي تدفعها لمغادرة الساحة السياسية و التخلي عن هذا الدور بشكل نهائي، و هذا غير مطروح بالنسبة للدول العربية في غياب مشروع سياسي ديمقراطي، ما يفسح المجال أمام الجيوش لتطرح نفسها بديلة بل الأداة الوحيدة القادرة على إحداث التغيير و الإصلاح و حلحلة الوضعية و في هذه الظروف سوف نجد المؤسسة العسكرية نفسها قادرة على الاضطلاع بدور سياسي في الحياة السياسية، لاسيما وأن تبني الديمقراطية الغربية أدت إلى بروز تنظيمات سياسية خالية من أي مضمون ديمقراطي حقيقي يسهم في عملية تنظيم تداول السلطة بشكل دوري تعاقبي و سلمي[3].

و تنظر أغلب الدراسات حول الدور التحديثي الذي تلعبه المؤسسات العسكرية في دول العالم الثالث حول ثلاث نقاط رئيسية:

1- خميس حزام والي: **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع الإشارة إلى تجربة الجزائر**، (سلسلة أطروحات الدكتوراه مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2003)، ص 194.

2- John Namdi Anene **« Return to the Barracks : Military** : Withdrawal From Rule in Sub-Saharan Africa,1960,1986(Ph.D.diss, Arizona State University 1987). Pp 01.02

3- عدنان أحمد كاظم، مرجع سابق ص 218.217.

- تعتبر المؤسسات العسكرية العربية الأكثر تحديثا و هي مؤهلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، و القادة العسكريين الأقل فسادا مقارنة مع المدنيين وهي أهم مؤسسات الإصلاح الاجتماعي و الحفاظ على الأمن القومي[1].

و بدون أدنى شك سيكون للمؤسسة العسكرية أدوار متغيرة تؤديها خلال المستقبل القريب تكمن في حماية البلاد العربية و تأمين أو مرافقة تجارب التحولات السياسية باتجاه الديمقراطية(حالة الجزائر 2019) أين يؤكد الجيش الجزائري مرافقته للحراك الشعبي محاولا تلبية مطالبه وهذا ما يتضح جليا في تصريحات قائد الأركان الجزائري" **الفريق أحمد القايد صالح رحمه الله**".

و من هنا سيبرز لنا دور المؤسسة العسكرية في ظل التحولات الديمقراطية و التي ستأخذ بعدا أو شكلا مغايرا عن السابق، قد يظهر شكل الحاكم المباشر و الفعلي للنظام السياسي و هذه الميزة ليست بجديدة عن الجيوش العربية كونها منذ الاستقلال متمسكة بمختلف مقاليد الحكم، أو قد يأخذ صيغة الحكم غير المباشر من خلال اتخاذ الشكل المدني استجابة للضغوط الداخلية و الخارجية وفق ما يسمى بالمشروطية السياسية (**conditionality Political**) و هي في الأصل عملية إعادة الحكم للمدنيين، لكن سرعان ما يعود الحكم للجيش مرة أخرى[2] و تنجح في ملأ الفراغ السياسي في كل تدخلاتها في البلاد إبان التحولات السياسية، الأمر الذي سيزيد من نفوذها و أهميتها و تأثيرها حتما مستقبلا مع التطورات السياسية التي عرفها العالم العربي من مطالب الإصلاح السياسي، و هذا ما يؤمن بقائه لوقت طويل في الحكم و اكتسابه للشرعية، و أبرز دليل في ذلك الدور الذي تلعبه الجيوش العربية في رسم مسارات ومصير الانتفاضات الشعبية حيث شكلت قرارات الجيوش دورا مهما في السقوط السريع و غير العنيف

1- James.A.,Bill , **The Military and modernization in The Middle East**, Comparative Politics, Vol2, N :1,(october 1969) Pp 42.43.

2- جميل مصعب محمود، **ظاهرة العنف السياسي في إفريقيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة**، مجلة العلوم السياسية، ع20، (كلية العلوم السياسية، بغداد، جانفي 2000) ص84.

للأنظمة السلطوية في مصر و تونس و الجزائر و السودان و على العكس كان موقف الجيش مختلفا في ليبيا و سوريا و اليمن عاملا رئيسا لتحول الانتفاضات الشعبية إلى حروب أهلية استدعت التدخل الأجنبي.

و كل هذا يدفعنا للحديث عن أفكار **صامويل هنتجتون** الذي ركز على مفهوم الاحترافية كعامل أساسي في تحديد دور الجيش في الحياة السياسية من خلال تقليص نفوذهم السياسي و هذا ما سندرسه في المطلب القادم من الدراسة حول تراجع أو تقليص دور الجيوش العربية في المستقبل عكس المراحل السابقة خاصة في ظل التحولات الديمقراطية ما يحتم تحديد الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في ظل الانفتاح السياسي و الاقتصادي.

المطلب الثاني: انحسار دور الجيوش العربية:

تعد العملية الديمقراطية احد أهم مفاتيح تراجع و تقليص الدور السياسي للنخب العسكرية العربية نظرا لما تحمله من هيئات و مؤسسات لنخب حاكمة منتخبة بقوة القانون ووفق مبدأ السيادة الشعبية ودرجة عالية من المؤسسة كوجود برلمان يملك صلاحيات واسعة يضمن الرقابة على السلطة.

كما تعتبر مناخ غير مشجع للجيوش العربية على دخول ميدان العمل السياسي و إنما تربة خصبة لمغادرة و إخلاء الساحة السياسية و العودة إلى الوضع الطبيعي أن تكون المؤسسة العسكرية خاضعة لمؤسسات السلطة السياسية، فكلما تعززت و ترسخت العملية الديمقراطية شكلت مانعا حقيقيا أمام ولوجها العمل خارج الأطر الدستورية خوفا من تعرضهم للمحاسبة و العقاب بسبب المراقبة، و هو ما يدفعهم للخروج من السلطة من تلقاء أنفسهم، فرغم أن اهتمام جل الدارسين لموضوع الجيوش و كيفية وصولهم للسلطة، غير أن مع مرور الوقت لاحظ بعض الدارسين أن ظاهرة انسحابهم منها لم تحظ بمثل هذا القدر من الاهتمام و كانت بعيدة عن بحوثهم العلمية إلا بعض الدراسات الأجنبية التي عبرت عن ظاهرة انسحاب الجيوش من السلطة،"**Withdrawal From Power**" أو العودة إلى الثكنات " **Retreat(Return) to the Bar racks** " أو إضعاف الطابع العسكري للنظام **demilitarization**".

و بناءا عليه سنحاول في هذا المطلب من الدراسة إسقاط الدور المستقبلي للجيوش العربية في العملية السياسية خاصة فترة ما بعد الحراك الشعبي أو الثورات العربية أين سقط العديد من الحكام العرب بفعل تغير موقف العسكريين من تأييدهم للأنظمة الديكتاتورية و دعم الثورة في تحقيق مطالبها و إرساء العمل الديمقراطي، و هو مؤشر عن ابتعاد المؤسسة العسكرية عن السلطة و بالشكل الذي يضمن حيادها و تمسكها بأدوارها الرئيسية المتمثلة في حماية أمن الدولة داخليا و خارجيا، وفق نمط أو نموذج الحارس

لا الممارس كمحاولة لإكساب الطابع المدني للنظام السياسي العربي، و لو أن الوضع مرشح لذلك جراء تفكك جيوش عربية و اندثارها كالصومال و أقل درجة ليبيا و العراق و سوريا التي يعاني جيشها من عامل الوحدة كون أن الولاء قائم على عصبيات و اليمن أبرز مثال جاهز لذلك، إضافة إلى اتجاه العديد من النظم السياسية العربية إلى التحول الديمقراطي نتيجة مجموعة من العوامل الداخلية و الخارجية وتبني سياسات إصلاحية على بنيتها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بحيث تختلف الخطوات التي اتبعتها كل دولة عربية اتجاه التحول الديمقراطي، مع ضرورة تخلي النخب العسكرية عن احتكار السلطة و عدم التدخل في العمل السياسي من أجل تفعيل العمل الديمقراطي و عدم عرقلته و هذا مرتبط بمدى استعدادها للخروج أو الانسحاب من السلطة و مراجعة دستورية لعملها المتمثل في حفظ كيان الوطن و الأمة من الخطر الخارجي، و إعادة صياغة العلاقات المدنية العسكرية على النحو الذي يحقق السيطرة المدنية على الجيش و يقنن حدود موقفه ضمن بنية السلطة و الدولة في الوطن العربي على النحو الذي يعزز من عملية التحول الديمقراطي ضمن بنية دستورية و قانونية ديمقراطية، فالديمقراطية تفرض الفصل بين العمل السياسي و المؤسسات العسكرية و هذا لن يكون إلا من خلال توفير الشروط والمناخ الضروري لمغادرة الجيوش الميدان السياسي و العودة إلى الوضع الطبيعي و هي خضوع المؤسسة العسكرية لمؤسسات السلطة السياسية، فمثلما شجع غياب الديمقراطية دافعا لتحرك المؤسسة العسكرية صوب العمل السياسي، فإن التحول الديمقراطي و مبادئه و آلياته و ممارسته تكون المانع الحقيقي أمام دخولها العمل السياسي [1]، و ذلك يكون وفق مجموعة من الشروط: كضرورة سمو الدستور وجعله مصدرا لشرعية السلطة و ممارساتها و تعزيز موقع المؤسسات الدستورية لخضوع المؤسسة العسكرية للسلطة السياسية و القرار السياسي، بحيث تنص جل فقراته على أن الجيش مؤسسة وطنية دائمة مكلفة خصيصا بمهمة الحفاظ على القانون و النظام في الدولة و ضمان أداء دور المؤسسات

1- أحمد عدنان كاظم، مرجع سابق، ص ص .207.206 .

السياسية و حمايتها، إضافة إلى ضرورة الانفتاح و التعددية السياسية عبر فتح المجال للأحزاب السياسية و رفع الحظر عنها و تبني مبدأ التداول السلمي على السلطة والاحتكام إلى قاعدة الانتخاب ما يسمح بتحويل هذا الصراع إلى ميزة من مزايا التنافس السياسي و من ثم تحييد الفرصة على المؤسسة العسكرية لممارسة دور الحكم في الصراع السياسي و فك ارتباطها السياسي بالكامل[1]، بعدما كانت هذه الجيوش القوة الدافعة لبناء الدولة الوطنية و تحقيق التنمية. و تعدت مهامها غير المهام العسكرية نتيجة نشأتها في سياقات تاريخية مختلفة[2].

يعد إخراج العسكريين من السلطة عاملا مهما في تراكم الوعي و الخبرة للدول العربية بهدف فهم شروط التغيير و الانتقال من حكم العسكريين إلى الحكم الديمقراطي المدني، و خروج الجيش من السلطة لا يعني بالضرورة استقرار النظام السياسي، بل تظل المخاطر قائمة(إمكانية حدوث انقلابات عسكرية واردة) و إنما تعد مرحلة مهمة في طريق ترسيخ العمل الديمقراطي المنشود طبقا للقانون و عدم العودة إلى القرن الماضي من حكم قادة عسكريون في الوطن العربي انطلاقا من **جمال عبد الناصر** و**حافظ الأسد، صدام حسين، هواري بومدين، معمر القذافي، علي عبد الله صالح، معاوية ولد المطيع، أنور السادات، حسني مبارك، زين العابدين بن علي**، كلهم جاؤوا من الجيش بل كانوا ضباطا ووصل كل هؤلاء إلى السلطة و نجحوا في البقاء طويلا متربعين على عروش السلطات في بلادهم، و لكن السؤال المهم هو ماذا قدموا للوطن العربي بعد أن مر بكل التجارب من "ناصرية" و "قومية" و"بعثية" و"تيارية" و"دكتاتورية" و "إسلامية"، لذا وجب العزل عن العمل السياسي و ضرورة التغيير التجديدي، و لن يكون ذلك إلا من خلال حدوث طلاق بين الجيوش العربية و العملية السياسية[3]، و ضرورة الاقتداء بالتجربة

1- برهان غليون، **حقوق الإنسان العربي**، ط2، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004) ص17.

2- Alfred Stepan, **New Professionalism of Internal Warfare and Military Role Expansion in Abraham F**, Lowenthal and John Samuel Fith, Armies and Politics in Latin America (New York,Holmes Merer,1986) p 138.

3 محمود أمين، **"إشكالية العلاقة بين المثقفين و السلطة"**، مجلة الفكر العربي، ع53، (أكتوبر 1988) ص22.

التركية(الجيش التركي) الذي عاد إلى ثكناته فانعكس ذلك على تطورها في مختلف المجالات (السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية) و تحررت و هي تبني نفسها وتقدم درسا مجانيا لكل غيور على وطنه، فالمؤسسات العسكرية العربية مهما كان انضباطها ووعيها فإنها لا يمكن أن تكون بديلا عن النظام السياسي و عملية التحول الديمقراطي[1] و كأن شعوب المنطقة العربية قد كتب عليها أن تتيه في فلك تلك الحلقة المفرغة، ما يحتم عليها أن تختار جبرا الغدارة العسكرية الاستبدادية أو إدارة مدنية يراد لها أن تفشل في إدارة البلاد لتبقى ذريعة التدخل العسكري قائمة و هذا ما سجلته دفاتر التاريخ في الوطن العربي، و من جهة أخرى نجد أن المؤسسات العسكرية العربية متخوفة من فراغ سياسي يهدد كيان الدولة، و الحقيقة أنها تتخوف من تحول ديمقراطي حقيقي بحجم ينقص دورها من صلاحيات و امتيازات، فالجيوش العربية بحكم بنيتها و تاريخها ليست مؤهلة بشكل من الأشكال للعب دور سياسي و يجب أن تبقى هذه المؤسسة محددة المهام في نطاق الدفاع عن الوطن "وليس النظام السياسي" و الحفاظ على الأمن الاجتماعي و ليس الأمن السياسي القائم على خيار المؤسسات الخشنة بحيث تعددت الأسباب وراء وجود هذا الاقتناع بصعوبة استمرار العسكريين في السلطة و كان أبرزها بروز الوعي السياسي و ازدياد فاعلية المجتمع المدني ضد الحكم العسكري و التشبع بفكرة الحكم المدني الديمقراطي[2] الذي يؤسس لوجود قواعد مؤسسية مستقرة تهدف إلى إحداث مبدأ التداول على السلطة، الأمر الذي يؤدي إلى الاستقرار السياسي و يصد من تدخل العسكريين في الحكم[3] و تكون المؤسسة العسكرية في هذا النسق من الحكم جهاز مهني متخصص و بعيد عن السياسة يستهدف صيانة أمن الدولة في الداخل و في الخارج و يتم نقل السلطات الثلاث إلى سلطة منتخبة و تتبع المؤسسة العسكرية القيادة الجديدة للدولة[4] وضرورة

1 أحمد ناصر، **"أزمة الديمقراطية في الوطن العربي"**، مجلة المستقبل العربي، ع55، (سبتمبر 1983) ص 87.
2 عبد الفتاح ماضي، **الجيوش و الانتقال الديمقراطي: كيف تخرج الجيوش من السلطة؟** سياسات عربية.ع25، (المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات 2017) ص09.
3 هلال علي الدين و مسعد نيفين، **النظم السياسية: قضايا الاستمرار و التغيير**، ط5 (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2010) ص31.
4 أحمد عدنان كاظم، مرجع سابق ص 210.

إدراكه(الجيش) أنه جيشا متطورا محترفا محافظا على هيكله الإداري و التنظيمي ووحدة مؤسسته بعيدا عن الانتماءات و العمليات السياسية، مساهما رئيسيا في عملية التحول الديمقراطي خاصة مع تصاعد الحراك الاجتماعي في العديد من الأنظمة العربية مثل الجزائر، تونس، السودان و ضرورة معالجة موقف الجيوش في العالم العربي من الانتقال إلى الديمقراطية وفق حدود فاصلة بين المصالح العسكرية والمصالح المدنية من اجل بناء دولة القانون و المؤسسات الديمقراطية الحديثة و سيادة المؤسسات المدنية الديمقراطية على الجيوش، دون تهميش وحدتها و تقويتها و رفع درجة جاهزيتها[1]و إعادة التوازن بين المجالين المدني و العسكري، و هذا ما يعيد للجيوش العربية مسألة احترافها و تعزيز كفاءتها في أداء المهمات الأصلية التي أنشأت من أجلها كحراسة هوية البلد و استقراره و في الوقت نفسه دمقرطة المؤسسة العسكرية نفسها و اقتناعها بأن دورها يقتصر على حماية البلد من كل الأخطار الخارجية و ترك السياسة للمدنيين، و إخضاعها لرقابة السلطة المدنية المنتخبة و إشرافها، و يجب على المؤسسة العسكرية التعلم من تجارب التحول الديمقراطي الأخرى، إذ يمكن عن طريق التسوية من النخب المدنية الحفاظ على امتيازات المؤسسة العسكرية ضمن الدستور و القانون[2]، بحيث أن الجيش في الوطن العربي ليس مدعوا لإحكام سيطرته على مؤسسات الدولة، بل تبقى مهمته حفظ الأمن و حماية العملية السياسية دون تدخل فيها، و هذا لن يتم إلا من خلال ضرورة إدراك العسكريين أنفسهم صعوبة الاستمرار في السلطة ووجود اتفاق وطني يجمع كل النخب السياسية و العسكرية للانتقال الديمقراطي.

ومن دون شك ستكون للمؤسسة العسكرية أدوارا تؤديها خلال المستقبل القريب تكمن في حماية أمن البلاد و تأمين نجاح تجارب التحولات السياسية باتجاه الديمقراطية و أبرز مثال عن ذلك مؤسسة الجيش في الجزائر بعد التطورات السياسية التي عرفتها (احتجاجات الشعب الجزائري 2019) على أمل الخروج من المشكلات و الأزمات و الاحتقانات السياسية و الاقتصادية التي يعاني منها دول العالم العربي، لذلك

1 طيبي غماري، **الجندي و الدولة و الثورات العربية**، (المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، قطر2019) ص 03.
2 هاني سليمان، مرجع سابق، ص 62.

فإن مستقبل الدور السياسي للمؤسسة العسكرية العربية يبقى مرهونا بمدى نجاح التجارب الديمقراطية وبمدى قدرة و فعالية المؤسسات السياسية و القانونية على أداء وظائفها بشكل سلس و سليم، مما يؤدي إلى تقليص الفرص أمام الجيوش من التدخل في العملية السياسية[1] و هذا لن يكون إلا من خلال معالجة العلاقات المدنية العسكرية عبر مراحل تمتد لأعوام، ففي البرتغال استغرق الأمر ثمانية أعوام و أمريكا اللاتينية (البرازيل و الأرجنتين) نحو عشرين عاما، و تركيا نحو نصف قرن منذ أول انقلاب عسكري في عام 1960 إلى إصلاح الدستور في 2010[2]، كون إخراج الجيش من العملية السياسية معادلة صعبة المنال خاصة في غياب المؤسسات السياسية الممثلة للمواطنين و ضعف الطبقة الوسطى و الأحزاب السياسية و مؤسسات المجتمع المدني و هو ما يستدعي ترسيخ ثقافة سياسية متقاربة في المجتمع، غير أن ما يبعث التفاؤل للنفوس و الطامعين للوصول إلى تحول ديمقراطي حقيقي و هو موقف المؤسسة العسكرية في الوطن العربي من خلال الانتفاضات العربية و حيادها الإيجابي و تمسكها بإرادة الشعب واحترامه و توفير (الجيش) بيئة الأمن و الاستقرار المناسبة التي تحتاجها الدولة كي تضع المرحلة الانتقالية لبناء التحول نحو النظام الديمقراطي، و يبقى أبرز مثال هو تصرف المؤسسة العسكرية الجزائرية و التزامها و تمسكها بالحل الدستوري و حماية المجتمع و الدولة معا من الانهيار ، إذن لا غرابة في أن يقابلها الشعب بالترحاب وعلامات الثقة[3].

وعليه يبقى التحدي الأبرز للمؤسسة العسكرية العربية أن تخرج من الالتباس المفروض عليها من قبل عصابات سياسية حاكمة فاسدة لتصحح صورتها في الوعي الجمعي و تزينها عما الصق بها من تشويه و إساءات و تعيد تقديم نفسها كمؤسسة ضامنة للسيادة و الاستقلال و الشرعية الشعبية و يعود إلى أداء دوره الرئيسي.

1 عدنان أحمد كاظم، مرجع سابق،ص ص 231.232.
2 هاني سليمان، مرجع سابق، ص17.
3 عبد الإله بلقزيز، **ثورات و خيبات في التغيير الذي لم يكتمل**، ط1، (منتدى المعارف، بيروت 2012)، ص 70.

استنتاجات الفصل الثالث:

إن أهم ما تم التطرق إليه في هذا الفصل من دراسة الجيوش العربية في الأنظمة السياسية دليل على شرعيتها التاريخية كمؤسسات سبقت وجود تنظيم الدولة و استمدت شرعيتها من القابلية الفكرية للشعوب العربية الذي تربطه علاقة وطيدة و متبادلة و منضبطة لكل مظاهر القوة، فضلا عن التكوين العسكري المغروس في نفوس الشعوب العربية، إضافة إلى قيام الجيوش بخلق أنظمة شمولية ديكتاتورية تهدف إلى تأمين و تركيز السلطة في يدها التي تولت بعدها إنجاز كل البرامج الإصلاحية (السياسية و الاقتصادية والاجتماعية...) و اضطلاعها بمهمة تحقيق أهداف التنمية على أمل الخروج من مشاكل دول العالم العربي لذا فإن تطلع الشعوب العربية نحو مسار التحول الديمقراطي يصطدم بوجود مؤسسات عسكرية يصعب فصل تأثيراتها على الممارسة السياسية و هذا ما تجسد في كل المراحل التي مرت بها البلاد العربية من إيقاف المسار الانتخابي في الجزائر سنة 1992 إلى ما سمي بالانتفاضات العربية و عودة الجيوش للواجهة السياسية كأبرز و أقوى التنظيمات في الوطن العربي و هو ما فتح نقاشات أكاديمية حول تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية و إجهاضه للعملية الديمقراطية في ظل ضعف النخب المدنية، و هو ما يدل على أن المؤسسات العسكرية العربية لا يمكنها تطليق أو الابتعاد عن العمل السياسي خاصة في ظل الأوضاع الراهنة في العالم العربي، ما يرشحها مستقبلا كمؤسسة فاعلة و مقررة لكل السياسيات العامة على مستوى البيئتين الداخلية و الخارجية كتأييد على موقعها الهام في النظام السياسي العربي على مدى عقود من الزمن، حيث اكتسبت الحظوة و السطوة على الحياة السياسية العربية على الرغم من الاختلاف الواضح لموقعها في هذه البلدان العربية، فالمؤسسة العسكرية من أهم المؤسسات القائمة في الدولة و الركيزة الأساسية لضمان استمرار الأنظمة الحاكمة.

الفصل الرابع:

إجراءات المقارنة لتجارب

الجزائر 1992 و مصر 2012

تمهيد :

شهدت الساحة السياسية العربية خلال عقدين من الزمن تطورات سياسية تسعى نحو تغيير الوضع القائم و تقديم صورة واضحة لعملية التحول الديمقراطي تخص المنطقة العربية على اعتبارها و حسب العديد من الدراسات منطقة ممانعة لكل صور و أشكال الممارسات الديمقراطية، حيث ركزت الأبحاث حول دراسة الظاهرة و تحليل أبعادها و أسبابها و خلفيات حدوثها انطلاقا و استنادا لمختلف التجارب التي عرفها العالم العربي، ولعل أبرز الأمثلة نجد الحالة الجزائرية في 1991 و ما صاحبها من توقيف المسار الانتخابي بعد تدخل المؤسسة العسكرية في العملية السياسية وصولا إلى التجربة المصرية 2012 و تداعيات الانقلاب على الرئيس المنتخب " **محمد مرسي*** " و هو ما جعل الحالتين في وضع مأزوم نتيجة التداعيات الأمنية و غياب الاستقرار الداخلي بالنسبة للبلدين (الجزائر و مصر)، و هما محل الدراسة في هذا الفصل كمقارنة بين الحالتين عبر مجموعة من المؤشرات التي تقرب و تساعد في تحليل طبيعة النظامين (الجزائري و المصري) مع التركيز على عامل الجيش و اضطلاعه بدور أساسي مؤثر بشكل مباشر و خلف الستار ما خلف و عزز ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، و من ثم وجب التركيز على دور المؤسسات العسكرية العربية في الحياة السياسية من أجل التوصل إلى تفسيرات و بناء إطار نظري متكامل مع التركيز على البيئتين الداخلية و الخارجية التي أسهمت في تحديد هذا الدور[1] و انعكاساته على بناء الدولة و نظامها الدستوري و البناء الاقتصادي و الاجتماعي لها أو بتعبير آخر حسب " **محمد عابد الجابري*** " فإن قوام الديمقراطية كنظام سياسي، اقتصادي و اجتماعي يرتكز على

[1] عدنان أحمد كاظم، مرجع سابق، ص12.

* **محمد مرسي** (محمد محمد مرسي عيسى العياط)، هو الرئيس الخامس لجمهورية مصر العربية والأول بعد ثورة 25 يناير وهو أول رئيس مدني منتخب للبلاد .

* **محمد عابد الجابري** (27 ديسمبر 1935 ، مايو 2010)، مفكر وفيلسوف مغربي، له 30 مؤلفاً في قضايا الفكر المعاصر

ثلاث : حق الإنسان في الحرية و المساواة، و مؤسسة الدولة (مؤسسات سياسية و مدنية)، و ضمان التداول السلمي على السلطة و ضمان التمثيل لكل فئات المجتمع[1] .

[1] محمد عابد الجابري، **مفاهيم الحقوق و العدل فيي النصوص العربية الاسلامية**: حقوق الانسان في الفكر العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1994) ، ص 86

المبحث الأول : معيار بناء الدولة (نظام الحكم، النخب الحاكمة، مكانة الجيش) .

تبنى الدولة على مجموعة من الأسس و القواعد الديمقراطية التي تحكم مسيرتها و تنظم العلاقات بين مختلف الفاعلين الموجودين على الساحة السياسية داخليا و خارجيا بشكل عام .

تعتبر الأنظمة العربية على وجه الخصوص جديرة بالدراسة و الملاحظة لما تحمله من تناقضات من ناحية شكل النظام السياسي و طبيعة السلطة الحاكمة و الأسس التي تقوم عليها في مواجهة جملة من الأزمات التي تعتبر تحديات أمام استقرار الأنظمة السياسية العربية، حيث نشأت الدول العربية بطريقة مختلفة و بفواعل خارجية أكثر منها داخلية فهي حسب تعبير " **بيرتران بادي*** " « **Bertnard badie** » دولة مستوردة ذات روح غريبة[1] و هو ما يشكل مخاطر عديدة على بناء الدولة في الوطن العربي و مستقبل ووحدة شعوبها[2] في غياب صور التعددية السياسية و التداول على السلطة[3] الأمر الذي ينعكس على المشاركة السياسية و التفاعل بين المجتمع و الدولة، ما يوسع دائرة المعارضة لدى مختلف أطياف الشعوب العربية[4] .

---

[1] حسام عيسى، **أزمة الدولة الوطنية العربية**، (قسم الدراسات الدينية، الرباط، المغرب، 2009)، ص 05 .

* **برتران بادي**(مواليد 14 مايو 1950) بالفرنسية : (Bertrand Badie) هو أستاذ العلاقات الدولية في معهد الدراسات السياسية بباريس، و باحث في مركز الدراسات والأبحاث الدولية. يعتبر أحد المهتمّين عن قرب بالثورات العربية وبقضايا الشرق الأوسط عموماً.

[2] عزمي شارة، **في الثورة و القابلية الثورية**، ط1(المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، بيروت، 2012)، ص 66 .

[3] محمد عابد الجابري، **العقل السياسي العربي، محدداته و تجلياته**، ط4(مركز دراسات الوحدة، بيروت، 2000)، ص 42.

[4] ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير في الوطن العربي**،(مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997)، ص ص 155، 156 .

المطلب الأول: طبيعة الحكم في الجزائر:

تختلف أنظمة الحكم في العالم العربي من دولة إلى أخرى، من جمهورية إلى ملكية أو نظام شبه رئاسي أو برلماني، و يعود هذا التصنيف بالأساس إلى الاختلاف من عدة جوانب و زوايا، فنجد منها معيار النخب الحاكمة و الانتماء الإيديولوجي و أسلوب الحكم و الجانب الدستوري و عمل الأحزاب السياسية كأهم الخصائص من حيث الشكل العام، أما المحتوى و المضمون كلها تشترك في طابع الاستبداد و التسلطية و حتى الديكتاتورية .

لا يختلف نظام الحكم في الجزائر عن غيره من الأنظمة الحاكمة المجودة في المنطقة العربية من حيث النزعة التسلطية و التشبث بالسلطة و دعم ديمومة النظام و استمراره .

تتمتع الجزائر بموقع إستراتيجي هام من حيث المساحة كأكبر دولة في إفريقيا بعد تقسيم السودان، و نقطة عبور رئيسية للضفة الأخرى (أوروبا)، ذات ثقل هام يخص الجانب الدبلوماسي كطرف مهم في حل النزاعات الإفريقية، كما تمتاز بنسبة سكان مهمة في المغرب العربي (أكبر نسبة حسب إحصاء 2000)، و تتفوق على أقرانها من حيث المقومات الاقتصادية و الموارد الطبيعية و خاصة قطاع المحروقات[1] .

إذا شئنا توصيف واقع الأنظمة السياسية العربية اليوم، توجب القول أن هذه الأنظمة تستند إلى اعتبارات القوة المجردة في غياب الإرادة الحقيقية في المجتمع، و باعتبار أن الجزائر تنتمي للدائرة العربية سينصب تركيزنا عليها كنموذج للتحليل .

[1] خيضر عباس أحمد النداوي و آخرون، التطورات السياسية و التحولات الاقتصادية في الجزائر بعد عام 219، **مجلة واسط للعلوم الانسانية**، ع29 (المجلد 11) ، 2010 ، ص 36 .

إن البحث في طبيعة الحكم الجزائري هو البحث في ظاهرة تحكم القوة في السياسة و المجتمع[1]، بحيث مثلت مشكلة الحكم في النظام السياسي الجزائري و مسألة تولي السلطة و كيفية انتقالها أهمية كبيرة منذ الاستقلال نظرا للظروف الغامضة و الصعبة التي مر بها عبر مختلف المراحل التاريخية ، إضافة إلى ما يتحدث عنه الكثير حول تسلط الجيش و النخب الضيقة المسيطرة على الحكم ، و عوامل أخرى تعد ضرورية لفهم و تحليل طبيعة التسلط في النظام الجزائري الذي قد يكون مرتبطا بشخصية الحاكم و جماعته[2]، و كذلك عدم وضوح الرؤية لصورة النظام السياسي الذي ستأخذ به الدولة و هو ما وقع في مؤتمر الصومام أين اختلفت الرؤى حول نظام الحكم على الرغم من الاتفاق المبدئي حول إقامة دولة جزائرية ذات سيادة تحت لواء المبادئ الإسلامية يستمد مقوماته من عامل الشرعية التاريخية (عامل الثورة)[3] الذي خلق عدة توترات سياسية و اجتماعية في بادئ الأمر أثرت بشكل مباشر على استقرار النظام السياسي الجزائري و التي بدأت منذ تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة برئاسة السيد بن خدة إلى غاية 1962 نتيجة الصراعات بين مختلف النخب حول السلطة (على الرغم أن الخلاف الحقيقي انطلق منذ مؤتمر الصومام 1956) بين السياسيين و العسكريين ، و استمر إلى يومنا هذا، و الأهم في النظام السياسي الجزائري هو فهم أهم مكوناته الثلاث، الحزب، الجيش و الرئاسة .

- الحزب :

تبنى أغلب النظم العربية بعد الاستقلال نظام الحزب الواحد الذي هيمن على جميع أوجه النشاط السياسي مثل ما وقع في الجزائر إلى غاية إقرار التعددية في دستور 1989، حيث استند النظام الجزائري

[1] خميس حزام والي، **اشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر**، سلسلة أطروحات الدكتوراه 22 (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003) ص 196 .

[2] بومدين بوزبد، **الوجه الباطني للإستبداد و التسلط في طبيعة السلطة السياسية العربية: الجزائر نموذجا في: الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة على خليفة الكوزي**، ط1(مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2005)، ص 106 .

[3] سعيد أبو الشعير ، **النظام السياسي الجزائري**، ط2(دار الهدى، الجزائر، 1993)، ص 02 .

لعامل الشرعية الثورية التاريخية الممثلة في جبهة التحرير الوطني كرمز للوحدة الوطنية و مصدر السيادة و الشرعية، ما خلق جو مكهرب العلاقات بين مختلف التيارات السياسية و ترك المجال لعامل القوة كحاسم بين الأجنحة المتصارعة و الغلبة عادت للأكثر قوة و تنظيما[1] .

و بالعودة إلى عامل الحزب فنجد أن جبهة التحرير الوطني هي التي تقدمت المشهد السياسي و التاريخي للجزائر المعاصرة بفعل الثورة التحريرية، فالسلطة الحقيقية بقيت بيد الحزب، أما الهياكل و المؤسسات الأخرى فكلها شكلية تضفي الشرعية على أعمال الحزب و تباركها، فالحزب هو الموجه للقوانين و السياسات و الضامن للوحدة و الحريات له مطلق الصلاحية بحسب نصوص الدستور[2] و هو ما تكرس في دستور الجزائر الأول لسنة 1963 في المادة 23 [3] و دستور 1976 عبر المادة 94 التي تؤكد : يقوم النظام التأسيسي الجزائري على مبدأ الحزب الواحد على الرغم من الاختلاف بين النخب العسكرية و المدنية حول نمط الحكم السياسي المستقل بين دعاة التعددية السياسية و الأحادية الحزبية و هو ما خلق معضلة في إنجاز مهمة التطوير بسبب عدم وفرة الخبرات السياسية السابقة في التعامل معها ، و لم تحقق التواكب السياسي الملائم، و حسب **ميشال فوكو*** « **Foucout Michel** » يرى أن المشاركة السياسية في نظر الحكام العرب من الأساليب الممنوعة على الرغم من المزاعم الكاذبة حول التعددية، و حسبه أن لا قيمة لها إن لم تكن مبنية على عامل التداول السلمي على السلطة[4]، كما نلخص أن الحزب (جبهة التحرير الوطني) في الجزائر مثل الركن و الشرط الأساسي لتحقيق الوحدة الوطنية

[1] عبد العالي دبلة، **الدولة الجزائرية الحديثة : الاقتصاد و المجتمع و السياسة**، ط1، (دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة ، 2004) ، ص ص 54، 55.

[2] وليد خالد أحمد حسن، مرجع سابق، ص 193.

[3] دستور 1963، المنشور في الجريدة الرسمية المؤرخة في 10سبتمبر 1963، العدد 64.

[4] محمد عابد الجابري، **العقل السياسي العربي محدداته و تجلياته**، ط4 (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2000) ، ص 43 .

كونه جامع لكل المشاريع التنموية الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و في ظل وجود قوة داعمة له تمثلت في الجيش، و هذا كأهم ركن بعد الحزب في النظام السياسي الجزائري .

2- الجيش:

إن فهم حقيقة الدور الذي يلعبه الجيش و علاقته بالسلطة السياسية في الجزائر ينبغي معرفة الأهمية التي تحتلها في منظومة الدولة و في ثقافة المجتمع نظرا لخصوصيتها[1] فالمؤسسة العسكرية مؤسسة من مؤسسات الدولة وليس جهازا لإمرة السلطة السياسية يعمل تحت حكم النخب السياسية (الاختلاف قائم منذ مؤتمر الصومام 1956) بين السياسي و العسكري، و أزمة صيف 1962 لدليل على ذلك ، فالجيش يتمتع بالاستقلالية مقارنة بالمؤسسات السياسية الأخرى[2] ، كون أن الجيش الجزائري حالة خاصة عكس كل جيوش العالم لم تصنعه الدولة بل هو من صنع دولته و أراد أن يكون مالكا لها، فهو الشرعية و هو السلطة باعتباره مؤسسة تميزه القيادة الجماعية، فهي التي فرضت الاختيارات السياسية و الخطط الاقتصادية الأساسية في البلاد بل فرضت كل الرؤساء المتعاقبين منذ الاستقلال انطلاقا من أسس الشرعية الثورية في صنع السياسات العليا للبلد، ما أكسبه كتلة تاريخية و عقيدة عسكرية صلبة يصعب فصلها عن العملية السياسية[3]، و إنما يوجد ضمن بيئة يؤثر فيها و يتأثر بها و يهتم بالتكوين المجتمعي و بنيته و النزاعات و التجاذبات التي تسم الصراع السياسي[4]، فالجيش الجزائري برز كأثر قوة و اقتدارا في البلاد، بحيث أصبح يتمتع بكامل الصلاحيات في استبعاد أي منافس محتمل

---

[1] شلغوم نعيم، العلاقات المدنية ، العسكرية و مسألة التحويل الديمقراطي في الجزائر، **مجلة الدراسات الإستراتيجية و العسكرية**، ع5 سبتمبر 2019 ، ص 57 .

[2] عبد الإله بلقزيز، الدولة و السلطة و الشرعية، ط1 (منتدى المعارف للنشر و التوزيع، بيروت ، 2013) ص 24 .

[3] شلغوم نعيم، مرجع سابق، ص ص 58 59 ،

[4] حسام عيسى عيد الرحمان، **أزمة الدولة الوطنية العربية، تحديات التراث السياسي التقييدي و الحداثة في حقبة ما بعد الاستعمار**، (قسم الدراسات الدينية، الرباط، المغرب، يونيو 2019)، ص 03 .

على مقاليد السلطة أو تحييده[1]، نظرا لإنفراده بخاصية مميزة كون تكوينيه سابق على ميلاد الدولة و هي مفارقة يختص بها الجيش الجزائري[2]، و هو ما مهد إلى تطور الأوضاع و بروز أزمات بين السياسيين والعسكريين حول فكرة الأولوية بين المدني و العسكري[3]، التي لازمت النظام السياسي الجزائري منذ مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، كمرجعية تاريخية للصراع بين المؤسسات السياسية (الرئاسة) و المؤسسة الأمنية (الجيش) ، و عليه تبقى مؤسسة الجيش جوهر النظام السياسي الجزائري لقوته و تنظيمه و تاريخه و انخراطه في الحياة السياسية الاجتماعية، و هذا ما نصت و أكدت عليه مختلف النصوص الأساسية لمختلف الدساتير 1963، 1976، 1989، 1996 .

3- **الرئاسة :**

تعد مؤسسة الرئاسة هيئة محورية في بلدان المغرب العربي تدور حولها الحياة السياسية والدستورية نظرا لثقلها و الصلاحيات التي أسندت لها عبر مختلف الدساتير، بحيث تحتل مكانة مميزة حامية للدستور و موقع الفيصل بين المؤسسات و السلطات، و هذا ما ينطبق على كل الدول المغاربية ذات النظام الجمهوري (الجزائر، تونس، موريتانيا) .

ففي الجزائر منذ أول دستور 1963 ترجم فعليا تلك المكانة (موقع الرئاسة في النظام السياسي و عززت الدور المحوري لها من خلال حصر جل الصلاحيات في يد الرئيس، و هذه المكانة التي لا يزال يشوبها التعقيد بالنظر إلى عمق الخلاف التاريخي منذ مؤتمر الصومام 1956، الذي طرحت أولوية السياسي على العسكري[4]، فلقد مر النظام السياسي الجزائري بمحطات هامة كانت لها الأثر المباشر على

[1] الطاهر سعود، أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر، **سياسات عربية**، ع24 جانفي 2017، ص 31 .

[2] Rachid Tlemsani, Election et élites en Algérie, chihab édition, 2003, P34.

[3] عبد الرزاق مقري، **التحول الديمقراطي في الجزائر**، رؤية ميدانية، ص 04.

[4] مهري عبد الحميد، الجيش و السلطة السياسية في الوطن العربي، **مجلة دراسات إستراتيجية**، **ع 5** جوان 2008، ص 07

الأوضاع الداخلية للجزائر أبرزها صيف 1962، وما تبعه من انقلابات سياسية الأول ضد **أحمد بن بلة*** في 19 جوان 1965 من قبل **محمد بوخروبة*** " **هواري بومدين** " الذي عمد إلى شخصنة الحياة السياسية و الحزبية في شخصه من خلال منع التعددية، إلى وصول الشاذلي بن جديد الذي عرفت فترة حكمه العديد من الأحداث البارزة (كالأزمة الاقتصادية و الانفتاح السياسي) و عودة المؤسسة العسكرية للواجهة من جديد كصاحبة القرار السيادي داخل الدولة[1]، على الرغم من ذلك فمكانة مؤسسة الرئاسة في النظام السياسي الجزائري تبقى مهمة و فعالة[2] ، و يتضح جليا منذ الوهلة الأولى للدستور الجزائري في منح الأفضلية لرئيس الجمهورية على حساب السلطات الأخرى، طبقا لدساتير 1963و 1976 و 1989 و 1996 و مختلف التعديلات آخرها في 2016، وهو أهم ما نستنتجه من هذه الفقرة هو الاحتكار الواضح لسلطة القرار من طرف رئيس الجمهورية و إنفراده بها كمنهاج تبنته الدولة الجزائرية من عهد **أحمد بن بلة و هواري بومدين** إلى **بوتفليقة*** أين تجلت بوضوح عملية شخصنة السلطة في يد واحدة، و تعزيز سيطرتهم و بناء مراكز قوى يتحررون فيها من النخب المحيطة بهم، بالإضافة إلى رفض وجود أي قوة تنازعهم في الحياة السياسية، ما عزز مكانة مؤسسة الرئاسة مقابل المؤسسات السياسية الأخرى.

و عليه نجد أن مكانة رئيس الدولة تطورت في الجزائر عبر مختلف الظروف و الأزمات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي كان لها تأثير مباشرا على النظام السياسي لمؤسسة محورية تدور حولها الحياة السياسية والدستورية ما أدخل أطراف النظام السياسي الجزائري متمثلة في الجيش والحزب والرئاسة

---

* **أحمد بن بلّة**، أول رؤساء الجزائر بعد الاستقلال ناضل من أجل استقلال البلاد عن الاحتلال الفرنسي، وشارك في تأسيس جبهة التحرير الوطني في عام 1954 واندلاع الثورة التحريرية.

* **هواري بومدين** واسمه الحقيقي **محمد إبراهيم بوخروبة** الرئيس الثاني للجزائر المستقلة .شغل المنصب من 19 يونيو 1965 بعد انقلاب عسكري على أحمد بن بلة .

[1] عبد الرزاق مقري، مرجع سابق، ص 05.

[2] سعيد بوشعير، **القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة: النظرية العامة للدولة و الدستور و طرق ممارسة السلطة)** ، ط04 (الجزائر، دس، ن) ص 187 .

في دوامة صراع حول السلطة، فالأزمة هي أزمة سياسية كقرار و كفعل عمومي في الحكم و أسس الحكم في الجزائر، و بقيت أزمة بناء الدولة يعاني منها النظام السياسي نتيجة شخصنة السلطة و غياب مبدأ التوازن بين السلطات بفعل السلطات الدستورية الضخمة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية سواءا في الظروف العادية أو الاستثنائية من جهة و الحزب الذي يحتكر الحياة السياسية منذ تأسيسه من جهة أخرى[1]، دون إغفال جهود النخبة و تكلسها، فهذه النخبة شاخت في مواقعها على حد تعبير الأستاذ هيكل حسنين[2] .

و عليه على غرار معظم الجيوش العربية يؤدي الجيش الجزائري دورا مركزيا في صناعة القرار السياسي بفعل تكوينه السابق لوجود الدولة لأسباب تاريخية و هيكلية، راجعة أساسا إلى النضال التحرري الذي قاده جيش التحرير و تمسكه بالشرعية التاريخية بعد الاستقلال و هو منطلق محوري لفهم تطور المؤسسة العسكرية و طبيعة سلوكها للسيطرة على مقاليد العملية السياسية .

و يعود تضخم دور الجيش و اضطلاعه بمهمات بناء الدولة و مراقبة المجتمع بعيدا عن المهام الرئيسة المتمثلة في الدفاع و حماية وحدة التراب الوطني من أي اعتداء خارجي، كعمل سياسي زاد من فجوة الصراع بين النخب العسكرية و النخب المدنية، على اعتبار فرضية و معتقد رئيسي يتمثل في أولوية العسكري على السياسي، والتجارب التاريخية تعزز هذه القاعدة المركزية في الحكم خاصة بعد أزمة المرحلة الانتقالية في التسعينات بعد توقف المسار الانتخابي .

---

[1] Ait Kaci, Armée pouvoir et processus de décision en Algérie, **revue politique étrangère**, 2004, P311.

* **عبد العزيز بوتفليقة** (1937-2021)، رئيس الجزائر منذ 1999 إلى غاية 2019 والرئيس السابع منذ الاستقلال.صاحب اطول فترة حكم في الجزائر .

[2] حسنين توفيق إبراهيم، النظام السياسي الحصري: التوازن بين السلطات و معضلة الشرعية، **مركز الجزيرة للدراسات** نشرت يوم 07 أوت 2011.

إن الجيش الجزائري مركز القرار و السلطة في النظام الجزائري لا ينازعه أحد في ذلك، خاصة مع تمسكه بمبدأ الشرعية التاريخية و نشأة الدولة الجزائرية (أسبقية وجود الجيش على الدولة) مما مهد نحو السيطرة على السلطة و التحكم في توزيعها و إعادة إنتاجها سواءا خلال الأحادية الحزبية (1962، 1989) أو بعدها إلى يومنا هذا، لكل مرحلة و خصائصها انطلاقا من الشعبوية السياسية إلى الكاريزما البومدينية، دائما مع وجود قوة مهيمنة و ماسكة للسلطة في الجزائر، و يبقى أبرز مثال على ذلك تدخلها بقيادة خالد نزار في جانفي 1992 من أجل توقيف المسار الانتخابي كدليل على مدى تغلغل المؤسسة العسكرية الجزائرية في النظام السياسي من أجل حماية امتيازات الجيش و لو على حساب الانقلاب على العملية السياسية و إعادة إنتاج التسلطية، و غلق كل السبل أو الطرق المؤدية نحو المسار الديمقراطي، و هذا يبين أن المؤسسة العسكرية الجزائرية ليست فقط طرفا في اللعبة السياسية و إنما هي من تصنعها .

و كاستخلاص نجد أن جذور تحكم الجيش في الحكم ليس وليد اليوم و إنما منذ ميلاد الدولة الجزائرية بحيث اعتمد الرئيس **أحمد بن بلة** على المؤسسة العسكرية لتولي أول رئاسة للدولة بعد الاستقلال و إبعاد كل منافسيه عن السلطة مما أحدث شرخا و عدم توازن داخل الحزب انتهى بتدخل الجيش مرة أخرى و الإطاحة به ووصول **هواري بومدين** و توليه لرئاسة الدولة عن طريق انقلاب عسكري في 19 جوان 1965 إلى غاية وفاته أواخر 1979، أشعل الصراع بين القيادات الحزبية على رئاسة الدولة انتهى بتدخل المؤسسة العسكرية من جديد لصالح الشاذلي بن جديد وصولا إلى تبني التعددية السياسية و توقيف المسار الانتخابي و قدوم اليامين زروال الذي يمثل مؤسسة الجيش أين لم يعمر طويلا حتى تم الاتفاق بين قيادات الجيش حول مرشح السلطة آنذاك و المؤسسة العسكرية بصفة خاصة حول السيد عبد العزيز بوتفليقة سنة 1999 و الذي عمر في الحكم لمدة تقارب العشرين سنة .

فالمؤسسة العسكرية الجزائرية لا تغفل الشروط أو الظروف التاريخية و الثقافية و المؤسسية العسكرية التي تدفعها إلى التدخل في الحكم، فكلما شعرت بتنامي التهديد الذي قد يهدد مكانتها، عادت إلى مشهد الصدارة لتولي السيطرة على النظام السياسي .

كاستنتاج لطبيعة الحكم في الجزائر و دور المؤسسة العسكرية في صناعة الرؤساء نتأكد بوضوح منذ الاستقلال إلى يومنا هذا فكل السياسيين الذين حكموا البلاد كانوا ضباطا أو مقاتلين، بحيث لم يحكمها أبدا رئيس لم يحمل السلاح أو ذو انتماء عسكري **فأحمد بن بلة** كان مجندا في الحرب العالمية الثانية ضمن الجيش الفرنسي، و **هواري بومدين** كان عقيدا في الجيش و نفس الشيء ينطبق على **الشاذلي بن جديد***، و من بعده أصبح محمد بوضياف و لفترة قصيرة قبل اغتياله (برز كعضو في المنظمة الخاصة التابعة لحزب الجيش الجزائري ليخلفه **العقيد علي كافي***، ثم جاء اللواء اليامين زروال الذي انسحب من السلطة و سلمها للرائد بوتفليقة رفيق بومدين في جيش التحرير الوطني، فهذه الأمثلة توجز الدور الريادي لصانع القرار في الجزائر و تؤكد صعوبة فصل العسكري عن السياسي في الجزائر[1] .

[1] رياض الصيداوي، **نهاية زمن بوتفليقة: صراعات النخب السياسية و العسكرية في الجزائر**، ط3 (دار بهاء الدين للنشر و التوزيع ، الجزائر 2019) ، ص 14 .

* **الشاذلي بن جديد** الرئيس الثالث للجمهورية الجزائرية من 9 فبراير 1979 حتى 11 يناير1992

* **علي كافي** الرئيس الخامس للجزائر منذ الاستقلال.

المطلب الثاني : طبيعة الحكم في مصر :

شكل النظام السياسي المصري على مدى الحقب التاريخية موقعا مركزيا في السياسة الإقليمية بحكم نفوذه في إفريقيا، حيث أكسبه أهمية بالغة و دورا بارزا محوريا في قضايا الوطن العربي، ما شكل أرضية خصبة للدارسين و الباحثين دراسة النظام السائد في مصر و المؤسسات السياسية، و مراكز القوة و صنع القرار، و مميزات الحكم بأشكال مختلفة و متواصلة و أهم الإشكاليات المثارة حول الواقع الدستوري و الحزبي و عوامل التعثر الديمقراطي، و هذا محور دراستنا في هذا المطلب بحيث سنحاول إبراز طبيعة النظام السياسي المصري و الأسس و المرتكزات التي يقوم عليها على جميع الأصعدة و المستويات في ظل الإشكاليات المحيطة بها، و التطرق إلى النخب الحاكمة التي تقود عملية بناء الدولة و إيديولوجياتهم و معتقداتهم الموجه للسياسات العامة و المؤسسات و البنى و القوى الفاعلة في مصر[1].

و من هذا المنطق سنعمل على تسليط الضوء على أهم العناصر المشكلة للنظام المصري مقارنة بالنظام الجزائري على الرغم من التشابه حول طبيعة النظامين .

1- الخريطة الحزبية في مصر :

على الرغم من مضي أكثر من ثلاث عقود على الانتقال من صيغة التنظيم السياسي الواحد إلى صيغة التعددية الحزبية المقيدة في مصر، لم تشهد تحولا ديمقراطيا حقيقيا، بل يعود ظهور الأحزاب السياسية في مصر في القرن التاسع عشرا إلى مجموعة من الظروف التاريخية و الاقتصادية و الاجتماعية و سياسية معنية من التنظيم السري إلى العمل المعلن، و شكل الحزب الوطني الديمقراطي بزعامة " **مصطفى كامل** " طليعة العمل الحزبي في مصر منذ عام 1907 و لم تمر فترة طويلة حتى أضحت الساحة السياسية

[1] فخر الدين ميهوبي، **إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي : دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار**، ط1(مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية 2014) ، ص ص 11 12 .

مليئة بمختلف الأحزاب السياسية بتنوع اتجاهاتها و إيديولوجياتها[1]، و باختلاف فعاليتها و مدى مساهمتها في التحول الديمقراطي، و الدور الذي تلعبه في تحقيق المشاركة السياسية و التعبئة الجماهيرية و هذا ما أشار إليه العديد من الباحثين في الشأن المصري أمثال " إيليا حريق وهيفي "[2].

فالأحزاب السياسية تعد الفاعل الأساسي في النظام الديمقراطي، فهي تقوم بملأ الفراغ بين الدولة و المجتمع و هي تمثل دور القيادة البديلة في حال فوزها في الانتخابات، فما مدى فعاليتها في مصر و مستقبلها[3]، في ظل احتواء السلطات المركزية المصرية للتعددية السياسية و إحكام العملية السياسية [4].

شهدت مصر مسألة تعدد الأحزاب السياسية منذ 1977 حيث يصل عدد الأحزاب حاليا 24 حزبا يمارس نشاطه على الساحة السياسية على الرغم من استمرارية العمل بقانون الطوارئ منذ 1981، إضافة إلى احتكار الحزب الوطني الديمقراطي للعملية السياسية منذ تأسيسه في أواخر السبعينات لرئيسه " **حسني مبارك** "، بحيث لم يترك أي تغيير سياسي على بنية و شكل النظام السياسي و العملية السياسية و استمر الوضع على حاله لغاية 2011 أين كان من الضروري إحداث تغييرات و تحولات ضمن ما يسمى بثورات الربيع العربي و إعادة تشكيل الخارطة السياسية في مصر و بروز توجهات و أحزاب جديدة معادية لنظام حسني مبارك " تكون بديلة للأحزاب السياسية السابقة التي أثبتت ضعفها"، أين اقتصرت مشاركتها كديكور أو واجهة تزين المشهد السياسي عمد إلى ترسيخ التعددية السياسية في مصر بإطار شكلي، بل

---

[1] أحمد عيسى، **ثلاثية السلام و التنمية و الديمقراطية**، ط1 (القاهرة،2006) ، ص ص 74 75.

[2] J. heaphey , **« the organisazion of egypt** ; I, adicousies of non-political model for Nation, Building, Words polities » Vol 10, January 1966, P177.

[3] علي الدين هلال، **النظام السياسي المصري بين إرث الماضي و آفاق المستقبل 1981-2010** (الدار المصرية-اللبنانية ، مصر 2010)، ص 24 .

* **مصطفى كامل** زعيم سياسي وكاتب مصري .أسس الحزب الوطني وجريدة اللواء.

[4] بن حمادي عبد القادر، مرجع سابق ، ص 10.

* **إيليا حريق وهيفي** مؤرخ و باحث لبناني، نال شهادة الدكتوراه من جامعة شيكاغو عام 1964، له عدة مؤلفات و مختص بدراسات منطقة الشرق الأوسط، من أهم مؤلفاته الديمقراطية و تحديات الحداثة بين الشرق و الغرب .

حتى الأحزاب الحاكمة لا تبادر إلى اقتراح أي توجهات سياسية للبلاد، بل تعمل على حشد الجماهير و خلق التعبئة لتوجهات الرئيس (أحزاب مناسباتية)[1].

و بالعودة إلى التجربة الحزبية في مصر نجد أنها مرت ثلاث مراحل، الأولى تلت مباشرة بعد الاستقلال و سميت بالتعددية السياسية الأولى خلال الفترة الممتدة من 1923 إلى 1952، مرحلة التنظيم السياسي الواحد من 1952 إلى 1976، خلال حكم عبد الناصر و هي مرحلة الزعامة الكاريزمية التاريخية نظرا لدوره في تحقيق المشاركة السياسية و القبول الجماهيري و مرحلة التعددية السياسية الثانية من 1977 إلى يومنا هذا[2] .

و يمكن القول بأن مصر مثلها مثل باقي الدول العربية لم تشهد التعدد الحزبي، الذي يضمن تداول السلطة في أي مرحلة من مراحلها، فقد عاشت إما في تنظيم سياسي واحد بحكم القانون مثل الفترة التي تلت قيام ثورة 1905، أو في حالة تعددية حزبية تحت لواء حزب كبير يستقطب القطاع الأكبر من التأييد السياسي[3]، و هو ما يجسد بشكل عام غياب المضمون و المحتوى الحقيقي للعملية الديمقراطية، ديمقراطية تأخذ الانتخابات كمظهر وحيد لها، و ما ينتج عنها مؤسسات عديمة القوة و التأثير في النظام السياسي و لا يمكنها إحداث تغيير أو إصلاحات جوهرية أو نظام رقابي يعزز مبدأ التداول السلمي للسلطة و المشاركة السياسية[4]، و هو الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز النفوذ السياسي للجيش في مصر في ظل غياب المؤسسات و ضعف الأحزاب السياسية .

---

[1] ثناء فؤاد عبد الله، الحياة الحزبية في مصر، **مجلة المستقبل العربي**، ع274 (2001)، ص 63.

[2] J- Heaphy « the organisazion of egypt » opcit, P177.

[3] خيري أبو العزايم فرجاني، **التحول الديمقراطي في النظام السياسي المصري**، ط1، ب د ن ، فيفري 2015، ص 170.

[4] شفيق أحمد عبد الرحمان أبو حشيش، البعد السياسي لعملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي " تونس نموذجا" رسالة ماجيستر، (كلية العلوم الاقتصادية و الإدارية، جامعة الأزهر ، غزة، 2004)، ص 03.

و عليه يمكن تصنيف الأحزاب السياسية في مصر وفقا لمعايير مختلفة منها: تاريخ النشأة و طريقها أو الإيديولوجية التي تتبناها و البرامج و التوجهات.

فعلى سبيل المثال ووفقا لمعيار النشأة نجدها أنها انقسمت على نحو ثلاث أجيال : (الجيل الأول 1975-1977 و الجيل الثاني من 1977 إلى 1990، و الجيل الثالث الذي تأسس ما بين الفترة 1990 إلى 2015 و هي مرحلة عرفت اعتماد حوالي 17 حزبا كمظهر يعكس ديمقراطية الواجهة و لم يساهم في حيوية الحياة السياسية في مصر، و الجداول المرفقة تلخص الخريطة المصرية حسب النشأة و طريقة وجودها ..

الجيل الأول أسس عام 1977	الجيل الثاني (1977 -1990)	الجيل الثالث (1990-2009)	
حزب مصر العربي الاشتراكي	حزب العمل الاشتراكي 1978	حزب التكافل الاجتماعي 1955	الحزب الاتحادي الديمقراطي 1990
حزب الأحرار الاشتراكيين	حزب الوفد الجديد 1978	حزب الخضر المصري 1990	حزب مصر الجديد 1990
حزب التجمع التقدمي الوحدوي	حزب الأمة 1983	الحزب العربي الديمقراطي 1992	حزب الشعب 1992
	حزب الوطني الديمقراطي 1978	حزب العدالة الاجتماعية 1993	حزب الوفاق القومي 2000
		حزب مصر 2000	حزب الجيل الديمقراطي 2002
		الحزب الدستوري الاجتماعي الحر 2004	حزب الغد 2004
		حزب شباب مصر 2005	حزب السلام الديمقراطي 2005
		حزب المحافظين 2006	الحزب الجمهوري الحر 2006
		حزب الجبهة الديمقراطية 2007	

مع التذكير حول اختلاف نمط وجود الحزب و التي تدهورت أساسا حول ثلاث طرق عبر تحويل المنابر إلى أحزاب أو عن طريق لجنة الموافقة أو عبر الأحكام القضائية[1] .

2- الجيش :

على عكس معظم الجيوش العربية التي تزامن تأسيسها مع قيام الدولة الوطنية عقب الاستقلال عن الاستعمار في النصف الأول من القرن العشرين، يعود تأسيس الجيش المصري إلى عهد " **محمد علي باشا*** " بحيث له الفضل في بناء مصر الحديثة بحيث ظلت مهمة الجيش المصري الدائمة حماية البلاد و حفظ النظام العام في شقه الداخلي، أما حماية الحدود من اختصاص الغرب عملا " باتفاقية لندن" في عهد محمد علي عام 1841، و منذ ذلك الحين شهد الدور السياسي للجيش حدثين فارقين تمثلا في : الأول ثورة " أحمد عرابي" في 9 سبتمبر 1889 و ما رافقه من إصلاحات عسكرية ووطنية، و الحدث الثاني تمثل في ثورة الضباط الأحرار في 23 جويلية 1952 أين تسلم الجيش سدة الحكم، بحيث ظل قوة مهيمنة وماسكة للسلطة قبل بناء الدولة و بعدها كقاعدة حكم مركزية إذ يتحكم الجيش في السلطة الفعلية بوصفه المحتكر للشرعية عبر تعاقب العديد من رؤساء الجمهورية المصرية[2] .

يتطلب فهم تحولات السلطة و النفوذ في العلاقات المدنية العسكرية في مصر تحليلا للديناميكيات المجتمعية و للولاءات في سلك الضباط و مصادر القوة للقادة العسكريين و السياسيين على حد سواء، بحيث اختلفت العلاقات المدنية- العسكرية كثيرا في تاريخ مصر المعاصر نتيجة تقلبات مهمة

---

[1] علاء الدين هلال، مرجع سابق، ص ص 320، 321.

* **محمد علي باشا المسعود** بن إبراهيم آغا القوللي هو مؤسس الأسرة العلوية وحاكم مصر ما بين عامي 1805 إلى 1848

[2] هاني سليمان، **العلاقات المدنية: العسكرية و التحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير**، الدوحة، (المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات 2015)، ص 24.

* محمد علي باشا والي مصر خلال الحكم العثماني .

حدثت من فترة رئيس لآخر، و يمكن القول أن **جمال عبد الناصر** أخذ حصة الأسد كشخصية ذات جاذبية في تاريخ مصر الحديث و ما ميز فترة حكمه و العلاقة مع المؤسسة العسكرية .

1- جمال عبد الناصر و المؤسسة العسكرية :

ما يجدر بنا الإشارة إليه قبل التطرق إلى طبيعة و مكانة الجيش المصري خلال فترة حكم " جمال عبد الناصر" هو ضرورة التطرق إلى نشأة و تطور تنظيم الضباط الأحرار في مصر الذي كان يهدف إلى مقاومة الوجود البريطاني منذ سنة 1939، و قد ساعدت الأوضاع التي سادت ما بين 1942 إلى 1956 على بروزه و تأثيره في المجتمع المصري عبر مراحل أساسية توصل تنظيم الضباط إلى الاستيلاء و الانفراد بالقرار السياسي و احتكار السلطة السياسية[1]، و السيطرة على المجتمع المصري " كمجتمع عسكري بامتياز" حيث تظهر العلاقات بين اللواء " **محمد نجيب*** " و " **جمال عبد الناصر*** " بعد انقلاب الضباط الأحرار 1952 ضد الملك "فاروق" ، الدور الرئيسي الذي لعبته التعبئة الاجتماعية و التكتلات في صياغة العلاقات المدنية العسكرية في مصر[2]، حيث تميزت فترة حكم الرئيس "جمال عبد الناصر" بهيمنة المؤسسة العسكرية على الحكم و العملية السياسية، و اعتبر الجيش كأقوى مؤسسة داخل النظام السياسي بعد استبعاده لكل التنظيمات السياسية و النخب في مصر، حيث أصبح ينظر إليه كمؤسسة وطنية جامعة و ممثلة للنسيج الاجتماعي مما زاد من لحمة المصريين بها هو عدم وجود بديل وطني يكون قادرا على السيطرة السياسية[3] .

---

[1] أنور عبد الملك، **الجيش و المجتمع المصري، 1953-1973**، ط2 (مركز المحروسة للنشر، القاهرة، 2005)، ص 23.

* محمد نجيب سياسي وعسكري مصري ، أول رئيس لجمهورية مصر بعد إنهاء الملكية وإعلان الجمهورية في 18 يونيو 1953.

* جمال عبد الناصر هو ثاني رؤساء مصر .تولى السلطة من سنة 1956 إلى وفاته.

[2] أنور عبد الملك، **المجتمع المصري و الجيش،1952، 1973**، ط2 (مركز المحروسة للنشر، القاهرة، 2005)، ص 22.

[3] هاني سليمان، مرجع سابق، ص ص 27-28.

* **أنور السادات** هو ثالث رئيس لجمهورية مصر العربية .

2- أنور السادات و المؤسسة العسكرية :

تسلم **أنور السادات*** الحكم خلفا "لعبد الناصر" عقب إطاحته في مايو 1971، بحيث سعى إلى تحييد الجيش و إبعاده عن السياسة المصرية[1] ، بحيث لا يمكن فهم علاقته بالجيش دون الرجوع إلى السنوات الأخيرة من حكم "عبد الناصر" و التغييرات التي أجريت من خلالها و تسلط علاقة السادات بالجيش أين عمل على خفض عدد العسكريين أصحاب الوظائف المدنية مقارنة بالرئيس السابق "**عبد الناصر**" أو بالمرحلة الناصرية أين نمت مؤسسات الإدارة و التنفيذ (الجهاز البيروقراطي و البوليس و الجيش) مقارنة بالمؤسسات الأخرى (التنظيم السياسي و الهيئة التشريعية و الجمعيات الأهلية)[2]، و تجدر الإشارة إلى بروز دور الرئيس **أنور السادات** بعد استفتاء 15 أكتوبر 1970 أين حصل على سبعة ملايين صوت جعلته رئيسا لمصر و يعد من بين ضباط الجيش المصري المساهمين في ثورة يوليو 1952، و له قبول من قبل صناع القرار و النخب آنذاك، حيث عمد إلى التقليل من تواجد الجيش في المناصب الحساسة (سياسيا و إداريا) عكس الجانب الاقتصادي أين شكل تواجد الجيش بحصة الأسد، إضافة إلى عمله على إشراكهم في مراحل عملية السلام في حرب 1973 و تأديتهم دور رئيسي في مفاوضات فك الاشتباك و محادثات السلام مع الطرف الآخر (الكيان الصهيوني)، فالمؤسسة العسكرية المصرية لها تأثير مباشر على السياستين الداخلية و الخارجية[3]، و تجلى ذلك بوضوح نهاية السبعينات تم توقيع معاهدة **كامب ديفيد*** (1970) بعد زيارة أنور السادات للقدس و التحول الجذري في علاقات مصر الدولية و الإقليمية و الدور الرئيسي الذي لعبه الجيش آنذاك، وصولا إلى اغتيال السادات في 6 أكتوبر

---

[1] أحمد عبد الله، " **القوات المسلحة و تطور الديمقراطية في مصر**"(سينا للنشر، القاهرة، 1990) ، ص 13.

[2] علاء الدين هلال، **النظام السياسي المصري**، مرجع سابق، ص24.

[3] نزيه الأيوبي، **تضخيم الدول العربية، السياسة و المجتمع في الشرق الوسط**، تر أمجد حسين (المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2010) ، ص 536 .

* **معاهدة كامب ديفيد** هي معاهدة سلام بين مصر و إسرائيل سنة 1979 .

1981 و ما شكل صداع للنظام السياسي المصري حول طبيعة الاغتيال و مدى تورط المؤسسة العسكرية في هذه العملية[1].

3- حسني مبارك و المؤسسة العسكرية:

تسلم **حسني مبارك*** الحكم في أكتوبر 1981، بحيث سعى إلى تحييد المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية في مصر مع الإبقاء نفس الامتيازات الاقتصادية مثلما كانت مع سابقه " **أنور السادات**"،[2] و يعد " **حسني مبارك**" أطول من تولى منصب رئيس الجمهورية منذ الإعلان الجمهوري في مصر (مدة 30 سنة) و كانت العلاقة بين الرئيس مبارك و قادته العسكريين تستند إلى التزام ضمني تدعمه في منصبه و بأن يتنازلوا له عن السيطرة على أجهزة الدولة الأوسع نطاقا مقابل امتيازات اقتصادية و مكافآت و علاوات (الإسكان، الرعاية الصحية و التعليم العالي لأبناء الضباط) ، بحيث تميزت العلاقة بين السلطة التنفيذية و المؤسسة العسكرية في عهد " حسني مبارك " بالانسجام و التناغم التام و أكدوا وجودهم (الضباط) في أعلى هرم السلطة عبر تقلدهم حقائب وزارية مهمة داخل السلطة التنفيذية و أبرز مثال على ذلك " المشير **محمد حسين الطنطاوي*** " كوزير للدفاع خلال الفترة الممتدة من 1991 إلى 1993[3]، فالجيش المصري في عهد **حسني مبارك** لم يستطع البقاء على كرسي الحياد و لو اجتهد في

---

[1] علي الدين هلال، **النظام السياسي المصري بين إرث الماضي و آفاق المستقبل 1981 -2010** ، (الدار المصرية اللبنانية، القاهرة)، ص 24.

* **حسني مبارك** وهو الرئيس الرابع لجمهورية مصر العربية من 14 أكتوبر 1981 خلفا لـمحمد أنور السادات .

[2] حسين عبد الغني، دور الرأسمالية المصرية الكبيرة في خطف ثورتي يناير و يونيو، **المستقبل العربي** مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ع 419، أفريل 2014، ص 138 .

* **محمد حسين الطنطاوي** القائد العام السابق للقوات المسلحة المصرية . عمل وزيرًا للدفاع والإنتاج الحربي.

[3] الباز محمد، **سقوط الآلهة : كيف انهار مبارك و رجاله، جنرالات و ثوار الجيش و الشعب من الوفاق إلى الصدام** (مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2012)، ص ص 29-30.

ذلك[1]، حيث وسع نشاطه في ظل النفوذ الممنوح له من طرف الرئيس خاصة فيما يخص إنتاج الأسلحة و القطاعات الزراعية[2]، فانسحاب الجيش المصري أمر يصعب تخيله نظير المصالح التي تمثلها و غياب نخب سياسية قادرة على مجابهة الكيان العسكري[3]، و هي القوة السياسية المهيمنة و المسيطرة بشكل تام على العملية السياسية، و من أهم العوامل التي ساهمت في نفوذ المؤسسة العسكرية في عهد **حسني مبارك** نجد :

1- عقيدة المؤسسة العسكرية:

رغم كل ما قيل حول عدم شرعية الممارسة السياسية للمؤسسة العسكرية في مصر إلا أن ذات عقيدة وطنية قومية بامتياز بعيدا عن المنطق الإيديولوجي أو الديني أو العرقي وإنما تكمن مهمة الجيش في مصر في حماية الجمهورية المصرية و تماسكها الداخلي و الدفاع عنها من أي اعتداء خارجي .

2- تماسك الجبهة الداخلية للمؤسسة العسكرية:

تعد هذه الميزة أساسية للمؤسسة العسكرية في مصر أي تتمتع بهراكية و تماسك شديد بين أجهزته المختلفة كمؤشر يترجم مدى تغلغل الجيش قي النظام السياسي المصري منذ نشأة الجمهورية المصرية .

3- **مصادر التمويل و الموارد الاقتصادية:** إن تعدد النشاطات الاقتصادية للمؤسسة العسكرية في مصر سمح لها بتحقيق استقلالية في مصادر التمويل و بالتالي استقلالية القرار السياسي الخاص بتنظيم الجيش أو التدخل في مجال العمل السياسي، وتأكد ذلك خلال فترة حكم **حسني مبارك** أين زادت نسبة النشاطات التجارية و التمتع بمختلف المزايا الاقتصادية .

---

[1] عبير إبراهيم أمينة "**الدين و الدولة في ليبيا اليوم" المستقبل العربي**،ع 409 مركز دراسات الوحدة العربية جانفي 2013، ص11.

[2] هاني سليمان، مرجع سابق، ص 44.

[3] Zoltan Barani **, the role if the military of democracy** , volume 22, no 04, octobre 2011, P37.

و في هذا السياق تبدو إشكالية التغير و الاستمرار في النظام السياسي المصري مرتبط كل الارتباط بمدى تجاوب المؤسسة العسكرية خاصة تلك المرحلة التي ميزت فترة حكم الرئيس **حسني مبارك** كونها استطاعت الحفاظ على أركان الدولة المصرية من الانهيار[1]، و الحفاظ على سير مؤسساتها بالقدر الذي سمحت به الظروف لحظة انطلاق الحركات الاحتجاجية نهاية 2010 لحين تسليم السلطة إلى سلطة منتخبة من قبل الشعب هيمن عليها الإسلاميين بقيادة الرئيس **محمد مرسي**[2] .

4- المؤسسة العسكرية و محمد مرسي :

تعد انتخابات الرئاسة المصرية لسنة 2012 ثاني انتخابات رئاسية تعددية في تاريخ مصر و أول تجربة بعد أحداث 25 يناير، حيث جرت على جولتين بين مرشح حزب الحرية و العدالة (**محمد مرسي)** و أحمد شفيق آخر رئيس وزراء **حسني مبارك**، لتنتهي بعد إعلان النتائج بفوز **محمد مرسي** بنسبة 51،73% مقابل 48،27% لمنافسه الآخر[3] .

و مع وصول الإخوان المسلمين إلى سدة الحكم في مصر يونيو 2012 بزعامة " **محمد مرسي** " كأول رئيس منتخب بعد انتفاضة شعبية بحيث تأرجحت آراء الناخبين حول من انتخبه عن قناعة و بين من رأى فيه البديل الأنسب لقطع الطريق أمام فلول النظام السابق، أين علقت عليه آمالا لوضع حد للفوضى و عدم الاستقرار و بناء مصر جديدة تتوافق مع مطالب الحراك[4] كتأكيد لمساهمتهم الفعالة من أجل

---

[1] علاء الدين هلال، النظام السياسي المصري، مرجع سابق، ص 26.

[2] سداد مولود سبع، **النظام السياسي المصري، دراسة تحليلية**، (مركز الدراسات الإستراتيجية و الدولية ، جامعة بغداد، العراق) ، ص 208 .

[3] باسم القاسم و ربيع الدنان، **مصر بين عهدين: مرسي و السيسي**، ط1 (مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، بيروت، لبنان ، 2016)، ص 72 .

[4] محمد سمير الجبور، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، (جامعة الأزهر غزة ، مارس 2014)، ص ص 132-133 .

إحداث تغيير نوعي في هيكل النظام السياسي و بنيته و التخلص من نظام مبارك خاصة أنهم كانوا ملاحقين في عهد النظام المخلوع، بحيث رأوا ضرورة المشاركة في الانتفاضة الشعبية و استغلالها من أجل دخول المعترك السياسي من جديد بطريقة مثالية خاصة أن الإخوان المسلمين لهم قابلية و قبول شعبي كبير في مصر[1] .

و الملاحظ، منذ قيام الجمهورية في مصر عام 1952، يعد جل الرؤساء ذو انتماء لمؤسسة الجيش (غير أن **مرسي** شكل الاستثناء كأول رئيس مدني) حيث دخلت مصر و في شكل متسارع في مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي و أحداث القطيعة مع النظام السابق، غير أن أحد ركائز هذه المرحلة تعتمد أساسا على طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية و المؤسسة المدنية (المتمثلة في شخص **مرسي محمد**)[2] أين عمل على سلامة الوطن و إزالة كل ما يعوق مؤسسات الدولة عن أداء مهامها[3] و تسهيل مهمة الجيش في تلك الفترة أين انحسر حول تهدئة الأوضاع في الشارع في البداية و الإمساك بالمشهد السياسي في ظل حكم محمد مرسي كونه يعد أحد أجهزة الدولة التي لا يمكنها تطليق العملية السياسية مقدما نفسه راعيا لمسار التحول السياسي في مصر[4] أين اختلفت علاقة **محمد مرسي** بالمؤسسة العسكرية عبر مرحلتين يمكن ذكرهم فيما يلي :

المرحلة الأولى : و تبدأ من وصول جماعة الإخوان للسلطة إلى غاية الإعلان الدستوري الذي عمل على استعادة سلطات الرئيس من الجيش مقابل تغيير قيادات المجلس العسكري و إمكانية التشريع من

[1] تمام حسام، **الإخوان المسلمين : سنوات ما قبل الثورة**، ط2، (دار الشروق للنشر، القاهرة، 2013)، ص 58.

[2] علي الدين هلال و آخرون، **"الصراع من اجل نظام سياسي جديد"**، (الدار المصرية اللبنانية للنشر، القاهرة 2013)، ص ص 65-66.

[3] باسم جلال القاسم و ربيع محمد الدنان، مرجع سابق، ص 21.

[4] هاني-سليمان ، العلاقات المدنية-العسكرية، مرجع سابق، ص 61.

قبل الرئيس و هي رسالة واضحة المعالم حول نية الرئيس **محمد مرسي** في إبعاد المؤسسة العسكرية عن الساحة السياسية خاصة في ظل القبول الشعبي لهذا المشروع .

المرحلة الثانية : و هي مرحلة الهدنة السياسية بين الرئيس مرسي و المؤسسة العسكرية حيث ثمن هذا الأخير الدور الريادي للجيش في حماية الوطن من أي اعتداء خارجي و تماسكه الداخلي[1] حتى أصبحت هذه المؤسسة (الجيش) هي المسؤولة عن عملية التحول نحو النظام الجديد رغم التباين في العلاقات المدنية العسكرية خلال حكم **محمد مرسي** مقارنة مع الأنظمة السياسية المتعاقبة على حكم مصر خاصة في ظل تقديم الرئيس و جماعته الإخوان المسلمين أنفسهم كرجال جامعيين لشمل المصريين في ظل احترام لكل مؤسسات الدولة (المجلس العسكري، المحكمة الدستورية...)، و لأول مرة في تاريخ الجمهورية المصرية نكون أمام سلطة مدنية ذات سيادة دستورية على القوات المسلحة، خاصة لطبيعة الدور الذي سلكته (المؤسسة العسكرية) أين تمسكت باحترافيتها و مهنيتها اتجاه مطالب الشعب و حمايته و لم يتدخل إلا بعد تنحي حسني مبارك لملأ فراغ السلطة عبر بوابة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، بذلك يصير الجيش فوق كل سلطات الدولة على الصعيد القومي خاصة في وقت الأحداث السياسية الكبرى بوصفه القوة القادرة على فرض المصلحة العليا للدولة[2]، و هو ما حدث فعلا في مصر أين تولى (المجلس العسكري) إدارة المرحلة الانتقالية لمدة عام و نصف تسلم بعدها **محمد مرسي** الحكم كأول رئيس لا ينتمي للمؤسسة العسكرية التي تعتبر صانعة الرؤساء خلال العقود الستة الماضية بحيث قضى مرسي في الحكم عاما واحدا عمل على كسب القوى السياسية تارة و خسارتها تارة أخرى، و استرضاء و التصادم

[1] الجولاني عاطف، **خارطة القوى الحزبية و السياسية للوطن العربي ما بعد الثورات**، شهرية الشرق الأوسط، ط1، ع22 (مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان 2012)، ص 46.

[2] مصطفى علوي، الجيش بين الثورة و السياسة، "حالة مصر" **مجلة الأهرام الديمقراطية**، ع 52، (أكتوبر 2012)، ص ص 42-43 .

* عبد الفتاح السيسي هو الرئيس السادس والحالي لجمهورية مصر العربية، والقائد الأعلى للقوات المسلحة المصرية.

مع العسكريين من مرحلة لأخرى إلى غاية إبعاده من الحكم عبر تحالف القوى السياسية مع الجيش وتم قطع الطريق على انتفاضة 30 يونيو ضد جماعة الإخوان المسلمين، ثم جيء بوزير الدفاع **عبد الفتاح السيسي** كحاكم فعلي للبلاد أين كرس جهوده من أجل التمكين السياسي و الاقتصادي للجيش و توليد أقصى قدر من الأرباح للعسكريين و شيكاتهم المختلفة، و هكذا تطورت الأحداث و بدا المشهد المصري و كأنه قد عاد إلى ما كان عليه قبل تنحي " **حسني مبارك**"[1] و هو ما يعزز دور النخب العسكرية المصرية في تحديد هوية الرؤساء كمرشح من صفوفها أو بالحد الأدنى موال لها و هي دليل واضح على عودة الرئاسة إلى عهد المؤسسة العسكرية ليكون وزير الدفاع و قائد القوات المسلحة الفريق **عبد الفتاح السيسي** خامس رئيس عسكري لمصر منذ سقوط الملكية عام 1952 بعد **محمد نجيب** و **جمال عبد الناصر** و **أنور السادات** و **حسني مبارك**، دون نسيان تولي المجلس العسكري الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد في مصر فبالرغم من المكاسب و النجاحات التي واكبت انتفاضة يناير، فإن مسار الأحداث المصرية بعد عزل "محمد مرسي" شهد أزمة حقيقية تعيشها البلاد و بقي البلد خاضعا للمؤسسة العسكرية (قدوم **عبد الفتاح السيسي**) أين رسم سيطرته على مقاليد الحكم من خلال انتخابه رئيسا، كمحطة ذكرت العالم بالمشهد المصري سابقا حيث عادت عملية كبت حرية الرأي و التعبير و حرية الصحافة و الحريات العامة .

5- المؤسسة العسكرية و عبد الفتاح السيسي:

عقب أحداث 25 يناير، فرض على المؤسسة العسكرية ممارسة دور سياسي و الإشراف على أهم التطورات التاريخية في تاريخ مصر، بحيث سعى الجيش للاستجابة للتحولات السياسية في البلد عبر برامج إصلاحية و تعهده بانتقال سلس و سلمي للسلطة إلى سلطة مدنية، و هو أمر يصعب تحقيقه

[1] باسم جلال قاسم و ربيع محمد الدنان، مرجع سابق، ص ص 20-21.

حسب عدد كبير من الباحثين المهتمين بالشأن المصري في ظل الترتيبات التي تحضر لانقلاب وشيك ضد جماعة الإخوان المسلمين و على رأسهم الرئيس المدني المنتخب " **محمد مرسي**" بعد سلسلة من الاختلافات بين المؤسسة العسكرية و الرئاسة أين وصل الحد إلى مطالبته بدعوة الناخبين لاستفتاء شعبي حول بقائه في الحكم أين أصبحت العلاقة بين المؤسستين معقدة و الخيار الوحيد هو تدخل الجيش وفق حساباته الخاصة دون اعتبارات أخرى لوضع حد لسياسات الإخوان المسلمين و منع انتشار الفوضى و المزيد من الانشقاقات الداخلية حسبهم هو ما ترجمه وزير الدفاع " عبد **الفتاح السيسي** " عبر عدة خطابات متكررة قبل استقالته من قيادة الأركان و إعلان ترشحه للانتخابات الرئاسية[1]، فمن هنا بدا أن السيطرة العسكرية على الدولة باتت شبه مؤكدة خاصة مع قرب توليه رئاسة الجمهورية بعد انتخابات لا يواجه فيها أي منافس فعلي، و هو ما اشر على مرحلة أكثر تعقيدا و زيادة نفوذ الجيش في الدولة إذا وضعنا خبرة **السيسي** و ارتباطاته العسكرية كسبب مقنع و محفز لاعتماده على المؤسسة العسكرية و العمل على الحفاظ على مصالحهم[2] و عليه أن يبرهن أنه يمكن لرئيس ذي مرجعية عسكرية أن ينجح في السياسة، و على أن هذه المرحلة ضرورة مرافقة الجهاز العسكري له في تسيير شؤون البلاد لكن هذه المرة بالممارسة الفعلية للسياسة عن طريق رأس النظام ينتمي المؤسسة (الجيش) ككيان منسجم و ليس كما كان عليه الحال في الأنظمة السابقة .

[1] بكري مصطفى، **الجيش و الإخوان: أسرار خلف الستار** (الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة، 2013)، ص ص 432-433.

[2] باسم القاسم و ربيع الدنان، مرجع سابق، ص ص 28-29 .

المطلب الثالث: الجزائر و مصر من منظور مقارن :

نهضت الجيوش في دول العالم الثالث بدور رئيسي في معركة الأمن القومي نظير مساهمتها في تحقيق الاستقلال و طرد العدو الخارجي، مما عزز من مكانة المؤسسة العسكرية في الأنظمة العربية كحجر زاوية تبنى عليه كل السياسات العليا (السيادية) و السفلى، و يمكن القول أن هذا التحديد يبدو صحيح إلى حد كبير، بغض النظر عن الاتجاه و الأهداف التي سعت إليها و النتائج الفعلية التي تولدت عنها، كعلاقة ارتباطية بين تاريخ الاستقلال و حدوث التدخل العسكري في كل العمليات السياسية و الأمثلة التي بين أيدينا تؤكد صحة هذه المعلومة عبر التطرق إلى تجربة الجزائر و تبنيها الخيار الديمقراطي و دراسة دور المؤسسة العسكرية آنذاك إبان عملية التحول، مقارنة بالتجربة المصرية في 2012 عقب وصول الإخوان المسلمون بقيادة **مرسي** إلى السلطة و هو تحدي صارخ لكل صور العمل الديمقراطي بحيث اقترنت أزمة الديمقراطية في العالم العربي بالاستثناء العربي أو منطقة الممانعة، فالملفت للانتباه هو التشابه القائم من حيث المنطق و النتائج، و الدراسة التي بين أيدينا نحاول البحث من خلالها حول أهم الأسباب التي أدت بالجزائر و مصر تبني الخيار الديمقراطي كمرحلة أولى و لماذا المشروع ولد ميتا في ظل التصادم الحاصل مع المؤسسة العسكرية في كل مرة سواءا بالنسبة للجزائر 1991 و مصر 2012 .

1- تجربة الجزائر حول الخيار الديمقراطي وموقف الجيش :

لقد ارتبط تطور الحركات الاحتجاجية بتطور نمط تنظيم المجتمعات وفقا لما استحدث من آليات لإدارة الحياة السياسية و الاقتصادية و الثقافية بمستويات متفاوتة بحسب درجة تطور كل مجتمع، مما وسع

حجم الحركات الاجتماعية و أسس مفهوم الحركات الاحتجاجات الفئوية[1] و هو ما انعكس في تجربة الجزائر انطلاقا من محطة 5 أكتوبر 1988 كلحظة تاريخية منفصلة عن مسار المجتمع الجزائري، بل اعتبرت محطة رئيسية في إطار التفاعلات الاجتماعية و التعبير عن الرفض للوضعية و الرغبة في التغيير الجذري لدى فئات واسعة على مستوى النظام السياسي و هي مرحلة انتقالية الجمود المجتمعي و السياسي إلى مرحلة الحراك دون أي استعداد مسبق لذلك، فالجزائر التي كانت تعيش الأحادية الحزبية و توجهت للانفتاح الديمقراطي، أسست لمأساة كادت تقضي على كيان الدولة و أركانها في ظل انعدام ثقافة ديمقراطية مسبقة و غياب الجو الملائم للانفتاح السياسي، في مقابل بروز ثقافة العنف و التهميش و إقصاء الطرف الآخر، و ما يزيد من هشاشة الفعل لدى الأنظمة العربية شكل عام، أن هناك ظواهر معوقة للعمل الديمقراطي لا يمكن فهمها أو تفسيرها بمعزل عن طبيعة الثقافة السياسية الجزائرية و العربية ككل و من أهم هذه الظواهر، على سبيل المثال: عدم تجذر مفهوم الديمقراطية لدى التيارات السياسية و الفكرية في الوطن العربي، بل لدى معظم المواطنين، الديمقراطية لا تشكل مكونا أساسيا و لا تعد من الأولويات[2] إضافة إلى عامل رئيسي في فهم طبيعة أي تحول سياسي هو مكانة الجيش و دوره في الحياة السياسية، و هو ما نسقطه في هذه الدراسة على حالة الجزائر في ظل التضارب الحاصل بين مؤيد للدور الايجابي للمؤسسة في بناء الدولة الحديثة و حمايتها من التفكك و التمزق، و بين من يشيطن أعمال الجيش و المؤسسة العسكرية جملة و تفصيلا و حسبه قوة سلبية تمثل صور الهيمنة و الفساد في كل أشكاله و مستوياته، و هذا نجد أن الجزائر مرت بعدة محطات سبقت التعددية شكلت الانطلاقة نحو ضرورة تبني خيار الانفتاح السياسي.

[1] نور الدين بكيس، **الحركات الاحتجاجية في الجزائر من المواجهة إلى الاحتواء** (دار النشر الجامعي الجديد، الجزائر 2018) ، ص 28.

[2] طارق عاشور، معوقات التجربة البرلمانية في الجزائر(1995-2011)، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع24، 2012، ص 28.

1- أسباب إقرار التحول الديمقراطي في الجزائر:

أ- أسباب داخلية :

انطلق مسار التحول الديمقراطي في الجزائر بعد أحداث 5 أكتوبر 1988 التي أعقبها إصلاح دستوري حمل صيغة التحول من الأحادية إلى التعددية الحزبية، بحيث شهدت الجزائر حراكا سياسيا لم تعهده من قبل بمنح الاعتماد لأحزاب سياسية المسماة دستوريا بالجمعيات ذات الطابع السياسي و بإجراء انتخابات تعددية محلية و تشريعية[1]، غير أن هذا المسار اصطدم بمجموعة من المتغيرات التي عطلت سيره و أدخلت الجزائر في دوامة سياسية تحولت مباشرة لأزمة أمنية عقب استقالة الرئيس **الشاذلي بن جديد*** و إلغاء الدور الأول من الانتخابات التشريعية بتاريخ 26 ديسمبر 1991، و عدم المرور للدور الثاني و إعلان حالة الطوارئ، ميزتها قيام مؤسسات سياسية غير دستورية نتيجة تدخل الجيش في الحياة السياسية و الدور الذي لعبه في منحى التحول الديمقراطي في الجزائر[2] .

1- أحداث 5 أكتوبر 1988 :

يربط الكثير من المحللين التطورات السياسية في الجزائر بأحداث 5 أكتوبر 1988 كمرحلة أولى إلى بداية التأسيس و التأطير نحو مرحلة جديدة للنظام السياسي الجزائري تكون حاسمة في نجاح أو إخفاق التغييرات الجديدة و تبني التعددية السياسية كبديل لنظام الحزب الواحد[3]، إذ تعتبر أحداث الخامس من أكتوبر بمثابة نقطة تحول حاسمة في تاريخ الدولة الجزائرية كونها تميزت بطابع العنف و هو ما أدركه

---

[1] منصور لخضاري، الجيش و تجربة الانتقال الديمقراطي في الجزائر، **مجلة المستقبل العربي**، ع465 نوفمبر 2017، ص 72.

* **الشاذلي بن جديد** الرئيس الثالث للجمهورية الجزائرية بعد الاستقلال.

[2] نفس المرجع السابق، ص 73.

[3] عبد الرحمان برقوق، **التحول الديمقراطي في الجزائر، المجتمع المدني و التحول الديمقراطي**، (الجزائر، بسكرة ديسمبر 2015)، ص 98.

الرئيس **الشاذلي بن جديد** و تفاعل معه عبر إصلاحات جديدة مست كل الجوانب السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية[1]، سبقتها أزمة انهيار أسعار البترول أواخر الثمانينات أدت إلى اختلال المنظومة الاقتصادية انعكست سلبا على الأوضاع الاجتماعية للجزائريين جراء تدهور القدرة الشرائية، تحولت من مطالب اقتصادية إلى مطالب جذرية تهدد النظام نفسه، و يجب ملاحظة أن تقديم النظام تنازلات أثناء اندلاع الاحتجاجات لن تقويه بل بالعكس ستضعفه، و هنا تحس المعارضة الشعبية أن النظام بدأ يضعف و بالتالي هي أمام فرصة ثمينة للإجهاز عليه [2].

في 5 أكتوبر 1988 حدث مالم يكن في الحسبان بخروج آلاف الجزائريين إلى الشوارع (العاصمة و مدن أخرى) تعبيرا منهم عن تفشي الفساد و البطالة و الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية مطالبين بتحسين الظروف المعيشية و تحقيق العدالة التوزيعية، بحيث سرعان ما تحولت هذه المظاهرات إلى أعمال عنف بعد تدخل رجال الأمن أدى إلى سقوط ما بين 200 إلى 500 شخص بحسب الأرقام التي قدمتها السلطات الجزائرية، أجبر الرئيس الأسبق تبني خطاب (19 سبتمبر 1988) أعلن فيه إقرار إصلاحات سياسية و اقتصادية (كما ذكرت سابقا) ترجمت في دستور 23 فيفري 1989 الذي أقر التعددية الإعلامية و السياسية للمرة الأولى في الجزائر[3]، تزامنا مع تأسيس أكثر من 60 حزبا أو جمعيات ذات طابع سياسي (هذا ما أقره الدستور 1989) يمثلون مختلف التوجهات السياسية حسب المادة 40 [4].

---

[1] العيدي صونيا، **المشاركة السياسية و التحول الديمقراطي في الجزائر**، رسالة ماجستير مقدمة في علم الاجتماع، بسكرة، الجزائر 2005، ص ص 04-05.

[2] رياض الصيداوي، مرجع سابق، ص 28.

[3] إسماعيل قيرة و آخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2001)، ص 96.

[4] القانون رقم 89-11 ، المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، المؤرخ في 02 ذي الحجة الموافق لـ 5 جويلية 1989، **الجريدة الرسمية**، ع27 الصادر بتاريخ 05 جويلية 1989 .

2- نمو المعارضة السياسية :

لقد اعتمدت الجزائر بعد استقلالها على عامل الشرعية التاريخية كمرجع رئيسي يحكم طبيعة النظام السياسي ممثلا في الحزب الواحد جبهة التحرير الوطني نظرا لمقاومتها الاستعمار الفرنسي بحيث تحوز على امتيازات مطلقة ضد أي قوة سياسية أخرى، و لكن هذه السياسة لم تدم و تعمر طويلا و إنما كانت ذات ميزة نسبية خاصة بعد وفاة الرئيس **هواري بومدين**، حيث برزت خلافات عديدة داخل أروقة النظام و المجتمع و حملت العديد من التناقضات لمعطيات الدولة الحديثة التي تميزها عوامل الانتخابات و الاقتراع و المشاركة السياسية و بين شخصنة السلطة و الانفراد بالحكم[1]، مما خلق عجز مؤسسات الدولة في التعامل مع مختلف القوى الطامحة للمشاركة في الحياة السياسية نتيجة غياب مبدأ تكافؤ الفرص في التعبير عن توجهاتها و برامجها مقارنة بالحزب الواحد المهيمن على مقاليد دواليب السلطة السياسية و مختلف أجهزة الدولة[2] .

3- صراع أجنحة النظام السياسي :

إن محاولة فهم النظام السياسي الجزائري و ما يحاك في كواليسه و مناورات قادته تغيير تحالفاتهم و المفاجآت التي يحدثها في كل مرة، يصطدم الباحث بالضبابية و عدم قدرته على التعمق في دواليب السلطة في الجزائر، حيث يتساءل عالم الاجتماع الهواري عدي " كيف لنا إذا أن نحلل نظام الحكم الجزائري و هو يتعارض على هذا النحو مع منظومته الدستورية ؟"، حيث تقف العلوم السياسية قاصرة أمام تحدي دراسة النظام الجزائري فهو يقع تحت نطاق الأنثروبولوجيا السياسية التي تحوز أدوات مفهومية

[1] L'houari addi, De la Démocratie en Algérie, le monde diplomatique, N° 427, 1989, P09.

[2] عمرو عبد الكريم السعداوي، **التعددية السياسية في العالم الثالث: الجزائر نموذجا**، (مركز دراسات الإستراتيجية، القاهرة، 1989)، ص 61.

أقدر على تحليل علاقات السلطة الرسمية و غير الرسمية[1]، فالنظام السياسي الجزائري و منذ الاستقلال عاش على وقع تناقضات عديدة و الصراع بين مختلف النخب السمة البارزة[2]، فالصراع في الجزائر مرتبط منذ السنوات الأولى للاستقلال و موضوعه هو السلطة و كيفية الوصول إليها و احتكارها، فمرحلة **الشاذلي بن جديد** تعد عنوان لمرحلة جديدة تميزت بالضغوط الداخلية و عدم الاستقرار هدد كيان الدولة الخاصة بعد فتح المجال السياسي و الذي شكل مميزات العملية السياسية في الجزائر[3]، بحيث شكلت الازدواجية في توزيع السلطة بين سلطة رسمية مؤسساتية معلنة و لا تملك سلطة القرار و بين سلطة خفية لها سلطة القرار الفعلي و تشكل عصب النظام السياسي (الجيش و المخابرات)، و مركز القوة و السيطرة على المؤسسات السياسية المدنية، على الرغم من تبني تجربة التعددية السياسية التي أقرها دستور 23 ديسمبر 1989 إلا انه لم يكن تغيير جوهري يمس مختلف سلطات النظام السياسي[4] .

4- المجتمع المدني و الديمقراطية في الجزائر:

العلاقة وطيدة بين تنظيمات المجتمع المدني و الديمقراطية، إذ تعد منبرا للحوار وطرح الانشغالات و تدفع الأفراد للتحلي بسلوك واعي اتجاه القضايا المصيرية التي تخص المجتمع و تساعدهم على تحقيق مصالحهم المشروعة، لذا نجد أن اغلب الأنظمة التسلطية تمنع تكوين منظمات المجتمع المدني و تسعى للسيطرة عليه وفق منطق الزبونية السياسية تحت هيمنة الدولة خاصة في البلدان التي شهدت تحول سياسي نحو الديمقراطية و حقوق الإنسان (مصر، الجزائر، تونس) كمرحلة جديدة شكلت القطيعة مع

[1] رياض الصيداوي، مرجع سابق، ص 12.

[2] منعم العمار، **الجزائر و التعددية المكلفة**،(مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1996)، ص49.

[3] عبد القادر بن حمادي، **الانتقال الديمقراطي المغاربي بين الأعذار الوهمية و التحفظات المتجددة** (النشر الجامعي الجديد، الجزائر 2017)، ص 11.

[4] ناصر جابي، **لماذا تأخر الربيع العربي الجزائري** (منشورات دار الشهاب، الجزائر 2001)، ص 50.

التسلطية[1]، بحيث أدى تدهور الوضع السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي للبلاد (الجزائر) مع بداية النصف الثاني من الثمانينات إلى انفجار الأوضاع جراء تعبير مختلف شرائح المجتمع عن مطالبها ميدانيا، أدى ذلك إلى إقرار دستور 1989 و ما حمله من قوانين لإنشاء الجمعيات غير السياسية مثلا قانون (90/31) من أجل التواجد ميدانيا و عبر كل المستويات الاجتماعية و الدينية و الثقافية و حتى الرياضية... الذي دعم مسعى إقرار الجزائر مشروع التحول الديمقراطي و الاهتمام أكثر بضرورة وجود مجتمع مدني يمارس نشاطه على المستوى المحلي، بحيث تزايدت بشكل ملحوظ ووصلت سنة 1996 في حدود 780 جمعية ذات طابع وطني[2] .

5- إجراء الانتخابات التعددية:

يعد صدور دستور فيفري 1989 و ما حمله من مفاهيم جديدة كموضوع التعددية السياسية، ودخول مرحلة جديدة من الإصلاح الدستوري أين انعكس ذلك على الواقع الممارساتي و فتح المجال السياسي عن ظهور عشرات الأحزاب السياسية التي تنشط تحت مسمى الجمعيات ذات الطابع السياسي، و عليه تعد الانتخابات المحلية التي جرت في 12 يونيو 1990 أول انتخابات تعددية عرفتها الجزائر منذ الاستقلال، أين عرفت دخول حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) المعترك الانتخابي و حققت الفوز بـ 853 مجلسا شعبيا بلديا من أصل 1541 مجلسا على المستوى الوطني، بنسبة 53،35 بالمائة من مجموع المجالس الشعبية، مقابل 32 مجلسا ولائيا من أصل 48 مجلسا بنسبة 66،66 بالمائة .

[1] مخلوف بشير، **موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر**، فترة (1989-1995) دراسة في التمثلات السياسية لواقع التعددية الحزبية عند بعض المنتسبين للجبهة الاسلامية للإنقاذ، المجلة، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي، (جامعة وهران، الجزائر 2012)، ص 96.

[2] شاوش إخوان جهيدة، **واقع المجتمع المدني في الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع(جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015)، ص 196.

أما الانتخابات التشريعية، فتم تأجيل موعدها من 27 يونيو 1991 إلى 26 ديسمبر 1991 بسبب الإضراب الذي دعت إليه جبهة الإنقاذ احتجاجا ضد ما سموه قانون تقسيم الدوائر الانتخابية المقدم من قبل الحكومة، أين تحول الإضراب إلى عصيان مدني، التزم فرض حالة الطوارئ و تم تقديم استقالة الحكومة و أفرزت جوا سياسيا مشحونا ميزه بالأساس انقسام الطبقة السياسية بين أنصار الجبهة الإسلامية المنتشين بنتائجهم الانتخابية و نظرائهم السياسيين عما سيؤوله مسعى التحول الديمقراطي في حال وصول الحزب للسلطة، كون أن الأحزاب الإسلامية عادة ما تكون ديمقراطية في المعارضة و ليس أثناء الحكم، و هو ما خلق حالة خوف عن مستقبل النظام السياسي الجزائري[1] .

ب- أسباب خارجية :

تعد العوامل الخارجية من بين أهم التأثيرات الرئيسية على الأنظمة السلطوية في إحداث التحول الديمقراطي وفقا لأجنداتهم و مصالحهم بالدرجة الأولى بعيدا عن الغايات الحقيقية لمشروع العمل الديمقراطي و هنا نتحدث عن النظام الدولي و تصدع المعسكر الشرقي السوفياتي، و الدول المانحة للقروض و المؤسسات المالية و النقدية، و قوة تأثيرها على كل المستويات الاقتصادية و السياسية للدول التي عرفت موجه التحول، أين وجدت نفسها خاضعة لعامل الديون الخارجية و هو ما استغلته هذه الدول و المنظمات النقدية كذريعة لما يسمى تبني مبدأ المشروطية السياسية و الجزائر ابرز مثال على ذلك أين لجأت إلى إعادة الجدولة مقابل جملة من الشروط السياسية خاصة بعد تراجع أسعار النفط في السوق العالمية منتصف الثمانينات و هو ما انعكس على طبيعة الظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر التي تعتمد على الريع البترولي، إضافة إلى أن النظام الجزائري أصبح أكثر تجاوبا و انكشافا على الساحة الدولية بما يتوافق مع الأوضاع الجديدة (النظام الدولي الجديد) التي

[1] منصور لخضاري، مرجع سابق، ص ص 72-73.

فرضتها المعادلات الجيو – إستراتيجية في المنطقة و التي أصبحت تشكل تحديا كبيرا للأمة العربية و مستقبلها السياسي و كينونتها في الخريطة العالمية[1] .

وعليه فإن أهمية البيئة الخارجية لا تقل أهمية عن البيئة الداخلية من حيث التأثير في ظل تشابك العلاقات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية، دون إهمال العامل التكنولوجي في توثيق الترابط بين البيئتين الداخلية و الخارجية، أين أصبح من السهل تصدير الأزمات وفق نظرية العدوى أو خلق بؤر و نعرات خاصة مع النظام الدولي الجديد المهيمن على العلاقات الدولية[2].

2- موقف الجيش من عملية التحول الديمقراطي في الجزائر:

إن انتقال الدول من مرحلة إلى مرحلة أخرى، يولد تغييرا في جميع المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية، و قد تنجر عنه هزات قد تعصف بكيان الدولة جراء الانتقال أو الانفتاح المباشر، و قد يكون العكس بإحداث انتقال سلس و سليم إن وجدت الأرضية مناسبة لذلك، فالجزائر عهدت العمل السياسي على أساس الأحادية الحزبية، و توجهت للانفتاح الديمقراطي المباشرة دون أن تهيأ لها و دون استعداد مسبق[3]، مما اصطدم بجملة من العوائق أدت لتغيير وجهته و عمق الأزمة عوض المساهمة في معالجتها، مما ساهم في تعقيد المشهد و فرض مزيد من الضبابية على كل المستويات و بأبعادها المختلفة، خاصة المتعلقة بالاستقرار السياسي و الأمني بل كانت له إرهاصات و انتقل من اقل

[1] زكي حسن، النظام الإقليمي العربي بين إشكاليات الواقع و التدخلات الإقليمية و الدولية، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية**، ع36، ص 15.

[2] دحمان عبد الحق و طبوش يوسف، **إشكالية التنمية و الديمقراطية في الوطن العربي دراسة حالة الجزائر** ، ط1 (مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2016)، ص 139.

[3] درويش عبد المجيد، العنف السياسي و التجربة الديمقراطية الفتية في الجزائر، **مجلة العلوم السياسية و القانون**، ع1، (المركز العربي الديمقراطي 2017)، ص 05.

إلى أشد حدة[1]، فنجاح أي تجربة ديمقراطية في الوطن العربي بصفة عامة يجب توفر متطلبات مسبقة اقتصادية و اجتماعية، بمعنى تهيئة المناخ لظهور الديمقراطية و ترسيخها على أرض الواقع، بمعنى ضرورة وجود بنى معينة و درجة محددة من التطور و النمو الاجتماعي و الاقتصادي و ضمان النزاهة في الممارسة السياسية و المساواة أمام القانون لجميع أفراد المجتمع[2]، و هو ما لم يتوفر في التجربة الجزائرية حول الخيار الديمقراطي.

رغم إقرار دستور 1989 و ما حمله من جديد حول التعددية الحزبية، و قانون الانتخابات و الفصل بين السلطات و الشرعية الدستورية عوض الشرعية الثورية[3]، وفي هذا السياق جرت أول انتخابات تعددية 1990 (الانتخابات المحلية) و عادت نتائجها إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ، و نفس الشيء حدث في العام الموالي مع الانتخابات البرلمانية (188 مقعدا) و هو ما يعني أنه بقي لها الفوز بـ 30 مقعد في الدور الثاني لتكون مؤهلة لتشكيل الحكومة و إحداث تغييرات على المستوى الاجتماعي و السياسي في الجزائر[4]، و هو ما حرك العديد من القوى السياسية و مطالبتهم بعدم قبول نتائج هذه الانتخابات، و عدم السماح بالمرور للدور الثاني، و في هذا المجال برزت مطالبات حزب "التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية" بقيادة **سعيد سعدي*** الذي دعا كل من حزبي جبهة القوى الاشتراكية (FFS) و جبهة التحرير الوطني إلى مقاطعة الدورة الثانية، إضافة إلى تصاعد دعوة إلغاء الانتخابات من قوى سياسية أخرى كحزب " الطليعة الاشتراكية " و هو حزب شيوعي قديم، مما عزز الارتباط بدعوات واضحة من

[1] نور الدين بكيس، مرجع سابق، ص 17.

[2] علي خليفة الكواري، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000)، ص 99.

[3] السعيد بو شعير، **النظام السياسي الجزائري**، (دار الهدى للطباعة و النشر، الجزائر، ب س ن)، ص 192.

[4] دحمان عبد الحق و طبوش سفيان، مرجع سابق، ص 167 .

* **سعدي** سعيد هو سياسي جزائري ولد سنة 1947 شارك في الحكومة سنة 1999

النخب السياسية مطالبة الجيش بالتدخل بصفة مباشرة[1]، أين تزامن ذلك مع استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد من منصبه كرئيس للجمهورية الجزائرية يوم 11 يناير 1992 بضغط من الجيش، و كان قد اصدر قرارا بحل البرلمان، فآلت مسؤولية الرئاسة إلى المجلس الأعلى للأمن كهيئة استشارية و الذي تم من خلاله اختيار محمد بوضياف ثم علي كافي في رئاسة المجلس الأعلى للدولة، و الذي من خلاله ترجم نقل زمام المبادرة السياسية للبلاد و مستقبله لنفوذ الجيش و إدارته لمسار التحول الديمقراطي و يتعزز ذلك من خلال تصريح اللواء "**خالد نزار**" : فرضت استقالة الشاذلي بن جديد على الجيش أن يتحمل المسؤولية[2] .

بعد تدخل الجيش و إيقاف المسار الانتخابي يقودنا مباشرة نحو تساءل مهم و هو لصالح من كان تدخل المؤسسة العسكرية، هل لخدمة التجربة الديمقراطية أو لحسابات و رؤى ضيقة (الجيش) ؟ فهناك من يرى أن تدخل الجيش جنب البلاد الدخول في أزمة سياسية و أمنية، أي ظهور المؤسسة العسكرية بمظهر الحامي للدولة الجزائرية و الطابع الجمهوري لها تصديا لكيفية وصول جبهة الإنقاذ للحكم، (مشروع الخلافة و إقامة الدولة الإسلامية) التي كانت شعارا للحزب و لم تقدم شروحات لآليات تطبيقها، فحسب اللواء **خالد نزار*** الذي كان على رأس المؤسسة العسكرية " إن قرار توقيف المسار الانتخابي لم يكن خيارا بقدر ما كان ضرورة ملحة، حيث كان خطاب الجبهة الإسلامية للإنقاذ يهدد بنسف كل منجزات الديمقراطية التي بدأت فتية "[3]، و عليه فإن تدخل الجيش في السياسة ووقف المسار الانتخابي يعد حسبهم حماية للتجربة الديمقراطية من التيارات الإسلامية الراديكالية كونها أحزاب تصل للسلطة لتلغي

[1] طارق عاشور، معوقات التجربة البرلمانية في الجزائر (1997-2011) دراسة في بعض المتغيرات السياسية، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع24، 2012، ص 32.

[2] منصور لخضاري، مرجع سابق، ص 80.

* خالد نزار عسكري جزائري، وهو رابع رئيس أركان للجيش الجزائري، وكان أحد مؤيدي الانقلاب على نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في ديسمبر 1991 .

[3] درويش عبد الحميد، مرجع سابق، ص13 .

الديمقراطية فهي تتخذ منها وسيلة و ليس غاية أو مبدأ للتداول على السلطة[1]، و هناك من يرى أنه مهما تعددت مبررات التدخل في مسار التحول الديمقراطي و ما لحقه من وقف المسار الانتخابي و حل جبهة الإنقاذ، و دخول البلاد مراحل انتقالية و العديد من المسارات غير الدستورية فإن تدخل المؤسسة العسكرية في العملية السياسية شكل عثرة في مسار التجربة الديمقراطية و الناشئة و الواعدة كنموذجا عربيا و إقليميا رائدا[2]، بحيث شكل اصطداما بين السلطة و الجبهة الإسلامية للإنقاذ أدخل البلاد في مرحلة الغوغاء السياسية و انتقال بعض قادة و أنصار الجبهة إلى العمل المسلح أين شكلوا دافعا نحو أعنف مرحلة عرفتها الجزائر عبر انتشار فكر و خطاب جماعة الهجرة و التكفير و ميلاد مختلف الجماعات الإسلامية المسلحة مثل (GIA) و الحركة الإسلامية المسلحة من جديد (MIA) و الجبهة الإسلامية للجهاد في الجزائر (FIDA) و غيرها من المجموعات المستقلة، و استمرت المعارضة للنظام السياسي بمختلف التيارات الإسلامية، بحيث ساد هذا المناخ السياسي لحوالي عشرية كاملة[3].

وبالعودة إلى تدخل الجيش و توقيف المسار الانتخابي، نجد أن المؤسسة العسكرية الجزائرية تعد أحد المقومات الرئيسية في قيام الدولة و استقرارها و الحفاظ عليها في مواجهة الضغوط و المخاطر المحلية و الخارجية على حد سواء، فهي صمام الأمان و إحدى أدوات فرض سلطة الدولة و إستئباب الأمن و الحفاظ على ديمومة المجتمع و استقلاله و استمرار عمل مؤسسات الدولة بالشكل الطبيعي وفق ما

[1] دحمان عبد الحق و طبوش سفيان، مرجع سابق، ص 168.

[2] منصور لخضاري، مرجع سابق، ص 27

[3] فوزي بن هاشمي أوصديق، **محطات في تاريخ الحركة الإسلامية في الجزائر** (دار الانتفاضة للنشر و التوزيع، الجزائر 1992)، ص 104.

تقتضيه القوانين الدستورية، و أين نجد أن مشاركة الجيش الجزائري في الشأن العام ضرورية[1] نظرا للمكانة التي اكتسبها منذ الوجود الاستعماري في الجزائر و أسبقية وجوده على وجود النظام السياسي.

على الرغم من الأطروحة السائدة حول إعاقة الجيش العملية الديمقراطية في الجزائر إلا أن الواقع يؤكد أن المؤسسة العسكرية أساس النخبة الحاكمة بحيث لم يكن تقليص دورهم و زيادة الاتجاه نحو إضفاء الطابع المدني على النظام السياسي يعني تراجعا في مركز الجيش، بل وجود تعددية سياسية مقيدة و هشة هو الذي سمح ببقاء تأثير العسكريين أقوى على الحياة السياسية الجزائرية نظرا للثقافة العسكرية التي ظلت سائدة خلال فترة حكم كل رؤساء الجزائر[2]، ودخلت السلطة بمختلف أنواعها سياسيون و عسكر في تبادل الاتهام عن من المسؤول عن الوضعية التي تمر بها البلاد .

و من خلال استعراضنا للتجربة الديمقراطية في الجزائر و موقف الجيش من التحول السياسي، تظهر الدراسة أن بيئة النظام السياسي الجزائري لا تساعد على بناء مناخ سياسي يؤدي وظائفه بكل استقلالية و شفافية و فعالية بل إن النخب الحاكمة في الجزائر ما زالت لا تستطيع العمل في إطار ما يفرزه المجال المؤسساتي و تفضل التحكم في جميع مصادر الخطر الذي قد يتأتى من البنى السياسية و خاصة التمثيلية منها كالبرلمان و المجالس المحلية حيث عملت على تقييد الديمقراطية من خلال تأطير و احتواء المعارضة وعدم وجود قنوات حقيقية للمشاركة السياسية الفعالة[3]. رغم تجربة التعددية السياسية التي دشنتها الجزائر بعد المصادقة على دستور 1989 في الظروف الأمنية و السياسية، لم تغير نوعيا من خصوصيات النظام الجزائري، الذي يكون قد عرف نوعا من التغيير على مستوى الشكل لكنه لم يمس

[1] العياشي عنصر، **الجيش حافز أم عائق للتحول الديمقراطي** : الجزائر نموذجا (المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، قطر، 2017)، ص 02.

[2] عبد الله فيصل علام، العلاقات المدنية العسكرية و التحول الديمقراطي، ط2، مركز الجزيرة للدراسات، 2018، ص95.

[3] طارق عاشور، مرجع سابق، ص 28.

الجوهر، فالعلاقات بين مختلف أجهزة الدولة لم تتغير بشكل نوعي فقد استمرت سيطرة المؤسسات الأمنية و العسكرية على المؤسسات السياسية المدنية[1] .

2- تجربة مصر حول الخيار الديمقراطي و موقف الجيش:

إذا حاولنا التعمق أكثر في طبيعة النظام السياسي المصري و تجربته مع التحول الديمقراطي نجد أنفسنا أمام حتمية تسليط الضوء على طبيعة علاقته بالمؤسسات الأمنية أو مؤسسة الجيش على الخصوص، بحيث يتطلب العمل الديمقراطي فصل المؤسسة العسكرية و العمل السياسي[2]، على الرغم من الدور الذي تؤديه داخل الدولة أين حدد البعض هذا الدور بالدفاع عن حدود البلد ضد أي تهديدات خارجية، و هي وظيفة تقليدية لصيقة بها، و أي دور آخر تقوم به المؤسسة العسكرية إنما يصب في غير صالح الديمقراطية و في المقابل لا بد من الإقرار أن هناك من يرى أن الجيش هو العمود الفقري للدولة المصرية و تخطيها لحدود الدور الدفاعي يعود بالأساس لفائدة الدولة و حمايتها من السقوط و الانهيار[3]، بحيث نجد أن الجيش يعد لاعبا بارزا في الحياة السياسية استنادا إلى شرعية يوليو 1952 المعروف بانقلاب الضباط الأحرار ضد الحكم الملكي آنذاك، أين وجد التأثير الشعبي و من ثم صنع الرؤساء الأربع الذين تناوبوا على حكم مصر[4]، من أنور السادات إلى حسني مبارك، و هذا محور دراستنا أين سنناقش السلوك السياسي و موقف الجيش من ثورة يناير و كيفية إدارته المرحلة الانتقالية و علاقته بالقوى السياسية المختلفة وصولا إلى موقفه إبان فترة حكم محمد مرسي[5]، انطلاقا من الدور الذي لعبه الجيش كطرفا فاعلا في المشهد السياسي ما شكل موضوع خصب حول الإشكاليات الرئيسية التي تواجه المرحلة و مستقبل

[1] نور الدين بكيس، مرجع سابق، ص 134.
[2] نفس المرجع ص 222
[3] فيصل علام، مرجع سابق، ص 10 .
[4] نور الدين بكيس، مرجع سابق، ص 223.
[5] هاني سليمان، مرجع سابق، ص 12.

العملية السياسية في مصر، و استكشاف مستقبل العلاقات المدنية – العسكرية و تأثيرها في التحول الديمقراطي .

1- أسباب إقرار التحول الديمقراطي في مصر:

شهدت المنطقة العربية منعطفا سياسيا خطيرا تجسد في حركات و احتجاجات شعبية كبيرة، بدأت في تونس 2010 ثم انتشرت في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ، أين باتت تعرف بثورات الربيع العربي، مصحوبة بموجة من الحركات و الاحتجاجات على نظم المنطقة من تونس إلى مصر إلى ليبيا إلى اليمن، هدفها الإطاحة برؤوس أنظمة سياسية لم تكن وليدة الصدفة بل جاءت نتيجة تراكمات لعدة أسباب و عوامل داخلية بالدرجة الأولى، دون إغفال دور العوامل الخارجية و أهميتها في عملية التغيير[1].

أ- الأسباب الداخلية للتحول الديمقراطي:

إن ما حصل في المنطقة العربية كان بدايته التظاهر و الاعتصام السلمي الذي يقوده الشعب من دون أي تنظيم سياسي مطالبا بالإصلاح السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي نتيجة تراكمات عديدة تحولت إلى المطالبة بتغيير النظام السياسي، بحيث ساهمت هذه العوامل في اندلاع بما يسمى ثورة 25 يناير 2011 في مصر بالإضافة إلى طغيان الدولة الأمنية في أواخر عهد نظام حسني مبارك و تزايد رخاوتها الدولة في آن واحد، و غياب القانون وانتشار الفساد عبر كل مستوياته و انسداد أفق الإصلاح السياسي[2] و وصول النخبة الحاكمة إلى العجز الفعلي عن الحكم و بالتالي إلى حالة عدم الاكتراث بالمجتمع و

[1] تمارا كاضم الاسدي و محمد غسان الشبوط، **عاصفة التغيير: الربيع العربي و التحولات السياسية في المنطقة العربية**، ط1 (المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية، برلين، ألمانيا 2018)، ص ص 09 10 .

[2] هاني سليمان، مرجع سابق، ص 34.

معاناته و الاكتفاء بديمقراطية الواجهة و السعي لتوريث الحكم، فالأوضاع الداخلية السائدة كانت الشرارة التي أشعلت الثورة في مصر في جو أحبطه الفقر و أنهكته البطالة في حالة من الاحتقان الشعبي، كانت سلمية في بدايتها إلى أن تطورت و استخدمت القوة من أجل التأثير على النظام الحاكم في التخلي عن السلطة و عن سياسة التوريث للسلطة من حسني مبارك للأبناء في ظل إقصاء سياسي و غياب الحريات السياسية و المدنية و ضعف الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني و انتهاكات حقوق الإنسان[1]، و عليه يمكن تلخيص أهم أسباب إقرار التحول الديمقراطي في مصر إلى الأسباب التالية:

1- أسباب سياسية و اقتصادية:

يعد العامل السياسي و الاقتصادي بمختلف أبعاده عنصرا مؤثرا على حياة المواطنين بشكل مباشر من الدوافع المؤدية إلى تآكل شرعية النظام السياسي التي تكتسب من الممارسة الميدانية و شرعية الانجاز، وهو ما غاب عن النظام السياسي المصري أين فشل في مهامه بحيث أدى ذلك إلى التشكيك بقدراته و أحقيته بالاستمرار خاصة مع فكرة توريث الحكم فذلك الفشل ولد غياب العدالة التوزيعية للثروات و خلق فروقات اقتصادية و اجتماعية، هيأ البيئة الداخلية إلى المطالبة بإصلاحات سياسية و اقتصادية تطورت بعد ذلك إلى المطالبة بتغييره[2] ، و يحدث ذلك نتيجة عجزها عن حل الأزمات الداخلية المتفاقمة، الأمر الذي يفسح المجال لإستقواء المعارضة و التي يقف النظام عن استيعابها و هو ما حدث فعلا في مصر من خلال قيام ثورة شعبية طالبت بإسقاط نظام حسني مبارك، و هنا وجب التركيز على دور القيادة

[1] حسن أحمد رضا، ثورات الربيع العربي من منظور إقليمي و دولي، **مجلة شؤون عربية**، ع 154، 2013، ص 01.

[2] زياد جهاد أحمد، العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي، **مجلة مداد الآداب** ، ع 14، ص 581 .

السياسية في مصر و عملية التحول الديمقراطي، أين غابت الإرادة السياسية في التغيير و توفير المناخ الملائم له، بل لم توسع من مجال المشاركة السياسية في عملية صنع القرار و توزيع الموارد الاقتصادية[1]

2- أسباب اجتماعية و ثقافية : يعيش معظم سكان مصر في ظل نظام اقتصادي متخلف يعتمد على علاقات القرابة و نواتها الأساسية القبيلة التي تحركها العرف و العادات و التقاليد القديمة، حيث تغيب التنمية الحقيقية بسبب صعوبات تتمثل في ارتفاع معدل تزايد السكان و التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي و الاجتماعي و انخفاض مستوى دخل الفرد، مما خلق حالة فقدان الأمل لدى الشباب في مصر بعد فشل مشروع التنمية الوطنية في مصر إذ يلاحظ تزايد عدد العاطلين في صفوف الشباب قرابة 40% من مجمل السكان، فالعوامل الاجتماعية و الثقافية مهما كان نوعها و درجتها تعتبر من أهم المدخلات في عملية التحول الديمقراطي، بحيث توجد علاقة وطيدة بين الخيار الديمقراطي و نمط المؤشرات الاجتماعية و الثقافية، فلا يمكن أن تكون هناك عملية تحول ديمقراطي في أي مجتمع دون أن تكون هناك عملية تحضير تستوفي كل الأبعاد الثقافية و الاجتماعية[2]، أين يزيد إدراك الناس لحقوقهم الاجتماعية و الثقافية يسمح بتكوين رصيدا من الأفكار الحديثة تسهل عملية التحول الديمقراطي .

3- تزايد قوة المجتمع المدني :

يعد دور المجتمع المدني في وقتنا قوة لا يستهان بها، ليس فقط في مواجهة النظم الاستبدادية و إنما أيضا على المستويين الإقليمي و الدولي، إذ أن مؤسسات المجتمع المدني في مصر تلعب دورا مهما في رفع معدلات النمو الثقافي للمجتمع و أبرز مثال على ذلك تنظيم الإخوان المسلمين كقوة أولى داخل البلد،

[1] أحمد ثابت، **الديمقراطية المصرية على مشارف القرن القادم** (مركز المحروسة للبحوث و التدريب و النشر، القاهرة 1999)، ص ص 20-21 .

[2] زياد جهاد محمد، العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي، **مجلة مداد الآداب**، ع 14، كلية الآداب، الجامعة العراقية، العراق 2018، ص 585.

ذات امتداد دولي، عمل على تهيئة ظروف مناسبة و بيئة ملائمة لتوعية المجتمع المصري بما له من حقوق و ما عليه من واجبات[1]، و عمل المجتمع المدني في مصر على رفع مستوى الوعي السياسي و الاهتمام بمتابعة التطورات السياسية، و تسييس المجتمع المصري بعد سنوات طويلة من التهميش و التغييب، فالطلب المتزايد على المسائل السياسية لن يكون من الممكن الاستجابة له إلا في إطار هياكل و مؤسسات المجتمع المدني المتعددة على أساس من القواعد الديمقراطية[2] .

ب- الأسباب الخارجية للتحول الديمقراطي : إضافة إلى الأسباب الداخلية للتحول الديمقراطي في مصر، هناك أيضا عوامل خارجية تؤثر في اتجاه إيجابي نحو إجراء تحولات ديمقراطية في الأنظمة الاستبدادية، و هذه الأسباب في المتغيرات السياسية و الاقتصادية و الإيديولوجية التي تنبع من المجتمع الدولي و تساهم في عملية التحول و هي :

1- ضغوط القوى الخارجية و المؤسسات المالية الدولية :

إن الأزمة العميقة التي تخترق الدولة العربية لا تكمن في ارتفاع وتيرة الاستبداد و القمع فحسب، و إنما في طبيعة العلاقة مع العالم الخارجي، و النتيجة تفريغ الدولة من أي مشروع و بالتالي هيمنة القوى الخارجية كتعسف مطلق غير قابل للتبرير، الأمر الذي جعلها تعيش مأزقا تاريخيا حقيقيا و انعدام أي أفق على المدى البعيد لمشروع البناء الوطني .

[1] إيمان أحمد، **الديمقراطية و التحول الديمقراطي** ط2 (المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية، مصر 2016)، ص 10.

[2] عمرو عبد الرحمان، **تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية** (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مصر)، ص 56.

و نشير من خلال هذه الدراسة أن الانتقال نحو الديمقراطية و بناء دولة المؤسسات في الدول العربية لا يتم فقط عن المتطلبات الداخلية، بل بالانفتاح على العالم الخارجي و مسايرة التطورات السياسية الدولية[1]، فالعامل الخارجي لا يزال يحرك الأوضاع و يتدخل من أجل ترتيب الشؤون الداخلية لمصر مستغلا في ذلك التطور التكنولوجي في وسائل التواصل الاجتماعي التي سمحت للجماهير بتخطي كل وسائل رقابة السلطة، و سهلت عملية تعبئة و تجنيد الشباب من أجل تنظيم الاعتصامات و التجمعات[2]، و نقل الحقائق إلى الرأي العام العالمي حول حقيقة الممارسات القمعية و التعسفية التي ينتهجها النظام، أين سمح ذلك بالاحتكاك بالعالم الغربي و الإطلاع و الاستفادة من تجربته الديمقراطية[3]، و هو ما يقودنا إلى معرفة مدى تأثر الانتفاضات العربية بالعوامل الخارجية، كون أن التدخلات الأجنبية في الشؤون العربية أصبحت متعددة الأطراف (دول، منظمات دولية و حكومية و غير حكومية، شركات متعددة الجنسيات) و مجالاتها (الاقتصاد، الأمن، السياسة، القضايا الديمقراطية و حقوق الإنسان) بحيث تختلف أساليبها بين القروض و المعونات و العقوبات الاقتصادية و الاتفاقيات الأمنية و التدخل العسكري[4]، و هو ما عرفته مصر خلال السنوات الأخيرة خاصة مع تصاعد نفوذ قوى إقليمية صاعدة مثل تركيا و إيران أين قامت هذه الأخيرة بدعم حركات راديكالية مثل نظام الأسد في سوريا و حزب الله في لبنان و حماس في غزة و الحوثيين في اليمن مما خلق جدال حول قدرتها على تأسيس دولة داخل دولة هدفها خلق الفتن و القلاقل في مصر و تحدي السلطة المركزية و إحداث تغيير من الداخل و التقارب التركي–القطري مع جماعة الإخوان المسلمين، أين ظهر جليا حجم التباعد و النفور بين العلاقات المصرية و البلدين

[1] بومدين طاشمة، التحولات السياسية في البلدان العربية و عملية بناء الدولة في عصر المعلومات، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و السياسية**، قسم العلوم الاقتصادية و القانونية، ع13، (جانفي 2015)، ص 75.

[2] مرسي مشري، الثورات العربية و الإصلاحات السياسية في العالم العربي ما بين المتطلبات الداخلية و الضغوط الخارجية، **المجلة الجزائرية للأمن و التنمية**، ع12، (جانفي 2018)، ص14.

[3] نفس المرجع السابق، ص 29.

[4] أحمد يوسف و نيفين مسعد، حال الأمة العربية 2007–2008 (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2008)، ص 194.

إبان حكم **حسني مبارك**[1]، هذا دون إغفال الدور الرئيسي الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية و الكيان الصهيوني في المنطقة كصلة وثيقة بتلك التحولات أين ساعدت على تعزيز منظمات المجتمع المدني من خلال تبادل الخبرات و توفير التشجيع و الدعم قبل الشروع في تحدي الحكم الاستبدادي **لحسني مبارك** و كبح القمع و احترام حقوق الإنسان بما في ذلك حرية التعبير و التجمع، أين اجمع بعض المفكرين أن **أوباما*** نجح في تحقيق الديمقراطية حسبهم من خلال الثورات العربية فيما فشل سابقه بوش مرتكزا على مشروع الشرق الأوسط الكبير و إن كانت الوسائل قد اختلفت فإن الأهداف و الخلفيات تبقى نفسها فمصر مثلها مثل دول أخرى في الشرق الأوسط لم تعارض الولايات المتحدة الأمريكية التحول الديمقراطي فيها فحسب بل عملت على تأمين الأنظمة السلطوية من الداخل، و مع تحول الثورة داخل مصر أصبح للعامل الخارجي الأمريكي دورا أكبر بل صار حاسما في الثورة المصرية كونها الحليف الدولي المؤثر، بحيث منح الدول الإقليمية حرية التدخل و التأثير في الظروف الداخلية المصرية بما يحقق مصالحها الإستراتيجية و تنفيذ أجنداتها[2]، معززة سيطرتها و هيمنتها على المنطقة مشتركة في الشؤون الدولية كحد أدنى للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، بحيث تتحقق على النطاق العالمي الأهداف الأساسية للسياسة الديمقراطية: السلام و الحرية و العدالة و النظام و الصالح العام[3]، و هي أهداف خفية للدول الغربية في المنطقة العربية بشكل عام و بوجه خاص في مصر، أين تمثل العوامل الخارجية في الثورة المصرية شكل من أشكال الضغوط و التأثير بغية التوسع و التطور

[1] علوي مصطفى، كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية، **مجلة السياسة الدولية**، ع 184، مجلد 46، القاهرة، (أفريل 2011)، ص 46.

* **باراك أوباما** واسمه الكامل باراك حسين أوباما الابن هو الرئيس الرابع والأربعون للولايات المتحدة الأمريكية وأول رئيس من أصول أفريقية يصل للبيت الأبيض.

[2] عماد حرب، **الدول الإقليمية و مسألة الانتقال الديمقراطي في مصر**، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، المؤتمر السابع لقضايا الديمقراطية و التحول الديمقراطي، تونس، (سبتمبر 2018)، ص 26.

[3] زينغيو بريزنسكي، السياسة الخارجية الأمريكية: تحديات القيادة في القرن 21، **شؤون الأوسط**، ع18 (يسمبر 1998)، ص 58.

على حساب تخلف و استغلال المنطقة مستخدما آليات و ميكانيزمات متعددة و متغيرة تمكنه من إحكام السيطرة على اقتصاديات هذه الدول عن طريق المشروطية السياسية التي تمارسها المؤسسات المالية المانحة : صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، المنظمة العالمية للتجارة أو عن طريق ضغوط الشركات الاقتصادية التي تفضل الاستثمار في دول تتمتع بنظام حكم ديمقراطي يتميز بحكم القانون[1] .

2- موقف الجيش المصري من التحول الديمقراطي:

حين اندلعت الثورة في مصر ثم في دول عربية أخرى، ركز جل الباحثين تساؤلاتهم حول موقف المؤسسة العسكرية و هل ستدعم التحول الديمقراطي الناتج عن ثورات شعبية و ليس انقلابات نخبوية، بلا شروط و حتى لو كان يشهد صعودا إسلاميا[2].

تعايش النظام السياسي في مصر لسنوات طويلة مع أزمة هيكلية حادة جعلته عاجزا عن مواجهت احتجاجات منظمة، و نجاح الثورة المضادة في عزل أول رئيس مدني منتخب انتخابا حرا و تعطيل الدستور و إقالة الحكومة و ذلك من خلال حراك شعبي في 30 يونيو 2013 سانده تدخل عسكري لصالحه[3]، و تشكل التجربة المصرية حالة بالغة الأهمية عندما يتعلق الأمر بدراسة موقف الجيش و دوره السياسي و العلاقات المدنية و العسكرية، فلطالما تميزت العلاقة بين الجيش و السلطة السياسية بالتزاوج منذ انقلاب الضباط الأحرار سنة 1952 و تأثيرها المستمر في الحياة السياسية، إلى أن ارتقى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى أعلى مكانة داخل النظام السياسي و دوره المباشر في تخلي مبارك عن السلطة و عزل **محمد مرسي** كأول رئيس مدني منتخب و إجهاضه للعملية الديمقراطية رغم دعمها للثورة في

[1] عبد القادر بن حمادي، مرجع سابق، ص 25.

[2] نادية محفوظ مصطفى، **الثورات العربية في النظام الدولي**، ط1، (مركز الحضارة للدراسات السياسية، مصر 2014)، ص 53

[3] نفس المرجع، ص 12.

البداية[1]، إذ نستطيع أن نفهم الدوافع العميقة الخفية لانقلاب المؤسسة العسكرية على القيادة السياسية سنتي 2011 و 2013، و هو الشعور بأن مصالحها باتت مهددة من قبل النخب الحاكمة، بحيث اختارت مؤسسة الجيش في مصر خيار دعم الثورة ضد "حسني مبارك" كتحصيل حاصل نظرا للظروف التي سادت آنذاك و إلزامية التخلص من نظامه و إرثه و الدخول في مرحلة انتقالية غير مألوفة بقيادة المجلس العسكري[2]، و هو تعبيرا صريحا من مؤسسة الجيش رفضه مشروع توريث نجل مبارك الذي يمثل خروجا على المبدأ الذي سارت عليه الجمهورية منذ بداية الثورة و هي أن يكون حاكمها ذا خلفية عسكرية خاصة لما يحمله مشروع " جمال مبارك " و جماعته "النيوليبرالية " تهديدا لامتيازاته الاقتصادية[3]، ولما توفرت الظروف الداخلية و الخارجية للانقلاب ضد " **حسني مبارك**" تمت إزاحته و تولى المجلس العسكري السلطة التنفيذية و التشريعية في مصر في 11 فبراير 2011، أين لقي إجماعا بين الناس عبر نقل السلطة إلى الجيش تجسيدا لشعارات الاحتجاج "الجيش و الشعب يد واحدة" في غياب مشروع سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي بديل لمستقبل مصر يحفظ أهداف الثورة نتيجة فقدانه للخبرة الكافية في إدارة شؤون الحكم، بل سعى بكل الطرق للحفاظ على مصالح المؤسسة بمختلف الصيغ الدستورية[4] و هم في الحقيقة لا يمكن أن يعتبروا بمسؤولين عن وجود أو انعدام الديمقراطية، إن الدور الأساسي للجيش ليس مرضيا سياسيا، و إنما من أعراض عدم النضوج السياسي، و هو ما يعكس حالة التخبط أو المأزق الذي وجه عليه المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر[5]، فالجيش له طبيعة مزدوجة، فهو من ناحية أحد المؤسسات الأعمدة الرئيسية للدولة المصرية، كما أنه أيضا جزء من النظام السياسي السابق، كما كان

[1] بومدين عربي،العلاقات المدنية–العسكرية و تحديات السيطرة المدنية في مصر بعد 2011، المؤسسات العسكرية في مواجهة قواعد الديمقراطية، **الحوار المتوسطي**، ع 2 (جوان 2019)، ص ص25 26 .

[2] أحمد عبد ربه، العلاقات المدنية–العسكرية في مصر: نحو السيطرة المدنية؟ **مجلة عمران**، ع06، 2013، ص ص 153–153.

[3] هاني سليمان، مرجع سابق، ص 35.

[4] عربي بومدين، مرجع سابق، ص 32.

[5] نبيل محمد دقيل فريد و عصام عبد الوهاب، المؤسسة العسكرية و العمل السياسي، دراسات افريقية، ع27، 2002، ص 03.

جزءا لا يتجزأ من أي نظام سياسي حكم مصر طوال القرنين الأخيرين، حيث ساهم الجيش في إنجاح الثورة في مصر و حجز لنفسه مكانا بين القوى التي تساهم في صنع المستقبل السياسي في البلاد و هو يقوم بهذا انطلاقا من طبيعته كأهم جهاز للدولة و أحد مكوناتها الرئيسية لكن وفق مصالح المؤسسة و تصوراتها الخاصة[1]، فالعملية الديمقراطية تخلق القوى المعادية لها، و هناك المصالح التي ازدهرت امتيازاتها في ظل التسلطية، مصالح ترتبط أحيانا بفساد لا يراد الكشف عنه أو مصالح ترتبط بوجود أشخاص غير مؤهلين، و لكنهم يتولون مناصب كبيرة و هناك تقاليد السلطة غير المقيدة التي تتصرف دون حدود أو رقابة كحال المؤسسة العسكرية التي كلما توسعت العملية الديمقراطية شعرت هذه القوى بالخطر على مصالحها و مواقعها[2].

و في معظم الحالات لم تستطع مختلف القوى السياسية إخراج العسكريين من السلطة و السياسة معا بصفة حاسمة و سريعة لسبب أساسي و هو أنه لا يمكن منازلة الجيوش عسكريا و عندما حاول المعارضون فعل هذا في الدول ذات الجيوش القوية انتهى الأمر إلى عمليات استئصال و قمع المعارضين، كما فعلت عدة حكومات في الشرق الأوسط كان آخرها في الجزائر 1992 و مصر 2012 حيث بقيت الدولة قائمة لكنها ظلت ضعيفة و منهكة، بل رهينة توجهات المؤسسة العسكرية[3].

فالمرحلة الراهنة في الجزائر و مصر تحتم على كل القوى الوطنية ترتيب أولوياتها بطريقة يجري من خلالها تجاوز كل الخلاقات و الصراعات و الارتقاء إلى حجم المسؤولية التاريخية لمواجهة تداعيات

---

[1] إبراهيم الهضيبي و آخرون، تحديات **التحول الديمقراطي في مصر خلال رحلة الانتقالية**، (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مصر)، ص 58.

[2] علي الدين هلال، **النظام السياسي المصري بين إرث الماضي و آفاق المستقبل1981-2010** (الدار المصرية اللبنانية، القاهرة مصر)، ص 508.

[3] عبد الفتاح ماضي، الجيوش و الانتقال الديمقراطي، كيف تخرج الجيوش من السلطة، **مجلة سياسات عربية**، ع24، (يناير 2017)، ص 08.

الحكم المطلق و المخاطر الداخلية و الخارجية التي صارت تهدد البلدين و هذا لن يمر إلا من خلال تعزيز الجهود و ميلاد قوى التغيير ذات الهدف الواحد و هو إيجاد بديل مدني و تقليص سيطرة المؤسسات العسكرية و الأمنية و تعديل ميزان القوة لمصلحة أنصار التغيير ذات التوجه الديمقراطي[1]. و عليه ستظل عملية التغيير عملية سياسية ممتدة خاصة تلك المتعلقة بالجيش و التغيير السياسي و كيفية معالجة الدور الاقتصادي للجيوش خلال و بعد الانتقال و مسألة تحقيق الأمن و الحفاظ على وحدة الدولة و المجتمع و الجيوش في ظل التحول الديمقراطي و اثر البناء الداخلي لها في مستقبل أنظمة البلدين، مع حتمية التركيز على مختلف البنى الدستورية (السلطات الثلاث و الانتخابات و الحريات الفرجية و الجماعية) و البنى الاجتماعية و الاقتصادية (الدخل الفردي، البطالة و المستوى التعليمي)، و هذا ما سنتطرق إليه في المبحث القادم من الدراسة.

[1] نفس المرجع، السابق ص20 .

المبحث الثاني : البناء الدستوري في الجزائر و مصر (العلاقة بين الدستور و الجيش ، الانتخابات، الحريات الفردية و الجماعية):

تمثل فكرة الدستور أرقى ما وصل إليه الفكر الإنساني في تنظيم شؤون الحياة، وفق إطار توافقي محدد يعبر عن أهدافه و مصالحه المشتركة و لذلك الدولة حريصة على تنظيم أمور الحكم و علاقتها بالأفراد عبر مجموعة من القواعد الدستورية التي تعد عصب النظام السياسي و أساس العقد الاجتماعي الذي يربط الحاكم بالمحكومين، أين تحدد شكل الدولة و السلطات العامة و اختصاصاتها و علاقتها ببعضها البعض وحقوق وواجبات الأفراد و درجة نضجهم عبر آلية الانتخابات من أجل تحقيق المصلحة العامة بعيدا عن المصالح الفردية[1] .

فالأنظمة السياسية العربية نشأت مستندة إلى دعائم تتماشى مع الواقع السياسي العربي الذي يخضع إلى الرقابة الدستورية و يفسر طبيعة العلاقة بين السلطة التشريعية و التنفيذية و الاحتكام للسلطة القضائية التي تعد الفيصل الرئيسي و الضامن للحد الأدنى للحريات الفردية و الجماعية، فتركيزنا في هذا المبحث ينصب على تحليل خصوصية البناء أو الهندسة الدستورية في النظام السياسي العربي عبر بوابة المقارنة بين الجزائر و مصر محل الدراسة أين تتباين أساليب البناء الدستوري في الدول حسب ظروف الأنظمة السياسية القائمة و طبيعة الحكم السائد في الدولة بحيث لا يمكن الاحتكام على معيار موضوعي للتميز بين الدساتير و مكانة الجيوش في البلدين عبر أسمى قانون ألى و هو الدستور، غير أن الأهم في هذه الدراسة ما هو مرتبط مباشرة بالموضوع هو مكانة الجيش في الدساتير العربية (مصر و الجزائر)، أي هل يمكن الاحتكام للدستور في ظل عسكرة النظام السياسي؟

[1] حسن علواج، الديمقراطية و أشكال التعاقب على السلطة، **مجلة المستقبل العربي**، ع 238، 1988، ص ص 99 100.

المطلب الأول: الإطار الدستوري لدور المؤسسة العسكرية في الجزائر :

أ- الدستور و الجيش في الجزائر:

شهدت الجزائر إصدار أربع دساتير فضلا عن إعلان دستوري، بحيث تفاوت موقع المؤسسة العسكرية خلالها ما بين تأكيد صريح لدورها المركزي و الريادي، و ما بين التغييب المتعمد لنفوذها، و من هنا وجب التمييز لهذه المكانة عبر مختلف الدساتير التي عرفتها الجزائر المستقلة[1].

1- **دستور 1963:** و هو الدستور الذي جاء عقب الاستقلال مباشر بحيث تكون من 78 مادة، و تحدياته و رهاناته كبيرة خاصة بعدما ورثته الجزائر نتاج خراب الاستعمار على الصعيدين الاقتصادي و الاجتماعي، حيث كان لزاما على كل الجزائريين المساهمة و المشاركة في تشييد و بناء البلاد عبر مجموعة من المشاريع و البرامج التي أوكلت للجيش الوطني الشعبي عبر ديباجة هذا الدستور الذي ورد فيه: أن الجيش الوطني الشعبي هو سليل جيش التحرير الوطني، يظل في خدمة الشعب و يساهم داخل إطار الحزب في النشاط و إقامة الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية الجديدة للبلاد، و هو ما تؤكده صراحة المادة رقم (08) و (24) و (33) من نفس الدستور[2].

لذا نجد أن المهمة الرئيسية للجيش الوطني الشعبي هي المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن الوحدة الترابية وحماية البلاد من أي اعتداء خارجي (أي المسائل المتعلقة بالدفاع عن البلد والتشييد والتنشئة والتربية لأفراده).

[1] مقال بعنوان: الجيش الوطني الشعبي من خلال الدستور (الجيش الوطني الشعبي خدمة و دفاع)، **مجلة الجيش**، ع1 (جويلية 2012)، ص 19.

[2] المادة 08، 24، 33، من دستور 1963.

2- **دستور 1976 :** يعد ثاني دستور للجزائر المستقلة بعد دستور 1963، أين عنون الفصل السادس بالجيش الوطني الشعبي عبر المادة 82 وصولا إلى المادة 85، أي حددت مهامه في القيام بأربع مهام رئيسية :

الدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد وسلامتها، المحافظة على استقلال الجزائر وسيادتها والدفاع وحماية المجال الجوي والمياه الإقليمية و الجرف القاري ومنطقتها الاقتصادية الخاصة بها[1]، كما يسهم الجيش الوطني الشعبي في تنمية البلاد وتشييد الاشتراكية[2]، وظل هذا الدستور قائما إلى غاية أحداث أكتوبر 1988 نتيجة للأحداث العنيفة التي عرفتها البلاد (الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية)، مما أدى لنزول الجيش للشارع من أجل حفظ النظام العام، بعدها جاء دستور 1989 استجابة لتراكم الأحداث وتغيير كان لابد منه.

3- **دستور 1989 :** (التعددية والنهج الليبرالي) : بعد أحداث أكتوبر 1988 التي شهدتها الجزائر والمطالبة بالتعددية الحزبية والانفتاح على اقتصاد السوق وانهيار المعسكر الشرقي، لم تكن عملية التحول الديمقراطي التي شرعت بها البلاد سهلة أو يسيرة بل تخللته الكثير من العقبات والمعوقات التي مست كل المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والمعوقات التي مست كل المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية بحيث تناول دستور 1989، 179 مادة ، إذ أن مضامين الدستور الجديد تعكس اهتماما خاصا بالجانب الاجتماعي واعتبار الإنسان هو مصدر كل تغيير نحو الأفضل عبر مجموعة من الآليات الأساسية تحث إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي وبات من الضروري الفصل بين السلطات وانحصر دور الجيش في الدفاع عن السيادة والوحدة الوطنيتين مثل ما جاء في

[1] ادريس أبو بكر، **تطور المؤسسات الدستورية في الجزائر منذ الاستقلال من خلال الوثائق والنصوص الرسمية**، ج1(ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر) 1994 ص ص 100-99 .

[2] المادة 82 من دستور 1976 .

الدساتير السابقة والمادة 34 تؤكد صراحة على أن الطاقة الدفاعية للأمة تربط بالجيش الوطني الشعبي، وتتمثل المهمة الدائمة له في المحافظة على الاستقلال والدفاع عن السيادة الوطنية ووحدة البلاد وسلامة ترابها وحماية مجالها الجوي وأملاكها البحرية[1].

وأمام الترتيبات الجديدة للوضع السياسي في الجزائر أعلن الجيش الوطني الشعبي حياده وعدم انتماءه لأي تنظيم حزبي سواء داخل أو خارج المؤسسات أو الهياكل العسكرية، غير أن الضرورة القصوى وتوافق وتطابق الترتيبات الدستورية الجديدة ومهام الجيش الوطني الشعبي تدخل في جوان 1991 لحماية وإنجاح المسار الديمقراطي وإنقاذ الدولة الجزائرية وحفظ نظامها العام، وهو ما تجلى كدور ريادي في تأمين كل الاستحقاقات الوطنية التي تمت لاستكمال البناء المؤسساتي .

4- دستور 1996 : لم يتغيّر دستور 1996 عن سابقيه فيما يخص دور الجيش الجزائري حول أنه الدرع والطاقة الدفاعية للأمة ودعمها وتطويرها، فالمهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي تتمثل في المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية وحماية المجال البري والجوي ومختلف الأسلاك البحرية[2] .

ولا يخفى عن أحد ما جاء في ديباجة التعديل الدستوري لسنة 2016 حول دور الجيش كونه سليل جبهة التحرير الوطني يتولى مهامه الدستورية بروح الالتزام المثالي والاستعداد البطولي على التضحية كلما تطلب الواجب منه ذلك، ويعتز الشعب الجزائري بجيشه ويدين له بالعرفان على ما بذله في سبيل الحفاظ على البلاد من كل خطر أجنبي وعلى مساهمته الجوهرية في حماية المواطنين والمؤسسات والممتلكات من اجتثاث الإرهاب وتعزيز اللحمة الوطنية والتضامن بينه وبين الشعب.

[1] المادة (24) من دستور 1989 .
[2] المادة (25) من دستور 1996 .

كما ورد في كلمة رئيس الجمهورية السيد "**عبد العزيز بوتفليقة**" القائد الأعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع الوطني حول مهام وواجبات الجيش الوطني الشعبي حيث أكد على إيمان الجزائر بقدرة الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني واحترافيته ووطنيته دون إغفال دور الأسلاك الأمنية الأقوى في صون حرمة التراب الوطني والقضاء على بقايا الإرهاب وقطع دابره في أرضها [1].

وعليه من خلال تحليلنا لدساتير الدولة الجزائرية وعلاقتها بدور الجيش الوطني الشعبي نجد أن الطبيعة العسكرية للنظام السياسي الجزائري تعود جذورها لفترة ما قبل الاستقلال إبان حرب التحرير الوطني جراء مساهمة الجيش في كل المسارات التنموية، بحيث يشكل محور التوازن السياسي في الدولة الجزائرية، كما أن القرار السياسي متحكما فيه حسب توجهات المؤسسة العسكرية، نتيجة الثقل التاريخي والتراكمات السياسية التي مرت بها البلاد، أي أن الجيش يعد العنصر البارز في كل ما مرت به الجزائر، كما تغرى لأسباب أخرى تتعلق بغياب الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة، إذ تحتكر النخب العسكرية في الجزائر السلطة لمدة طويلة وهو ما يبرز صعوبة تأسيس الدولة الحديثة بمفهوم الفكر السياسي الذي يقوم على أساس دستوري ومؤسساتي يتم فيها الفصل بين السلطات ويحتكم فيها الجميع للقانون وتتسم بحرية الرأي والتعبير بعيدا عن اعتبارات أخرى كقوة وهيكلة أي مؤسسة، تأكيدا لدستور 1989 القائم على الديمقراطية والتعددية الحزبية كأول دستور يعلن القطيعة مع فكرة الحزب الواحد ويؤسس للمنافسة الحزبية.

ومن خلال استعراض تطور الدساتير في الجزائر يمكن القول أن دستوري عام 1963 وعام 1976 أكدا على أهمية ومركزية الجيش في العملية السياسية ومجالات التمنية والتأكيد على دوره في الدفاع عن الوطن عكس دستوري 1989 و 1996 أين يلاحظ محاولة تحييد الجيش وانسحابه من الحياة السياسية

[1] كلمة رئيس الجمهورية أثناء لقاءه بأفراد الجيش بمناسبة ذكرى 62 للثورة التحريرية، **مجلة الجيش**، ع 640 نوفمبر 2016 ص 28.

نظريا، لكن من حيث الواقع ظل يتمتع بالقوة والسيطرة على مختلف مقاليد السلطة، وتظل محاولة إخراج الجيش من العملية السياسية أو المعادلة السياسية بعيدة .

ب- الانتخابات في الجزائر و دور الجيش :

إن الحديث عن النظام الانتخابي لنظام سياسي معين، يقود مباشرة إلى الفلسفة العامة والتوجهات الكبرى لهذا النظام كونه يعد القاعدة الأساسية التي من خلالها التأسيس لبناء دولة ديمقراطية على أسس دستورية وقانونية [1].

والجزائر على غرار العديد من دول العالم الثالث انتهجت نظام الحزب الواحد في العقود الأولى بعد الاستقلال، غير أن توفر بعض الأسباب والظروف الداخلية والخارجية والصراع القائم بين النظام القائم ومختلف القوى السياسية وبروز فكرة التعددية والديمقراطية، استدعت الضرورة للتحول إلى التعددية الحزبية كأسلوب للممارسة السياسية للسلطة[2] فالعملية الانتخابية ترتكز على مجموعة خصائص وسمات وممارسات تحيط بها وذات ارتباط وثيق بالمحيط الداخلي والخارجي أي المناخ السياسي الذي تجري فيه الانتخابات وهو ما ينطبق على الجزائر خلال مرحلة التعددية (بعد دستور 1989) وما أحاط بالعملية الانتخابية سنة 1991 و 1992 والدور الذي لعبه الجيش خلال تلك المحطة السياسية [3] وإذا حاولنا التعمق أكثر في طبيعة النظام السياسي الجزائري نحاول تسليط الضوء على علاقته بالمؤسسات الأمنية ومؤسسة الجيش على الخصوص بحيث نظريا تقتضي القواعد الديمقراطية الفصل التام بين المؤسسة العسكرية والعمل السياسي غير أن أحداث أكتوبر 1988 وضعت النسق السياسي أمام حتمية التحول

[1] جهيدة ركاش، تطور النظام الانتخابي في الجزائر، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، المجلد الثالث، ع 05، (جوان 2018) ص 348 .

[2] فيصل شنطاوي، **محاضرات في الديمقراطية**، (مكتبة حامد للنشر والتوزيع الأردن)، ص 180 .

[3] نبيلة أفوضيل، القانون الانتخابي الجزائري بين القوة والضعف، **مجلة الاجتهاد القضائي** ،ع4، (جامعة محمد خيضر بسكرة)، ص 366 .

نحو حياة سياسية جديدة وفق ما حمله دستور 1989 الرامية إلى الانتقال من الأحادية إلى التعددية تأكدت فعليا بعد حدوث أول انتخابات محلية في الجزائر لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ بنسبة 54.2% مقابل 28% لجبهة التحرير الوطني [1] وهو ما وضع مستقبل الديمقراطية في الجزائر على المحك، حيث تلتها انتخابات برلمانية لتأكيد ذلك المسار والتي من جديد جاءت النتيجة لتفاقم المشكلة والتي حصدت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ على 188 مقعدا أين باتت قريبة من تشكيل الحكومة والعمل على إحداث تغييرات جديدة على المستوى الاجتماعي والسياسي في الجزائر نواتها الإعلان عن جمهورية إسلامية [2] غير أن إصدار رئيس الجمهورية لمرسوم رئاسي يعلن فيه حالة الطوارئ والتوسيع من صلاحيات المؤسسة العسكرية في حل المجالس النيابية والأحزاب السياسية[3]، تحرك الجيش إزاء هذه النتيجة في 29 ديسمبر 1991 وبالضغط على الرئيس الشاذلي بن جديد أعلن هذا الأخير استقالته، وكان قد أصدر قرارا بحل البرلمان فآلت مسؤولية الرئاسة إلى المجلس الأعلى للأمن وفي ظل عدم وضوح العملية السياسية أصدر قرارا بوقف الانتخابات وتأجيله إلى غاية توفر الظروف الملائمة وتم تشكيل المجلس الأعلى للدولة[4] .

إن تدخّل الجيش وإيقاف المسار الانتخابي يطرح العديد من الأسئلة حول نزول المؤسسة العسكرية ودورها هل حقا لخدمة التجربة الديمقراطية أم العكس؟[5] وفي هذا نجد أن قادة المؤسسة العسكرية يرون أن هذا التصرف يدخل ضمن المهام المعروفة وهي حماية الوطن والمحافظة على الدولة ومؤسساتها واستجابة لقيم الحركة الوطنية ومبادئ 1 نوفمبر 1954 المبنية على القانون والجمهورية الديمقراطية، وعليه تدخل الجيش لوقف المسار الانتخابي يعد حماية للدولة ووجودها وكذلك مرافقة التجربة الديمقراطية ونجاحها

[1] إعلان مؤرخ في 30 ديسمبر 1991، **الجريدة الرسمية**، ع1 ، 04 جانفي 1992 جول نتائج الإنتخابات التشريعية بتاريخ 26 ديسمبر 1991 خاصة بالدور الأول .

[2] أحمد الحسني، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي** (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة) 2004، ص 140.

[3] عبد القادر بن حمادي، الانتقال الديمقراطي المغاربي بين الأعذار الوهمية والتحفظات المتجددة، مرجع سابق ص 126.

[4] سعيد بوالشعير، **النظام السياسي الجزائري**، (دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر)، ص ص 191- 192.

[5] دحمان عبد الحق وطبوش سفيان، مرجع سابق ص 168 .

بعيدا عن التيارات الإسلامية الراديكالية، التي حسبهم سرعان ما تصل إلى السلطة إلّا وتلغي الممارسة الديمقراطية فهي تتخذ منها وسيلة للوصول إلى السلطة أي أن هذه التيارات تؤمن بالمفهوم الديمقراطي لما تكون في المعارضة وبعدها تقفل العملية السياسية [1] .

وعليه فقد كانت المؤسسة العسكرية تمثل العمود الفقري للنظام السياسي في الجزائر لذلك جرى إيقاف لمسار الانتخابي لاسيما وأن القائمون على الحكم ينتمون إلى هذه المؤسسة [2] ، وأن النظم السياسية تعرف شكلا أو آخر من أشكال تدخل الجيش في السياسة وذلك لأن فكرة الجيش المحايد أو غير المسيس هي مجرد مفهوم دستوري أكثر من كونها حقيقة سياسية واقعة [3] ، أين نجد أن أدوار الجيش الجزائري تراوح بين حدين، الحد الأدنى هو حماية الوطن وسلامة أراضيه والولاء للدولة وتنفيذ أوامرها، والحد الأعلى هو ممارسة السلطة بحكم الدولة في مختلف المجالات، وبين هذين الدورين تعددت الأسباب والذرائع، لذا تظل الظاهرة العسكرية في الجزائر تمثل حالة فريدة تجمعت فيها عدة عوامل وصفات منها ما تشترك فيه مع غيرها ومنها ما تنفرد به [4] فعملية إخراج الجيش من المعادلة السياسية الداخلية هي محاولة لإحلال الرغبات الذاتية مكان الواقع العملي السائد، بانتظار أن تتم إعادة بناء حقيقية وتشكيل مؤسسات المجتمع المدني واعتماد التعددية السياسية الفعلية وإصلاح الأنظمة الانتخابية واحترام الحريات والحقوق المدنية [5] .

وعليه اقتضت الضرورة في تحولات طبيعة النظام السياسي والدستوري في الجزائر مواكبة ذلك بمنظومة قانونية تعكس تلك التحولات لاسيما المتعلقة بالتشكيلات السياسية والعمليات الانتخابية، من نظام الحزب الواحد إلى التعددية السياسية، كتجربة جديدة رافقتها صعوبات أثناء الممارسة مما جعلها مجرد نصوص

[1] محمد عباس، **والعشيرة، تشريح أزمة 1991- 1996**، (دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر 2005) ص 297 .
[2] أحمد عدنان كاظم، مرجع سابق ص 132 .
[3] علاء الدين هلال ونيفين مسعد، مرجع سابق ص 66 .
[4] أحمد ولد داداه وآخرون، مرجع سابق ص 72 .
[5] نفس المرجع ص 92 .

قانونية لا يعكس العنف السياسي الذي حصل، فالملاحظ للتجربة الجزائرية يجدها مرت بعدة أزمات منذ 1962 إلى الحراك الشعبي 2019 مرورا بأزمة بعد 1989، ففي بعض المراحل ميزها التسرع والارتجالية وعورة الطريق إلى الديمقراطية، ما فتح أمامنا العديد من الأسئلة الجادة حول أولويات التحول في مجتمعاتنا والأسباب الحقيقية لعسر التحول الديمقراطي، دون نسيان ضعف الخبرة السياسية الحديثة العهد، وكذلك لا يمكن إخفاء تسلطية الدول العربية، ولا يمكن إنكار جهود النخب الحاكمة لاستمرارها في الاستبداد بالحكم وبيئة النظام السياسي الجزائري لا تساعد على بناء مؤسسات قوية تؤدي وظائفها بكل استقلالية وفعالية، بل إن النخب الحاكمة في الجزائر مازالت لا تستطيع العمل في إطار ما يفرزه المجال المؤسساتي وتفضل التحكم في جميع مصادر الخطر الذي قد يتأتى من البنى السياسية حيث عملت على تقييد الديمقراطية من خلال تأطير واحتواء المعارضة وانعدام وجود قنوات حقيقية للمشاركة السياسية الفعالة وغلو المنطق الزبائني في إدارة شؤون الحكم، وشيوع ثقافة السلبية لدى الفرد واقتصار دوره على الهامش بحيث لا يعد فاعل أساسي في الحياة العامة.

المطلب الثاني : البناء الدستوري في مصر (الجيش ،. الانتخابات)

منذ أن تشكلت الدولة بشكليها القديم والحديث فإن هيبتها تعكسها قواتها المسلحة ومن أجل الحفاظ على مكانه المؤسسة العسكرية داخل كيان الدولة ثم إحاطتها بمنظومة قانونية متماسكة وسامية بداية بالقانون الأساسي للدولة " الدستور" وانتهاء بالتنظيم داخل المؤسسة العسكرية[1] بحيث تعود جذور العلاقات المدنية العسكرية المصرية إلى منذ الانقلاب العسكري الذي شهدته البلاد في 1952[2]، أين ظهرت نية الضباط الأحرار القيام بحركة عسكرية 23 يوليو 1952، حيث تمت السيطرة على المقر المركزي للقوات المسلحة ومحطة الإذاعة وغيرها من المنشآت، وتم إجبار الملك " فاروق" في 26 يوليو من نفس السنة على التنازل عن الحكم ومغادرة البلاد[3] وأعلن جمال عبد الناصر(رئيس الهيئة التأسيسية لتنظيم الضباط الأحرار) بأن الهيئة التأسيسية أنهت الثورة بنجاح، وأصبح اسمها مجلس القيادة الذي بدوره تمسك بزمام السلطة الفعلية في البلاد تمهيدا لقيام نظام يستند إلى الدكتاتورية العسكرية[4]. فلم تعرف مصر بعده حكما مدنيا، فالنظام السياسي كان بشكل أساسي " بربتوري" بمعنى أنه " نظام يكون فيه لنخبة الجيش دورا حاسما كأطراف رئيسية أو مهيمنة غير ممارسة الحكم الفعلي أو التهديد باستخدام القوة "[5] فبعد تفاقم الخلافات بين أعضاء مجلس قيادة الثورة ، استقال "**محمد نجيب**" وعين "**جمال عبد الناصر**" رئيسا للمجلس ورئيسا للوزراء ، ثم تقلد بعدها منصب رئيس الجمهورية ما بين (1956-1970) كأول رئيس يحكم

---

[1]- عزوزي عبد المالك، مكانة المؤسسة العسكرية في الدساتير المغاربية، **مجلة الدفاتر السياسية والقانون**، ع31 ،(جامعة عنابة، جوان 2015)، ص268.

[2]- هانس هانس، مرجع سابق، ص9.

[3]- لخضر حبيطة، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية وتأثيره على التحول السياسي في مصر بعد 25 يناير، **مجلة مدارات سياسية** (جامعة الأغواط الجزائر، ديسمبر 2017)، ص 243.

[4]- يوسف محمد عيدان، أزمة الديمقراطية وأثرها في الصراع على السلطة في مصر(1954-1971)،ع78، **مجلة أداب الرافدين** (جامعة كركوك، 2019)، ص 222.

[5]- الأمين كرواز، نقاش العلاقات المدنية العسكرية ضمن عملية التحول الديمقراطي في دول الربيع حالتي مصر ، تونس (2011-2014)، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، ع2، (جامعة قسنطينة ، جويلية 2020) ص 387.

مصر بعد سقوط الملكية[1] وفي العاشر من فبراير 1953 صدر الإعلان الدستوري وهو كأول وثيقة رسمية ذكرت اسم مجلس قيادة الثورة، وجاء فيه تولي الجيش إدارة مقاليد الأمور ، وتكون من 11 مادة إلا أن المواد التي أبرزت بوضوح سلطات ودور مجلس قيادة الثورة في توجيه سياسات الدولة هي المادتان رقم (8) و (11) ، وقد جاء الإعلان قصيرا نظرا لصدوره في مرحلة انتقالية مؤقتة وتمهيدا لإعداد دستور عام للبلاد أين جاءت المواد الخاصة بتوضيح نظام الحكم موجزة ، و لإدارة شؤون البلاد كانت تعتبر أمرا جديد بالنسبة للعسكريين.[2]

في 16 يناير 1956 أعلن عبد الناصر مشروع الدستور الجديد في خطاب عام في ميدان عابدين كخطوة جديدة من خطوات كفاح الشعب المصري وحدد الدستور يوم 23 يونيو 1956 موعد الاستفتاء الشعب عليه وعلى رئاسة الجمهورية ، وأجرى هذا الاستفتاء الثنائي وكانت نتيجة الموافقة شبه الإجماعية على الدستور الجديد وعلى عبد الناصر رئيسا للجمهورية.

وبناءا على هذا النظام الدستوري الجديد ألغى مجلس قيادة الثورة الرئاسي الذي يتولى فيه رئيس الجمهورية المسؤولية التنفيذية الكاملة يعاونه فيها عدة من الوزراء.[3]

فدستور 1956 جاء لتثبيت وضع المؤسسة في الحكم ، حيث أطلق يدها للتحكم في مؤسسات البلاد ، ومن ثم فقد حاول واضعيه الاعتماد على مشروع دستور 1954، مع حذف أي مواد من شأنها أن تقيد من سلطاتهم، بل وقاموا بتحصين هذه المواد والقرارات من خلال المادة رقم (191)[4]، لم يدم هذا الدستور أكثر من عشرين شهرا .

---

[1]– لخضر حبيطة ، مرجع سابق ، ص243.

[2]– إسراء أحمد إسماعيل ، العلاقات المدنية العسكرية وعملية التحول الديمقراطي **: دراسة مقارنة بين مصر والجزائر** (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة القاهرة) ص2010.

[3]– ناصر الأنصاري ، **المجمل في تاريخ مصر النظم السياسية والإدارية** ، ط1، (دار الشروق ، القاهرة ، 1993) ، ص264

[4]– إسراء أحمد إسماعيل ، مرجع سابق ، ص 174.

فبعد دستور 1956 أعلن دستور الوحدة المؤقت لعام 1958 فعمل على نفس نهج سابقيه من حيث تثبيت وضع المؤسسة العسكرية عبر السلطات الممنوحة لرئيس الجمهورية وبالتبعية للقوات المسلحة بشكل مباشر في مادتين فقط من إجمالي 73 مادة وهي عدد مواده، حيث أشار في الباب الثالث الخاص بالحقوق والواجبات العامة إلى الخدمة العسكرية وفي الفصل الثالث الخاص بالسلطة التنفيذية ذكرت المادة رقم (55) أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة.[1]

وفي مارس 1964 أصدر رئيس الجمهورية دستورا مؤقتا بقرار منه، وتحقق فيه دمج السلطات من خلال سلطة الرئيس في حل مجلس الأمة.[2]

فبمقارنته بدستور الوحدة المؤقت الذي سبقه 1958 يمكن القول أن دستور 1964 جاء أكثر تفصيلا، حيث بلغ إجمالي مواده (169) وتناول (6) مواد تتعلق بالقوات المسلحة ، والتركيز على مجلس الدفاع الوطني والتدريب العسكري للشباب ، وتنظيم الحرس الوطني وعدم السماح لأي جهة إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية وتنظيم التعبئة العامة ، وشروط الخدمة في القوات المسلحة.[3]

وفي 28 سبتمبر 1970 أعلن وفاة الرئيس عبد الناصر اثر نوبة قلبية ، وتولى بعده رئاسة الجمهورية نائبه محمد أنور السادات طبقا للمادة (110) من دستور سنة 1964 ليصبح رئيسا مؤقتا للبلاد ، ثم يرشحه مجلس الأمة ويجري عليه استفتاء شعبي طبقا للمادة 122 من نفس الدستور، ويتولى مقاليد الرئاسة من 17 أكتوبر 1970 عندما يؤدي اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة كثالث رئيس للجمهورية [4] بحيث كان

[1]– اسراء احمد إسماعيل ، مرجع سابق ، ص ص 174 – 180.

[2]– طارق البشيري ، مرجع سابق ، ص107 .

[3]– اسراء احمد إسماعيل ، مرجع سابق ، ص 170.

[4]– ناصر الأنصاري ، مرجع سابق ، ص ص266–267.

يتمتع بنوع من القبول باعتباره أحد الضباط الأحرار الذين قاموا بثورة يوليو 1952 وقد رأى السادات أن الدور الرئيسي للجيش هو الدفاع عن مصر وحماية حدودها وليس له أي دور سياسي.[1]

فيعد دستور 1971 أحد أهم الدساتير في تاريخ مصر المعاصر حيث تم العمل به لمدة 30 عاما ، وقد تكون من (193) مادة تناولت (6) مواد منها القوات المسلحة ، كما أضاف دستور 1971 ثلاثة أمور هي :

أولا : أكد على التجنيد باعتباره إجباريا والدفاع عن ارض الوطن باعتباره واجب مقدس في المادة (08).

ثانيا : إضافة مهمة حماية مكاسب النضال الشعبي الاشتراكية للقوات المسلحة في المادة (181).

ثالثا: التأكد على تنظيم القضاء العسكري من خلال القانون في المادة (183).[2]

وتم إضافة مهمة جديدة للجيش عام 1976 وهي حماية الدستور عموما فإن فترة الرئيس "**السادات***" تميزت بتراجع هيمنة المؤسسة العسكرية على الدولة ، فلقي السادات موجة من الانتقادات المعارضة له ، وتم اغتياله في عرض عسكري يوم 06 أكتوبر 1981 بمناسبة ذكرى حرب أكتوبر.[3]

- كان **أنور السادات** قد اختار نائبا له أحد أبطال حرب أكتوبر 1953 وهو **حسنى مبارك** الذي تولى قيادة القوات الجوية وفقا لدستور سنة 1971 فقد تم ترشيحه عن طريق مجلس الشعب للاستفتاء عليه كرئيس للبلاد وتولى مقاليد الحكم في 14 أكتوبر 1981.[4]
- يعتبر الرئيس **محمد حسنى مبارك** أول من تولي منصب رئيس الجمهورية منذ إعلان النظام الجمهوري في مصر ، فقد دامت فترة حكمه 30 عاما بعد انتخابه لولاية خامسة من 15 أكتوبر 1981

[1]- لخضر حبيطة ، مرجع سابق ، ص243 .

[2]- اسراء احمد إسماعيل، مرجع سابق ، ص ص177-176.

[3]- لخضر حبيطة مرجع سابق ، ص243 .

[4]- ناصر الأنصاري ، مرجع سابق ، ص 243.

إلى 2011، و خلال هذه الفترة حافظ على تماسك المؤسسة العسكرية [1]، أين عرف حكمه نوع من الاستقرار السياسي موازاة مع المؤسسة العسكرية مقابل ولاء قيادات الجيش و عمل على خلق ديناميكية تفاعل جديدة في العملية السياسية ، وإعادة تنشيطها كفاعل رئيسي في السياسة الوطنية[2]، حيث كان العامل الأساسي لضمان ولاء الجيش لمبارك خلال سنوات حكمه الطويلة هو الاستقلال الهائل الذي منحه للضباط في إنشاء المجمع العسكري الصناعي وتشغيله وهو جهاز وفير العطاء والربح.[3]

كانت العلاقة بين الرئيس **مبارك** وقادته العسكريين تستند إلى التزام ضمني بأن يدعم القيادة العسكريون الرئيس في منصبه وبأن يتنازلوا له عن السيطرة على أجهزة الدولة الأوسع نطاقا وفي المقابل تحظى القوات المسلحة بفوائد اقتصادية ويحظى الضباط الكبار امتيازات و علاوات[4]، ومع ذلك فقد كان هناك تصور عام بأن قوة ومكانة الجيش كانت قد تضاءلت بالفعل أبان حكم **مبارك** وخاصة في السنوات الأخيرة ، وربما كان لهذا الازدراء المستشعر دور في المظالم التي أضمرها نحوه بعض العسكريين.[5]

إن الجيش المصري تأثر كثيرا في السنوات العشر الأخيرة من فترة حكم الرئيس "حسني مبارك" وتراجعت مكانته مقابل مصلحة الأمن الداخلي وطبقة رجال الأعمال المؤيدة لتوريث الحكم في مصر ، لذا فقد سعت المؤسسة العسكرية إلى توظيف التأييد الشعبي لها بأهليتها لإدارة المرحلة الانتقالية في دسترة العديد من الأدوار والحقوق التي يصعب التراجع عنها من قبل أي رئيس قادم أو من أي طبقة اجتماعية.[6]

---

[1]– علاء الدين هلال ، **تطور النظام السياسي في مصر 2005 –1805 صر** (القاهرة لجنة كتب عربية ،القاهرة 2006) ، ص 238.

[2]– لخضر حبيطة، مرجع سابق ، ص244.

[3]– أحمد عاشم ، الجيش والدولة في مصر تشابك العسكري والمدني ، **مركز الجزيرة للدراسات** ، (01 يونيو حيزران 2015) ، ص12

[4]– ريسابروكس ، فهم التغيرات في العلاقات المدنية العسكرية ، سلسلة دراسات المؤتمر حول العلاقات المدنية العسكرية في مصر ، الدراسة الثانية .(مركز لتصوير القطاع الأمني وسيادة القانون ، مكتبة الإسكندرية ، 2010)، ص16.

[5]– مها عزام، المجلس العسكري بمصر والانتقال إلى الديمقراطية ، **مذكرة احاطة** ، (مايو 2012) ، ص2.

[6]– حسين عبد الغني ، دور الرأسمالية المصرية الكبيرة في خطف ثروتي، مركز الدراسات الوحدة العربية ، **المستقبل العربي**، ع119 (يناير 2014)، ص137.

فنهاية عهد **مبارك** تميزت بالعنف غير المبرر فقد بدأت مواجهات عنيفة بين مؤيديه وقوات الشرطة من جهة والجماهير الثائرة من جهة ضد الوضع القائم ما خلف إصابات خطيرة وحتى قتلى، دفع بالسلطات إلى فرض حالة حضر التجول في مناطق متعددة من البلاد، في مقابل الجيش التزم الصمت والحياد حيال الوضع القائم، وتحت الضغط المتزايد والإصابات وحالات الوفاة، تسارعت الأحداث ولم يجد مبارك يدا وطريقا غير الاستقالة وترك الأمور للمجلس الأعلى للقوات المسلحة.[1]

فبعد تنحي **مبارك** بتاريخ 11 فيفري 2011 تولى المجلس الحكم بين أطياف الجماعات المحتجة التي رددت طوال أيام الاحتجاج شعار "الشعب والجيش يد واحدة"، ولقد مهدت نهاية حكم "**مبارك**" لدور جديد للمؤسسة العسكرية.[2]

اصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة إعلانا دستوريا يوم 13 فبراير 2011 أعلن فيه توليه حكم البلاد لمدة ستة (06) أشهر أو لحين إجراء انتخابات مجلس الشعب والشورى وتعطيل العمل بأحكام الدستور وتشكيل لجنة مهمتها تعديل بعض المواد في الدستور[3] فبعد تجميد العمل بدستور 1971، وبحكم توليه إدارة المرحلة الانتقالية وايلاءه صلاحية التشريع عمد المجلس الأعلى للقوات المسلحة المبادرة بعدة مشاريع دستورية تراوحت بين الإعلانات الدستورية والاستفتاءات ومن أهمها ما عرف بوثيقة إعلان المبادئ الدستورية المعروفة إعلاميا بوثيقة السلم التي عهد بإعدادها لفئة ليبرالية جعلت هيمنة عسكرية

[1]– أمحمد رفيق غراب ، العلاقات المدنية العسكرية ، دراسة في الأطر النظرية (مصر نموذجا) ، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** ، ع13، (جويلية 2018) ص119.

[2]– الأمين كرواز ، نقاش العلاقات المدنية –العسكرية ضمن عملية تحول الديمقراطي في دول الربيع العربي ، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ع2 (جويلية 2020)**، ص389.

[3]– محمد سمير الحيور، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية ، **مذكرة ماجستير في العلوم السياسية** (جامعة الازهر غزة مارس 2014) ص120.

واضحة ومنحت للعسكر قوة أكبر[1]، الوثيقة التي رفضتها أطياف واسعة ما أحدث صدمات عنيفة بين قوى الجيش والمحتجين سقط على إثرها ضحايا جراء اللجوء للعنف المسلح من قبل قوات الشرطة العسكرية.[2] بعد تشكل الإطار الدستوري المؤقت الأول للفترة الانتقالية، جرت بعد ذلك انتخابات نيابية قبل انتخاب رئيس الجمهورية وصياغة دستور جديد ، واستمرت فترة سيطرة المجلس الأعلى للقوات المسلحة على السلطة التنفيذية حتى انتخاب "محمد مرسي رئيسا للجمهورية وتوليه مقاليد الحكم ورسميا في 20 يونيو 2012".[3]

- امتدت جولة الصراع بعد انتخاب مرسي رئيسا ، ولكن هذه المرة دار النقاش والخلاف حول صياغة الدستور[4] حيث أصدر إعلانا دستوريا بتاريخ 22 نوفمبر 2012 والذي جاءت وثيقته كالدساتير السابقة حبلى بالأحكام المرجحة لمكانة الرئيس وسموه على باقي المؤسسات الدستورية حيث نعتت وقتئذ بـ "دستور الإخوان" في إشارة إلى تحكم الفائزين في الانتخابات في صياغة الدستور الجديد [5]، والذي يقضي بحماية وتحصين الجمعية التأسيسية من الحل وإطالة مدتها لاستكمال إعداد الدستور ، فقد رأت قوى المعارضة أن الرئيس مرسي يعمل على تحصين قراراته السيادية والإدارية من خلال هذا الإعلان والتي انعكست بالسلب على مجريات الساحة السياسية.[6]

---

[1]– ناهد المناعي واخرون ، **الدساتير والقطاع الأمني في مرحلة ما بعد 2011**،(المنظمة العربية للقانون الدستوري ، اضفاف البحيرة 2، تونس) ص174.

[2]– الأمين كرواز ، مرجع سابق ، ص390.

[3]ريسابروكس ، فهم التغيرات في العلاقات المدنية العسكرية في مصر ، **سلسلة دراسات** ، مركز تطوير القطاع الأمني وسيادة القانون ، ص19.

[4]– عربي بومدين، العلاقات المدنية العسكرية وتحديات السيطرة المدنية في مصر ، **الحوار المتوسطي**، ع2، (المجلد 10 ، 02 جوان 2019) ، ص35.

[5]– محمد بن محمد مالكي، **توزيع السلطة في الدساتير العربية الجديدة، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية** ، ع2 (مايو 2017) ، ص102..

[6]– محمد سمير الجيور ، مرجع سابق ، ص120.

تكون دستور 21012 من (236) مادة وفيما يتعلق بالقوات المسلحة فقد ضم (7) مواد يمكن القول أن دستور 2012 يتشابه مع دستور 1971 في 3 نقاط.

- الاشتراك في المادة الخاصة بدور القوات المسلحة و الدولة وحدها المخول لها إنشاءها وشروط الخدمة والترقية بها.
- تنظيم التعبئة العامة وفقا للقانون.
- إنشاء مجلس للدفاع الوطني مهمته النظر في مسائل تأمين البلاد وسلامتها.[1]

بعد عام ونصف من الاضطراب، قام الجنرال **عبد الفتاح السيسي** بانقلاب ضد حكومة الرئيس "**محمد مرسى**" يدعو الجيش ومؤيدوه أن انتخاب مرسي كان غير شرعي، و الجيش تصرف بناءا على طلب الشعب بما أن احتجاجات كبيرة طالبت باستقالة مرسي[2] فخرج الشعب المصري والقوى السياسية في تظاهرات واسعة النطاق ضد حكم الإخوان المسلمين في 30 يونيو 2013 التي تصادف ذكرى مرور عام على انتخاب الرئيس السابق محمد مرسي وانتهى بعزله وتكليف عدلي منصور رئاسة البلاد بشكل مؤقت وانتقالي حتى يتم إجراء انتخابات رئاسية مبكرة[3] فالمبادرة بعزل **مرسي** لم تنبع من داخل المؤسسة العسكرية وحدها وجاءت تلك المبادرة على خلفية استدعاء الحشود والجموع الغفيرة التي نزلت إلى الميادين في 30 يوليو 2013 ومن ثم كان أمام المؤسسة العسكرية خياران لا ثالث لهما ، إما الانحياز إلى الإرادة الشعبية وإجبار الرئيس على التنحي أو الانحياز للسلطة السياسية فاختارت الانحياز للإرادة الشعبية.[4]

---

[1]– اسراء احمد إسماعيل، مرجع سابق ، ص ص 178–180.

[2] كريست نشفيس واخرون ، **ديناميكيات السياسة الخارجية الإقليمية و تداعياتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط، منظورتحليلي** 2017، ص ص9–10

[3]– خيضر إبراهيم سليمان ، **السياسة الخارجية المصرية حيال المنطقة العربية منذ انتهاء الحرب الباردة** (أطروحة دكتوراه ، جامعة النهرين العراق ، 2010) ص 66.

[4]– محمد سمير الجبور ، مرجع سابق ، ص144.

تم تعليق العمل بالدستور في تموز/ يوليو 2013 بعدما أطيح **بمرسي** وأصدر الرئيس المؤقت عدلي بن منصور إعلانا دستوريا مؤقتا(08 تموز / يوليو 2013)[1] في استفتاء شعبي في 15 كانون الثاني/ يناير 2014، نشر أخيرا في 18 كانون الثاني / يناير [2]، يمكن القول بأن مشروع الدستور المصري عام 2014 جاء مشابها في أغلبية مواده لدستور 2012 المعطل ، وان حرصت لجنة الخمسين على إعادة صوغ عدد من المواد شكليا مع الإبقاء على مضامينها كما هي.[3]

يتيح دستور 2014 للقوات المسلحة درجة كبيرة من الاستقلالية تقتضي المادة 201 على سبيل المثال أن يتم تعيين وزير الدفاع لمدة ولايتين رئاسيتين متتاليتين أي لمدة ثماني سنوات[4] دستور 2014 تكون من 247 مادة وفيما يتعلق بالمواد التي تناولت القوات المسلحة فهي 7 مواد ويكاد يتشابه مع دستور 2012 في عدد المواد المتعلقة بالقوات المسلحة ومضمونها.[5]

وتجدر الإشارة إلى أن دستور 2014 أضاف مسألة مناقشة موازنة القوات المسلحة في مجلس الدفاع الوطني وأخذ رأيه في مشاريع القوانين المتعلقة بالجيش وهي مسألة لم تكن مطروحة تاريخيا نظرا لأن دور المؤسسة العسكرية كان محدد، ولم يكن لها دور في مجال التنمية الاقتصادية كما هو الوضع حاليا.[6]

---

[1] زيد العلي واخرون ، **الكتاب السنوي للمنظمة العربية للقانون الدستوري**، ص38.

[2] زيد العلي ، مرجع سابق ، ص40.

[3] المركز العربي للأبحاص ودراسة السياسات ، **دستور بالخلية نظره مقارنة بين دستور 2012 ومشروع دستور 2014** (وحدة تحليل السياسات في المركز العربي يناير 2014) ص 30.

[4] مانس هانس ، مرجع سابق ، ص ص 11-12

[5] اسراء إسماعيل ، مرجع سابق ، ص178.

[6] نفس المرجع ، ص 183 .

من خلال ما تم التطرق له حول التجربة الجزائرية 1991 والمصرية 2012 بخصوص موضوع التحول الديمقراطي ودور الجيشين الجزائري والمصري في إيقاف المسار الانتخابي لدى التجربة الأولى و الانقلاب على انتخاب الرئيس محمد مرسي بعد سنة واحدة من إجراء أول انتخابات تعددية في مصر أفرزت فوز الإخوان المسلمين بالاستحقاق الانتخابي في 2012.

توصلنا من خلال هذا المبحث إلى نتيجة أساسية وهي أن عامل الصراع السياسي والعسكري كان حاسما في بداية نهاية عملية التحول الديمقراطي الذي بادرته الجزائر مع نهاية الثمانينات بحيث إن الجزائر لم تقدم حدثا جديدا بانفتاحها الديمقراطي بل حاولت تبني مقاربة سوسيو سياسية نتيجة أحداث عرفتها البلاد منذ تاريخ 05 أكتوبر 1988 وهو ما أملى الحاجة إلى ضرورة إحداث تعديل طفيف في نظام توزيع السلطة، فالواقع العملي للممارسة الديمقراطية نستخلص أن عملية الانتقال إلى التعددية لم يكن نابع عن تغيير جذري وجوهري في طبيعة السلطة وأساليب ممارسة الحكم بل حرصت النخب الحاكمة على إحاطة تلك العملية بمجموعة من الضوابط والقيود السياسية والقانونية[1]، ويرى الجيش أنه لم يخن نظامه ولا دولته ولم يكن عائقا أمام عملية التحول الديمقراطي بل هو العمود الفقري للنظام القائم والدولة من صنعه ومن واجبه حمايتها من التطرف ومفهوم الدولة الدينية[2]،ومن أجل إنقاذ الديمقراطية من النتائج الذي أفرزها الصندوق في ظل عدم نضوج الممارسة الديمقراطية لدى الفائزين خاصة مع الخطاب الذي تبناه الإسلاميين، حيث بالغت قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الرفع من سقف المطالب بدولة إسلامية تحكمها الشريعة لا القانون وفقا لشعاراتها المرفوعة: لا ميثاق لا دستور قال الله، قال الرسول إضافة تبني لغة التهديد بالجهاد وحمل السلاح ومحاسبة المسؤولين عن الفساد بعد الوصول للسلطة بدافع انتقامي لا أكثر ولا أقل[3]، وبهذا يكون قادة الجبهة بمواقفها المعادية للديمقراطية أعطت الفرصة لمعارضيها كي ينقلبوا على المسار الديمقراطي الناشئ، حيث منحت للجيش شرعية التدخل لحماية النظام الجمهوري فقيادة الجبهة لم تتعامل مع السلطة بمنطق الأخذ والعطاء وإنما تأثرت بنموذج الثورة الإيرانية مستهدفة تغيير

[1] دحمان عبد الحق وطبوش سفيان، مرجع سابق، ص183.
[2] رياض الصيداوي، مرجع سابق، ص142.
[3] لقرع بن علي، **ربع قرن على توقيف المسار الانتخابي في الجزائر: دروس وعبر**، المركز الديمقراطي العربي، 14يناير 2017

طبيعة الدولة وإسقاط النظام السياسي وهنا تجدر الإشارة أن أغلبية الناخبين التي صوتت لصالح الجبهة كان عقابا للنخبة الحاكمة ولجبهة التحرير من جهة، ومن جهة أخرى صوتت لها لعهدة انتخابية مدتها خمس سنوات وليس لعهدة أبدية تفعل فيها ما تشاء، فالشعب الجزائري لا يريد خلافة دينية ولا يريد إسقاط النظام الجمهوري بل يريد قيادة رشيدة لديها مشروع مجتمع منبثق من المرجعية الإسلامية والعربية والأمازيغية للأمة بهدف بناء دولة قوية تحقق مطالب وتحديات الشعب الجزائري، وفي نفس الوقت يجب على التيارات الإسلامية أن لا تتدخل في مجال العقيدة بين الإنسان وربه بل وجب التركيز على البعد الحضاري في الإسلام والاستفادة من تجارب مشابهة حول العالم كتركيا مثلا مع حزب العدالة والتنمية، فالجزائر ملك لجميع أبنائها بغض النظر عن الانتماءات الإيديولوجية.

غير أن عالم الاجتماع الجزائري الهواري عدي يستنتج أن القيادة العسكرية الجزائرية لم تكن لها نية في أي تغيير جذري في البلاد للنظام السياسي القائم خوفا لفقدانها امتيازاتها الاقتصادية وهروبا من المتابعات القضائية وتصفية الحسابات[1]، ومهما كانت مبررات توقيف المسار الانتخابي وإلغاء نتائج الانتخابات يوم 12 جانفي 1992 يرى العديد من الباحثين والشخصيات الوطنية آنذاك أشبال عبد الحميد مهري والشيخ نحناح وحسين آيت أحمد أنه ليس انقلاب فقط على الفيس والديمقراطية بل هو انقلاب ضد الشرعية الشعبية وعلى مؤسسات الدولة ومع ذلك لا يعد مبررا للعنف وإراقة الدماء من أجل الدفاع عن الحق الانتخابي المغتصب، بل يجب العودة إلى الحوار مع كل الفعاليات والإعلان عن تمسك كل الأطراف بمكاسب الديمقراطية والتعددية الحزبية حفظا للأرض والاستقرار وحقنا للدماء[2]، وهنا يجب على المؤسسة العسكرية أن تكون فاعلا رئيسيا في بناء الديمقراطية والحفاظ عليها وليس معيق لهذه العملية مع التقيد بقواعد عمل المؤسسة بعيدا عن العملية السياسية خاصة أن الجيش الجزائري شكل الاستثناء ومميزا عن

[1] - Lahouari Addi « L'islam politique et la démocratie, le cas algérien » , Herodote N°77, Avril- juin, 1995, P06.

[2] ناصر حمدادوش، الشيخ نحناح وتوقيف المسار الانتخابي، **جريدة الشروق**، ع2815، يوم 2019/07/10، ص14.

نظائره من الجيوش العربية كونه وليد جيش التحرير وجبهة التحرير الوطني وليس جيشا تقليديا لا علي مستوى البنية والهيكلة و لا على مستوى الأهداف الإستراتيجية والتكتيكية. وهو ما أكده السياسي والمفكر عبد المجيد مهري الظاهرة العسكرية في الجزائر تمثل حالة فريدة تجمعت فيها عوامل وصفات تنفرد بها، فهي لم تأت نتيجة انقلاب، بل نشأت وتطورت على مراحل وتغذت من أوضاع سياسية مختلفة متصلة بالنضال التحرري في الجزائر والمنطقة العربية والعالم[1] وساهمت المؤسسة العسكرية بعد الاستقلال في البناء والتنمية الوطنية[2] .

وتعتبر من أقوى المؤسسات الرسمية في الجزائر حيث تشكل نواة النظام السياسي الجزائري، وأحد أهم أقطابه كونها السبيل الوحيد للوصول إلى السلطة وهذا الأمر لا ينطبق ولا يقتص فقط على الجزائر بل لدى جميع دول العالم الثالث أين يرسم معالم السياسة العليا للدولة ومتواجد في كل مناحي الحياة السياسية، وهو المتحكم والمسيطر، سواء في فترة الحزب الواحد أو في ظل التعددية الحزبية والمتحولات السياسية التي جاء بها دستور 1989 لا تحقق مبدأ التداول على السلطة بل تعد إستراتيجية يتكيف بها النظام السياسي مع الأوضاع الإقليمية والدولية التي أصبحت تتعامل مع أنظمة العالم الثالث على حساب المعيار الديمقراطي .

أما عن الحالة الثانية المتمثلة في الانقلاب ضد الرئيس المنتخب محمد مرسي بعد سنة واحدة من فوزه في الانتخابات الرئاسية 2012 ، لابد من الإقرار كذلك أن الجيش المصري لاعبا بارزا في الحياة السياسية استنادا إلى شرعية يوليو 1952 منذ انقلاب الضباط الأحرار ضد الحكم الملكي، اكتسبت ثوب الثورة لاحقا مع التأييد الشعبي، ومن ثم فإن الرؤساء الأربعة الذين تناوبوا على حكم مصر كانوا أبناء المؤسسة العسكرية و حافظوا على الوضع المتميز الذي يحظى به الجيش في الحياة السياسية المصرية، بحيث

[1] عبد الحميد مهري، **"الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، تجربة الجزائر** في : أحمد ولد داداه و آخرون ، (مركز دراسات الوحدة العربية 2002)، ص26.

[2] Elbaki hermassi, **leader ship and national, development in North Africa,** Los engeles university of california press 1972, P128.

تمسك بدفة الحكم بعد تنحية مبارك[1]، ولعبت المؤسسة العسكرية المصرية في المرحلة الانتقالية دور حماية النظام الجمهوري الديمقراطي و البروز في الساحة السياسية من أجل إحداث الانتقال السلس والسليم للسلطة كوكيل للثورة مستعيدا مكانته على مستوى الساحة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالبلاد بعد ثورة جانفي بحيث تراجعت مكانة الجيش مقابل الأمن الداخلي ورجال الأعمال المؤيدة لتوريث الحكم في مصر لذا سارعت إلى توظيف التأييد الشعبي لها بأهليتها في إدارة المرحلة الانتقالية لاسيما بعد تخلي الرئيس حسني مبارك عن الحكم[2]، وعليه يمكن تقسيم الأداء السياسي للمؤسسة العسكرية مع التطورات الجديدة إلى مرحلتين :

تمثلت الأولى تحضيرها لانتخابات البلاد وتولي فترة حكم الرئيس محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين مع العلم أنه في بداية الأمر اتخذت القوات المسلحة موقف الحياد والداعم في نفس الوقت لثورة الشباب، حيث أن مصر شهدت تنظيم أول انتخابات رئاسية تعددية حرة بعد 30 سنة من حكم مبارك شارك فيها أربعة مترشحين : أحمد شفيق، عمرو موسى، عبد المنعم، أبو الفتوح، محمد مرسي (عن حركة الإخوان المسلمين يومي 16 و 17 جوان 2012 ليفوز هذا الأخير بعد الجولة الثانية ضد أحمد شفيق يوم 24 جوان 2012بنسبة 51.73 بالمائة مقابل 48.27 بالمئة لمنافسه في جو سياسي اتسم بالشفافية و النزاهة والالتفاف الشعبي حول الاستحقاق الانتخابي حيث استغلت التيارات الإسلامية في كل من تونس ومصر مجموعة من العوامل أدت بهم للوصول إلى السلطة نذكر منها : قوة التنظيم، الانتشار الجماهيري أي القاعدة الشعبية، التيار الديني[3]، غير أنه وليس ببعيد عن التجربة الجزائرية، دخلت جماعة الإخوان المسلمين في صراع مع المجلس العسكري حول الصلاحيات، بحيث كانت له تداعيات كبيرة على الحياة السياسية والاستقرار السياسي في المرحلة الانتقالية أين أصبح تواجد مرسي في الحكم يشكل خطر داهم

[1] نور الدين بكيس، مرجع سابق، ص223.
[2] إلياس جودميسة، **الدور الاقتصادي للجيش المصري**، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ب د ن ، ب س ن)، ص98.
[3] سيد أحمد كبير، التحولات السياسية في البلدان العربية بين متطلبات الترسيخ الديمقراطي واستراتيجيات البقاء (1989-2013)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، (جامعة الجزائر 2013)، ص ص 305 306.

للمؤسسة العسكرية في مصر، كونه (الجيش) حاضرا في المشهد السياسي العام ومتحكما فيه منذ أمد بعيد وأي تغيير يمس مصلحته لا يتوافق معه وعليه طرح العديد من النقاشات حول مكانته في الشأن الدستوري، فدخلت مصر مرحلة انتقالية ثانية بعد انقلاب 3 يوليو 2013 بقيادة عبد الفتاح السيسي والحلفاء السياسيين و تم إعداد خارطة المستقبل بتولي عدلي منصور منصب رئيس الجمهورية وتم تجميد العمل بالدستور[1] فاتسمت المرحلة الانتقالية بغموض نوايا المؤسسة العسكرية ورغبتهم في حكم البلاد أو فقط تسليم السلطة بعد الحفاظ على مصالحها ومكانتهم المميزة في الدستور، ليتأكد أن الجيش المصري يفتقد خارطة سياسية وبرنامج سياسي يحقق الاستقرار السياسي مما أرهن المرحلة الانتقالية وهدد الانتقال الديمقراطي بالفشل بعد الانقلاب على محمد مرسي في 13 يوليو 2013، فارضين الوصاية على العمل السياسي، على الرغم من تأكيدهم في كل مرة التطلع إلى الحكم المدني، إلا أنه موقع الجيش لا يتغير بل يعد عصب النظام السياسي المصري ومركز القوة السياسية، بعيدا عن مطالب الشعب المصري .

وقد أوضحت التجربتين (الجزائر، مصر) أنه قد تتمكن المؤسسة العسكرية من النجاح في الاستمرار في الاعتماد على الشرعية الثورية لفترة زمنية معينة، ولكن إذا لازمتها شرعية الانجاز، أما إذا استمر تصاعد منحى الاعتماد على العامل التاريخي وتدني المشروعية (أي الإخفاق) في الاستجابة لمطالب الشعوب فهنا تحدث المواجهة وتفقد بريق ما يسمى بالثقل التاريخي وتزداد المطالب بضرورة التوجه نحو مشروع إصلاحي شامل، وهو ما حدث في الجزائر 1992 وفي مصر 2012، أين فرضت الاحتجاجات التوجه نحو المزيد من الحريات والانفتاح السياسي.

[1] عبد الفتاح سيف، **المرحلة الانتقالية: قراءة في المشهد المصري**، (دار البشير للثقافة والعلوم، 2014)، ص38.

المبحث الثالث: التحول الديمقراطي في الوطن العربي بين الواقع و المأمول (مستقبل و آفاق التحول الديمقراطي)

يعد الحديث عن التحول الديمقراطي في الوطن العربي كرد فعل و نتيجة للأزمة العميقة التي تعيشها الأنظمة التسلطية التي تفتقد للمرونة و التكيف مع التغيرات الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية ومختلف العوامل الداخلية و الخارجية.

ولا ينبغي الجزم أن التحول الديمقراطي يمثل بالضرورة نهج الازدهار و الحرية و الحكم الراشد، بل يتوقف على جودة و أداء المؤسسات السياسية و مدى نجاعتها على مستوى شرعية الإنجاز[1]، فالفكر العربي وفي إطار سعيه لتحليل الأسباب الكامنة وراء إخفاق مسيرته الديمقراطية وعدم اكتمالها انقسم إلى قسمين: الأولى ترتكز على نظرية المؤامرة أو الطرف الآخر عبر تدخله في الشأن العربي، و الثانية ذهبت إلى قناعة مفادها أن البيئة العربية مستعصية و عدائية لكل المفاهيم الديمقراطية الحديثة، على الرغم من أن النضال في سبيل الإصلاح السياسي تمتد جذوره في العالم العربي إلى أكثر من قرن ونصف، إلا أنه اكتسب في الآونة الأخيرة بعدا مختلفا نتيجة التطورات السياسية الدولية.[2]

في ضوء ما سبق يمكن تشخيص واقع التحول الديمقراطي في الوطن العربي و أزمة التسلط واستعصاء المنطقة على التغيير السياسي في مجملها نظرة متأملة لأزمة الأنظمة العربية وعدم مواكبتها مسار التحول الديمقراطي أين يتم احتكار السلطة والثروة من قبل زمرة معينة، وكذلك سندرس في هذا المبحث النظرة المتفائلة بضرورة تجاوز كل معوقات التحول السياسي ولو تدريجيا.

---

[1] زياد جهاد حمد، العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي، **مجلة مداد الآداب**، ع14،(كلية القانون و العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العراق)،ص569

[2] أحمد حسيني، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، (مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، القاهرة، 2004)، ص ص 290-293.

المطلب الأول : واقع التحول الديمقراطي العربي :

إن دراسة واقع النظام العربي بما يتوافق مع الأوضاع الديمقراطية التي فرضتها المعادلات الجيو إستراتيجية في المنطقة و التي أصبحت تمثل تحديا كبيرا للأمة العربية و مستقبلها السياسي و كينونتيها في الخريطة العالمية، أين وجب الإقرار بنواقص وثغرات الأنظمة العربية مما شكل لها أزمة سياسية أو منطقة مستعصية لمسار التحول الديمقراطي و التي تتطلب معالجات و حلولا جذرية خصوصا أنها مستفحلة وليست وليدة اليوم، بل تمتد إلى عقود من الزمان، والتي يتطلب تشخيص مظاهرها[1] انطلاقا من الانقسامات السياسية وتردي الأوضاع الاقتصادية كعوامل تهدد الشعب و تجعله يثور على الأنظمة المستبدة في البلاد و التي تنعكس آثارها السلبية على جميع القطاعات و المجالات المجتمعية، الأمر الذي يشكل تحدي واضح للأنظمة العربية في تعاملها مع قضايا التحول الديمقراطي، أين يعتبر هذا الموضوع مثيرا للنقاش و الجدل بين الأكاديميين العرب و غيرهم بغرض الوقوف على العوائق التي حالت دون نجاح التحول الديمقراطي في الوطن العربي حتى أصبح يوصف بالاستثناء العربي[2]، ومن أبرز الإشكاليات التي يعيشها الوطن العربي تتلخص في:

1- أزمة الإصلاح السياسي :

نظرا لما عايشته المنطقة العربية من ثورات عديدة للإطاحة بالأنظمة الاستبدادية والتحديات التي عصفت بسياساته وحكوماته والوضع السياسي الهش على الساحة العربية، بات من الضروري أن يعي صناع القرار والنخب السياسية التوجه نحو إصلاح سياسي لمجابهة ومواكبة التطورات الدولية فيما يخص مجال التحولات الديمقراطية بحيث تتطلب السمة الدستورية للديمقراطية توافر المساواة السياسية ين المواطنين،

[1] أسامة أحمد محمد الشركسي، **التحديات السياسية و تأثيرها على الأمن المجتمعي العربي 2011-2016**، (رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، كلية الآداب و العلوم، جامعة الشرق الأوسط 2017)، ص15

[2] إبراهيم حسنين توفيق، **الانتقال الديمقراطي في العالم العربي**، مركز الجزيرة للدراسات، (14 فبراير 2013)، ص01.

واحترام الإنسان وحماية حقوقه السياسية، والتسليم بحقوق المواطنة[1]، ووجود معارضة و الاستعداد لإعطائها قدرا من الشرعية المقننة بشرط أن تكون سلمية وملتزمة بشروط العملية الديمقراطية ومبادئ القانون والنظام والدستور، وهو ما يغيب في الوطن العربي بدافع تهميش وإقصاء الطرف الآخر والأمثلة عديدة (موضوع الدراسة الجزائر 1991 ومصر 2012)، بحيث تغيب آليات التداول السلمي على السلطة، فالانطلاق في التجربة الديمقراطية يتطلب وجود بيئة مناسبة من إستقرار سياسي و اجتماعي[2]، وقد شكلت تسعينات القرن العشرين تحولا كبيرا في السياسات العربية نتيجة الظروف الدولية التي أثرت على الأنظمة العربية وجعلها أمام تحديات تفرض عليها إنتاج عمليات الإصلاح السياسي وتوسيع المشاركة السياسية و الأخذ بالتعددية السياسية[3]، فالتحول يمكن أن يكون نابعا من الداخل كما يمكن أن يكون من الخارج نتيجة ترابط وتشابك مجموعة من العوامل بحيث تساهم فيها ثلاث أطراف (النظام الحاكم والمعارضة والعوامل الخارجية)[4]، فالتطورات والتفاعلات السياسية التي جرت في البلدان العربية أكدت حقيقة الترابط والتداخل بين البيئة الداخلية والخارجية والأمثلة عديدة نذكر منها الصومال والسودان واليمن وسوريا والعراق لا يمكن فهمها بمعزل عن تدخلات عديدة الأطراف الإقليمية والدولية[5]، كما أن تجارب وممارسات الحوار الوطني التي جرت بالعالم العربي (البحرين، السودان، موريتانيا والجزائر) انتهت في الأغلب بالتعثر والفشل بحيث يمثل هذا الأمر دلالات عدة منها : العلاقة بين السلطة والمعارضة في الغالبية العظمى من البلدان العربية تقوم على أساس المباراة الصفرية وليس على أساس تقديم تنازلات متبادلة والبحث على حلول وسط، وهو ما يعزز فكرة ضعف وعدم التزام القوى و الأحزاب السياسية بقيم ومبادئ الديمقراطية وشروط ممارستها التي ترتكز على قبول التعدد والاختلاف في الأفكار والمصالح،

[1] علي خليفة الكواري وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**،(مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2002)،ص02.
[2] نفس المرجع السابق، ص ص04-03 .
[3] مقدود مسعودة، التحول الديمقراطي في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، **مجلة الباحث القانوني**، مجلد01،ع02 2020،) جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر)، ص 101.
[4] عبد الإله بلقزيز، **في الإصلاح السياسي والديمقراطية**،(الشركة العالمية للكتاب، د.د.ن 2007)، ص30.
[5] إبراهيم نصر الدين وآخرون، **حال الأمة العربية 2010، 2014**، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010)، ص283.

وهو ما يفسر غياب الثقافة الديمقراطية من ناحية وجود أزمة نخب سياسية في الحكم أو المعارضة من ناحية أخرى[1]، بحيث يتطلب وجود قدرا من الثقافة والنضج السياسي ووجوب أن تكون الديمقراطية راسخة في عقول المواطنين والحكام العرب[2]، ما يهدف إلى تحسين الأداء الديمقراطي وتوجه المواطنين نحو المشاركة السياسية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية أين يتساوى الفرد العربي في الحقوق والواجبات[3]، وبالرجوع إلى العديد من الدراسات العربية حول موضوع التحول الديمقراطي أين باءت نتائجها بالفشل نظير غياب المؤسسة وشخصنة السلطة ومركزيتها وتغول الأجهزة الأمنية وغياب التعددية السياسية ومبدأ المحاسبة والمساءلة[4].

2- أزمة التسلطية في الوطن العربي:

المشكلة الرئيسية التي تثار حول التحول الديمقراطي في الوطن العربي هي طبيعة الأوضاع السياسية بحيث تقتضي الديمقراطية وجود بنى معينة ومؤسسات تخضع للقانون أو مبدأ المشروعية الذي يهدف إلى جعل السلطات الحاكمة في الدولة تخضع لقواعد ملزمة لها كما هي ملزمة للمحكومين[5]، والانتقال من نظام سياسي تسلطي استبدادي إلى نظام سياسي ديمقراطي منفتح[6]، هذا وتبقى مهمة ضبط مزايا النظام الديمقراطي تخضع للتجربة الواقعية، فالدولة في الوطن العربي لا يمكن أن تضمن لمواطنيها السعادة و الإنصاف في كل الحالات رغم كل التحولات التي شهدتها المنطقة العربية محاولة التكيف وترسيخ الديمقراطية، فشرعية الإنجاز تبقى غائبة ما خلق عدم الرضا والقبول لدى المواطنين نظير التسلط والحكم

[1] نفس المرجع السابق، ص284.
[2] زياد جهاد حمد، مرجع سابق، ص88.
[3] محمد سعد، **الرأي العام والتحول الديمقراطي**،ط1(دار الفكر العربي، مصر2010)، ص143.
[4] أحمد مالكي وآخرون، **"لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب، دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى**،(مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2009)، ص29.
[5] منير حميد البياتي، **النظام السياسي الاسلامي**،(دار الوائل للنشر،الأردن،2003)،ص21.
[6] عبد القادر بن حمادي، مرجع سابق، ص33.

المطلق في ظل نظام استبدادي تعسفي أين تعد الحقوق والحريات أولى الضحايا[1] التي باتت السمة البارزة التي تطبع الحياة السياسية فيها واستمرار تهميش الدولة للمجتمع واعتبار عموم الشعب كرعايا لا كمواطنين أو من أجل فرض وصايتها ترى النخبة العربية الحاكمة أن مجتمعاتها لا تزال تعاني من قصور ونقص يمكن التعبير عنه بكون هذه المجتمعات غير الراشدة ولن تتمكن من قيادة نفسها لو أتيحت لها الفرصة وعليه وجب التمديد في أعمار النخب الحاكمة[2].

3- أزمة الشرعية في الوطن العربي:

تقتضي العملية السياسية للأنظمة العربية دراسة مختلف الأنساق والتطورات الفرعية التي يتركب منها النسق السياسي الكلي بغية معرفة الأسباب الكامنة وراء ظهور الأزمات لدى الأنظمة السياسية[3]، بحيث أن دراسة بيئة الأنظمة السياسية العربية لا تساعد على عملية التحول الديمقراطي بكل شفافية وفعالية بل أن النخب الحاكمة الفاقدة للشرعية مازالت لا تستطيع العمل في إطار ما يعززه المجال المؤسساتي، وتفضل التحكم في جميع مصادر الخطر الذي يأتي من البنى السياسية، أين عملت على تقييد الديمقراطية من خلال تأطير واحتواء المعارضة وانعدام وجود قنوات حقيقية للمشاركة السياسية الفعالة، وغلو المنطق الزبائني في إدارة شؤون الحكم وغياب معنى الإجماع واستفحال الإقصاء السياسي[4]، مع التركيز على عامل الشرعية الثورية كمصدر وحيد ومشروع لكل سلوك قانوني وسياسي[5]، فأزمة الشرعية ترتبط أساسا بالنخب الحاكمة في الوطن العربي كترجمة لعدم رضا الجماهير على الوضع السائد وتزوير للإدارة الشعبية من طرف السلطة وهنا تمثل جوهر الشرعية التي تفتقدها الأنظمة العربية في كثير من

[1] دحمان عبد الحق، مرجع سابق، ص102.
[2] فوكة سفيان، أزمة الديمقراطية في العالم العربي، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،ع08**، (جانفي 2016)، ص192.
[3] عبد القادر بن حمادي، مرجع سابق، ص121.
[4] طارق عاشور، **معوقات التجربة الديمقراطية في الجزائر**، مرجع سابق، ص28.
[5] عبد القادر بن حمادي، مرجع سابق، ص123.

الحالات اتجاه محكوميها[1]، وتظهر إشكالية الشرعية السياسية في الوطن العربي من خلال اتجاه الحكم التسلطي الاستبدادي الذي أسس النخب الموالية للاستعمار، وهو نظام حكم ظل تحت قوة العسكريون والقرارات السياسية العليا بيدهم أي أنظمة تعتمد بالدرجة الأولى على المؤسسات الأمنية التي تلعب دور أساسي في التحكم في دواليب السلطة وتسيير الشأن السياسي[2].

وطبيعي جدا أن أزمة الشرعية لدى الأنظمة العربية ترتبط بمجموعة من الأزمات التي تشترك الساحة السياسية العربية فيها نذكر أهمها كأزمة الهوية والتي تعد أولى و أخطر الأزمات التي تواجهها الأنظمة السياسية، وأزمة التوزيع وهي مرتبطة أساسا بغياب العدالة التوزيعية بين المواطنين، هذا دون إغفال أزمة المشاركة السياسية وهنا تحدث القطيعة بين الحاكم والمحكوم نتيجة لسلوك النخب الحاكمة وغياب عامل الثقة، بالإضافة إلى أزمة التغلغل والتكامل[3]، وهذه كلها مؤشرات وعوامل تفقد النظام السياسي العربي شرعية الإنجاز وعدم الرضى بين أفراد المجتمع حول السلطة الحاكمة ، وعليه فإن النتيجة تتجه إلى زيادة مؤشرات الصراع والعنف بوجه عام وهو ما يسميه "صامويل هننجتون" بالانهيار السياسي أو نقطة الانفجار وعدم التحمل[4]، وهنا ليست القضية في مصدر شرعية السلطة بقدر ما تتمثل في مدى شرعيته وتحقيقه للمطالب الاجتماعية والتنمية الديمقراطية، فالأنظمة السياسية العربية بالمعنى التراثي القديم ولا هي أنظمة حديثة بالمعنى المعاصر فأزمة الشرعية تعد انعكاس سياسي واقتصادي واجتماعي متردي صنعته أنظمة عشائرية احتكارية إقصائية واستبدادية[5] والدليل موجود عبر عدة أمثلة فبمجرد إلقاء نظرة على أغلب الدول العربية وفترات حكم رؤسائها نجد أنهم عمروا طويلا مع غلق العملية السياسية وإقصاء الطرف الآخر كمعمر القذافي الذي قضى 42 سنة على رأس النظام الليبي والرئيس المصري حسني

[1] أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية. رؤية جديدة للواقع السياسي للعالم الثالث**(دار الجامعة -8- للنشر، الاسكندرية، 2000)، ص ص 33-34.
[2] نور الدين بكيس، مرجع سابق، ص131.
[3] عبدالقادر بن حمادي، مرجع سابق، ص ص 38-39.
[4] أحمد وهبان، مرجع سابق، ص35.
[5] سيد أحمد كبير، مرجع سابق، ص ص 81-82.

مبارك الذي قضى 30 سنة والتونسي زين العابدين بن علي بـ 23 سنة وبوتفليقة حوالي 20 سنة والقائمة طويلة، وعليه فالدول العربية بحاجة لهدنة سياسية وصفقة سياسية بفتح المجال السياسي المغلق وتصحيح الهياكل السياسية القائمة وإعادة صياغة مصادر شرعية السلطة.

4- أزمة المشاركة السياسية ومجتمع مدني ضعيف :

هناك إجماع لدى كل الباحثين، على أن المشاركة السياسية هي العصب الحيوي للممارسة الديمقراطية والتعبير العملي لسيادة قيم الحرية والعدالة والمساواة، كونها مؤشر رئيسي يعكس مدى تطور أو تخلف أي مجتمع، مما لا ريب فيه أن الحياة السياسية التي يعيشها المواطن العربي باعتباره من العالم الثالث بحاجة إلى تنمية سياسية تتماشى وتتوافق مع متطلبات البيئة الاجتماعية والاقتصادية كونها ترتبط مباشرة بالتخلف السياسي، حيث يتم توجيه المواطنين إلى ممارسة المشاركة السياسية بنوع من الاختلال أين تكون هامشية غير مؤثرة في مفرزات العملية السياسية[1]، ما يعني لدى الأنظمة العربية التسلطية تكريس نمط تبعية المجتمع للسلطة السياسية وترسيخ ثقافة سياسية ترتكز على اعتبار الدولة والقائمين عليها هم صناع القرار في إدارة الشأن العام، والشعب متلقي لمخرجات السلطة الوصية، لذلك نجد العلاقة فيما يخص المشاركة السياسية مرتكزة على التعبئة والحشد والتجييش بعيدا عن عاملي الحوار والإقناع، أو الاعتماد على قاعدة الزبونية السياسية والعروشية في مرحلة من مراحل المشاركة السياسية[2]، في غياب لنضج الفعل الاجتماعي في صيرورة تحرره واستقلاله في مجتمع مدني قاعدي مع نخبة فكرية وسياسية والذي يعد من الإشكاليات الرئيسية للتحول الديمقراطي في الوطن العربي غياب المجتمع المدني المستقل والمبادر والفعال[3]، والذي يعد أهم ميزة من ميزات النظام الديمقراطي المستمد في الفكر الغربي بأفكار

[1] محمد لمين عجال، **إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم، مجلة العلوم الإنسانية**، ع12، (جامعة بسكرة)، ص246.
[2] علي خليفة الكواري وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي** (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002)، ص06.
[3] عزمي بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية**، ط6، (الدار العربية للعلوم والنشر، بيروت، جانفي2012)، ص ص 45-47.

نظرية العقد الاجتماعي (توماس هوبز وجون لوك وجون جاك روسو)، ورغم تجذره في عمق الحضارة العربية إلا أن المفارقة تكمن في أن نطاق الفكر العربي لم بتعرف عليه (المجتمع المدني) إلا من خلال مؤلفات "غرامشي" في المنطقة العربية بعد السبعينات والظروف الدولية آنذاك التي حتمت على الدول العربية التحول من نظام الحزب الواحد إلى التعددية السياسية (كالجزائر وتونس مثلا)[1].

إن القاعدة العامة بين الدولة والمجتمع المدني هي علاقة تفاعل دائم في إطار مجموعة من القيود القانونية والإدارية لعمل هذه التنظيمات والتي من خلالها تفرض الدولة سيطرتها الشاملة على فعاليات المجتمع المدني وتعمل على القضاء على كل ما يعارض النظام السياسي وارتباط هذا التنظيم بخدمة مصالح الدولة في إطار الزبونية السياسية أي جعله تنظيم قائم مهمش مغيب لا يؤثر في صنع القرار وإدارة المرفق العام[2]، فالمتتبع للساحة السياسية العربية يدرك تمتعها بالفعل وجود مؤسسات المجتمع المدني ونقابات مهنية وجمعيات واتحادات طلابية وتنظيمات عدة، غير أن المشكلة الأساسية العالقة تتمثل في نقص أو غياب الفعالية بمعنى دور المجتمع المدني في تكريس ورفع مستوى الأداء السياسي والاجتماعي في الحياة السياسية والمجتمعية بوجه عام[3]. وعليه بات من الضروري وفي سياق عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي تحريك مؤسسات المجتمع المدني والعمل على مرونة تنظيماته ككيان مستقل عن السلطة وإثبات وجوده كمعارضة فعلية تمكنه من المساهمة في تثبيت أسس العمل السياسي الديمقراطي مستقبلا كمؤشر قوي من مؤشرات التحول الديمقراطي في الوطن العربي.

[1] سيد أحمد كبير، مرجع سابق، ص ص 227-228.
[2] خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر. دراسة مقارنة** ، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت1991)، ص ص 241-242.
[3] عبد القادر بن حمادي، مرجع سابق، ص160.

المطلب الثاني : مستقبل التحول الديمقراطي في الوطن العربي

من المواضيع التي حظيت باهتمام كبير في الأدبيات السابقة العربية الحديثة، موضوع التحول الديمقراطي لما له من نقاشات أكاديمية واختلاف الرؤى والمواقف اتجاهه، نظرا لتعدد الزوايا التي يعالج منها، فالديمقراطية لم تعد نهجا اختياريا تنتقيه النخب السياسية الحاكمة طوعا، بل صارت حتما تاريخيا ونمط حياة وجب التأقلم معه بعيدا عن معاقل النظم السلطوية والديكتاتوريات العسكرية التي ميزت بلداننا[1]، فبعد أن ظل العالم العربي خارج موجات التغيير والتحول الديمقراطي المتتابعة، دقت أجراس التغيير والإصلاح، ما دفع البعض إلى الحديث عن وجود استثناء عربي في هذا المجال أو وجود تناقض بين ثقافة النظم السياسية العربية وقيم الديمقراطية، رغم ظهور بوادر تفكك في بيئة النظم السلطوية نتيجة انتفاضات شعبية في عدة بلدان كتونس، مصر، ليبيا، سوريا، اليمن والبحرين والجزائر .....).

ورغم اختلاف أسماء هذه الانتفاضات بين الربيع العربي، ربيع العرب انتفاضة الكرامة أو أسماء ساحات الاحتجاج من ميدان التحرير إلى ساحة التغيير، فالهدف ظل واحدا وهو سقوط الديكتاتورية كليا أو جزئيا عن طريق إدخال بعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالرغم من تعدد القوى وتنوع الأهداف والمطالب السياسية والعقائدية المختبئة وراء شعار الديمقراطية، تبقي هذا الشعار دون مضمون حقيقي لأنها تجمع معظم المصالح والمضامين الشعبية والوسطى وهذا ما يفسر ضعف الحركة الديمقراطية رغم المناخ الديمقراطي المخيم، فمصير الديمقراطية في الوطن العربي متوقف هنا على النجاح في إيجاد تسوية ثابتة وتاريخية تتجاوز الفوضى وانهيار النظام العام[2]، وأن يدرك ويعي السياسيون والقادة وصناع القرار التحديات التي تؤثر على الساحة العربية والعمل جاهدين لمواجهتها والتخلص منها،

[1] عمر مرزوقي، حركيات التحول الديمقراطي في الوطن العربي: قراءة في المؤثرات الدولية، **مجلة المفكر**، ع10، (كلية الحقوق والعلوم السياسية محمد خيضر بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2017)، ص168.

[2] برهان غليون وآخرون، **حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية**،ط1 (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1993)، ص123.

ويستلزم التوافق إيمان القوى السياسية ذاتها بالديمقراطية قولا وفعلا، واعتدال خطابها السياسي وانفتاحه على كافة القوى والتكتل من أجل توسيع قاعدة المؤمنين بالديمقراطية كنظام سياسي وكآلية لحل الصراعات السياسية بطرق سلمية، والضغط على النخب الحاكمة بغرض خلخلة تماسكها ودفعها إلى التنازل والقبول بالديمقراطية[1]، وعلى ضوء ما سبق سنتناول في هذا المطلب من الدراسة مستقبل العملية الديمقراطية في الوطن العربي بين ما هو كائن وما يجب أن يكون من مؤشرات التحول الديمقراطي المتمثلة في الأطر السياسية والدستورية والمجتمع المدني والمؤسسة العسكرية والانتخابات وسنقوم بدراستها كل مؤشر على حدى بغرض الوصول إلى نتائج وتوصيات حول الدراسة كرؤية استشرافية تحمل بصيص أمل لواقع مغاير بعيدا عن الديكتاتورية والتسلطية، فالديمقراطية يعد شعار ترفعه الدول العربية كواجهة تخفي ورائها ممارسات غير ديمقراطية، حيث نجد دساتير تنص على مبادئ الحقوق السياسية والحرية والتداول السلمي على السلطة والمشاركة. لكن من ناحية الواقع شيء آخر، نجد الممارسة أقرب للممارسة التسلطية، وعليه ينبغي من أجل تجاوز أزمة التحول الديمقراطي إدراك أو تجاوز مجموعة من العناصر:

1- **الإرادة السياسية للتحول الديمقراطي وتوافق النخب:** وهو الرغبة وتتمتع النخب بالديمقراطية كقناعة وليس فقط حتمية التحول الديمقراطي وذلك من خلال إرساء البنى الارتكازية (التحتية) أي احترام التعاقد السياسي بين السلطة والشعب كقاعدة أساسية تضمن التوافق بين الفاعلين الرئيسين في عملية الانتقال السليم والسلمي دون صدامات[2] ونمطية التحول ينطلق من الأعلى أي من اقتراب القيادة بمعنى أن النخبة الحاكمة في النظام التسلطي العربي هي التي تأخذ بزمام المبادرة فتلعب دورا حاسما في ديمقراطية النظام

[1] أحمد مالكي وآخرون، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب**، ط1 (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009)، ص08.

[2] دحمان عبد الحق وسفيان طبوش، مرجع سابق، ص199 .

السياسي بوجود فكر إصلاحي[1] يؤمن بالقيم الديمقراطية ومتشبع بفكرة الانفتاح على الآخر بعيدا عن التهميش والإقصاء[2]، ويملك القدرة على التغيير والتكيف مع المشاكل والمتطلبات الجديدة واختيار وتحقيق الأهداف الجماعية[3]. فمن خلال تبيان أهمية ودور الإرادة السياسية وتوافق النخب حول موضوع التحول الديمقراطي نجد أن كل المحاولات السابقة التي شهدتها البلدان العربية كانت تشوبها الخلفيات والحسابات السياسية والاجتماعية القديمة وهو ما انعكس على الوضع الراهن الذي يعيشه النظام العربي بصفة عامة، فبالرغم من النكسة التي تعرضت لها مسيرة الديمقراطية العربية في السنوات القليلة الماضية، فإن فكرة الانتقال الحتمي نحو أنظمة تعترف بحقوق الفرد وحرياته والتعددية السياسية فرفضت نفسها حتى على أعدائها، وأصبحت حقيقة ملموسة على أكثر من صعيد تجسيدا للآمال الجديدة التي تحرك الشعوب العربية[4]، والمنطقة العربية اليوم تمر بتحولات كبيرة، ارتفعت الأصوات المطالبة بالتغيير الديمقراطي ويمكن أن يشكل قاعدة صريحة لفكرة التغيير من داخل النظام السياسي "النخب"[5]، كمنطلق حقيقي نحو عملية التحول الديمقراطي للخروج من دوامة التسلطية، من أجل صياغة مصادر شرعية جديدة لتحل محل الشرعيات القديمة وبالتالي فإن الإرادة السياسية نحو التحول السياسي تعد الشرعية الوحيدة والتي لا بديل منها، وبالتالي فلا يمكن معالجة النظام السياسي القديم إلا من خلال إحداث التقارب بين النخب تدريجيا تماشيا مع حجم التحدي الذي ينتظر العالم العربي.

[1] عبد القادر بن حمادي، مرجع سابق، ص24.
[2] صامويل هنتجتون، الموجة الثالثة: **التحول الديمقراطي في القرن العشرين**، ط1، تر: عبد الوهاب علوب (دار سعاد الصباح، 1993)، ص ص 211،212.
[3] سيد أحمد كبير، مرجع سابق، ص24.
[4] برهان غليون وآخرون، مرجع سابق، ص ص 108، 109.
[5] لرقط الحسين، الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية من خلال آلية لتوافق السياسي، تونس نموذجا 2010-2014، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية**، ع9 المجلد الثاني، 2018، ص985.

2- الانتقال التدريجي من نظام حكم الفرد أو القلة إلى نظم الحكم الديمقراطي :

تعد قضية تحول الأنظمة إلى أنظمة ديمقراطية من القضايا المثيرة في الوطن العربي كونه يعاني العديد من المشكلات التي تقف عائقا أمام كل عملية تحول ديمقراطي كالصراعات القومية والطائفية والقبلية والانقسامات السياسية ودور المؤسسات العسكرية جعلت المنطقة في تخلف على كل المستويات الاقتصادية والسياسية والفكرية والثقافية والاجتماعية مما انعكس بالسلب على الممارسة أو العمل الديمقراطي وعدم الاقتناع بها خاصة لدى النخب التي تتعارض مع مصالحها، بحيث النخب الحاكمة في الوطن العربي تحاول الحفاظ على الوضع القائم خدمة لبرامجها وتؤمن فقط بما يسمى ديمقراطية الواجهة إرضاءا لأطراف خارجية وذر الرماد على مستوى البيئة الداخلية[1]، ومن هنا فإن عملية الانتقال التدريجي إلى نظام حكم ديمقراطي يفرض أن يكون هنالك ظروف وشروط ملائمة للتطور الديمقراطي[2]، فالديمقراطية لا تتحقق بالشعارات فقط بل تتحقق بوجود صحوة لنهضة اجتماعية واقتصادية وثقافية وأخلاقيات شاملة تتجاوز منطق شخصنة الدولة في شخص الرئيس أو الملك أو الزعيم مثلما هو شائع في الوطن العربي (مصر، تونس، ليبيا، اليمن)، فالدولة الحديثة تبنى على مؤسسات وليس على أفراد أو أحزاب لأنهم يزولون أما المؤسسات تبقى قائمة، كون ديمومة الدولة تتجسد في ديمومة مؤسساتها[3].

3- الدستور والفصل بين السلطات :

إن الوقائع التي ذكرناها سابقا توفر العوامل الموضوعية والذاتية القوية للانتقال السريع إلى الديمقراطية في المجتمعات العربية لكنها كنظام جاهز كما يتصورها البعض ليست في متناول اليد، بل المعركة الديمقراطية تتطلب منطلقات حقيقية ترتكز عليها من ضمان سلاسة التحول الديمقراطي وتحقيق شرعية

[1] دحمان عبد الحق، مرجع سابق، ص ص 195 – 196.
[2] عبد القادر بن حمادي، مرجع سابق، ص41.
[3] برهان غليون، **"المحنة العربية، الدولة ضد الأمة**، ط1 (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1993)، ص277.

الدولة[1]، أو بالأحرى الضغط على أنظمة الحكم العربية لتبني الانفتاح السياسي من مختلف المتطلبات السياسية والمؤسساتية[2] فالدستور مثلا يعبر عن الإرادة أو الروح العامة للشعب وأداة التقدم الاجتماعي وكمبدأ للتداول السلمي والديمقراطي على السلطة، وهو ما يغيب في الوطن العربي أين نجد محتواه ونصوصه مثالية من ناحية الشكل أما من ناحية الممارسة فهو يفتقد للمشروعية وحلقة مفقودة حيث أقصيت الإرادة الشعبية من سياسة وتفكير الحكام العرب بل انتقل الأمر إلى النقيض من ذلك، لذلك أن عملية بناء أو صياغة دستور ديمقراطي سيعكس لا محالة وبصورة واضحة على مرحلة إدراج وتضمين المبادئ والأسس الديمقراطية لدى الأنظمة العربية، أين سيتوجب على صناع القرار العربي عبر واضعي الدستور مراعاة المقومات الأساسية للشعوب العربية كمنطلق فعلي نحو التغيير الحقيقي واستكمالا لمسار التحول الديمقراطي.

أما عن مبدأ الفصل بين السلطات والذي يعد أساس البناء الديمقراطي العربي حيث ينتسب هذا المبدأ إلى الفيلسوف الفرنسي مونتيسكيو في كتابه الذي أصدره في 1748 مركزا على فكرة مفادها أن الإنسان ذو ميول إلى السلطة فيسيء استعمالها ولا يتوقف إلا بوجود عوائق قانونية تحده من ذلك، فهذا المبدأ يعد قاعدة رئيسية لتوزيع وظائف الدولة على سلطاتها الثلاث التشريعية، التنفيذية' القضائية[3] كمنطلق في الفكر الغربي، أما الإشكال في وضع النظم السياسية العربية لا تتمثل في وجود السلطات الثلاث من عدمها بل في مدى تفعيل وتطبيق مبدأ الفصل على أرض الواقع السياسي ومدى احترامه واحترام الحريات

[1] برهان غليون وآخرون، حول الخيار الديمقراطي، مرجع سابق،ص 152.
[2] سيد أحمد كبير، مرجع سبق، ص130.
[3] بن عطاء الله عبد الحق، **التحول الديمقراطي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير (جامعة الطاهر مولاي، سعيدة 2004)، ص10.

والمبادئ المعلنة فيه وليس تفصيل المبدأ على مقاس السلطة وتغييرها وتعديلها كلما اقتضت الضرورة أو رؤية ضيقة لصناع القرار في النظم السياسية العربية[1].

4- الإعلام ونزاهة الانتخابات :

الديمقراطية ليست مجرد انتخابات، ولكن الانتخابات النزيهة هي الآلية الأساسية في الممارسة الديمقراطية وكلما صحت هذه الآلية في الوطن العربي أمكن التقدم نحو انفتاح سياسي حقيقي وإجراء أكثر أهمية في أي نظام سياسي بعيدا على تزييف إرادة الشعوب العربية في جو يتيح للجميع فرصا متساوية للتنافس فيها دون تمييز، أين غابت صورة النزاهة في الانتخابات العربية واقتصرت فقط على صفة الدورية بحيث أثبتت التجارب التاريخية مدى الأضرار التي تسببت فيها حكومات عربية قامت على غير إرادة شعوبها كونها استغلت الانتخابات كوسيلة لإعطاء النظم الحاكمة شرعية شكلية تتصدى بها للمعارضات الداخلية أو لتحسين صورتها أمام العالم الخارجي بل إن إجراء الانتخابات تحول في بعض الحالات إلى حالة اعتياد موسمي لا عائد ديمقراطيا منها[2]، أما الجانب الآخر والذي يعد شرطا قائما بذاته لوجود رأي عام مستنير ومنبرا رئيسيا لحرية التعبير هو الإعلام الحر والنزيه ذو الأثر الملموس في صناعة التغيير المنشود في الرؤى والمفاهم والتطبيقات التربوية ويساهم في توفير مساحة كبيرة من الفرص المواتية لمعالجة المشكلات السياسية والثقافية والاجتماعية التي يعاني منها الوطن العربي[3] خاصة مع التأثير الذي تمتلكه وسائل الإعلام الجديدة في مجال دفع الشعوب للمشاركة في الحياة السياسية بحيث تجاوزت بلا شك الدور الإخباري لوسائل الإعلام التقليدية إلى التأثير الكبير في الملتقى العربي وتوجيه سلوكه وطرق العيش وأساليب التفكير خاصة لدى فئة الشباب كونها العمود الفقري للمجتمع العربي وأكثر عرضة

[1] سيد أحمد كبير، مرجع سابق، ص74.
[2] علاء شبلي، **الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي**، ط1،(المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة 2014)، ص09.
[3] إيمان سيدعلي، اتجاهات النخبة الأكاديمية في تفعيل مبادئ التربية الإعلامية لدى طلاب الجامعات، **مجلة البحوث العلمية**، ع55، ج6، (أكتوبر 2020)، ص 3919.

لهذه التحولات كالانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي كمصدرا للأخبار والتفاعل مع مختلف التطورات التي تمس الساحة السياسية والدولية بصفة عامة والعالم العربي بدافع الانتماء وهو ما نستخلصه في جل الأحداث الأخيرة التي مست المنطقة العربية (الربيع العربي) ومدى إسهامه في تسارع الأحداث السياسية[1].

5- قضاء مستقل:

إن الديمقراطية في الخطاب السياسي تعني الشكل النموذجي للدولة، أي دولة دستورية تتعهد بضمان سيادة القانون وضمان الحريات والحقوق العامة، وعلى أساس المساواة بين أفراد المجتمع الواحد قاعدته الرئيسة وجود قضاء مستقل.

إن وجود قضاء مستقل يعتبر محدد أساسي لشكل الدولة، ففي غياب هذا المؤشر، يتجلى شكلا جديدا للدولة يفرض نفسه بالتدريج نحو الشمولية والاستبدادية[2]، وهذا ما يزيد تدخل متنامي ومتزايد للدولة في مجال القضاء ويترافق هذا التدخل بغياب مصداقية جهاز القضاء والتدهور الواضح للمؤسسات السياسية، لذلك عندما تحارب وجود قضاء مستقل، تتفكك الديمقراطية وتسقط وتفقد مهمتها ومبرر وجودها، وهي السمة البارزة في الوطن العربي بوجود قضاء خاضع للمحددات السياسية ورغبات صناع القرار (أصحاب النفوذ) سواءا كأفراد أو مجتمعين في شكل تنظيمات أو أحزاب أو نقابات أو تكتلات اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية بحيث تعد الدولة العربية بسمة (*الدول الرخوة) ومن مظاهرها كما حددها "*ميردال" أنها دولة تصدر القوانين ولا تطبقها نظير ضعف مؤسساتها القضائية ولا عدالة جهاز العدالة، أين يشكل الظلم والفساد والرشوة أسلوب حياة والكل معرض للبيع والشراء[3]، وعليه يجب أن يتجلى بوضوح استقلالية

---

[1] هيثم الهيتي، **الإعلام السياسي والاخباري في الفضائيات، ط1** (دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008)، ص ص 139- 141.

[2] شفيق أحمد عيد الرحمان أبو حشيش، **البعد السياسي لعملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي: تونس نموذجا** (رشالة قدمت ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة 2014)، ص32.

[3] مصطفى بلعور، **التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية 1988-2008** ، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر 2010)، ص57.

* الدول الرخوة : و مصطلح صاغهُ الاقتصادي السويدي غونار ميردل في كتابه «الدراما الآسيوية- بحث في فقر الأمم، وذلك لوصف «عدم الانضباط» المجتمعي العام السائد في جنوب آسيا والكثير من دول العالم النامي، مقارنةً بنوع من الدولة الحديثة التي ظهرت في أوروبا.

* ميردال : هو اقتصادي سويدي من مواليد جوستاف لابرشيه ولد في السويد في 6ديسمبر 1898وتوفي في سنة1987.

السلطة القضائية وجود ضمانات قوية، حيث يستلزم تطبيق مبدأ الفصل بصورة فعالة حتى يتم حمايتها من كل المؤثرات الداخلية والخارجية كونه غير مطبق بصورة مريحة في البلدان العربية بحيث يتم التركيز على الشكل دون الموضوع ولكن يبقى ذلك يحتاج إلى تشجيع دائم والسعي إلى استقلالية تامة للسلطة القضائية عن بقية السلطات عضوية وظيفية ولو أن التعاون بينهما أمرا مفروضا ومرغوبا فيه فالاستقلالية مبدأ والتعاون وسيلة لتدعيم المبدأ وليس لعرقلته[1].

6- الجيش والقيادة المدنية :

تظهر العلاقات المدنية، العسكرية أن السلطة الفعلية ليست في المؤسسات السياسية ما يعنيها أنها غير ضامنة لإحداث انتقال ديمقراطي ما يستدعي تدخلا للمؤسسة العسكرية باعتبار هذه الأخيرة رمز من رموز الدولة فهي تمثل الوحدة الداخلية لها ويقوم النظام السياسي العربي على أساس المؤسسة العسكرية[2] بحيث تلعب دور محوري أساسي في هذا النظام وهو ما يؤكده بصورة واضحة الباحث ***محمد علمان** : أن الجيش يعد قوة محافظة فعالة ومركزية ي إدارة الحكم في الكثير من البلدان العربية والإسلامية، فالمؤسسة العسكرية العربية إما أن يكون على رأس الحكم أو خلف الستار[3]، بحيث تتدخل بصورة أو بأخرى لتشغل جزءا هاما في الحياة السياسية، غير أن النزوع نحو خيار التحول الديمقراطي في الوطن العربي لتحقيق الحكم الراشد يمر حتما عبر مفهوم مدنية الدولة دون تعارض مع المؤسسة العسكرية وعدم الزج بها في معترك الصراع من أجل السلطة وتركيزها على الرهانات والتحديات التي تواجهها على المستوى الداخلي

---

[1] عمار كوسة، **مبدأ استقلالية السلطة القضائية في النظم القانونية العربية: دراسة تحليلية وتقييمية- الجزائر نموذجا**) كلية الحقوق والعلوم السياسية، سطيف 2)، ص153.

[2] مجدي حماد، **العسكريون العرب وقضية الوحدة** (مركز دراسات الوحدة العربية 1988)، ص146.

[3] نفس المرجع، ص194.

والخارجي[1]، فحقيقة نظرا لطبيعة منطقة العالم الثالث بوجه عام والمنطقة العربية محل الدراسة واستهدافها من قبل القوى الخارجية وضعف النخب السياسية شهدت عدة دول عربية تسييس للمؤسسة العسكرية انتهت إلى تحكمها في مقاليد السلطة وصاحب القرار بشكل مباشر قبل وبعد الاستقلال، بحيث قدمت نفسها كدرع واقي لبقاء كيان الدولة وأظهرت ذلك الانخراط السياسي أنه عبئ ثقيل والتزام أخلاقي وتكليف لا تشريف.

والدول العربية تجتاز مرحلة من مراحل تطورها السياسي يعبر عنها بالمرحلة الانتقالية تواجه في غضونها مختلف الأزمات ومنها أزمة العلاقة التي تربط بين النخبة العسكرية والقيادة المدنية[2]، وما يتطلب منها (الجيش والقيادة المدنية) التوافق حيث يكون للعسكريين دورهم في صنع القرارات الدفاعية وكيفية استخدام وتوظيف القوات المسلحة في ظل القيادة المدنية وهذا لا يعني استبعاد المؤسسة العسكرية تماما عن ممارسة أي دور سياسي، بل تكون شريك فعال في وضع أسس النظام الديمقراطي إذ لا يمكن الفصل الحاد بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات المدنية ولكن يعد ذلك شرطا رئيسيا في طريق تكريس نظام حكم أكثر تشاركية يكون المواطن سيد القرار ببناء مؤسسات مدنية واجتماعية تستجيب لاحتياجات الشعوب العربية[3].

[1] صفراوي فاطمة، **المؤسسة العسكرية وعلاقتها بالسلطة في الوطن العربي: الواقع والمستقبل**، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي بجامعة قالمة في 08 و 09 ديسمبر 2018.

[2] علي الدين هلال ونيفين مسعد، مرجع سابق، ص20.

[3] أحمد علي أوغلو، **الجيش والمنظومة السياسية أثناء وبعد الانتقال السياسي: حالة السودان والجزائر**، مركز الجزيرة للدراسات، (06 فيفري 2019)، ص ص 03، 05.

خلاصة الفصل :

إن أهم ما يميز هذا الفصل من الدراسة هو تقديمه رؤية حول الواقع الميداني في البيئتين (الحالة الجزائرية والحالة المصرية)، حول مجموعة من المؤشرات كإجراءات مقارنة انطلاقا من نظام الحكم وطبيعة النخب الحاكمة ومكانة الجيش في الدولتين وصولا البناء الدستوري أين تم التركيز على مكانة الدستور وموقع الجيش فيها، كذلك تم التطرق إلى السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية والقضائية) وطبيعة العلاقة بينهم، دون إغفال عامل الانتخابات ووضع الحريات الفردية والجماعية في كل من الجزائر ومصر.

أما المبحث الثالث من الدراسة تم التعرض إلى واقع التحول الديمقراطي في الوطن العربي بين ما هو قائم والمأمول مستقبلا، أين تم التركيز على أزمات النظام السياسي العربي (الهوية، التوزيع، التغلغل) وطرق تجاوزها عبر إصلاحات سياسية واقتصادية تسبقها وجود إرادة سياسية حقيقية سمتها توافق النخب الحاكمة والانتقال من نظام حكم الفرد إلى نظم الحكم الديمقراطي وفتح نقاش عميق حول الدستور ومبدأ الفصل بين السلطات والتحول من إعلام موجه إلى إعلام نزيه وانتخابات تحترم فيها سيادة الشعب بعيدا عن الممارسات المشبوهة ومصادر الاختيار الحر وهذا لن يقوم إلا بوجود مؤسسة عالية للنظام العربي قوامها وجود قضاء مستقل يضمن ويحمي الحقوق ومساواة المواطنين أمام جهاز العدالة دون تمييز.

استنتاجات الدراسة :

إن الغرض من دراسة موضوع التحول الديمقراطي وعلاقته بالمؤسسة العسكرية هي الخروج بخلاصة أساسية أن الظاهرة محل الدراسة لا تزال تفاعلاتها مستمرة وليست وليدة الساعة بل تعود لمرحلة الاستعمار، بحيث تناولت التحولات الديمقراطية ودور المؤسسة العسكرية في المنطقة العربية عامة والجزائر ومصر بصفة خاصة، حيث شملت وركزت على فهم طبيعة العلاقة بين التحول الديمقراطي والمؤسسة العسكرية ودورها في مسألة تدخلها في العملية السياسية وأنها عملية تحتاج إلى شروط ومحددات، و نتاج تفاعلات تراكمية تتطلب إلى الكثير من الصبر من قبل صناع القرار وعدم التسرع وتهيئة الظروف والمناخ الملائم لتبنى السياسة الرشيدة في الاتجاه الفعلي والصحيح نحو عملية تحول ديمقراطي حقيقي أين تضمن الحريات الأساسية للإنسان وتحقق العدالة الاجتماعية كشريان للحياة وحرية العمل الحزبي والتنظيم الجماهيري والمنافسة السياسية النزيهة، بحيث من خلال دراستنا لموضوع الظاهرة العسكرية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي والتطرق لحالة الجزائر ومصر توصلنا إلى مجموعة من النتائج تتمثل فيما يلي:

1- يعود تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في الدول العربية عامة إلى مرحلة ما قبل الاستقلال لأسبقية وجودها وتنظيمها قبل نشأة الحكومات ولها الفضل في بناء الدولة في الوطن العربي ومستقبلها يبقى مرهونا بمدى نجاح التجربة الديمقراطية الجديدة وبمدى قدرة مؤسسات الدولة القانونية والسياسية على أداء وظائفها بشكل فعال.

2- إن استقلالية المؤسسة العسكرية في العالم العربي بوجه عام والجزائر ومصر بصفة خاصة على مستوى كل الجوانب خاصة الجانب الاقتصادي جعلها رائدة وبارزة في الحياة السياسية.

3- أسهمت العديد من الأمور في تدخل المؤسسة العسكرية في مجالات عدة تتعدى مهمة الدفاع عن إقليم الدولة وحماية أراضيها إلى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمؤسسة مهيمنة متحكمة في مقاليد السلطة وصانعة للقرار السياسي والتوجه العام للدولة.

4- تعرف المؤسسة العسكرية الجزائرية بتاريخها الطويل في النضال وتدخلها في الشق السياسي في الجزائر، تمارس تأثيرها المباشر وغير المباشر إلا أن دورها كان مميزا خلال فترة تبني المسار الديمقراطي بعد 1989 و توقيف المسار الانتخابي 1992.

5- عرفت المرحلة الانتقالية في مصر أحداث متسارعة بخصوص الانتقال الديمقراطي لكنها لم تكتمل نتيجة تدخل الجيش في 2013 أعاد الأمور إلى نقطة البداية، خاصة عام 2015 بعد الانقلاب على محمد مرسي وقدوم عبد الفتاح السيسي أين ألمت بمختلف جوانب النظام السياسي المصري في المرحلتين.

6- المؤسسة العسكرية في الجزائر ومصر لم تغفل الشروط أو الظروف التاريخية والثقافية والمؤسسية التي تدفعها إلى التدخل في الحكم، فكلما شعرت بتنامي التهديد الذي يمس مكانتها تعود إلى مشهد الصدارة لتولي السيطرة على النظام السياسي.

7- إن التصادم الحاصل في العلاقات المدنية العسكرية في كل مرة في الوطن العربي عرقل مشروع التحول الديمقراطي بل في أول فرصة يولد ميتا، فالجيش يؤثر بطريقة أو بأخرى في مخرجات تبني هذا الخيار.

الخـــاتمة

الخاتمـــــــــــة:

بحثت هذه الدراسة عن طبيعة العلاقة ما بين الظاهرة العسكرية والتحول الديمقراطي، وواقع الوطن العربي بصفة عامة والجزائر ومصر خاصة، حيث انطلقت الدراسة من فرضية رئيسية مفادها أن الظاهرة العسكرية تؤثر سلبا وإيجابا في العملية الديمقراطية، وذلك عن طريق تحليل العلاقة بين المتغيرات المتمثلة في المؤسسة العسكرية كمتغير تابع لعملية التحول الديمقراطي أين هدفت الدراسة الوقوف على ابرز نقاط تأثير الجيوش في التحولات السياسية الراهنة بالمنطقة العربية عبر التطرق إلى التأصيل التاريخي للظاهرة العسكرية والتي إن تشابهت في أسبابها ودوافعها إلا أنها تختلف في مسارها ومخرجات العمليات السياسية لارتباطه بخصوصية كل دولة على حدى، وكذلك عملية التحول الديمقراطي وانتكاستها في المنطقة العربية مجسدة في غياب الثقافة السياسية الديمقراطية واستمرار الفكر التسلطي وتسييس مباشر للمؤسسة العسكرية انتهت إلى تحكم هذه الأخيرة في مقاليد السلطة ومصدر القرار بشكل مباشر أو غير مباشر منذ الاستقلال بحكم المرجعية التاريخية التي تتمتع بها متجاوزة بذلك السلطة السياسية في العديد من صلاحياتها.

فبروز دور الجيش في الأنظمة في الوطن العربي ليست بالظاهرة الجديدة بل تعود جذورها إلى الحرب العالمية الثانية نظرا لضعف وهشاشة المؤسسات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، فالجيش بكل ما يحوزه من قوة وتأثير ومؤهلات تنظيمية، أصبح لاعبا مهما في المشهد السياسي في إفريقيا والشرق الأوسط وذلك راجع للبنية الاجتماعية وطبيعة التركيبة التي نشأ عليها، وخير دليل ما تتمتع به مؤسسة الجيش في المنطقة العربية.

الخـــــــــــاتمة

إن دور المؤسسة العسكرية في توجيه الأنظمة الحاكمة بالوطن العربي ليست تقليد حديث بل تعد عصب النظام السياسي العربي، حيث أن العديد من الحكام وصلوا لسدة الحكم أو أسقطوا منها بتأثير مباشر من القوة السياسية الأولى بالمنطقة ويتعزز في دراستنا من خلال التطرق إلى حالة الجزائر 1991 ومصر سنة 2012 والدور الذي لعبته الجيوش في وضع المشهد السياسي والتحكم في مجرياته ومخرجاته.

ففي الجزائر شكل تاريخ 05 أكتوبر 1988 نقطة تحول هامة في التاريخ السياسي للدولة في ظل انطلاق قوى شعبية اجتماعية وسياسية تطالب بالحرية والإصلاح السياسي والتحول في نظام الحكم وفتح المشاركة السياسية في مواجهة قوة وتنظيم المؤسسة العسكرية كقوة مركزية وفاعل أساسي في الحياة السياسية الجزائرية مكنها من التحكم في النظام السياسي خلال فترة الحزب الواحد وبعد إصدار دستور 1989، بل تجلت ميدانيا عبر توقيف المسار الانتخابي سنة 1992 وإلغائه ما طرح العديد من التساؤلات حول مستقبل الدولة الجزائرية، بحيث انقسم الباحثون حول من ينادي بضرورة فصل الجيش عن السياسة أي مراجعة إستراتيجيتها وإعادة النظر في دورها وبين من يرى أن الجيش هو حامي الدولة والعملية الديمقراطية وتدخلها جنب انهيار المنظومة السياسية، كما أن مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية تتطلب تضافر جهود الجميع من نخب مدنية وعسكرية وهو شرط رئيسي للخروج من مرحلة التسلطية إلى انفتاح سياسي يتيح المزيد من فرص المشاركة السياسية في جو ديمقراطي سمته التداول السلمي على السلطة ووجود أحزاب سياسية فعالة ومجتمع مدني منظم وفعال مؤثر في صنع القرار السياسي ورسم السياسة العامة للدولة وتوجهاتها السيادية في ظل سمو واستقلالية القضاء ما يضمن تساوي الجميع أمام القانون، أين نشهد تمسك كل هيئة أو مؤسسة بمهامها وصلاحياتها الدستورية دون الولوج في العملية السياسية بالنسبة لمؤسسة الجيش الذي يبقى تأثيرها ووجودها كعصب أو عمود فقري لنمط الدولة في الوطن العربي ذات تأثير مباشر وغير مباشر في التحول الديمقراطي سلبا وإيجابا أين يتبين لنا وعورة

الطريق إلى الديمقراطية في مجتمعاتنا لوجود أسباب متنوعة منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، والتجربة الجزائرية تبقى مثال حي عن ملازمة الجيش لكل التطورات السياسية التي عرفتها البلاد كمؤثر وصانع قرار رئيسي في النظام السياسي الجزائري .

أما مصر شكل الربيع العربي بصيص أمل لدى النخب المشبعة بالعمل الديمقراطي أن نظام مبارك لم يعد يمتلك مقومات القوة بل أصبح غير مواكب للتطورات السياسية التي تعرفها المنطقة العربية.

وعليه شهدت مصر أول انتخابات رئاسية وصفت بالشرعية والشفافة عرفت وصول أحمد مرسي للحكم سنة 2012 نتيجة لتغير موقف العسكريين من دعم النظم الديكتاتورية إلى مساندة الانتفاضات الشعبية في تحقيق مطالبها وإرساء مبادئ الديمقراطية وهو ما ظهر جليا في ثورة 25 يناير 2011 كنقطة فاصلة في علاقة الجيش بالسلطة السياسية في مصر منذ فترة جمال عبد الناصر، ما فسر السقوط السريع وغير العنيف للنظام الحاكم وخروج محمد حسني مبارك من الحكم، وتأثيرها على مسار التحول الديمقراطي نظرا لعمقها التاريخي، ففهم حقيقة الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية وعلاقتها بالسلطة السياسية سواءا في الجزائر أو مصر يقتضي معرفة مكانتها في منظومة الدولة، وفي ثقافة المجتمع، كونه السباق في صنع دولته وأراد أن يكون لها مالكا فهو الشرعية والسلطة وهي نقاط تقاطع بين النظامين (الجزائري والمصري)، الذي خطى تقريبا نفس خطوات التجربة الجزائرية أين نلتمس نفس موقف المؤسسة العسكرية في عملية التحول الديمقراطي بشكل عام وذلك من خلال الأحداث التي شهدتها مصر طوال العقود التي رافقت تأسيس النظام الجمهوري، وآثار ذلك خلال فترة تنحية الرئيس مبارك ووصول محمد مرسي بعد انتخابات 2012 عن جماعة الإخوان المسلمين رئيسا لجمهورية مصر العربية كأكبر مظاهر التغيير الذي طرأ على البلد كنتاج لثورات التحول الديمقراطي في العالم العربي الذي لم يدم طويلا حيث دخلت مصر في مرحلة التجاذبات السياسية بين المؤسسة العسكرية والرئيس مرسي في ظل عدم استعداد العسكر للتخلي

عن دورهم المحوري في الحياة السياسية فقاموا بالانقلاب على الرئيس وإرجاع الوضع إلى ما كان عليه قبل الحراك، في ظل عدم وجود مؤشرات تدل على قدرة أي طرف في الساحة السياسية المصرية لمواجهة الدور المتزايد للجيش في النظام السياسي، كتأكيد لفكرة الدولة في الوطن العربي مجسدة في قوة الإكراه المادي (البوليس والجيش).

وهنا مازال التحول الديمقراطي حلما بعيد المنال في المجتمعات العربية (دول الربيع العربي) انطلاقا من تونس، مصر وليبيا واليمن نتيجة أزمة بنيوية تخترق ترتيبات الخروج من السلطوية وتكريسا لمعضلة العجز الديمقراطي تؤجل التحول للحكم الديمقراطي وافتقار الشعب إلى النضج السياسي الذي يؤهله لإدارة شؤونه في ظل جمهوريات مغلقة لرؤساء خالدين انفردوا بالسلطة واحتكروها بل هيمنوا على المجتمع وحاصروا التنظيمات السياسية وغياب مبدأ المساءلة للنخب الحاكمة مع قمع كل مظاهر المعارضة الجادة حتى أصبح كل تفكير في الديمقراطية العربية شكلا من الوهم الخادع بل استثناء عربي خالص، كون أن المنطقة تعد الأكثر صلابة ومقاومة للاتجاه الديمقراطي والنخب المدنية والعسكرية يحاربون بأي وسيلة وأي كلفة للاستمرار في الحكم، وهذا ما يتجلى في أمثلة عديدة لدى الباحثين حول تأخر العرب في انتقالهم إلى الديمقراطية مقارنة بالآخرين، وترسخ الحكم الاستبدادي على هذا النحو شكل حواجز أو كوابح مابين العرب والديمقراطية أدت إلى إرباك التحول السياسي وأتاح الفرصة لبروز المؤسسة العسكرية كمؤثر سلبا وإيجابا في عملية التحول الديمقراطي تسرع العملية أو تؤجل رياح التغيير خدمة لمصالحها الإستراتيجية.

ومن هنا تبرز الضرورة الملحة للتصالح العربي مع البناء الديمقراطي بوصفة عملية تأسيس تبدأ بالإنسان وتنتهي بتغيير سلوكيات الأفراد والمجموعات معا مرورا بتغيير المؤسسات المدنية والعسكرية وإعادة بناء العلاقة على قواعد جديدة وفق مبدأ التخصص والوظيفة والاستقلالية والنزاهة والفعالية في الأداء كتحدي

الخـــــــــــاتمة

يواجه مستقبل نجاح التحول الديمقراطي وفق إرساء قواعد ديمقراطية سلمية وتكريسها في المنطقة العربية في إطار بيئتها السياسية بحيث لا يمكن الوصول إليه إلا بعد تحقيق التوافق بين الثقافة السياسية وإدراك المجتمع السياسي وانسجام بين النخب المدنية والعسكرية كلبنة رئيسية تحدد مسار التحول الديمقراطي.

وطبيعي جدا أن صعوبة تحقيق التحول الديمقراطي بالنسبة للدول العربية باعتبارها لم تستطيع إيجاد الحلول لمختلف أزماتها على مر السنين، وتراكمت بشكل رهيب، شكلت قيودا أمام أي مبادرة للتغيير السياسي، فالديمقراطية لا تتحقق بالأمنيات، بل تتحقق لما تكون ذروة لنهضة اجتماعية واقتصادية وثقافية وأخلاقية شاملة.

الملاحق

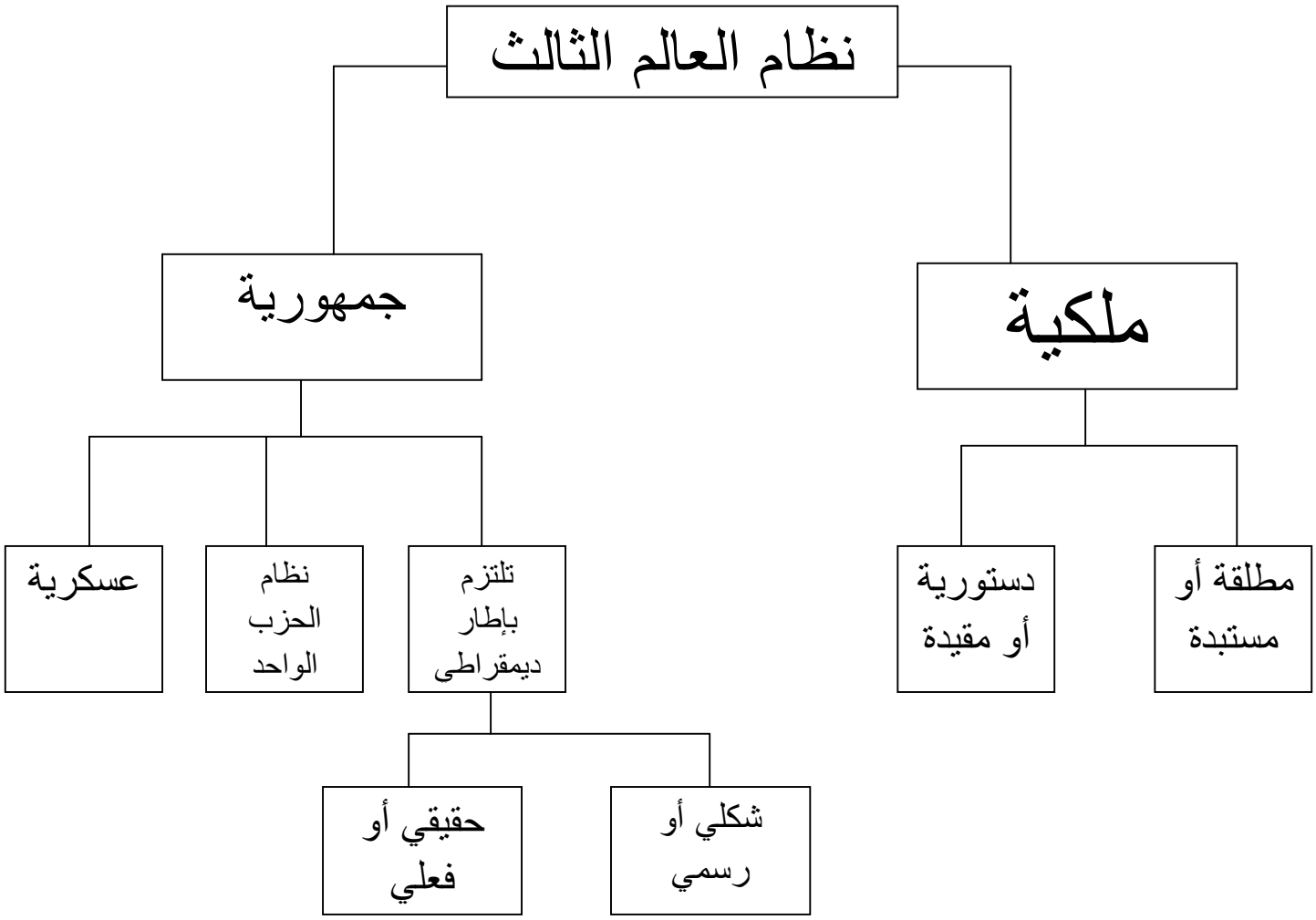

الشكل (01): تصنيف نظم العالم الثالث

المرجع: صلاح سالم زرتوقة، **أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية**، ط1 (مركز البحوث السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة 1953)، ص58

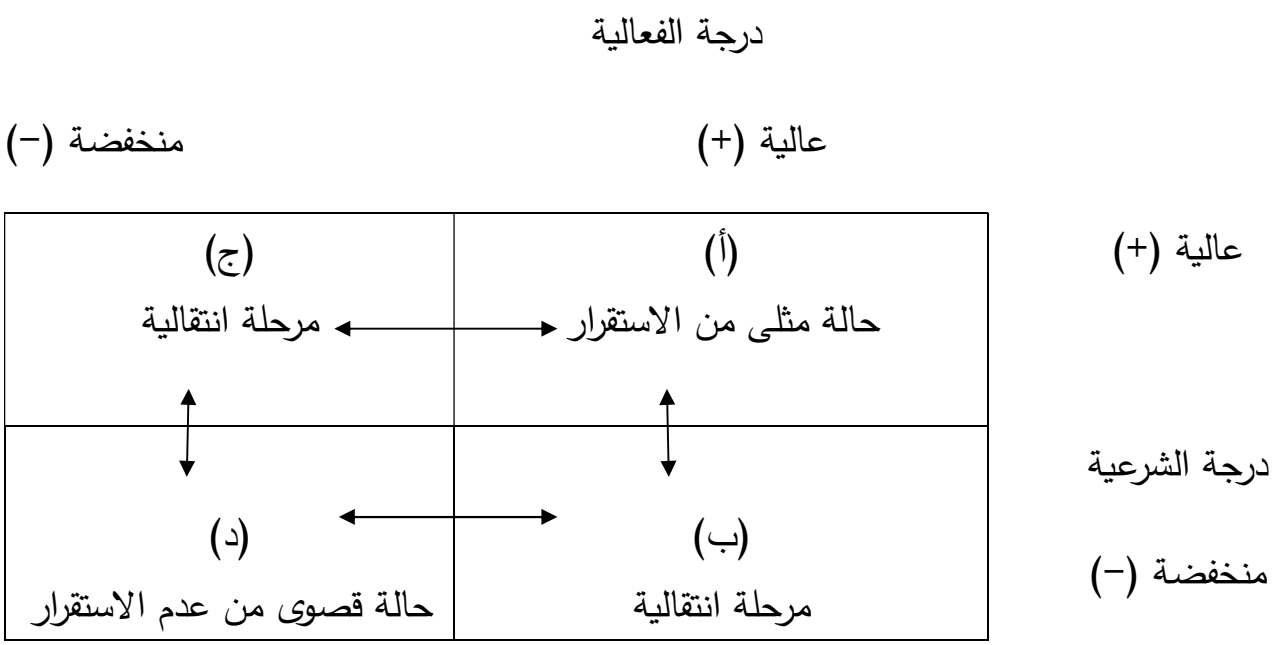

الشكل (02): مصادر الشرعية في الأنظمة العربية

المرجع : سعد الدين إبراهيم، **مصادر الشرعية في أنظمة التحكم العربية**، ورقة قدمت إلى : أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط2، 1987، ص408.

الفترة / الدول	سوريا	العراق	السودان	اليمن الشمالي	الجزائر	مصر	ليبيا
1960-1949	05	01	01	-	-	01	-
1970-1960	09	03	02	02	02	-	01
1985-1970	01	-	01	01	-	-	-
المجموع	15	04	04	03	02	01	01

الشكل03: يوضح الانقلابات العسكرية الناجحة في الدول العربية 1949-1985

- المرجع : صلاح سالم عيسى، **أنماط انتقال السلطة في البلاد العربية 1960-1980**،(رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1989)، ص97.

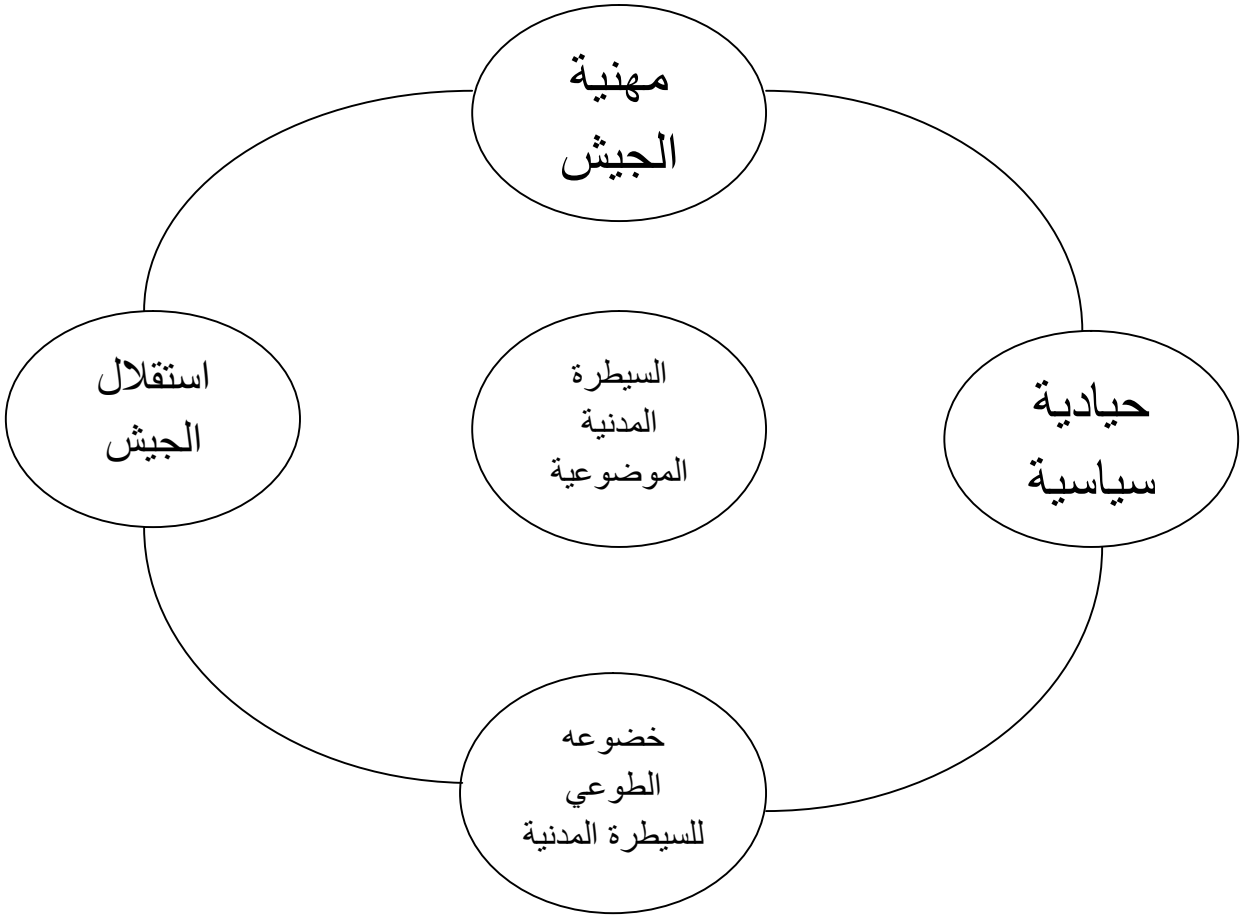

الشكل04: يوضح نموذج صامويل منتجتون للسيطرة المدنية الموضوعية

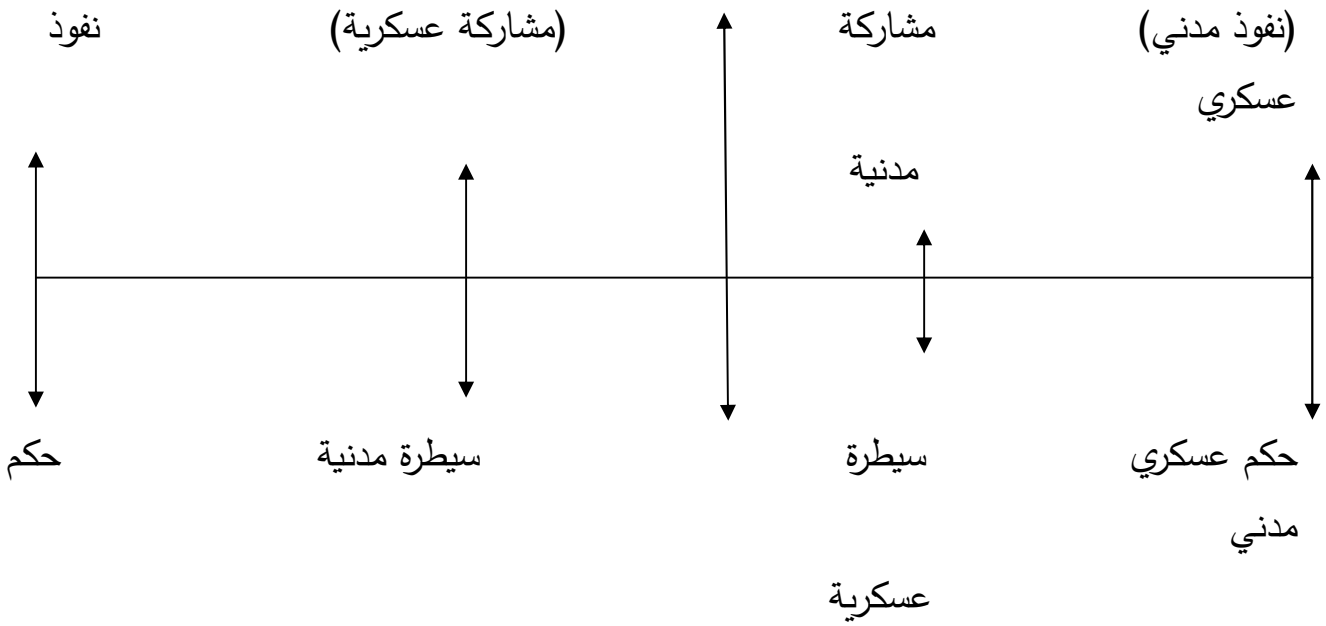

الشكل05: يوضح أربع أشكال لاقتراب العسكريين من السلطة

مناطق العالم الثالث	انقلابات ناجحة	انقلابات فاشلة	المجموع
أمريكا اللاتينية 1940-1953	53	31	84
جنوب شرق آسيا 1947-1973	21	21	42
الشرق الأوسط والمنطقة العربية 1949-1973	41	43	84
جنوب صحراء افريقيا 1960-1973	32	46	78
الانقلابات / المجموع	147	141	288

الشكل06: جدول يوضح الانقلابات العسكرية والمحاولات الانقلابية في العالم الثالث من 1940-1973

المرجع

KENNDY GAVIN , **THE MILITARY IN PHIRD WORLD** (london , duk worth, 1974) , p337.

الفئة	المتغيرات
1- طبيعة السلطة في الدولة والخصائص المجتمعية	السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية
2- خصائص المؤسسة العسكرية	المصالح النخبوية والديناميات الداخلية
3- التفاعلات العسكرية مع المخرجات المجتمعية	الأبعاد الاقتصادية والسياسية من انقسامات وصراعات النخب العسكرية والسياسية
4- ديناميات التفاعلات الإقليمية والدولية	العلاقات الخارجية ونظرية العدوى

الشكل 07: الفئات والمتغيرات المتحكمة في التفاعلات الديمقراطية

المرجع:حمدي عبد الرحمان وآخرون، <u>الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا</u>(منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر، 1970)، ص97.

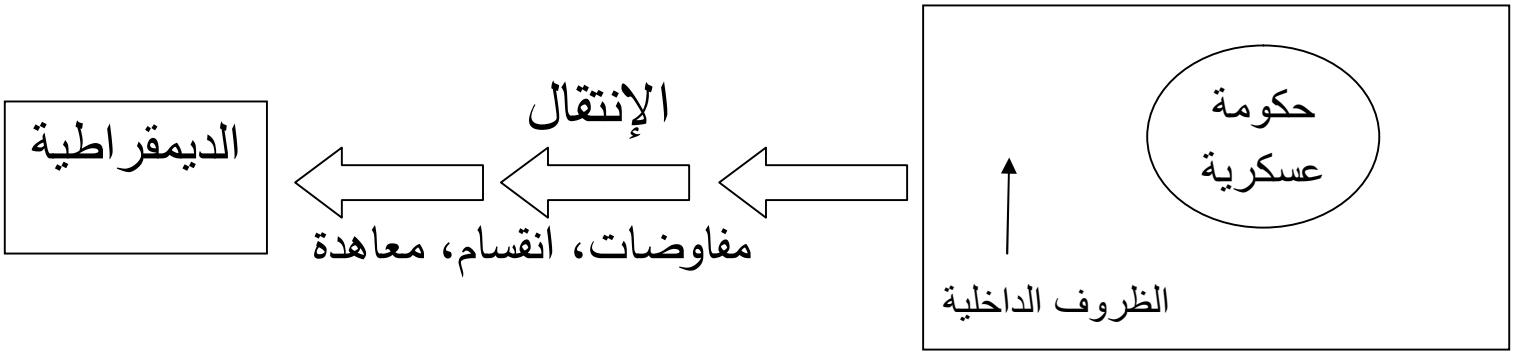

شكل 08: الظروف المؤثرة في الانتقال من الحكم العسكري إلى الديمقراطية

المرجع: **عبد الله فيصل، من الحكم العسكري الديمقراطي إلى الديمقراطية: العلاقات المدنية العسكرية في أمريكا اللاتينية، مجلة المستقبل العربي، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ع444، فيفري 2016، ص140.**

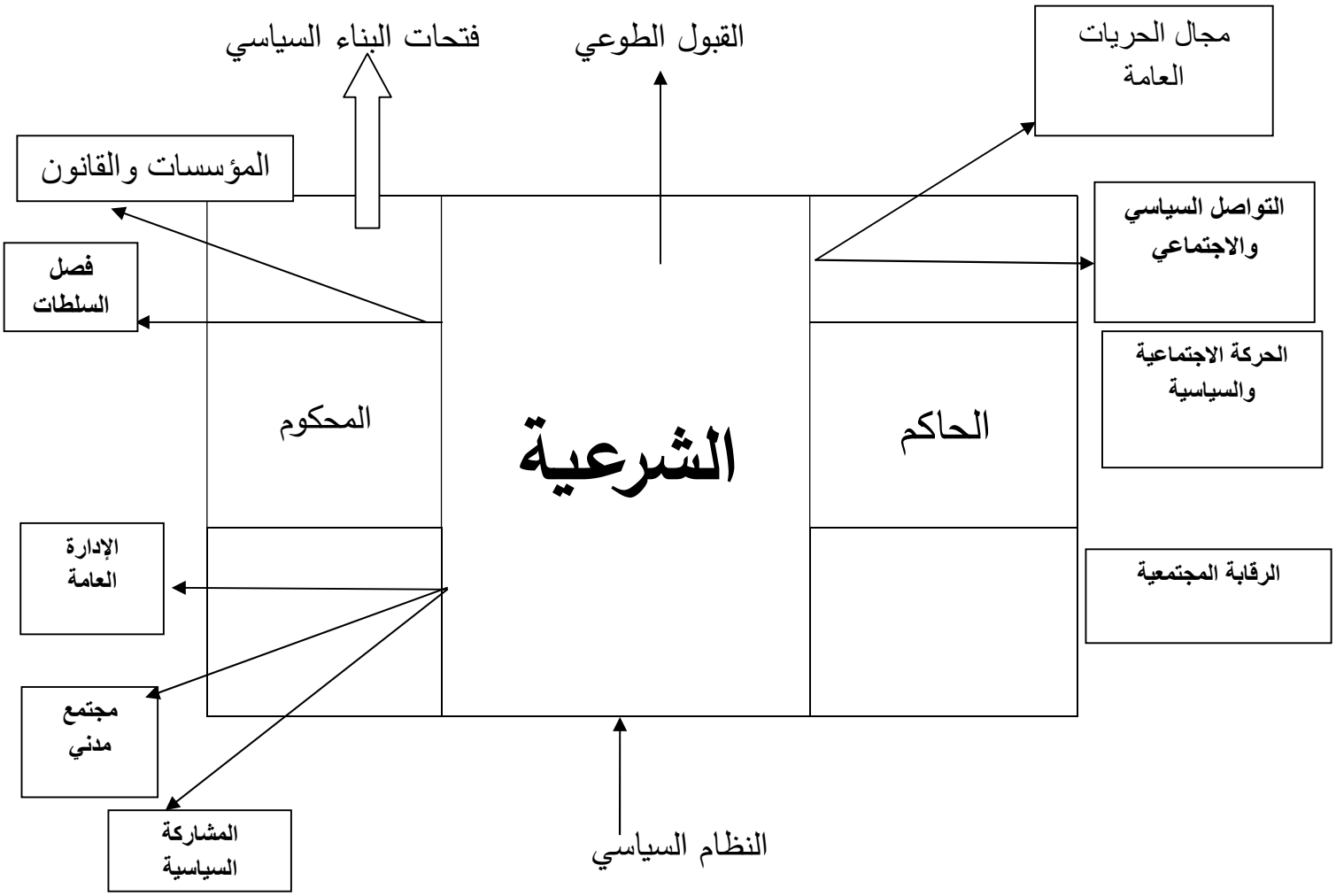

الشكل (09): أسس الشرعية في الأنظمة السياسية

المرجع: هند عروب، مقاربة أسس الشرعية في الأنظمة السياسية المنفتحة، (دار الأمان للنشر والتوزيع الرباك، 2009)، ص45.

الشكل 10: يوضح مسار الانتقال إلى الديمقراطية

المرجع : الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط1 (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2022).

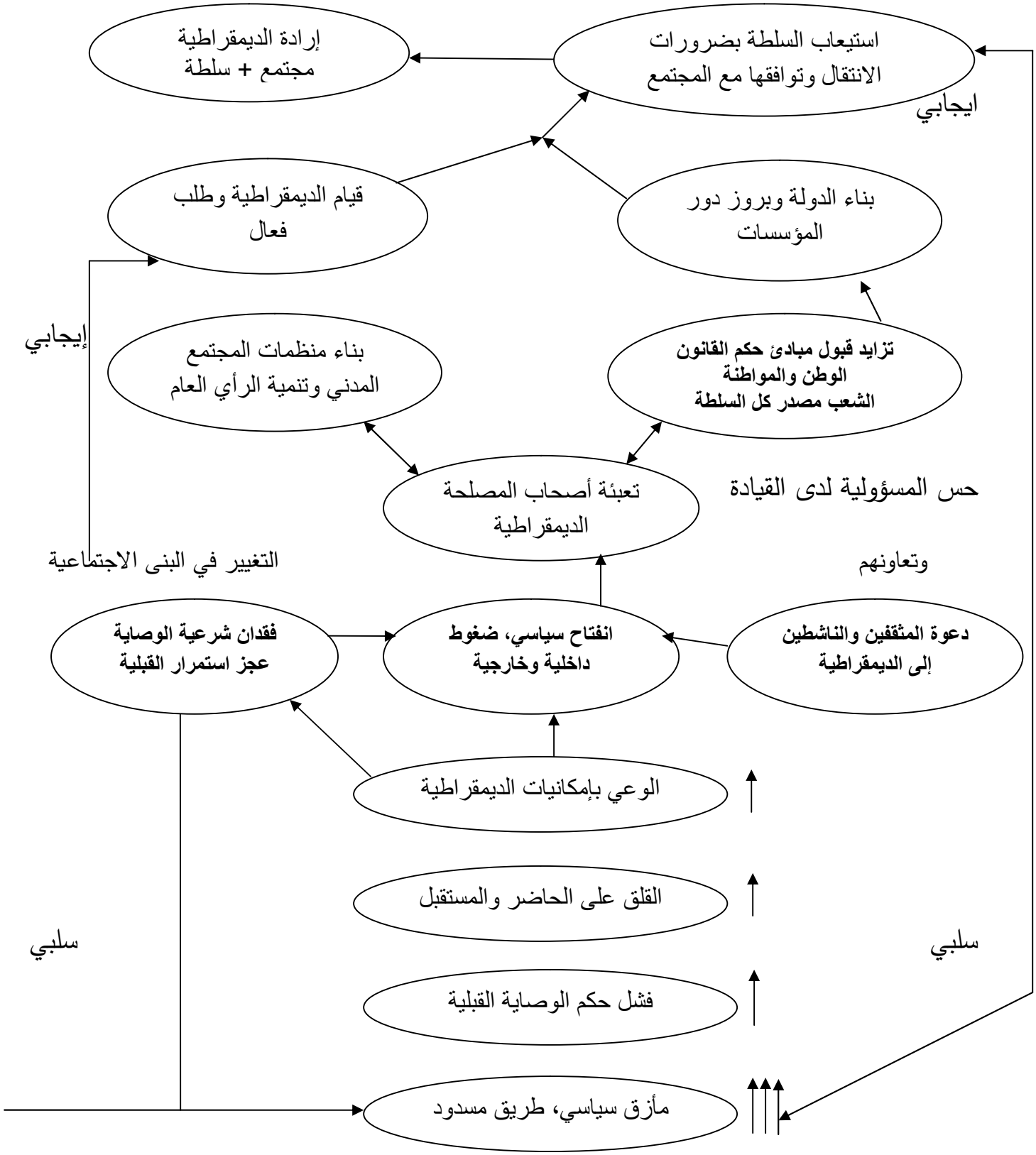

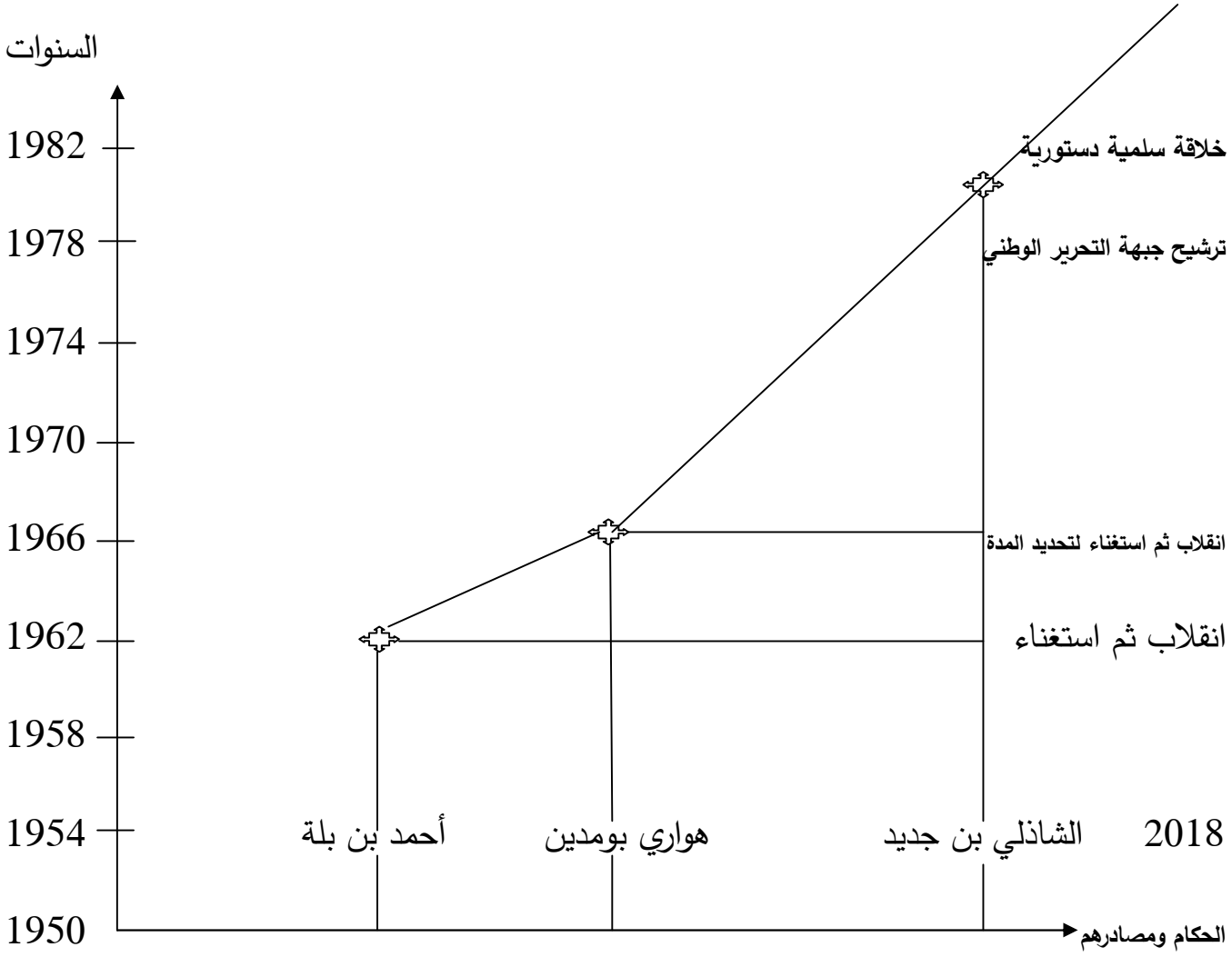

الشكل رقم 11 حالات الخلافة في الجزائر

المرجع : صالح عيسى زرتوقة، مرجع سابق، ص190.

الشكل رقم12 قدرة الأنظمة العربية على الإستمرار في الحكم

البلد	رأس الدولة	تولي الحكم	الطريقة	نهاية الحكم	الطريقة	عدد السنوات
مصر	حسني مبارك	14 أكتوبر 1981	انتخابات	11 فيفري 2011	انتفاضة شعبية	30
ليبيا	معمر القذافي	01 سبتمبر 1969	انقلاب	20 أكتوبر 2011	انتفاضة شعبية +تدخل أجنبي	42
سورية	بشار الأسد	2000	انتخابات	مستمر في الحكم	/	14
تونس	بن علي	07 نوفمبر 1987	انقلاب	14 جانفي 2011	انتفاضة شعبية	24
اليمن	عبد الله صالح	1978	/	25 فيفري 2012	انتفاضة شعبية	34
العراق	صدام حسين	1979	انقلاب	30 ديسمبر 2006	تدخل أجنبي	27
الجزائر	عبدالعزيز بوتفليقة	أفريل 1999	انتخابات	**2019**	/	15

المرجع: سيد أحمد كبير
التحولات السياسية في البلدان العربية بين متطلبات الترسيخ الديمقراطي واستراتيجيات البقاء(1989-2013)

الشكل رقم13 يمثل خريطة سياسية للعالم العربي

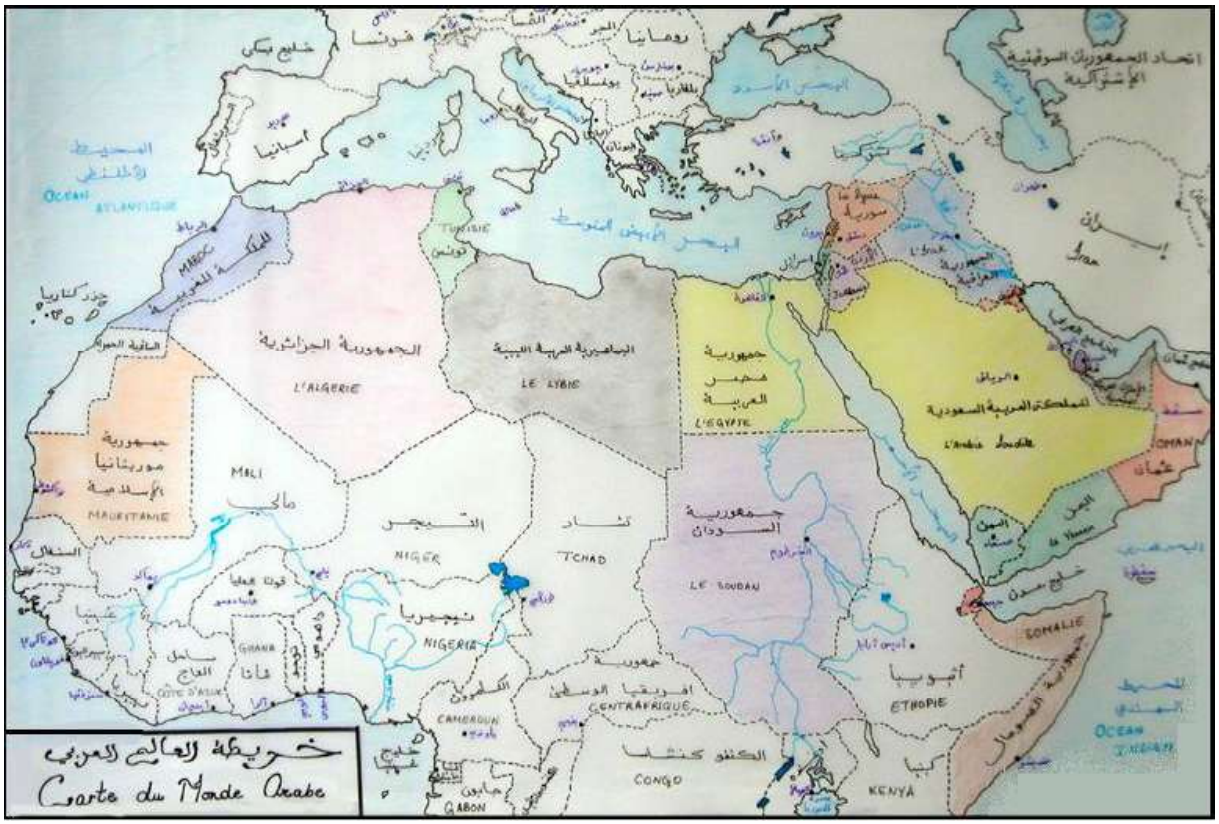

المرجع: سيد أحمد كبير، مرجع سابق

الشكل رقم14 خريطة طبيعية للعالم العربي

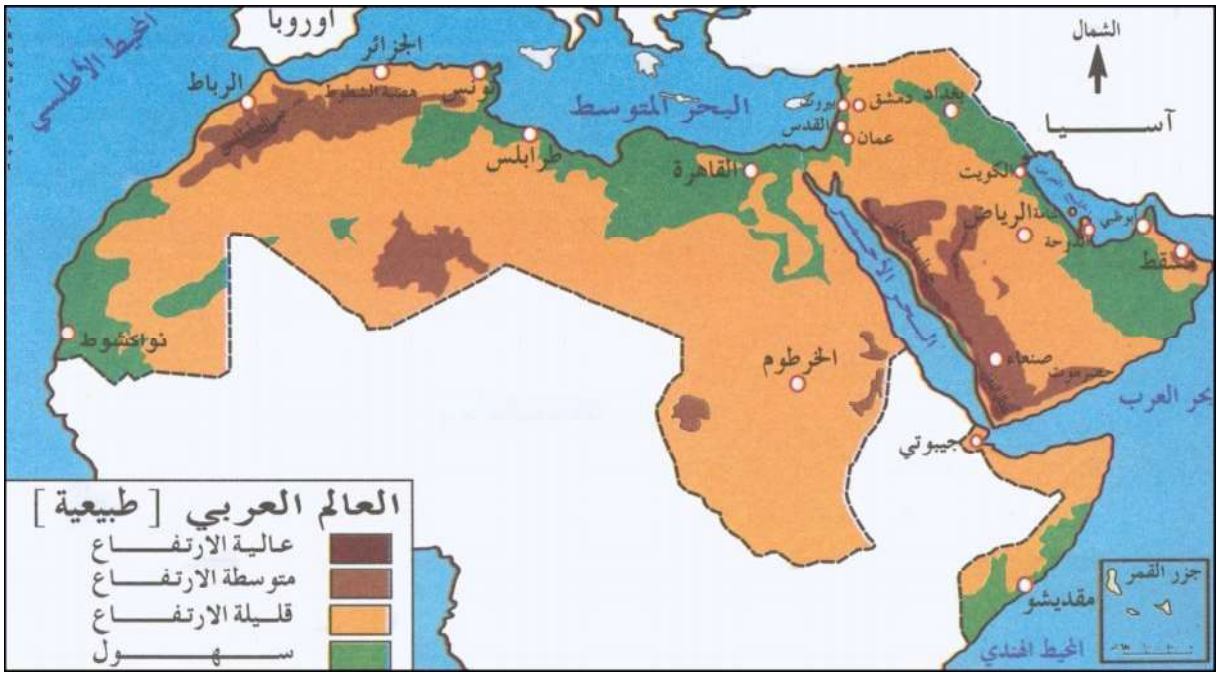

قائـــمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، ط1 (دار الشروق للنشر والتوزيع 1998)
- إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، ط1 (دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن 1998)
- إبراهيم الهضيبي و آخرون، تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية، (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مصر)
- إبراهيم نصر الدين وآخرون، حال الأمة العربية 2010، 2014، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010)
- إبراهيم نصر الدين وآخرون، حال الأمة العربية 2010، 2014، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010)
- أحمد إبراهيم محمود وآخرون، حال الأمة العربية 2009، 2010، ط1 (مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت2010)
- أحمد الحسني، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة) 2004
- أحمد ثابت، الديمقراطية المصرية على مشارف القرن القادم (مركز المحروسة للبحوث و التدريب و النشر، القاهرة 1999)
- أحمد حسيني، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، (مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، 2004)
- أحمد زايد، النخب الاجتماعية: حالة الجزائر ومصر، (مركز البحوث العربية والإفريقية، مصر 2002)
- أحمد زايد، عروس الزبير، النخب الاجتماعية: حالة الجزائر ومصر، ط1 (مكتبة مديولي القاهرة 2005)
- أحمد شكري الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ط1 (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000)
- أحمد عبد الله، " القوات المسلحة و تطور الديمقراطية في مصر"(سينا للنشر، القاهرة، 1990)
- أحمد عدنان كاظم، أثر التحولات العالمية في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في دول العالم الثالث، ط1 (دار الكتب المصرية، القاهرة 2006).

قـــائمـــــــة المراجـــــــع

- أحمد عيسى، ثلاثية السلام و التنمية و الديمقراطية، ط1 (القاهرة،2006)
- أحمد مالكي وآخرون، "لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب، دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى،(مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2009)
- أحمد ولد داداه و (آخرون) ، الجيش و السياسة و السلطة في الوطن العربي، ط1، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2002).
- أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية. رؤية جديدة للواقع السياسي للعالم الثالث(دار الجامعة -8- للنشر، الاسكندرية، 2000)
- أحمد يوسف و نيفين مسعد، حال الأمة العربية 2007-2008 (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2008)
- إدريس الكويني وآخرون، أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربية، ط1 (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت نوفمبر 2015)
- إسماعيل الشطي وآخرون ، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 2005)
- إسماعيل قيرة و آخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2001)
- اسماعيل نوري الربيعي وآخرون، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، ط1، (مركز دراسات الوحدة العربيةن بيروت، 2005)
- أمحمد مالكي وآخرون، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب: دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى، ط 1 (مركز دراسات الوحدة بيروت 2009)
- أمين محمد حطيط، المؤسسة العسكرية والثورة في الوطن العربي، عبد الإله بلعزيز، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، ط1(مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان 2012)
- أنور عبد المالك، الجيش و المجتمع المصري، 1953-1973، ط2 (مركز المحروسة للنشر، القاهرة، 2005)
- إيمان أحمد، الديمقراطية و التحول الديمقراطي ط2 (المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر 2016)

- الباز محمد، سقوط الآلهة : كيف انهار مبارك و رجاله، جنرالات و ثوار الجيش و الشعب من الوفاق إلى الصدام (مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2012)
- باسم القاسم و ربيع الدنان، مصر بين عهدين: مرسي و السيسي، ط1 (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان ، 2016)
- باقر سلمان النجار:الدولة العربية بين الإخفاقات السياسية والاندماج في أحد كليات الاندماج الاجتماعي و بناء الدولة و الأمة في الوطن العربي، ط1(المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، بيروت ماي 2012)
- باكينام الشرقاوي، المجلس الأعلى للقوات المسلحة، حكما سياسيا في الثورة المصرية، الدوافع والاتجاهات والتحديات، تقديم محمود عبد الفضيل (المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2012)
- باهي سمير، تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربة، ط1 (مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014)
- برهان غليون وآخرون، حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية،ط1 (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1993).
- برهان غليون وآخرون، حول الخيار الديمقراطي: دراسة نقدية، ط1 (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1994)
- برهان غليون، "المحنة العربية، الدولة ضد الأمة، ط1 (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1993).
- برهان غليون، "المحنة العربية، الدولة ضد الأمة، ط1 (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1993).
- برهان غليون، المحنة العربية- الدولة ضد الأمة، ط4 (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993)
- برهان غليون، حقوق الإنسان العربي، ط2، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004)
- برهان غليون، حقوق الإنسان العربي، ط2، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004)
- برهان غليون، معوقات الديمقراطية في الوطن العربي، (مركز الجزيرة للدراسات السياسية، 2015)

- بكري مصطفى، الجيش و الإخوان: أسرار خلف الستار (الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2013)
- بومدين بوزبد، الوجه الباطني للإستبداد و التسلط في طبيعة السلطة السياسية العربية: الجزائر نموذجا في: الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة ، ط1(مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2005)
- بوهان غليون وآخرون، حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية،ط1 (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1993).
- تمارا كاضم الاسدي و محمد غسان الشبوط، عاصفة التغيير: الربيع العربي و التحولات السياسية في المنطقة العربية، ط1 (المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية، برلين، ألمانيا 2018)
- تمارا كاضم الاسدي و محمد غسان الشبوط، عاصفة التغيير: الربيع العربي و التحولات السياسية في المنطقة العربية، ط1 (المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية، برلين، ألمانيا 2018)
- تمام حسام، الإخوان المسلمين : سنوات ما قبل الثورة، ط2، (دار الشروق للنشر، القاهرة، 2013)
- توم بوتومور، الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي، تر وتقديم محمد الجوهري وآخرون، سلسلة علم الاجتماع المعاصر " الكتاب السادس" (دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية 1988)
- تيموني ميتشال: تر بشير السباعي، الديمقراطية والدولة في العالم العربي(سلسلة الفكر العربي، مكتبة الأسرة، مصر 2005)
- جاسر عودة، الدولة المدنية نحو تجاوز الاستبداد وتحقيق مقاصد الشريعة، ط1 (الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت 2010)
- جاك وويدز، الجيوش والسياسة، تر: عبد الحميد عبد الله، ط1 (مؤسسة الأبحاث العربية للتأليف والنشر، بيروت، 1983)
- الجولاني عاطف، خارطة القوى الحزبية و السياسية للوطن العربي ما بعد الثورات، شهرية الشرق الأوسط، ط1، ع22 (مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان 2012)

- جين شارب، من الديكتاتورية إلى الديمقراطية، تر : خالد دار عمر، ط1، (مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت، 2009)
- حسام عيسى عيد الرحمان، أزمة الدولة الوطنية العربية، تحديات التراث السياسي التقبيدي والحداثة في حقبة ما بعد الاستعمار، (قسم الدراسات الدينية، الرباط، المغرب، يونيو 2019)
- حسام عيسى، أزمة الدولة الوطنية العربية، (قسم الدراسات الدينية، الرباط، المغرب، 2009)
- حسن النقيب خلدون، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، ط1 (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ب س ن)
- حسن خلدون النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، ط1 (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1996).
- حسنين توفيق إبراهيم، دراسة الأحزاب السياسية في العالم الثالث: اتجاهات حديثة في دراسة علم السياسة (اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، 1999
- حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه ،ط1 (مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت 1992)
- حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، ط1 (مراكز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1993)
- حسين عبد الغني، دور الرأسمالية المصرية الكبيرة في خطف ثورتي يناير و يونيو، المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ع 419، أفريل 2014
- حمدي عبد الرحمن، نحو صياغة منظور جديد للعلاقات المدنية العسكرية، إفريقيا–نموذجا، قراءات إفريقية 07 ماي 2015
- حمزة مصطفى، الجيوش والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات أكتوبر 2016)
- خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر. دراسة مقارنة ، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت1991).
- خميس حزام والي: إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، (سلسلة أطروحات الدكتوراه مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2003)
- خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع الإشارة لتجربة الجزائر، ط1 (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003)

- خير الدين حسيب، أوضاع الأمة العربية ومستقبلها: مسيرة وطن من خلال مواقف مفكر 2006-2017، ط1 (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فبراير 2016)
- خيري أبو العزايم فرجاني، التحول الديمقراطي في النظام السياسي المصري، ط1، ب د ن ، فيفري 2015
- دحمان عبد الحق وطبوش يوسف، إشكالية التنمية و الديمقراطية في الوطن العربي دراسة حالة الجزائر ، ط1 (مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2016)
- رفيق عبد السلام بوشلاكة، الاستبداد في نظم الحكم العربية: الاستبداد الحداثي العربي، ط01، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، يوليو 2005)
- رياض الصيداوي، نهاية زمن بوتفليقة: صراعات النخب السياسية و العسكرية في الجزائر، ط3 (دار بهاء الدين للنشر و التوزيع ، الجزائر 2019)
- ريكاردو رينيه لاريمونت، الربيع العربي: الانتفاضة والإصلاح والثورة تر: لطفي زكراوي، ط1 (منتدى المعارف، بيروت 2013)
- زولتان باراني ، كيف تستجيب الجيوش للثورات ؟ و لماذا ؟، تر عبد الرحمان عياش ، ط1 (شبكة العربية للأبحاث و النشر ، بيروت 2016)
- زيد العلي وآخرون ، الكتاب السنوي للمنظمة العربية للقانون الدستوري، ص38
- زين الدين حماد، كيف تضع انقلاب عسكري ناجحا (المعهد المصري للدراسة السياسية والإستراتيجية 20مايو 2013)
- سداد مولود سبع، النظام السياسي المصري، دراسة تحليلية، (مركز الدراسات الإستراتيجية و الدولية ، جامعة بغداد، العراق)
- سعد الدين إبراهيم، علي هلال وآخرون ، الأزمة الديمقراطية في الوطن العربي، ط2، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1987)
- سعيد أبو الشعير، النظام السياسي الجزائري، ط2(دار الهدى، الجزائر، 1993)
- سعيد بوشعير، القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة: النظرية العامة للدولة و الدستور و طرق ممارسة السلطة) ، ط04 (الجزائر، دس، ن)
- السعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري، (دار الهدى للطباعة و النشر، الجزائر، ب س ن)
- سليمان بن صالح بن سليمان آل كمال، الإدارة العسكرية في الدولة الإسلامية: نشأتها وتطورها حتى منتصف القرن الثالث هجري، ط1 (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية 1919)

- سليمان هاني، العلاقات المدنية- العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، الدوحة، قطر 2015).
- سيدي محمد ولد الديب، الدولة وإشكالية المواطنة: قراءة في مفهوم المواطنة العربية، ط1 (دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان 2011)
- صامويل هنتجتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي أواخر القرن العشرين، تر: عبد الوهاب علوب، ط1(دار سعادة الصباح الكويت 1991).
- صلاح سالم زرتوقة، أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية، ط1 (مركز البحوث السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة 1953)
- صلاح سالم زرتوقة، أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية، ط1 (مركز البحوث السياسية، جامعة القاهرة، مصر 1992)
- طيبي غماري، الجندي و الدولة و الثورات العربية، (المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، قطر2019)
- عامر الكبيسي، صنع السياسيات العامة (دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1999)
- عبد الإله بلقزيز "الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط 2 (مركز الوحدة العربية للدراسات، لبنان، 2002)
- عبد الإله بلقزيز، الدولة و السلطة و الشرعية، ط1 (منتدى المعارف للنشر و التوزيع، بيروت ، 2013)
- عبد الإله بلقزيز، في الإصلاح السياسي والديمقراطية،(الشركة العالمية للكتاب، د.د.ن 2007)
- عبد الرحمان الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، ط3 (دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت 1902)
- عبد الرحمان برقوق، التحول الديمقراطي في الجزائر، المجتمع المدني و التحول الديمقراطي، (الجزائر، بسكرة ديسمبر 2015)
- عبد الرحمان حمدي، الجيوش والتحول الديمقراطي في إفرقيا: معوقات بناء الدولة الوطنية، ط1 (منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر 2010) .
- عبد الرزاق مقري، التحول الديمقراطي في الجزائر، رؤية ميدانية
- عبد العالي دبلة، الدولة الجزائرية الحديثة : الاقتصاد و المجتمع و السياسة، ط1، (دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة ، 2004)

- عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة ، ط2 (القاهرة ، د د ن ، 2006)
- عبد الغفار رشاد القصبي، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات، (مكتبة الآداب، القاهرة 2004)
- عبد الفتاح سيف، المرحلة الانتقالية: قراءة في المشهد المصري، (دار البشير للثقافة والعلوم، 2014)
- عبد الفتاح سيف، المرحلة الانتقالية: قراءة في المشهد المصري، (دار البشير للثقافة والعلوم، 2014)
- عبد الفتاح ماضي، الجيوش والتحول الديمقراطي: كيف تخرج الجيوش من السلطة ومن السياسة ؟ (دراسة مقارنة في الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2016)
- عبد القادر بن حمادي، الانتقال الديمقراطي المغاربي بين الأعذار الوهمية و التحفظات المتجددة (النشر الجامعي الجديد، الجزائر 2017)
- عبد الله فيصل علام، من الحكم العسكري إلى الديمقراطية: العلاقات المدنية - العسكرية في أمريكا اللاتينية، (مركز دراسات الوحدة العربية ديسمبر 2010)
- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة (المؤسسة العربية لدراسات والنشر ب س ن)
- عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق: المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية، ط1 (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2006)
- عدنان السيد حسين وآخرون، النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1997)
- علاء الدين هلال ، تطور النظام السياسي في مصر 1805-2005 (القاهرة لجنة كتب عربية ،القاهرة 2006)
- علاء شبلي، الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، ط1،(المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة 2014).
- علوي مصطفى، كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، ع 184، مجلد 46، القاهرة، (أفريل 2011)
- علي الدين هلال و آخرون، "الصراع من اجل نظام سياسي جديد"، (الدار المصرية اللبنانية للنشر، القاهرة 2013)

- علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستعمار والتغير، (مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان 2010
- علي الدين هلال، المجتمع العربي و التعددية السياسية في الواقع العربي و تحديات قرن جديد (مؤسسة عبد الحميد تومان، 1999)
- علي الدين هلال، النظام السياسي المصري بين إرث الماضي و آفاق المستقبل 1981 -2010، (الدار المصرية اللبنانية، القاهرة)
- علي الصيداوي، النخبة السياسية في العالم العربي، (مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية، جامعة القاهرة، مصر 1996)
- علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002)
- علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي،(مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002)
- علي خليفة الكواري، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000)
- علي شعيب وآخرون، المجتمع العربي الحديث والمعاصر (دار الفارابي، بيروت، 1998)
- عماد حرب، الدول الإقليمية و مسألة الانتقال الديمقراطي في مصر، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، المؤتمر السابع لقضايا الديمقراطية و التحول الديمقراطي، تونس، (سبتمبر 2018)
- عمار كوسة، مبدأ استقلالية السلطة القضائية في النظم القانونية العربية: دراسة تحليلية وتقييمية- الجزائر نموذجا (كلية الحقوق والعلوم السياسية، سطيف 2).
- عمرو عبد الرحمان، تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مصر)
- عمرو عبد الكريم السعداوي، التعددية السياسية في العالم الثالث: الجزائر نموذجا، (مركز دراسات الإستراتيجية، القاهرة، 1989)
- العياشي عنصر، الجيش حافز أم عائق للتحول الديمقراطي : الجزائر نموذجا (المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، قطر، 2017)
- غسان سلامة وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1988)

- فخر الدين ميهوبي، إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي : دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار، ط1(مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية 2014)
- فؤاد اسحاق الخوري، العسكر والحكم في البلاد العربية (دار الساقي بيروت 1990)
- فؤاد آغا، علم الاجتماع العسكري، (دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن 2008)
- فؤاد ثناء عبد الله، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، ط1 (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يوليو 2005).
- فوزي بن هاشمي أوصديق، محطات في تاريخ الحركة الإسلامية في الجزائر (دار الانتفاضة للنشر و التوزيع، الجزائر 1992)
- فيصل شنطاوي، محاضرات في الديمقراطية، (مكتبة حامد للنشر والتوزيع الأردن)، ص 180.
- فصل الله محمد إسماعيل، أزمة القرار السياسي في دول العالم الثالث: دراسة في فلسفة السياسة، (دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008)
- كريست نشفيس واخرون ، ديناميكيات السياسة الخارجية الإقليمية و تداعياتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط، منظور تحليلي 2017
- لقرع بن علي، ربع قرن على توقيف المسار الانتخابي في الجزائر: دروس وعبر، المركز الديمقراطي العربي، 14يناير 2017
- لوريل إي ميلز وجيفري مارتيني، التحول الديمقراطي في العالم العربي (معهد أبحاث الدفاع الوطني RAND، 2013)
- مالك بن نبي، الصراع الفكري في البلاد المستعمرة، (دار الفكر المعاصر، لبنان 1981)
- مانس هانس، العلاقات المدنية العسكرية تحت المجهر: حكم القطاع الأمني في مصر، حركة تطوير القطاع الأمني وسيادة القانون، (مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة الدولي للخبراء، موترو، سويسرا، أفريل 2014)،
- مجدي حماد، العسكريون العرب وقضية الوحدة (مركز دراسات الوحدة العربية 1988)
- محمد الأطرش وآخرون، العرب وتحديات النظام العالمي، ط1(مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت 1999)
- محمد السويدي، مفاهيم علم الاجتماع الثقافي (المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1991).
- محمد سعد، الرأي العام والتحول الديمقراطي،ط1(دار الفكر العربي، مصر2010
- محمد طه بدوي، النظرية السياسية، النظرية العامة للمعرفة السياسية، (المكتب المصري الحديث، الإسكندرية 1991).

- محمد عابد الجابري، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن الدولي، ط1 (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2000)
- محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، ط1 (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994).
- محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي محدداته و تجلياته، ط4 (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2000)
- محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، محدداته و تجلياته، ط4(مركز دراسات الوحدة، بيروت، 2000)
- محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، محدداته و تجلياته، ط4(مركز دراسات الوحدة، بيروت، 2000)
- محمد عابد الجابري، مفاهيم الحقوق و العدل في النصوص العربية الاسلامية: حقوق الانسان في الفكر العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1994)
- محمد عابد الجابري، مفاهيم الحقوق و العدل فيي النصوص العربية الاسلامية: حقوق الانسان في الفكر العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1994)
- محمد عباس، والعشيرة، تشريح أزمة 1991- 1996، (دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر 2005)
- محمد علي الضناوي، مقدمات في فهم الحضارة الإسلامية، ط 1، (سلسلة الثمرة (مؤسسة حراء الإعلامية الجزائر 1993)
- محمد نصر عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، (دار القارئ العربي، القاهرة، مصر)
- مخيمر ابو سعدة، " الديمقراطية و معوقات التحول الديمقراطي في الوطن العربي"، (مركز شمس لحقوق الانسان و المشاركة السياسية، 2007)
- مصطفى بوجلال، علم الاجتماع المعاصر بين الاتجاهات والنظريات، (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015)
- مصطفى صفوان وعدنان جاب الله، إشكاليات المجتمع العربي: قراءة من منظور التحليل النفسي ، ط1 (المركز الثقافي العربي : الدار البيضاء، المغرب 2008)

- منعم العمار، الجزائر و التعددية المكلفة،(مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1996)
- منير حميد البياتي، النظام السياسي الإسلامي،(دار الوائل للنشر،الأردن،2003)
- مولود ديدان، القانون العسكري الجزائري، (دار بلقيس للنشر باب الزوار، الجزائر، ديسمبر2012)
- نادية محفوظ مصطفى، الثورات العربية في النظام الدولي، ط1، (مركز الحضارة للدراسات السياسية، مصر 2014)
- نادية محفوظ مصطفى، الثورات العربية في النظام الدولي، ط1، (مركز الحضارة للدراسات السياسية، مصر 2014)
- نادية محمود مصطفى، الثورات العربية في النظام الدولي، ط1، (مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2014)
- ناصر الأنصاري ، المجمل في تاريخ مصر النظم السياسية والإدارية ، ط1، (دار الشروق ، القاهرة ، 1993)
- ناصر جابي، لماذا تأخر الربيع العربي الجزائري (منشورات دار الشهاب، الجزائر 2001)
- نزيه الأيوبي، تضخيم الدول العربية، السياسة و المجتمع في الشرق الوسط، تر أمجد حسين (المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2010)
- نزيه الأيوبي، تضخيم الدول العربية، السياسة و المجتمع في الشرق الوسط، تر أمجد حسين (المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2010)
- نور الدين بكيس، الحركات الاحتجاجية في الجزائر من المواجهة إلى الاحتواء (دار النشر الجامعي الجديد، الجزائر 2018)
- هاني سليمان، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة يناير، ط1 (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر 2012)
- هلال علي الدين و مسعد نيفين، النظم السياسية: قضايا الاستمرار و التغيير، ط5 (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2010)
- هند عروب، مقاربة أسس الشرعية في الأنظمة السياسية المنفتحة، (دار الأمان للنشر والتوزيع الرباط، 2009)

- هيثم الهيتي، الإعلام السياسي والاخباري في الفضائيات، ط1 (دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008).
- هيثم غالب الناهي، الدولة وخفايا إخفاق مؤسستها في المنطقة العربية، ط1 (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت جانفي 2016)
- وجيه كثراني، السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية إلى بلاد الشام، ط1، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1988)
- يحيى الجمال، أنظمة الحكم في الوطن العربي ،(مركز دراسات الوحدة الحربية كبر من 1987)
- يحيى بولحية، أطوار التاريخ الانتقالي : مال الثورات العربية، ط1 (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت 2015)

المجلات و الجرائد:

- أحمد ثابت، التعددية السياسية في الوطن العربي: تحول مفيد وآفاق غائمة، المستقبل العربي، ع155، جانفي 1992
- أحمد عبد ربه، العلاقات المدنية-العسكرية في مصر: نحو السيطرة المدنية؟ مجلة عمران، ع06، 2013
- أحمد ناصر، "أزمة الديمقراطية في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، ع55، (سبتمبر 1983)
- أحمد ناصوري، النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 24، ع 2، 2008
- الأزهر ضيف وجميلة زيدان، نقد نظرية الصراع وإسقاطها على الواقع العربي ع 20 مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية (جامعة الوادي، الجزائر 2016)
- الأزهر ضيف وجميلة زيدان، نقد نظرية الصراع وإسقاطها على الواقع العربي، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، ع 20، ديسمبر 2016، جامعة الوادي، الجزائر
- أمحمد رفيق غراب ، العلاقات المدنية العسكرية ، دراسة في الأطر النظرية (مصر نموذجا) ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، ع13، (جويلية 2018)
- الأمين كرواز، نقاش العلاقات المدنية العسكرية ضمن عملية التحول الديمقراطي في دول الربيع حالتي مصر ، تونس (2011-2014)، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع2، (جامعة قسنطينة ، جويلية 2020)

- إيمان سيدعلي، اتجاهات النخبة الأكاديمية في تفعيل مبادئ التربية الإعلامية لدى طلاب الجامعات، مجلة البحوث العلمية، ع55، ج6، (أكتوبر 2020).
- بدر حسن شافعي، إفريقيا في الكتابات العربية، قراءات إفريقية، ع10 (أكتوبر- ديسمبر 2001)
- بومدين عربي،العلاقات المدنية-العسكرية و تحديات السيطرة المدنية في مصر بعد 2011، المؤسسات العسكرية في مواجهة قواعد الديمقراطية، الحوار المتوسطي، ع، (2 جوان 2019)
- جميل مصعب محمود ، ظاهرة العنف السياسي في إفريقيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة ، مجلة العلوم السياسية ، ع 20 كلية العوم السياسية الجامعة بغداد ، 2000
- جميل مصعب محمود، ظاهرة العنف السياسي في إفريقيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، مجلة العلوم السياسية، ع20، (كلية العلوم السياسية، بغداد، جانفي 2000)
- جهيدة ركاش، تطور النظام الانتخابي في الجزائر، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد الثالث، ع 05، (جوان 2018)
- الجيش الوطني الشعبي من خلال الدستور (الجيش الوطني الشعبي خدمة و دفاع)، مجلة الجيش، ع1 (جويلية 2012)
- حسن أحمد رضا، ثورات الربيع العربي من منظور إقليمي و دولي، مجلة شؤون عربية، ع 154، 2013
- حسن علواج، الديمقراطية و أشكال التعاقب على السلطة، مجلة المستقبل العربي، ع 238، 1988
- حسين عبد الغني، دور الرأسمالية المصرية الكبيرة في خطف ثورتي يناير و يونيو، المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ع 419، أفريل 2014
- خيضر عباس أحمد النداوي و آخرون، التطورات السياسية و التحولات الاقتصادية في الجزائر بعد عام 219، مجلة واسط للعلوم الانسانية، ع29 (المجلد 11) ، 2010
- درويش عبد المجيد، العنف السياسي و التجربة الديمقراطية الفتية في الجزائر، مجلة العلوم السياسية و القانون، ع1، (المركز العربي الديمقراطي 2017)
- دنيا شحاتة و مريم وحيد ، محركات التغيير في العالم العربي ، مجلة السياسة الدولية ، ع 184 ، أفريل 2011

- ريسابروكس ، فهم التغيرات في العلاقات المدنية العسكرية في مصر ، سلسلة دراسات ، مركز تطوير القطاع الأمني وسيادة القانون
- زاكي حسن، النظام الإقليمي العربي بين إشكاليات الواقع و التدخلات الإقليمية و الدولية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، ع36
- زولتان براني، "مواقف الجيوش من الثورات، سياسات عربية، ع4 (سبتمبر 2013)
- زياد جهاد أحمد، العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي، مجلة مداد الآداب ، ع 14
- زينغيو بريزنسكي، السياسة الخارجية الأمريكية: تحديات القيادة في القرن 21، شؤون الأوسط، ع (18 ديسمبر 1998)
- سفيان فوكة، أزمات الديمقراطية في العالم العربي، بحث في أسباب الاستدامة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع8، جانفي 2016
- شادية فتحي، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي: دراسة تحليلية لإتجاهات النظرية، مجلة النهضة (القاهرة، طلية الاقتصاد والعلوم السياسية)، ع04، أكتوبر 2006.
- شلغوم نعيم، العلاقات المدنية ، العسكرية و مسألة التحويل الديمقراطي في الجزائر، مجلة الدراسات الإستراتيجية و العسكرية، ع5 سبتمبر 2019
- طارق عاشور، معوقات التجربة البرلمانية في الجزائر(1995-2011)، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع24، 2012
- الطاهر سعود، أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر، سياسات عربية، ع24 جانفي 2017
- عايش علي علواش، المؤسسة العسكرية في المنطقة العربية وأدوارها المتغيرة في ضوء ثورتي مصر وتونس، مجلة آفاق، ع1510، السبت 05 مارس 2011
- عبد الإله بلقزيز، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات، مجلة المستقبل العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية، 1997).
- عبد الإله بلقزيز، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات، مجلة المستقبل العربي، ع219، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ماي 1998)
- عبد الخالق قشقوق، قضايا ديمقراطية، الدور الاقتصادي للجيوش، مجلة الديمقراطية، ع52، فيفري 2014

- عبد الرحمن حمدي، نحو صياغة منظور جديد للعلاقات العسكرية المدنية: إفريقيا نموذجا، قراءات إفريقية، 07 ماي 2015
- عبد الفتاح ماضي ، الجيوش و الانتقال الديمقراطي : كيف تخرج الجيوش من السلطة ، مجلة سياسيات عربية ع 24 يناير 2017
- عبد الله بلقزيز "مستقبل العمل الوطني في الوطن العربي في ضوء التحولات الدولية الجارية"، المستقبل العربي، ع 145، (مارس 1993)
- عبد المالك عزوزي، مكانة المؤسسة العسكرية في الدساتير العربية، مجلة دفاتر السياسة و القانون ع13، (جوان 2015)
- عبير إبراهيم أمينة "الدين و الدولة في ليبيا اليوم" المستقبل العربي،ع 409 مركز دراسات الوحدة العربية جانفي 2013
- عربي بومدين، العلاقات المدنية العسكرية وتحديات السيطرة المدنية في مصر ، الحوار المتوسطي، ع2، (المجلد 10 ، 02 جوان 2019)
- عزمي بشارة، الجيش والحكم عربيا، إشكاليات نظرية، مجلة سياسات عربية، ع 22 سبتمبر، 2016
- عزمي سبارة، الجيش والحكم عربيا إشكالية نظرية، مجلة سياسيات عربية ع 22 (سبتمبر 2016) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة.
- عزوزي عبد المالك، مكانة المؤسسة العسكرية في الدساتير المغاربية، مجلة الدفاتر السياسية والقانون، ع31 ،(جامعة عنابة، جوان 2015)
- علوي مصطفى، كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، ع 184، مجلد 46، القاهرة، (أفريل 2011)
- فاديه عبد العزيزالقطعاني ، الحركة الوطنية المغربية، 1937.1912، المجلة الجامعة، ع 16 ، المجلد الأول، فبراير 2014
- فوزية قاسي وعربي بومدين، "العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر: بين حكم الواقع وتحديات نزع الطابع العسكري"، سياسات عربية، العدد 19، مارس 2016.
- كمال طرشي، الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي، سياسات عربية ع23 (نوفمبر 2016)
- كمال يونس: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس، مجلة السياسة الدولية، ع184، أفريل 2011

- لخضر حبيطة، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية وتأثيره على التحول السياسي في مصر بعد 25 يناير، مجلة مدارات سياسية (جامعة الأغواط الجزائر، ديسمبر 2017)
- لرقط الحسين، الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية من خلال آلية لتوافق السياسي، تونس نموذجا 2010-2014، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية، ع9 المجلد الثاني، 2018.
- محمد أحمد علي مفتي، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية، مجلة البيان، مركز البحوث والدراسات، الرياض، 1435هـ
- محمد بن محمد مالكي، توزيع السلطة في الدساتير العربية الجديدة، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية ، ع2 (مايو 2017)
- محمد سي البشير، نجاح التجربة الديمقراطية في تونس: أين الفارق ؟ مجلة الديمقراطية، ع56 (مركز الأهرام، القاهرة، مصر أكتوبر 2014)
- محمد عبد السلام ، كيف تدار العلاقات الإقليمية في المرحلة المقبلة، مجلة السياسية الدولية ، ع 184 ، أفريل 2011
- محمد عبد الله يونس، اندماج متصاعد: "إشكاليات العلاقات المدنية العسكرية": السياسة الدولية، (ع 190 أكتوبر 2013)
- محمد لمين عجال، إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم، مجلة العلوم الإنسانية، ع12، (جامعة بسكرة)
- محمود أمين، "إشكالية العلاقة بين المثقفين و السلطة"، مجلة الفكر العربي، ع53، (أكتوبر 1988)
- مرسي مشري، الثورات العربية و الإصلاحات السياسية في العالم العربي ما بين المتطلبات الداخلية و الضغوط الخارجية، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، ع12، (جانفي 2018)
- مصطفى علوي، الجيش بين الثورة و السياسة، "حالة مصر" مجلة الأهرام الديمقراطية، ع 52، (أكتوبر 2012)
- مصطفى مهند، دراسات ومقالات، مقاربات نظرية للثورات العربية: الحالة المصرية والتونسية، الكرمل الجديد، 2011.
- مقدود مسعودة، التحول الديمقراطي في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، مجلة الباحث القانوني، مجلد01،ع2020،02،(جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر)

- منصور لخضاري، الجيش و تجربة الانتقال الديمقراطي في الجزائر، مجلة المستقبل العربي، ع465 نوفمبر 2017
- مها عزام، المجلس العسكري بمصر والانتقال إلى الديمقراطية ، مذكرة احاطة ، (مايو 2012)
- مهري عبد الحميد، الجيش و السلطة السياسية في الوطن العربي، مجلة دراسات إستراتيجية، ع5 جوان 2008
- ناصر حمدادوش ، المؤسسات القشرية و الانتقال الديمقراطي ، جريدة الشروق ، ع 6189 ، يوم 31 ماي 2019
- نبيل محمد دقيل فريد و عصام عبد الوهاب، المؤسسة العسكرية و العمل السياسي، دراسات افريقية، ع27، 2002
- نبيل محمد دقيل فريد وعصام عبد الوهاب محمد، المؤسسة العسكرية والعمل السياسي، مجلة دراسات إفريقية، ع 15، يونيو 2002 جامعة افريقيا العالمية.
- نبيل محمد وعصام عبد الوهاب محمد، المؤسسة العسكرية والعمل السياسي، دراسات إفريقية، ع27، يونيو 2002
- نبيلة فوضيل، القانون الانتخابي الجزائري بين القوة والضعف، مجلة الاجتهاد القضائي ،ع4، (جامعة محمد خيضر بسكرة)
- هيفاء أحمد محمد، موريطانيا بين الانقلاب العسكري والحكم المدني، مجلة الدراسات الدولية، (بغداد، ع2، ب س ن)
- هيفاء أحمد، موريتانيا بين الانقلاب العسكري و الحكم المدني، مجلة الدراسات الدولية ع 42،(بغداد ب س ن)
- هيفاء رشيد حسن، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية، مجلة كلية العلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، كلية القانون والعلوم السياسية، العراق
- يوسف محمد عيدان، أزمة الديمقراطية وأثرها في الصراع على السلطة في مصر(1954-1971)،ع78، مجلة أداب الرافدين (جامعة كركوك، 2019)

الرسائل الجامعية:

- أسامة أحمد محمد الشركسي، التحديات السياسية و تأثيرها على الأمن المجتمعي العربي 2011-2016، (رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، كلية الآداب و العلوم، جامعة الشرق الأوسط 2017)
- إسراء أحمد إسماعيل، تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، القاهرة، مصر 2007).
- إسماعيل عميرة: دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2009)
- بن حمادي عبد القادر، التحول الديمقراطي و إشكالية التنمية السياسية: الجزائر و المغرب دراسة مقارنة أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر 2013.
- بن عطاء الله عبد الحق، التحول الديمقراطي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية(جامعة الطاهر مولاي، سعيدة 2004).
- حمدي عبد الرحمان، العسكريون والحكم في إفريقيا مع التطبيق على نيجيريا (رسالة ماجيستر، كلية العلوم والاقتصاد، جامعة القاهرة 1985).
- خيضر إبراهيم سليمان ، السياسة الخارجية المصرية حيال المنطقة العربية منذ انتهاء الحرب الباردة (أطروحة دكتوراه ، جامعة النهرين العراق ، 2010)
- زيد أسامة أحمد الرحماني: دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا أثناء فترة حزب العدالة و التنمية 2003.2010، (رسالة قدمت ضمن متطلبات الحصول على ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية 2013)
- سيد احمد كبير التحولات السياسية في البلدان العربية بين متطلبات ترسيخ الديمقراطي واستراتيجيات البقاء 1989 2013 (أطروحة مقدمه ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتورة في العلوم السياسية كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 2014).

- شاوش إخوان جهيدة، واقع المجتمع المدني في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع(جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015)
- شفيق أحمد عبد الرحمن أبو حشيش، البعد السياسي لعملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي "تونس نموذجا" (رسالة قدمت ضمن متطلبات الحصول على الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، 2014)
- شفيق أحمد عيد الرحمان أبو حشيش، البعد السياسي لعملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي: تونس نموذجا (رسالة قدمت ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة 2014).
- صلاح سالم عيسى، أنماط انتقال السلطة في البلاد العربية 1960-1980،(رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1989)
- العلي غاوي، ظاهره العنف السياسي (مذكرة ماجستير كلية الحقوق باتنة، 2003)
- عمر فرحاتي، أزمة القيادة في الوطن العربي، وإشكالية الصراع بين السياسي والعسكري: دراسة حالة الجزائر (أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة 2014) .
- عمر مرزوقي، "حرية الرأي والتعبير في الوطن العربي في ظل التحول الديمقراطي: دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، (كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، 2012)
- العيدي صونيا، المشاركة السياسية و التحول الديمقراطي في الجزائر، رسالة ماجستير مقدمة في علم الاجتماع، بسكرة، الجزائر 2005
- فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية والسياسية في الوطن العربي، (أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه، عمان 2008) .
- محمد سمير الجبور، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية، (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، مارس 2014).
- مخلوف بشير، موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر، فترة (1989-1995) دراسة في التمثيلات السياسية لواقع التعددية الحزبية عند بعض المنتسبين للجبهة

الاسلامية للإنقاذ المنحلة ، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي، (جامعة وهران، الجزائر 2012)

- مروى صبحي محمد منتصر، أثر العلاقات المدنية العشرية على التحول الديمقراطي: دراسة حالة مقارنة تركيا و أندونيسيا، (رسالة مقدمة صمن متطلبات الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم الاقتصادية والسياسية، جامعة القاهرة2010
- مريم عروس، النظام القانوني للحريات العامة في الجزائر، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية الحقوق 199)
- مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري، 1988-2008 (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية كلية العلوم السياسية والإعلام ، الجزائر 2010)
- هبة الحسني محمد عبد المعطى، العلاقات المدنية-العسكرية و التحول الديمقراطي في باكستان(1999-2012) رسالة ماجستير كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، قسم الدراسات العليا2010)
- يوروني زكرياء، النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي، دراسة حالة الجزائر (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة متنوري قسنطينة، الجزائر 2009)

التقارير و الأبحاث العلمية:

- إسماعيل أزاوغ وآخرون، ورقة بعنوان: نظرية الانتقال الديمقراطي كلية العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب، 2011)
- إلياس حودميسة، الدور الاقتصادي للجيش المصري، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ب د ن ، ب س ن)
- حمدي عبد الرحمن، نحو صياغة منظور جديد للعلاقات المدنية العسكرية، إفريقيا– نموذجا، قراءات إفريقية 07 ماي 2015
- سعد الدين إبراهيم، مصادر الشرعية في أنظمة التحكم العربية، ورقة قدمت إلى : أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط2، 1987.
- صفراوي فاطمة، المؤسسة العسكرية وعلاقتها بالسلطة في الوطن العربي: الواقع والمستقبل، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي بجامعة قالمة في 08 و 09 ديسمبر 2018.
- عبد الفتاح ماضي، العلاقات المدنية - العسكرية والجيوش والتحول الديمقراطي، ورقة قدمت في مؤتمر التحولات الديمقراطية في العالم العربي، (مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، بيروت 28 فبراير 2012)
- عبد النور ناجي، الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي،(ب د ن، ب س ن)
- عز الدين عمرو، سلسلة العلاقات المدنية - العسكرية: دراسة حالة مصر (قطر منتدى العلاقات العربية - الدولية 2015)
- علي الدين هلال، المجتمع العربي و التعددية السياسية في الواقع العربي و تحديات قرن جديد (مؤسسة عبد الحميد تومان، 1999)
- كريست نشفيس واخرون ، ديناميكيات السياسة الخارجية الإقليمية و تداعياتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط، منظور تحليلي 2017
- مبارك مبارك أحمد ، *القادة الجدد ومستقبل الديمقراطية في الدول العربية* ، (مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة 2011)
- محسن خضروف " الجيش اليمني " النشأة " تقارير مركز الجزيرة للدراسات ، جوان 2012

- مخيمر ابو سعدة، " الديمقراطية و معوقات التحول الديمقراطي في الوطن العربي"، (مركز شمس لحقوق الانسان و المشاركة السياسية، 2007)
- مراد بن سعيد، النخب والسلطة والايدولوجيا في الجزائر بين بناء الدولة والتغيير السياسي، حلقة نقاشية عقدت في مركز دراسات عقدت في مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت يوم 19 سبتمبر 20140.
- مها عزام، المجلس العسكري بمصر والانتقال إلى الديمقراطية ، مذكرة احاطة ، (مايو 2012)
- ناصر حمدادوش، الشيخ نحناح وتوقيف المسار الانتخابي، جريدة الشروق، ع2815، يوم 2019/07/10
- وليد عبد الحي، الوطن العربي 2014: المزيد من التفكك، تقارير مركز الوحدة للدراسات، 13 فيفري 2014
- ياسين عساف، عمل الأحزاب والحركات القومية في الوطن العربي: مراجعة نقدية، ورقة قدمت في حلقة نقاشية في مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يوم الخميس 13 فبراير 2014.

المصادر الرسمية:

- إعلان مؤرخ في 30 ديسمبر 1991 الجريدة الرسمية ع1 ، 04 جانفي 1992 حول نتائج الانتخابات التشريعية 26 ديسمبر 1991 الخاصة بالدور الأول.
- دستور 1963، المنشور في الجريدة الرسمية المؤرخة في 10سبتمبر 1963، العدد 64.
- القانون رقم 89-11 ، المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، المؤرخ في 02 ذي الحجة الموافق لـ 5 جويلية 1989، الجريدة الرسمية، ع27 الصادر بتاريخ 05 جويلية 1989 .
- كلمة رئيس الجمهورية أثناء لقاءه بأفراد الجيش بمناسبة ذكرى 62 للثورة التحريرية، مجلة الجيش، ع 640 نوفمبر 2016
- المادة 08 من دستور 1963.
- المادة 24 من دستور 1963.
- المادة 24 من دستور 1989 .

- المادة 25 من دستور 1996 .
- المادة 33 من دستور 1963.
- المادة 82 من دستور 1976 .

المراجع باللغة الأجنبية:

Books :

- Alfed stepan , new professionalism of internal warfare and military role expansion in abraham f. lowenthal and john samuel fitch , armies and politics in latin amirica (new york holmes meier , 1986)
- Alfred Stephan, The Military in politics :changing patterns in Brazil (princeton,newjersey :Prinaton University press,1974)
- Elbaki hermassi, leader ship and national, development in North Africa, Los engeles university of california press 1972,
- Feaver,peter (2003),Armed servants :agency oversight and civil,military relations,cambridge :harvad university press
- George Meri Haddad, revolution and Military rule in The Middle East, Vol3 (New York :R speller,1965-1973)
- KENNDY GAVIN , **THE MILITARY IN PHIRD WORLD** (london , duk worth, 1974)
- Mietzner Marcus, militaray politics, the islam and the state :From turbulant transion to democratic consolidation,(signapore,institute of South east asian studies 2009)
- Philip George military continuity and change in twentieth century in south america :in patricion(ed),the soldier and the state in South America :essays in civil military relation,latin amrica stedies series palgrave macmillian,UK ,2001
- Rachid Tlemsani, Election et élites en Algérie, chihab édition, 2003,
- Samuel huntigton, the solider and the state (cambridge : the belknap of haverd university press 1975)
- Stepan, Alfred (1971). The Military in Politics: Changing Patterns in Brazil. Princeton: Princeton University Press.

Articles and newspapers :

- Ait Kaci, Armée pouvoir et processus de décision en Algérie, revue politique étrangère,
- Douglas Bland, a umi fred theory of civil military relation armed forces and society, vol 26 N°1 1999
- heemin kim , korean democracy in transition chapiter : rational choice area expert and democratic transition in developing societies : A theoretical farmwork (University press of kentucky 2011)
- J. heaphey , « the organisazion of egypt ; I, adicousies of non-political model for Nation, Building, Words polities » Vol 10, January 1966,
- James.A.,Bill , The Military and modernization in The Middle East, Comparative Politics, Vol2, N :1,(october 1969)
- Jean françois Daguzan, Armées et societé dans le monde arade antre révolte et conservetisme, la recherche stratégique, févirie, 2013
- Jendyi frazer , conceptualizing Civil Militay relation during democratic transition , africa today , vol 42 .NO .1/2 The military and democratic transitions (1 st Qtr 2nd Qtu India University press 1995)
- John Namdi Anene « Return to the Barracks : Military : Withdrawal From Rule in Sub-Saharan Africa,1960,1986(Ph.D.diss, Arizona State University 1987).
- Josef Richard, democratization in africa after 1989 comparativ and theorical perspectives, comparative politcs vol 129 apres (1997)
- lahouari addi islam politique et démocratisation en algérie, Herodote n° 77 Avril – Juin 1955.
- Lahouari addi, De la Démocratie en Algérie, le monde diplomatique, N° 427, 1989,

- MARYBETH Pulrich, the arabe spring and arabe militairies : the role of the military in the transitioning middie east, paper prepared for the beinnial, meeting of the international et political science association world congress, spain :2012
- Mathieu Guidere, Etat du Monde Arabe, (Monde Arabe, Monde Musulman) 1ere Edition, Bibiothèque royale de Belgique, Bruxelles, Mars 2015)
- PHILIPE C. AKA, the military and democratization in Africa, jornal of thired words studies, vol XVI, N° 01, spring 1999
- Philippe Droz- Vincent, le role des militaires dans les transitions arabes, gouvernance et neuvaeux acteurs politiques, bilan 2012.
- Rashid Wali Janjua, Civil Military Relations: The impact of internal and external factors in shaping the balance of civil and military power, ND4 journal 2010
- Said Haddad, les armées arabs et le moment révolutionnaires : 'position et role' press universitaires de remes, 2016. www.pur.edition.fr
- Samuel P. Huntington, Political Order in Changing Societies (New Haven and London: Yale University Press, 1968).
- Vincent qeisser et abir krefa, l'uniforme ne fait plus le régime des militaires arabes face aux ' révolition arm and colind, revue internationale et stratigique' 2011/3 N°83, p93.
- WILLIAM ZARTMAN, Political elite in arab north africa, new york : longman, 1982
- William, Zartman, Plotical Elite in Arabic North Africa, Newyork, Longman, 1982
- Zoltan Barani , the role if the military of democracy , volume 22, no 04, octobre 2011,

Abstract:

The issue of military institutions in the Arab world is sensitive, important and complicated, given the data it contains that reflects the conditions of Arab countries at every stage. Armies are the backbone of Arab regimes since their inception and exist at the level of all aspects of political life, what their people are to assume different roles that exceeded constitutional tasks, as It is an integral part of these political systems.

In this context, and depending on the elite's approach and case study approach, praising systems analysis, we try to answer the problem that revolves around the impact of military institutions on Arab political life, based on a major hypothesis of the study revolving around measuring the performance of civil political elites, and the growing and penetration of armies in political action.

Key words: Arab armies; changing roles; the military phenomenon; the Arab world, democratization.

Ahmed Bougara University, Boumerdes

Faculty of Law, Boumerdes

Department of Political Sciences

The military phenomenon in the Arab world

In the context of democratic transformation

A comparative study of the experiences of Algeria 1992 - Egypt 2012

Thesis submitted as part of the requirements for obtaining a doctorate degree in political science

Specialization: international relations

Prepared by the student:

- Boudissa Ahmed

Under the supervision of:

Dr. Ben El seghir Abdeladhim

University year: 2024/2025